

شرح حديث ابن ماجه

المسألة

مُرْشِدَ ذَوِي الْحِجَاوِ الْحَاجَّةِ إِلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَه
وَالْقَوْلَ الْمُكْتَفَى عَلَى سُنَنِ الْمُصْطَفَى

جمع وتأليف

مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَسَنِ الْأُرْمِيِّ
الْعَلَوِيُّ الْأَثَبِيُّ الْهَرَرِيُّ الْكِرِّي الْبُؤَيْطِيُّ

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الجبزية

مراجعة لجنة من العلماء
برئاسة

الأستاذ الدكتور هاشم محمد علي حسن مهدي

المستشار برابطة العالم الإسلامي سابقاً - مكة المكرمة

المجلد الثامن عشر

تتمة كتاب المناسك - كتاب الأضاحي - كتاب الذبائح

دار طوق النجاة

دار المنهاج

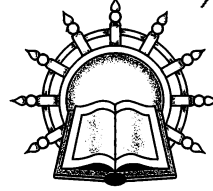


شرح مسند ابن عباس



دار المنهج

المملكة العربية السعودية - جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢



دار حقوق الحياة

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص.ب: ٥٥٧٤ / ١٣ بيروت

الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م
جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأي شكل من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاعتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً.



الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9933 - 503 - 20 - 8

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

ولقد أجاد من قال :

دين النبي المصطفى أخبار
لا ترغبنَّ عن الحديث وأهله

وقال آخر :

تفرَّجْ بمُرشدِ ذَوِي الحاجة
واسْتَضِئْ بالقولِ المكتفَى

وأجاد من قال :

من شاء أن يحتوي آماله جُمَلا
أقلِّلْ طعامك كي تَحْظَى به سَهراً

نعم المطية للفتى الآثار
فالرأي ليل والحديث نهار

إلى رياضِ سُنَنِ ابنِ ماجه
في معرفةِ أحاديثِ المصطفى

فليَتَّخِذْ ليلَه في دَركِها جَمَلا
إن شئتَ يا صاحبي أن تَبْلُغَ الكَمَلا

تَتِمَّةُ
كِتَابِ الْمَنَاسِكِ

الخطبة

الحمد لله الذي منَّ علينا بتنوير الأبصار ، وهدانا للتمسك بشريعة المختار ،
ومنحنا الهداية والسير على منهج الأخيار ، وأقامنا بخدمة سنة سيد الأبرار ،
عليه الصلاة والسلام ما تعاقب الليل والنهار ، وعلى آله وأصحابه ذوي المناقب
والآثار .

أما بعد :

فلما فرغت من كتابة المجلد السابع عشر وأراد القلم وضع عصا الترحال ؛
ليستريح قليلاً . . اشرأبَّ إليه ما تبقى من أحاديث هذا الكتاب المبارك ، ولسان
حالتها يقول : كن كالحال المرتحل ، فانتشى القلم مسرعاً ، وجرئ على الطروس
معلنأ بداية المجلد الثامن عشر .

نسأل الله دوام الإمداد من الفيوضات الربانية ، ووابل الإلهامات من سحائب
الجود الصمدانية ؛ إنه الجواد الكريم ، فقلت مستعيناً باسمه العظيم :



قال المؤلف رحمه الله تعالى ، ونفعنا به ؛ آمين :

(١) - (١٠٧٩) - بَابُ مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ

(١) - ٢٩٩٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحِلَّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟
.....

(١) - (١٠٧٩) - بَابُ مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ

(١) - ٢٩٩٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عبيد الله بن عمر) العمري المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن نافع ، عن ابن عمر أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت) أي : حفصة رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قلت : يا رسول الله ؛ ما شأن الناس) وحالهم ، فإنهم (حلوا) أي : تحللوا من إحرامهم بعمل العمرة (ولم تحل أنت من عمرتك) يا رسول الله ؟ وهذا دليل للمذهب الصحيح المختار عندهم ؛ من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً في حجة الوداع ، فقولها : (من عمرتك) إشارة إلى العمرة المضمومة إليها الحج .

وفيه أن القارن لا يتحلل بالطواف والسعي ، ولا بد له في تحلله من الوقوف بعرفات والرمي والحلق والطواف ؛ كما في الحاج المفرد ، وقد تأوله

قَالَ : « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَذِي ، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ » .

من يقول بالإفراد تأويلات ضعيفة . انتهى « نوي » .

(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالها : (إني لبدت رأسي) - بتشديد الموحدة - أي : ألصقت شعر رأسي بعضه على بعض بنحو صمغ ؛ والتلبيد : أن يجعل فيه شيء ليلتصق به .

وفي « العون » : والتلبيد : أن يجعل المحرم في رأسه صمغاً أو غيره ؛ كالعلك ؛ ليتلبّد شعره ؛ أي : يلتصق بعضه ببعض ، فلا يتخلّله الغبار ، ولا يصيبه الشعث ولا القمل ، وإنما يفعله من يطول مكثه في الإحرام . انتهى منه .

(وقلدت هدي) أي : علقت في عنقه شيئاً يعرف به أنه هدي ؛ والتقليد : هو تعليق شيء في عنق الهدي ؛ ليعلم أنه هدي .

(فلا أحل) من إحرامي (حتى أنحر) الهدي ؛ أي : فسوّق الهدي مانع من التحلل على كل حال ، مع قطع اللّخظ عن كونه قارناً .

قال الأبّي : كون التقليد مانعاً بيّن واضح ، وأما التلبيد .. فلا ؛ فمجموعهما هو العلة ، قال القاضي : وفيه استحباب التقليد والتلبيد ، وهما سنتان .

قال الحافظ : واستدل به على أن من ساق الهدي .. لا يتحلل من العمرة حتى يحل من الحج ويفرغ منه ؛ لأنه جعل العلة في بقائه على الإحرام كونه أهدي ، وكذا وقع حديث جابر ، وأخبر أنه لا يحل حتى ينحر الهدي ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وافقهما ، ويؤيده قوله في حديث عائشة : (فأمر من لم يكن ساق الهدي أن يحل) ، والأحاديث بذلك متظافرة .

قال ابن الملك : وفيه دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مفرداً ، ثم أدخل العمرة على الحج ، فصار قارناً .

(٢) - ٢٩٩٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ الْمِصْرِيُّ ، أَنبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَنبَأَنَا يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ،

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب التمتع والقران بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي ، ومسلم في كتاب الحج ، باب بيان أن القارن لا يتحلل ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب الإقران ، والنسائي في كتاب المناسك ، باب التلبيد عند الإحرام ، ومالك في « الموطأ » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث حفصة بحديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢) - ٢٩٩٦ - (٢) (حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح) أبو الطاهر الأموي (المصري) ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(أنبأنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا يونس) بن يزيد الأموي الأيلي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن شهاب) الزهري المدني ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن سالم) بن عبد الله بن عمر .

عَنْ أَبِيهِ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُهْلُ مُلَبِّدًا .

(عن أبيه) عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما .

وسند هذا الحديث من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قال عبد الله : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل) ويلبي حالة كونه (ملبداً) شعره ؛ أي : ملزقاً شعره بعضه ببعض .

قال السندي : قوله : (ملبداً) بكسر الموحدة حال من فاعل (يهل) أي : يلبي حالة كونه ملبداً شعره ، ويحتمل : الفتح ؛ أي : ملبداً شعره .

وفي رواية مسلم زيادة ، ولفظه : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل ملبداً يقول : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ؛ إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » ، لا يزيد على هؤلاء الكلمات) .

قوله : (يهل) أي : يرفع صوته بالتلبية عند الإحرام ، حالة كونه (ملبداً) شعره - بضم الميم وكسر الموحدة المشددة وفتحها - من التليد ؛ وهو ضم الشعر ولزقه بالصمغ أو الخطمي أو الحناء أو شبهها مما يضم الشعر ويلزق بعضه ببعض ، ويمنعه التمعط والقمل ، فيستحب ؛ لكونه أرفق به . انتهى « نووي » .

قال ابن الملك : التليد : هو إلصاق شعر الرأس بالصمغ أو غير ذلك ؛ كيلا يتخلله الغبار ولا يصيبه شيء من الهوام ، ويقيها من حر الشمس ، وهذا جائز عند الشافعي رحمه الله تعالى .

وعندنا يلزمه دم إن لبد بما ليس فيه طيب ؛ لأنه كثغطية الرأس ، ودمان إن كان فيه طيب . انتهى ، وجملة (يقول) في رواية مسلم ، بدل من جملة (يهل) أي : سمعته يقول ... إلى آخره . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب

.....

من أهل ملبداً ، ومسلم في كتاب الحج ، باب التلبية وصفتها ووقتها ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب التلبيد ، والنسائي في كتاب المناسك ، باب التلبيد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢) - (١٠٨٠) - بَابُ الذَّبْحِ

(٣) - ٢٩٩٧ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ :
حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ

(٢) - (١٠٨٠) - بَابُ الذَّبْحِ

(٣) - ٢٩٩٧ - (١) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي ، ثقة ،
من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه :
(ق) .

(وعمرو بن عبد الله) بن حنش - بفتح المهملة والنون بعدها معجمة -
الأودي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه :
(ق) .

(قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ثبت ، من
التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه :
(ع) .

(حدثنا أسامة بن زيد) الليثي مولاهم أبو زيد المدني ، صدوق يهم ،
وذكره ابن حبان في « الثقات » ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة
(١٥٣ هـ) ، وهو ابن بضع وسبعين . يروي عنه : (م عم) .

(عن عطاء) بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ،
لكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مِنْى كُلُّهَا مَنْحَرٌ ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ ، وَكُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ ، وَكُلُّ الْمُزْدَلِفَةِ مَوْقِفٌ » .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : منى كلها منحرج) أي : محل نحر الهدي ؛ يعني : كل بقعة منها يصح النحر فيها ، وهو متفق عليه ، لكن الأفضل النحر في المكان الذي نحر فيه صلى الله عليه وسلم ، كذا قال الشافعي .

ومنحر النبي صلى الله عليه وسلم عند الجمرة الأولى التي تلي مسجد منى ، كذا قال ابن التين ، وحد منى : من وادي محسر إلى العقبة .
(وكل فجاج مكة) - بكسر الفاء - جمع فج - بفتحها - : وهو الطريق الواسع .

(طريق) لدخول مكة ؛ أي : يجوز دخول مكة من جميع طرقها ، وإن كان الدخول من ثنية كداء أفضل ؛ وهي التي عند مقبرة الحجون .

(ومنحر) أي : فيجوز النحر في جميع نواحيها ؛ لأنها من الحرم .

والمقصود : نفي الحرج ، ذكره الطيبي ، ويجوز ذبح جميع الهدايا في أرض الحرم بالاتفاق ، إلا أن منى أفضل لدماء الحج ، ومكة لا سيما المروة أفضل لدماء العمرة ، ولعل هذا وجه تخصيصها بالذكر ، كذا في « المرقاة » .

(وكل عرفة) أي : جميع أجزائها ومواضعها ووجوه جبالها (موقف) أي : موضع وقوف للحج ؛ أي : يصح الوقوف فيها ، إلا بطن عرنة بالنون .

(وكل المزدلفة) أي : جميع أجزائها (موقف) إلا وادي محسر ؛ أي : موضع لوقوف صبح يوم العيد . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحج ، باب ما

.....
جاء أن عرفة كلها موقف ، وأبو داوود في كتاب المناسك ، باب الصلاة بجمع ،
والدارمي ومالك وأحمد .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣) - (١٠٨١) - بَابُ مَنْ قَدَّمَ نُسْكَاً قَبْلَ نُسْكِ

(٤) - ٢٩٩٨ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : مَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
.....

(٣) - (١٠٨١) - (بَابُ مَنْ قَدَّمَ نُسْكَاً قَبْلَ نُسْكِ)

(٤) - ٢٩٩٨ - (١) (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه في آخره ، وكان ربما دلس للكن عن الثقات ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار ، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) وله إحدى وتسعون سنة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَيُّوبَ) بن أبي تميمة كيسان السخيتاني أبي بكر البصري ، ثقة ثبت حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ، وله خمس وستون سنة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عِكْرِمَةَ) البربري الهاشمي مولاهاهم ؛ مولى ابن عباس ، ثقة عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قَالَ) ابن عباس : (مَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يوم منى

عَمَّنْ قَدَمَ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ إِلَّا يُلْقِي بِيَدَيْهِ كِلْتَيْهِمَا : « لَا حَرَجَ » .

(عمن قدم شيئاً) من أسباب التحلل الثلاثة : الرمي والحلق والذبح (قبل) فعل (شيء) آخر منها (إلا يلقي) ويرمي ويشير (بيديه كِلْتَيْهِمَا) بأن (لا حرج) أي : بأن لا ذنب ولا دم عليه .

وفي رواية : (إلا ألقى) وأشار بيده الشريفة بأن (لا حرج) ولا كلفة عليه ، ولفظ البخاري : (حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل في حجته ؛ فقال) السائل : (ذبحت قبل أن أرمي) فهل علي شيء ؟ (فأوماً) أي : أشار له النبي صلى الله عليه وسلم (بيده) الشريفة (فقال : لا حرج) عليك ؛ أي : لا ذنب ولا دم عليك .

وقوله : (فقال) : يحتمل أن يكون بياناً لقوله : (أوماً) ويكون من إطلاق القول على الفعل ، ويحتمل أن يكون حالاً ؛ والتقدير : فأوماً بيده قائلاً : لا حرج ، فجمع بين الإشارة والنطق (وقال : حلقت) يحتمل أن يكون السائل هو الأول ، ويحتمل أن يكون غيره ، ويكون التقدير : فقال سائل كذا ، وقال آخر كذا ، وهو الأظهر ؛ ليوافق الرواية التي بعده ؛ حيث قال : فجاء آخر ، فقال : (حلقت قبل أن أذبح ، فأوماً بيده) بأن (لا حرج) أي : لا ذنب ولا دم عليك ، هنكذا لفظ البخاري مع « الفتح » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العلم ، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس ، فروايته أوضح وأرجح من رواية المؤلف حيث قال : (إلا يلقي بيديه كِلْتَيْهِمَا) .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٥) - ٢٩٩٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْأَلُ يَوْمَ مِنْى
.....

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث آخر له رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥) - ٢٩٩٩ - (٢) (حدثنا أبو بشر بكر بن خلف) البصري ختن المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا يزيد بن زريع) - بتقديم الزاي مصغراً - أبو معاوية البصري ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن خالد) بن مهران - بكسر الميم - المجاشعي أبي المنازل - بضم الميم وكسر الزاي - البصري الحافظ (الحذاء) - بفتح الحاء وتشديد الذال المعجمة - قيل له ذلك ؛ لأنه كان يجلس بينهم ، وقيل : لأنه كان يقول : اخذُ على هذا النحر ، ثقة يرسل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئة (١٤٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) البربري الهاشمي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .

(قال) ابن عباس : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل) بالبناء للمفعول (يوم) اجتماع الناس بـ (منى) وهو يوم النحر ؛ أي : كان الناس يسألونه عن تقديم ما قدم وتأخير ما أخر في أسباب التحلل الثلاثة : الحلق

فَيَقُولُ : « لَا حَرَجَ لَا حَرَجَ » ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ ، قَالَ : « لَا حَرَجَ » ، قَالَ : رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتُ ، قَالَ : « لَا حَرَجَ » .

والرمي والذبح (فيقول) صلى الله عليه وسلم لمن سألَه عن ذلك : (لا حرج) أي : لا ذنب ولا دم عليك في التقديم والتأخير فيها ، وقوله ثانياً : (لا حرج) تأكيد للأول .

(فأتاه) صلى الله عليه وسلم (رجل) لم أقف على اسمه (فقال) له صلى الله عليه وسلم : (حلقت) شعري يا رسول الله (قبل أن أذبح) الهدي ، ف (قال : لا حرج) عليك و (قال) آخر : (رميت بعدما أمسيت) أي : بعدما دخلت في المساء ؛ والمساء : من بعد الزوال إلى الغروب ، ف (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا حرج) أي : لا ذنب ولا دم عليك ، وخرج بالغروب ما بعده ، فلا يكفي الرمي بعده ؛ لعدم وروده ، كذا صرح به في « الروضة » .

واعترض بأنهم قالوا : إذا أخر رمي أي يوم إلى ما بعده من أيام الرمي . . يقع أداءً ، وقضيته : أن وقته لا يخرج بالغروب ، وأجيب بحمل ما هنا على وقت الاختيار ، وهناك على وقت الجواز .

وقد صرح الرافعي بأن وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي بالزوال ، فيكون لرميه ثلاثة أوقات : وقت فضيلة ، ووقت اختيار ، ووقت جواز .

ويبقى وقت الذبح للهدي إلى عصر آخر أيام التشريق ؛ كالأضحية ، وأما الحلق أو التقصير والطواف . . فلا يؤقتان ؛ لأن الأصل عدم التأقيت .

نعم ؛ يكره تأخيرهما عن يوم النحر ، وتأخيرهما عن أيام التشريق أشد كراهة ، وخروجه من مكة قبل فعلهما أشد . انتهى من « إرشاد الساري » .

.....
واعلم : أن الرجل السائل عن التقديم والتأخير في النحر والحلق ونحوهما لم يسم ، ويحتمل تعدده .

ثم إن أعمال يوم النحر في الحج أربعة :

١ - رمي جمرة العقبة .

٢ - والذبح .

٣ - والحلق أو التقصير .

٤ - والطواف .

وترتيبها على ما ذكر سنة ؛ فلو حلق أو قصر قَبْلَ الثلاثةِ الأخرِ . . فلا فدية عليه ، وإنما لم يجب ترتيبها ؛ لما ذكر آنفاً ؛ أي : لعدم وروده ، ولحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في « الصحيحين » : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر في حجة الوداع وهم يسألونه ، فقال رجل : لم أشعر ، فحلقت قبل أن أذبح ، فقال : « اذبح ولا حرج » ، فجاء آخر فقال : لم أشعر ، فنحرت قبل أن أرمي ، فقال : « ارم ولا حرج » .

ولمسلم بن الحجاج أيضاً عنه : سمعت رسول الله ، وأتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة ، فقال : يا رسول الله ؛ إني حلقت قبل أن أرمي ، فقال : « ارم ولا حرج » ، وأتاه آخر ، فقال : إني ذبحت قبل أن أرمي ، فقال : « ارم ولا حرج » ، فأتاه آخر ، فقال : إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمي ، فقال : « ارم ولا حرج » ، قال : فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا آخر . . إلا قال : « افعل ولا حرج » .

وقالت المالكية : يجب الدم إذا قدم الحلق على الرمي ؛ لأنه وقع قبل حصول شيء من التحلل ، وروى ابن القاسم عن مالك ، ومنه أخذ أن في تقديم الإفاضة على الرمي الدم ، وحجه مجزئ .

(٦) - ٣٠٠٠ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ ،
.....

وعن مالك : لا يجرئه ، وهو كمن لم يفض ، وقال أَصْبَغُ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ
يُعِيد ، وذلك في يوم النحر أكد ، ولو حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمي . . فلا
شيء عليه على الأصح . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب الذبح
قبل الحلق ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب الحلق والتقصير ، والدارقطني
في كتاب الحج ، باب المواقيت ، والنسائي في « المجتبى » في كتاب المناسك ،
باب الرمي بعد المساء .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به
للحديث الأول .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس الأول بحديث عبد الله بن
عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٦) - ٣٠٠٠ - (٣) (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) الطنافسي الكوفي .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ،
ثقة ثبت فقيه ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن الزهري) محمد بن مسلم ابن شهاب المدني ، ثقة إمام الأئمة ، من
الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي
عنه : (ع) .

عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَمَّنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ أَوْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ قَالَ : « لَا حَرَجَ » .

(عن عيسى بن طلحة) بن عبيد الله التيمي أبي محمد المدني ، ثقة فاضل ، من كبار الثالثة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص بن وائل بن هاشم السهمي المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنهما . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل) أي : سأله سائل ، ولم أقف على اسم هذا السائل (عمن ذبح) الهدى ؛ أي : عن حُكْمِ عَمَلٍ مَنْ ذَبَحَ هَدْيِهِ (قبل أن يخلق) رأسه (أو حلق) رأسه (قبل أن يذبح) هديه ، ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال السائل : (لا حرج) أي : لا ذنب ولا دم عليك في تقديم ما قدمت وتأخير ما أخرت .

قال الحافظ : حديث عبد الله بن عمرو هذا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ لَا يُعْرَفُ لَهُ طَرِيقٌ إِلَّا طَرِيقُ الزَّهْرِيِّ هَذَا عَنْ عِيسَى عَنْهُ ، وَالْاِخْتِلَافُ فِيهِ مِنْ أَصْحَابِ الزَّهْرِيِّ ، وَغَايَتُهُ أَنْ بَعْضُهُمْ ذَكَرَ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْآخَرُ ، وَاجْتَمَعَ مِنْ مَرْوِيهِمْ وَرَوَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَخْطُبُ عِنْدَ الْجُمُرَةِ . انْتَهَى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العلم ، باب الفتيا وهو واقف على الدابة ، وفي كتاب الحج ، باب الفتيا على الدابة عند الجمرة ، ومسلم في كتاب الحج ، باب من حلق قبل النحر أو نحر قبل الرمي ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب فيمن قدم شيئاً قبل شيء في حَجِّهِ ، والترمذي في كتاب الحج ، باب فيمن حلق قبل أن يذبح ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(٧) - ٣٠٠١ - (٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ :

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث ابن عباس الأول .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث ابن عباس الأول بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٧) - ٣٠٠١ - (٤) (حدثنا هارون بن سعيد) الأيلي - بفتح الهمزة وسكون التحتية - السعدي مولاهم أبو جعفر (المصري) أي : نزيل مصر ، ثقة فاضل ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين (٢٥٣ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولاهم المصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخبرني أسامة بن زيد) الليثي مولاهم المدني ، صدوق يهم ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثني عطاء بن أبي رباح) أسلم القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنه) أي : أن عطاء (سمع جابر بن عبد الله) الأنصاري الخزرجي رضي الله تعالى عنهما (يقول) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنَى يَوْمَ النَّحْرِ لِلنَّاسِ ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ قَالَ : « لَا حَرَجَ » ، ثُمَّ جَاءَهُ آخَرُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ ، قَالَ : « لَا حَرَجَ » ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ قَبْلَ شَيْءٍ .. إِلَّا قَالَ : « لَا حَرَجَ » .

قال جابر : (قعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى يوم النحر للناس) أي : لأجل أن يسأله الناس عن أمر دينهم وأحكام حجهم ؛ أي : قعد على راحلته عند الجمرة بمنى لأجل أن يسأله الناس (فجاءه) صلى الله عليه وسلم (رجل) لم أر من ذكر اسمه بعد البحث الشديد (فقال) ذلك الرجل : (يا رسول الله ؛ إنني حلقت) شعري (قبل أن أذبح) الهدى ، ف (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذبح الآن (لا حرج) عليك ؛ أي : لا ذنب عليك في تقديم ما قدمت وتأخير ما أخرت .

(ثم جاءه) رجل (آخر ، فقال) في سؤاله : (يا رسول الله ؛ إنني نحرت) أي : ذبحت الهدى (قبل أن أرمي) الجمرة ، ف (قال) له : ارم الآن (لا حرج) عليك في تقديم النحر على الرمي .

قال جابر بن عبد الله : (فما سئل) رسول الله صلى الله عليه وسلم (يومئذ) أي : يوم إذ قعد عند الجمرة (عن شيء) من أسباب التحلل الثلاثة ما (قدم) منها (قبل شيء) آخر منها .. (إلا قال) لسائله : افعَل ما لم تفعل منها (لا حرج) عليك ؛ أي : لا ذنب عليك في التقديم ولا في التأخير .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .

واعلم : أن أعمال يوم النحر في الحج أربعة :

١ - رمي جمرة العقبة .

.....

٢ - والذبح .

٣ - والحلق أو التقصير .

٤ - وطواف الإفاضة .

وترتيبها على ما ذكر سنة ؛ فلو حلق أو قصر قبل الثلاثة الآخر . . فلا فدية ، وإنما لم يجب ترتيبها ؛ لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص هذا المذكور في « الصحيحين » وغيرهما ، وبهذا قال جماعة من السلف وهو مذهبنا ، وللشافعي قول ضعيف : إنه إذا قدم الحلق على الرمي والطواف . . لزمه الدم ؛ بناء على قوله الضعيف : إن الحلق ليس بنسك ، وبهذا القول هنا قال أبو حنيفة ومالك ، واتفقوا على أنه لا فرق بين العامد والساهي في ذلك في وجوب الفدية وعدمه ، وإنما يختلفان في الإثم في التقديم ، والله أعلم ، كذا قال النووي .

قال صاحب « المغني » : قال الأثرم عن أحمد : إن كان المرء في التقديم والتأخير ناسياً أو جاهلاً . . فلا شيء عليه ، وإن كان عالماً . . فلا ؛ لقوله في الحديث : (لم أشعر) ، وأجاب بعض الشافعية بأن الترتيب لو كان واجباً . . لما سقط بالسهو ؛ كالترتيب بين السعي والطواف ؛ فإنه لو سعى قبل أن يطوف . . وجب إعادة السعي .

وقال ابن دقيق العيد : ما قاله أحمد قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في الحج بقوله : « خذوا عني مناسككم » ، وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرنت بقول السائل : (لم أشعر) فيختص الحكم بهذه الحالة ، وتبقى حالة العمد على أصل وجوب الاتباع في الحج .

وأيضاً فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً . . لم يجز أطراحه ،

.....

ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخذه ، وقد علق به الحكم ، فلا يمكن أطراحه بإلحاق العمد به ؛ إذ لا يساويه ، وأما التمسك بقول الراوي : (فما سئل عن شيء) فإنه يشعر بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى .. فجوابه : أن هذا الإخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه ، وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل ، والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه ، فلا حجة في حال العمد . انتهى « فتح الملهم » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤) - (١٠٨٢) - بَابُ رَمَى الْجِمَارِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ

(٨) - ٣٠٠٢ - (١) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ضُحًى ،

(٤) - (١٠٨٢) - (باب رمي الجمار أيام التشريق)

(٨) - ٣٠٠٢ - (١) (حدثنا حرملة بن يحيى) بن حرملة بن عمران أبو حفص التجيبي (المصري) صاحب الشافعي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م س ق) .
(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ، ثقة حافظ عابد ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي الزبير) الأسدي مولاهم المكي محمد بن مسلم بن تدرس ، صدوق مدلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري الخزرجي رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) جابر : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة ضحى) أي : قبل الزوال ، قال الشوكاني : لا خلاف في أن هذا الوقت هو الأحسن لرميها .

.....
واختلف فيمن رماها قبل الفجر : فقال الشافعي : يجوز تقديمه من نصف الليل ، وبه قال عطاء وطاووس ، وقالت الحنفية وأحمد وإسحاق والجمهور : إنه لا يرمي جمرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، ومن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر .. جاز ، وإن رماها قبل طلوع الفجر .. أعاد إلا لعذر .

قال ابن المنذر : السنة : ألا يرمي إلا بعد طلوع الشمس ؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر ؛ لأن فاعله مخالف للسنة ، ومن رماها حينئذ .. فلا إعادة ؛ إذ لا أعلم أحداً قال : لا يجزئه . انتهى .

والأدلة تدل على أن وقت الرمي من بعد طلوع الشمس لمن كان لا رخصة له ، ومن كان له رخصة ؛ كالنساء وغيرهن من الضعفة ؛ كالصبيان والعجائز .. جاز له الرمي قبل ذلك ، ولكنه لا يجزئ في أول ليلة النحر إجماعاً .

واعلم : أنه قد قيل : إن الرمي واجب بالإجماع ؛ كما حكى ذلك بعضهم ، واقتصر صاحب « الفتح » على حكاية الوجوب عن الجمهور ، وقال : إنه عند المالكية سنة .

وحكى ابن جرير عن عائشة وغيرها أن الرمي إنما شرع ؛ حفظاً للتكبير ، فإن تركه وكبر .. أجزأه .

والحق : أنه واجب ؛ لأن أفعاله صلى الله عليه وسلم بيان لمجمل واجب ؛ وهو قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ ^(١) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « خذوا عني مناسككم » . انتهى من « العون » .

(١) سورة آل عمران : (٩٧) .

وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ .

(وأما) الرمي الواقع (بعد ذلك) أي : بعد يوم النحر ، سواء كان رمي جمرة العقبة ، أو رمي غيرها من الأولى والوسطى . . (ف) يكون (بعد زوال الشمس) يعني : في أيام التشريق الثلاثة للاتباع .

وعبارة « البذل » مع المتن : (فأما) الرمي الواقع (بعد ذلك) أي : بعد يوم النحر . . (ف) يكون (بعد زوال الشمس) أي : فرمي الجمار الثلاث بعد زوال الشمس ، وهذه المسألة مجمع عليها . انتهى منه .

وفي هذا الحديث فوائد كثيرة ؛ منها : إثبات رمي جمرة العقبة يوم النحر ، وهو مجمع عليه ، وهو واجب ، وهو أحد أسباب التحلل ؛ وهي ثلاثة :
الأول : رمي جمرة العقبة يوم النحر .

والثاني : طواف الإفاضة مع سعيه إن لم يكن سعى بعد القدوم .

والثالث : الحلق عند من يقول : إنه نسك ، وهو الصحيح .

فلو ترك جمرة العقبة حتى فاتت أيام التشريق . . فحجه صحيح ، وعليه دم ،
هذا قول الشافعي والجمهور ، وقال أصحاب مالك : الرمي ركن لا يصح الحج إلا به ، والصحيح الأول .

ومن فوائده : كون الرمي بسبع حصيات ، وهو مجمع عليه ، ومنها : استحباب التكبير مع كل حصاة ، وهو مذهبنا ومذهب مالك ومذهب العلماء كافة ، ومنها : استحباب كون الرمي من بطن الوادي على الكيفية السابقة ، وأما رمي باقي الجمرات في أيام التشريق . . فيستحب من فوقها . انتهى « نووي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحج ، باب بيان وقت استحباب الرمي ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب في رمي الجمار ،

(٩) - ٣٠٠٣ - (٢) حَدَّثَنَا جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ
عُثْمَانَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ
.....

والترمذي في كتاب الحج ، باب في رمي يوم النحر ، قال أبو عيسى : هذا
حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم ؛ أنه لا
يرمي بعد يوم النحر إلا بعد الزوال ، والنسائي في كتاب الحج ، باب وقت رمي
جمرة العقبة .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث جابر بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ،
فقال :

(٩) - ٣٠٠٣ - (٢) (حدثنا جبارة) بضم الجيم وفتح الموحدة
المخففة (ابن المغلس) بصيغة اسم الفاعل - أي : بمعجمة بعدها لام
مشددة مكسورة ثم مهملة - الحماني - بكسر المهملة وتشديد الميم -
أبو محمد الكوفي ، ضعيف ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين
(٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) ، وفي « التهذيب » : قال مسلمة بن قاسم :
يروى عنه من أهل بلدنا : بقي بن مخلد ، وجبارة ثقة إن شاء الله ، وقال
ابن حبان : كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ، وقال صالح بن جزرة :
كان رجلاً صالحاً ، وقال محمد بن عبيد : جبارة عندي أحلى وأوثق . انتهى
منه .

قلت : فهو مختلف فيه .

(حدثنا إبراهيم بن عثمان ابن أبي شيبه) جد إبراهيم ؛ اسمه خواستي .

أَبُو شَيْبَةَ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْمِي الْجِمَارَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَدْرَ مَا إِذَا فَرَّغَ مِنْ رَمِيهِ . . صَلَّى الظُّهْرَ .

وقوله : (أبو شيبه) كنية إبراهيم ، وهو عطف بيان له ، العباسي مولاهم الكوفي قاضي واسط مشهور بكنيته ، متروك الحديث ، من السابعة ، مات سنة تسع وستين ومئة (١٦٩ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عن الحكم) بن عتيبة الكندي مولاهم أبي محمد الكوفي ، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن مقسم) بن بجرة - بضم الموحدة وسكون الجيم - أبي القاسم الهاشمي مولاهم ؛ مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب الهاشمي المدني ، ويقال له : مولى ابن عباس ؛ للزومه له ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) وكان يرسل . يروي عنه : (خ عم) ، وما له في « البخاري » سوى حديث واحد .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه جبارة المغلس وأبا شيبه إبراهيم بن عثمان جد أبي بكر ابن أبي شيبه ، وهما ضعيفان .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرمي الجمار) كلها في أيام التشريق (إذا زالت الشمس) في زمن (قدر ما إذا فرغ من رميه . . صلى الظهر) .

والحديث يدل على أن السنة : أن يرمي الجمرات في غير يوم الأضحى بعد

.....
الزوال ، وبه قال الجمهور ، وخالف فيه عطاء وطاووس ؛ فقالا : يجوز الرمي قبل الزوال مطلقاً ، ورخصت الحنفية في الرمي في يوم النفر قبل الزوال ، وقال إسحاق : إن رمى قبل الزوال .. أعاد ، إلا في اليوم الثالث .. فيجزئه . انتهى ، كذا في « فتح الباري » .

قلت : احتج الحنفية بما رواه البيهقي عن ابن عباس : (إذا انتفخ النهار من يوم النفر .. فقد حل الرمي والصدر) .

قال الزيلعي في « نصب الراية » : في سنده طلحة بن عمرو ، ضعفه البيهقي ، قال : والانتفاح : الارتفاع . انتهى .

والحق : ما ذهب إليه الجمهور ، وفي الباب عن ابن عمر : (كنا نتحين ، فإذا زالت الشمس .. رمينا) . رواه البخاري وأبو داود .

وعن عائشة قالت : (أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يوم ، حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى ، فمكث بها ليلي أيام التشريق ؛ يرمي الجمرة إذا زالت الشمس ...) الحديث ، رواه أحمد وأبو داود ، وأحاديث الباب كلها ترد على من قال بجواز الرمي قبل الزوال في غير يوم النحر . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في الرمي بعد زوال الشمس ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن .

ودرجته : أنه صحيح المتن بما قبله ، ضعيف السند ؛ لما مر آنفاً ، وله شواهد ومتابعات ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث جابر .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥) - (١٠٨٣) - بَابُ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ

(١٠) - (٣٠٠٤) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهْنَادُ بْنُ السَّرِيِّ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ؛ أَلَا »

(٥) - (١٠٨٣) - (باب الخطبة يوم النحر)

(١٠) - (٣٠٠٤) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وهناد بن السري) بن مصعب التميمي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(قالوا : حدثنا أبو الأحوص) سلام بن سليم الحنفي مولا هم الكوفي ، ثقة متقن صاحب حديث ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن شبيب بن غرقدة) - بمعجمة وقاف مفتوحتين بينهما راء ساكنة - السلمي الكوفي ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .

(عن سليمان بن عمرو بن الأحوص) الجشمي - بضم الجيم وفتح المعجمة - الكوفي مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) عمرو بن الأحوص الجشمي الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، له حديث واحد وهو هذا الحديث في حجة الوداع . يروي عنه : (عم) . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عمرو بن الأحوص : (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع : يا أيها الناس ؛ أَلَا) - بفتح الهمزة - حرف استفتاح وتنبيه ؛ أي :

أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمُ ؟ » ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، قَالُوا : يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ، قَالَ : « فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ »

انتبهوا واستمعوا ما أقول لكم (أي يوم) من أيام الدنيا (أحرم ؟) أي : أشد حرمة وأكثر ، وعبارة « التحفة » : أي : أعظم حرمة ؟ كما في حديث جابر عند أحمد . انتهى .

قال هذا السؤال (ثلاث مرات ، قالوا) أي : قال الناس في جواب سؤاله صلى الله عليه وسلم : هو ؛ أي : أحرم الأيام وأعظمها حرمةً (يوم الحج الأكبر) قيل : هو يوم عرفة ، وقيل : يوم النحر ؛ كما في حديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه : (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يوم الحج الأكبر ، فقال : يوم النحر) ، وفيه دليل لمن يقول : إن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر ، ولحديث علي هذا شاهد من حديث ابن عمر عند أبي داود وابن ماجه ، وذكره البخاري تعليقاً ، وقد وردت في ذلك أحاديث أخرى ذكرها الحافظ ابن كثير وغيره ، واختاره ابن جرير ، وهو قول مالك والشافعي والجمهور .

وقال آخرون - منهم عمر وابن عباس وطاوس - : إنه يوم عرفة ، والأول أرجح ، وحديث علي هذا .. قد تقدم مرفوعاً وموقوفاً في أواخر أبواب الحج من الترمذي ، وأخرجه أيضاً ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فإن دماءكم) أيها المسلمون ؛ أي : إراقتها بلا استحقاق (وأموالكم) أي : أخذها بظلم (وأعراضكم) أي : طعنها بلا استحقاق ، جمع عرض ؛ وهو موضع الذم والمدح من الإنسان ؛ أي : تعرضها (بينكم) أي : عليكم ؛ كما في رواية الترمذي ، وهذا احتراز عن الحقوق الشرعية ؛ كما في « التحفة » .

حَرَامٌ ؛ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ ،
.....

(حرام) أي : محرم ليس لبعضكم أن يتعرض لبعض آخر ، فيريق دمه أو يسلب ماله أو ينال من عرضه . انتهى من « التحفة » .

وعبارة السندي : قوله : (ألا) بالتخفيف استفتاحية (أي يوم أحرم ؟)
أي : أي يوم أشد حرمة وأكثر احتراماً ؟ (فإن دماءكم) أراد أن دم كل واحد حرام عليه وعلى غيره ، وأما في المال .. فالمراد أن مال كل واحد حرام على غيره لا عليه إلا في الباطل ؛ فقد يصير حراماً عليه أن يصرفه فيه . انتهى منه .

(كحرمة يومكم هذا) أي : يوم النحر ؛ يعني : تعرض بعضكم دماء بعض وأمواله وأعراضه في غير هذا اليوم .. كحرمة التعرض لها في هذا اليوم (في شهركم هذا) أي : ذي الحجة (في بلدكم هذا) أي : مكة أو الحرم المحترم (ألا) أي : انتبهوا واستمعوا ما أقول (لا يجني جان إلا على نفسه) أي : لا يرجع وبال جنايته وعقوبتها ؛ من الإثم والقصاص إلا إلى نفسه .

قال في « التحفة » : قوله في أول الحديث : (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع) أي : في يوم النحر ، والوداع - بفتح الواو - اسم مصدر لودّع الرباعي ؛ يقال : ودّع توديعاً ووداعاً ؛ كسلّم تسليماً وسلاماً ، وكلم تكليماً وكلاماً ، وقيل : بكسر الواو ، فيكون مصدرٌ ودّع وداعاً وموادعة ؛ كقاتل قتالاً ومقاتلة ، سمي بذلك ؛ إما لوداعه الناس ، أو الحرم في تلك الحجة ؛ وهي بفتح الحاء وكسرهما ، قال الشمني : لم يسمع في حاء (ذي الحجة) إلا الكسر ، قال صاحب « الصحاح » : الحجة : المرة الواحدة ، وهو من الشواذ ؛ لأن القياس الفتح . انتهى .

.....

قوله : (قالوا : يوم الحج الأكبر) أي : يوم العيد ؛ لأن فيه تمام الحج ومعظم أفعاله ، ولأن فيه إعلاماً من الله إلى الناس ببراءته وبراءة رسوله من المشركين ، ولما روي أنه صلى الله عليه وسلم وقف يوم النحر عند الجمرات في حجة الوداع ، فقال : « هذا يوم الحج الأكبر » ، وقيل : يوم عرفة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « الحج عرفة » .

ووصف الحج بالأكبر ؛ لأن العمرة هي الحج الأصغر ، أو لأن المراد بالحج : ما يقع في ذلك اليوم من أعماله ؛ لأنه أكبر من باقي الأعمال ، أو لأن ذلك الحج اجتمع فيه المسلمون والمشركون ووافق عيده أعياد أهل الكتاب ، أو لأنه ظهر فيه عز المسلمين وذل المشركين . انتهى .

وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : هو يوم عرفة ؛ إذ من أدرك عرفة .. فقد أدرك الحج ، ثم قولهم : (يوم الحج الأكبر) بظاهره ينافي جوابهم السابق في حديث أبي بكرة بقولهم : (الله ورسوله أعلم) ، ولعل هذا في يوم آخر من أيام النحر ، أو أحد الجوابين صدر من بعضهم ، كذا في « المرقاة » .

قوله : (فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم) أي : تعرضكم لبعضكم في دمائهم وأموالهم وأعراضهم ؛ والعرض - بالكسر - : موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان في نفسه أو سلفه .

وقوله : (بينكم) احتراز عن الحقوق الشرعية (حرام) أي : محرم ممنوع (كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا) يعني : تعرض بعضكم دماء بعض وأمواله وأعراضه في غير هذه الأيام .. كحرمة التعرض لها في هذا اليوم .

وَلَا يَجْنِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ ، وَلَا مَوْلُودٌ عَلَى وَالِدِهِ ، أَلَا إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيْسَ
أَنْ يُعْبَدَ

وإنما شبهها في الحرمة بهذه الأشياء ؛ لأنهم كانوا لا يرون استباحة تلك
الأشياء وانتهاك حرمتها بحال .

قوله : (ألا) للتنبيه (لا يجني جان إلا على نفسه) قال في « النهاية » :
الجنائية : الذنب والجرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العذاب أو القصاص
في الدنيا والآخرة ؛ والمعنى : أنه لا يطالب بجنائية غيره من أقاربه وأباعده ، فإذا
جنى أحدهما جنائية .. لا يعاقب بها الآخر ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ
أُخْرَى ﴾ ^(١) . انتهى .

(ولا يجني والد على ولده ، ولا مولود على والده) يحتمل أن يكون المراد :
النهي عن الجنائية ؛ لاختصاصها بمزيد قبح ، وأن يكون المراد تأكيد قوله : « لا
يجني جان إلا على نفسه » فإن عادتهم جرت بأنهم يأخذون أقارب الشخص
بجنائته .

والحاصل : أن هذا ظلم يؤدي إلى ظلم آخر ، والأظهر أن هذا نفي ، فيوافق
قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ، وإنما خص الولد والوالد ؛ لأنهما أقرب
الأقارب ، فإذا لم يؤاخذ بفعله .. فغيرهما أولى ، وفي رواية : « لا يؤاخذ الرجل
بجريمة أبيه » وضبط بالوجهين .

(ألا إن الشيطان) وهو إبليس الرئيس ، أو الجنس الخسيس (قد أيس)
أي : قنط من (أن يعبد) قال القاري : أي : من أن يطاع في عبادة غير الله
تعالى ؛ لأنه لم يُعرف أنه عبده أحد من الكفار . انتهى ، وقيل معناه : إن

(١) سورة الأنعام : (١٦٤) .

فِي بَلَدِكُمْ هَذَا أَبَدًا ، وَلَكِنْ سَيَكُونُ لَهُ طَاعَةٌ فِي بَعْضِ مَا تَحْتَقِرُونَ مِنْ
أَعْمَالِكُمْ ، فَيَرْضَى بِهَا ،
.....

الشیطان أیس أن یعود أحد من المؤمنین إلى عبادة الصنم ، ولا یرد علی هذا ؛
مثل أصحاب مسیلمة ومانعی الزكاة و غیرهم ممن ارتد ؛ لأنهم لم یعبدوا
الصنم .

ویحتمل معنی آخر : وهو أنه أشار صلی الله علیه وسلم إلى أن المصلین
من أمتی لا یجمعون بین الصلاة وعبادة الشیطان ؛ كما فعلته اليهود
والنصارى .

ولك أن تقول : معنی الحديث : إن الشیطان أیس من أن یتبدل دین
الإسلام ، ویظهر الإشراك ویستمر ویصیر الأمر كما كان من قبل ، ولا ینافیہ
ارتداد من ارتد ، بل لو عبد الأصنام أيضاً . . لم یضر فی المقصود ، فافهم ،
كذا فی « اللمعات » مع زیادة ؛ أي : أیس أن یعبد (فی بلدکم هذا أبداً)
أي : فی الأزمنة المستقبلة ، وفی رواية الترمذی : (فی بلدکم هذه) أي :
مكة وما حولها من جزيرة العرب (ولكن سیکون له) أي : للشیطان (طاعة)
أي : امتثال وموافقة (فی بعض ما تحتقرون) أي : فی بعض ما تعدونه حقیراً
وخفیفاً ویسیراً (من أعمالکم) أي : دون الکفر ؛ من القتل والنهب ونحوهما
من الكبائر وتحقیر الصغائر .

(فیرضی) الشیطان بالبناء للفاعل (بها) أي : بطاعتکم له فی بعض
أعمالکم مما تعدونه حقیراً ؛ حیث لم یحصل له منکم الذنب الأكبر ، ولهذا
ترى المعاصي - من الکذب والخيانة ونحوهما - توجد کثیراً فی المسلمین ،
وقلیلاً فی الکافرين ؛ لأنه قد رضی من الکفار بالکفر ، فلا یوسوس لهم فی
الجزئیات ، وحیث لا یرضی من المسلمین بالکفر ، فیرمیهم فی المعاصي ،

أَلَا وَكُلُّ دَمٍ مِنْ دِمَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ ، وَأَوَّلُ مَا أَضْعُ مِنْهَا دَمُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؛

وروي عن علي رضي الله عنه : (الصلاة التي ليس لها وسوسة .. إنما هي صلاة اليهود والنصارى) ، ومن الأمثال : (لا يدخل اللص في بيت إلا وفيه متاع نفيس) .

قال الطيبي رحمه الله : (قوله : فيما تحتقرون) أي : يتهجس في خواطرهم وتتفوهون عن هئاتكم وصغائر ذنوبكم ، فيؤدي ذلك إلى هيج الفتن والحروب ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان قد يئس من أن يعبداه المسلمون في جزيرة العرب ، ولكن في التحريش بينهم » .

(ألا) حرف تنبيه (وكل دم من دماء الجاهلية) أي : أريق في زمن الجاهلية قبل الإسلام (موضوع) أي : متروك باطل هدر لا يطالب بدية ولا قصاص ؛ أي : كالشيء الموضوع تحت القدم ؛ لأن الإسلام يجب ما قبله .

قال النووي : المراد بالوضع : الرد والإبطال (وأول ما أضع) وأبطل وأهدر (منها) أي : من دماء الجاهلية (دم الحارث بن عبد المطلب) قال الخطابي : هكذا روى أبو داود وكذا ابن ماجه ، وإنما هو في سائر الروايات : (دم ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب) ، وحدثني عبد الله بن محمد المكي قال : حدثنا علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد قال : أخبرني ابن الكلبي أن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب لم يقتل ، وقد عاش بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى زمن عمر ، وإنما قتل ابن له صغير في الجاهلية ، فأهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه فيما أهدر ، ونسب الدم إليه ؛ لأنه ولي الدم . انتهى .

وفي الحديث : أن ما أدركه الإسلام من أحكام الجاهلية .. فإنه يلقاه بالرد

.....

والنكير ، وأن الكافر إذا أربى في كفره ، ثم لم يقبض المال حتى أسلم . .
فإنه يأخذ رأس ماله ، ويضع الربا ، فأما ما كان قد مضى من أحكامهم . . فإن
الإسلام يلقيه بالعفو ، فلا يعترض لهم في ذلك . قاله الخطابي . انتهى من
« العون » .

ولفظ « مسلم » مع « الكوكب » : (ألا) - بالفتح والتخفيف - للتنبيه ؛ أي :
انتبهوا واستمعوا ما أقول لكم (كل شيء من أمر الجاهلية) يعني به : الأمور
التي أحدثوها ، والشرائع التي كانوا شرعوها في الحج وغيره (تحت قدمي)
- بتشديد الياء - مثني قدم ؛ أي : تحت قدمي هاتين (موضوع) أي : مردود
وباطل حتى صار كالشيء الموضوع تحت القدمين ؛ أي : لا اعتبار له ولا حكم ؛
قد أبطلته (ودماء الجاهلية موضوعة) أي : متروكة هدر لا قصاص ولا دية ولا
كفارة فيها ، قال القاري : أعادها مع دخولها فيما قبلها ؛ للاهتمام بها ، أو لبني
عليه ما بعده من الكلام .

وقال الولي العراقي : يمكن أنه من عطف الخاص على العام ؛ لاندرج
دمائها في أمرها ، ويمكن أنه لا يندرج ؛ لحمل أمورها على ما ابتدعه
وشرعوه ، وإيجاب القصاص على القاتل ليس مما ابتدعه ، وإنما أريد قطع
النزاع بإبطال ذلك ؛ لأن منها ما هو حق ، ومنها ما هو باطل ، وما يثبت وما لا
يثبت . انتهى .

(وإن أول دم أضع) وأهدره (من دمائنا) يا أهل الإسلام ؛ أي : أبدأ في
وضع الدماء التي يستحق المسلمون ولايتها بدم أهل بيتي .

قال النووي : فيه أن الإمام وغيره ممن يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر
ينبغي أن يبدأ بنفسه وأهله ؛ فهو أقرب إلى قبوله وإلى طيب نفس من قرب

كَانَ مُسْتَرْضِعاً فِي بَنِي لَيْثٍ فَقَتَلَتْهُ هُذَيْلٌ ،

عهده بالإسلام (دم ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب) واسم هذا الابن إياس ، قاله الجمهور والمحققون ، وقيل : اسمه حارثة ، وقيل : تمام ، وقيل : آدم .

قال القرطبي : هو تصحيف ، ولبعض رواة مسلم وأبي داود : (دم ربيعة) ولابن ماجه : (دم الحارث بن عبد المطلب) وكلاهما وهم ؛ لأن ربيعة بن الحارث عاش حتى توفي زمن عمر سنة ثلاث وعشرين ، وتأوله : أبو عبيد بأنه نسبه إلى ربيعة ؛ لأنه ولي دم ابنه (كان) ذلك الابن (مسترضعاً) - بالفتح على صيغة اسم المفعول ويجوز الكسر على صيغة اسم الفاعل ؛ من الاسترضاع ، وفي « القاموس » : الاسترضاع : طلب المرضعة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَشْرَضُوا أُولَٰئِكَ ﴾ ^(١) ؛ أي : تطلبوا مرضع لأولادكم . انتهى .

وربيعة بن الحارث هو ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ؛ الحارث بن عبد المطلب ، فأهدر صلى الله عليه وسلم دم ابن عمه ، وأبطل الطلب به في الإسلام ، ولم يجعل لربيعة في تلك تبعة . انتهى من هامش « مسلم » . أي : كان لهذا الابن ظئر ترضعه (في) نساء (بني ليث) وفي رواية مسلم : (في بني سعد) (فقتلته) أي : ذلك الابن (هذيل) - مصغراً - قال الولي العراقي : ظاهره أنها تعمدت قتله ، وذكر الزبير بن بكار أنه كان صغيراً يحبو بين البيوت ، فأصابه حجر في حرب كانت بين بني سعد وبين ليث بن بكر ، كذا ذكره عياض والنووي وغيرهما ساكتين عليه ، فهو مناف لقوله : (فقتلته هذيل) لأنهم غير بني ليث ؛ إذ هذيل ابن مدركة بن إياس بن مضر ، وليث هو ابن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ؛ كما

(١) سورة البقرة : (٢٣٣) .

أَلَا وَإِنَّ كُلَّ رَبٍّ مِنْ رَبِّ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ ، لَكُمْ رُؤُوسٌ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ، أَلَا يَا أُمَّتَاهُ هَلْ بَلَغْتُ ؟ » ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : « أَللَّهُمَّ ؛ أَشْهَدُ » ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

بينه أبو عبيد القاسم بن سلام في أنسابه . انتهى ، كذا في « شرح المواهب » ، والله أعلم .

(ألا وإن كل رباً من ربا الجاهلية) وهو الزائد على رأس المال . . (موضوع)
أي : متروك لا يؤخذ بعد اليوم إلا رأس المال ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُؤُوسٌ أَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(١) ، وهذا إيضاح ؛ إذ المقصود مفهوم من لفظ (ربا) فإن وضع الربا معناه : وضع الزيادة ، قاله النووي .

قال الولي العراقي : ولا شك أن عطف هذا على أمر الجاهلية من عطف الخاص على العام ؛ لأنه من إحداثاتهم الفاسدة . انتهى .

(لكم) أيها المربون (رؤوس أموالكم) أي : أصولها حالة كونكم (لا تظلمون) الناس بأخذ زيادة على رؤوس أموالكم ، وهو بالبناء للفاعل .

قوله : (ولا تظلمون) بالبناء للمفعول ؛ أي : لا تظلمون بنقص عن رؤوس أموالكم (ألا) أي : انتبهوا واستمعوا (يا أمتاه) أي : يا أمتي ما أقول لكم من أمر ربي ، ثم قال : ألا (هل بلغت) إليكم أمر ربي (ثلاث مرات) كرره للتأكيد (قالوا) أي : قال الحاضرون عنده : (نعم) بلغت إلينا يا رسول الله ثلاث مرات ، ثم (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اللهم ؛ اشهد) لي على اعترافهم لي بالتبليغ إليهم أمرك ، قالها وكررها (ثلاث مرات) أي : قال : اللهم ؛ اشهد لي ثلاث مرات .

(١) سورة البقرة : (٢٧٩) .

(١١) - ٣٠٠٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ،

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع ، باب في وضع الربا ، والترمذي في كتاب التفسير ، باب ومن سورة التوبة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

فائدة

ملحقة في إعراب : (يا أمته) أصله : (يا أمتي) ، وإعرابه : (يا) حرف نداء مبني على السكون (أمته) منادى مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً للتخفيف ، الممنوعة تلك الفتحة بالفتح المجلوب لمناسبة الألف ؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً (أمة) مضاف و (ياء المتكلم) المنقلبة ألفاً للتخفيف في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون و (الهاء) حرف سكت مبني على السكون ، وضمه غلط ، أو تشبيه له بهاء الضمير ولا يجوز إلا للضرورة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمرو بن الأحوص بحديث جبير بن مطعم رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١) - ٣٠٠٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (الهمداني

الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبي) عبد الله بن نمير الهمداني ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع

وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولا هم المدني ، صدوق ، بل
ثقة عارف بالعلوم ، من الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة ، ويقال بعدها . يروي
عنه : (م عم) .

(عن عبد السلام) بن حرب بن سلم النهدي الملائي - بضم الميم وتخفيف
اللام - أبي بكر الكوفي ، أصله بصري . روى عن : يحيى بن سعيد الأنصاري ،
والزهري ، ويروي عنه : (ع) ، وابن إسحاق وهو أكبر منه ، من صغار الثامنة ،
مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وله ست وتسعون (٩٦) سنة ، وولد
سنة إحدى وتسعين (٩١ هـ) ، ويحتمل أنه عبد السلام بن أبي الجنوب - بفتح
الجيم وتخفيف النون آخره موحدة - المدني ، ضعيف ، من الثامنة أيضاً .
يروي عنه : (ق) ، كما ذكرناه في مقدمة المؤلف ، وما قلناه أولاً وأولئ . راجع
« التهذيب » .

(عن الزهري) محمد بن مسلم ابن شهاب ، ثقة إمام ، من الرابعة ، مات سنة
خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن جبير بن مطعم) بن عدي بن نوفل القرشي النوفلي المدني ،
ثقة عارف بالنسب ، من الثالثة ، مات على رأس المئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن أبيه) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي
الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، عارف بالأنساب ، مات سنة ثمان أو
تسع وخمسين (٥٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْخَيْفِ مِنْ مَنَى فَقَالَ : « نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا ؛ فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ غَيْرُ فِقْهِهِ ، »

(قال) جبير بن مطعم : (قام) فينا (رسول الله صلى الله عليه وسلم) خطيباً (بالخيف من منى) والخيف - بفتح فسكون - : الموضع المرتفع من مجرى السيل المنحدر من غلظ الجبل ، ومسجد منى يسمى مسجد الخيف ؛ لأنه في سفح جبلها .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته : (نضر الله) سبحانه ، قال التوربشتي : النضرة : الحسن والرونق ، يتعدى ولا يتعدى ، وروي مخففاً ومشدداً ، وقال النووي : التشديد أكثر ، وقال الأبهري : روى أبو عبيدة بالتخفيف ، قال : هو لازم ومتعد ، ورواه الأصمعي ، وقال : المخفف لازم والتشديد للتعدية ، وعلى الأول للتكثير والمبالغة . انتهى .

أي : خص الله بالبهجة والسرور (امرأ سَمِعَ مَقَالَتِي) فحفظها ؛ كما في بعض الرواية ؛ أي : بالقلب أو بالكتابة (فبلغها) كما سمعها ؛ كما في بعض الرواية ؛ أي : من غير زيادة ولا نقصان ؛ لما رزق بعلمه ومعرفته من القدر والمنزلة بين الناس في الدنيا ، ونعمه في الآخرة ، حتى يرى عليه رونق الرخاء والنعمة .

ثم قيل : إنه إخبار ؛ يعني : جعله ذا نضرة ، وقيل : دعاء له بالنضرة ؛ وهي البهجة والبهاء في الوجه من أثر النعمة (فرب حامل فقه) أي : حامل علم وحافظه ، والفاء فيه معللة لما يفهم من الحديث ؛ أي : أن التبليغ مطلوب ؛ لأنه رب حامل فقه وحديث غير فقيه معناه ، فيبلغه إلى من يعلمه .

(غير فقيه) بالرفع على المحل والجبر على اللفظ ؛ أي : غير عالم معناه ،

وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، ثَلَاثٌ لَا يُغْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُؤْمِنٍ :

فيبلغه إلى فقيهه (ورب حامل فقهه) فقيهه ، فيبلغه (إلى من هو أفقه منه) أي :
فرب حامل قد يكون فقيهاً ولم يكن أفقهه ، فيحفظه ويبلغه إلى من هو أفقه منه ،
فيستنبط منه ما لا يفهمه الحامل ، أو إلى من يصير أفقه منه ، وهذا إشارة إلى
فائدة النقل والداعي إليه .

قال الطيبي : قوله : « فرب حامل ... » إلى آخره .. هو صفة لمدخول
(رب) ، استغني بها عن جوابها ؛ أي : رب امرئ حامل فقهه أداه إلى من هو
أفقه منه .

قوله : « فرب حامل فقه غير فقيه » بين به أن راوي الحديث ليس الفقه من
شرطه ، إنما شرطه : الحفظ ، وعلى الفقيه : التفهم والتدبر ، قاله المناوي .
(ثلاث) خصال ، سوغ الابتداء بالنكرة إضافته إلى مقدر ؛ كما قدرناه ، أو
الوصف به ؛ أي : ثلاث من الخصال .

والخبر جملة قوله : (لا يغل) - بكسر الغين المعجمة واللام المشددة - على
المشهور ، وضم الياء ؛ من أغل الرباعي ؛ إذا خان ، أو فتحها ؛ من غل الثلاثي ؛
إذا صار ذا حقد وعداوة .

و(عليهن) حال مقدمة على صاحبها ؛ وهو قوله : (قلب مؤمن) وهو فاعل
يغل ؛ أي : ثلاث خصال لا يوصف قلب امرئ مؤمن بالغل والغش والخيانة
والحقد والعداوة ، حالة كونه كائناً عليهن ؛ أي : ما دام مستمراً على تلك
الثلاث ؛ أي : لا يدخل في قلبه خيانة أو حقد يمنعه من تبليغ العلم ، فينبغي
له الثبات على تلك الثلاث ؛ حتى لا يمنعه شيء من الغل والحقد من التبليغ ،
وبهذا ظهر مناسبة هذه الجملة لما قبلها . انتهى « سندي » .

أو (على) بمعنى (مع) أي : معهن .

إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ ، وَالنَّصِيحَةُ لِرُؤَاةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ ؛ فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ .

أحدها : (إخلاص العمل لله) أي : جعل العمل من التبليغ وغيره مخلصاً لله تعالى لا لغرض دنيوي ؛ كالمال والمحمدة والسمعة والرياء .

ومعنى الإخلاص : تصفية العمل للخالق عن ملاحظة المخلوق .

(و) الثاني : (النصيحة لولاة المسلمين) وأمرائهم وملوكهم بالسمع والطاعة ما لم يأمرُوا بمعصية تعالى ؛ والنصح : هو إرادة الخير للغير .

والمعنى : والنصح للمسلمين حتى لولائهم ، ويكفي في إرادة النصح للولاة إرادته لكل أحد من الرعية ؛ لأن فساد الرعية يتعدى آثاره إليهم ، ويؤخذ من هذا أن رئيس الأئمة هو النبي صلى الله عليه وسلم ، ونصحه مطلوب بهذا الحديث أولاً ، ويتضمن نصحه بالتبليغ النصح لتمام أمته صلى الله عليه وسلم . انتهى « سندي » .

(و) الثالث : (لزوم جماعتهم) أي : موافقتهم في أمور الدين ؛ بترك الابتداع من التشيع والاعتزال وغيرهما ، وترك المخالفة في شؤون الدنيا ؛ بشهر السلاح عليهم ؛ لقطع الطريق وأخذ الأموال ونهبها .

والفاء في قوله : (فإن دعوتهم) للتعليل ؛ أي : وإنما أمر بلزوم الجماعة ؛ لأن دعوة المسلمين لربهم (تحيط) بهم (من ورائهم) وتحفظهم من شرور الدنيا والآخرة ؛ كإحاطة السور بالبلدة ، فيكون أهل البلدة محفوظاً من شر الأعداء ومن شر السباع ، ومن كل طارق بالليل .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وقد سبق في أول الكتاب مشروحاً في المقدمة ، في باب من بلغ علماً رقم (١٨) حديث رقم (٢٢٨ - ٢٢٩) .

(١٢) - ٣٠٠٦ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ تَوْبَةَ ، حَدَّثَنَا زَافِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ ،
.....

و درجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، أو ضعيف السند ، صحيح المتن
بغيره ؛ لأن له شاهداً من حديث زيد بن ثابت ؛ كما مر هناك ، وغرضه بسوقه :
الاستشهاد به لحديث عمرو بن الأحوص .

وقد ذكرنا هناك تحت حديث زيد بن ثابت عند قوله : (رب حامل فقه غير
فقيه) والمراد بحامل الفقه : حافظ الأدلة التي يستنبط منها الفقه (غير فقيه)
أي : غير قادر على استنباط الفقه من تلك الأدلة ، فيبلغها إلى قادر الاستنباط
منها (ورب حامل فقه) أي : حامل أدلتها قادر على الاستنباط منها شيئاً يسيراً ،
فيبلغها (إلى من هو أفقه منه) أي : إلى من هو أعلم من الحامل ، وأقدر على
الاستنباط منها أحكاماً كثيرة ؛ بأن كان الذي يسمع منه أفقه منه وأقدر على
الاستنباط منها أحكاماً كثيرة . انتهى من « المرشد » .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عمرو بن الأحوص بحديث ابن مسعود
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢) - ٣٠٠٦ - (٣) (حدثنا إسماعيل بن توبة) بن سليمان بن زيد
الثقفي أبو سليمان الرازي ، أصله من الطائف ، ثم نزل قزوين ، صدوق ، من
العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا زافر) بالفاء (ابن سليمان) الإيادي أبو سليمان القهستاني - بضم
القاف والهاء وسكون المهملة - سكن الري ، ثم بغداد ، وولي قضاء سجستان ،
صدوق كثير الأوهام ، من التاسعة . يروي عنه : (ت س ق) .

(عن أبي سنان) الشيباني الأصغر الكوفي سعيد بن سنان البرجمي - بضم

عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ مُرَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ الْمُخَضَّرَةِ بِعَرَفَاتٍ فَقَالَ :

الموحدة والجيم بينهما راء ساكنة - نزيل الري ، صدوق له أوهام ، من السادسة .
يروى عنه : (م د ت س ق) ، وزافر بن سليمان .

وروى (عن عمرو بن مرة) بن عبد الله بن طارق الجملي - بفتح الجيم والميم - المرادي أبي عبد الله الكوفي الأعمى ، ثقة عابد كان لا يدلس ورمي بالإرجاء ، من الخامسة ، مات سنة ثمانى عشرة ومئة (١١٨ هـ) ، وقيل قبلها .
يروى عنه : (ع) .

(عن مرة) بن شراحيل الهمداني ، أبي إسماعيل الكوفي ، ثقة عابد ، من الثانية ، مات سنة ست وسبعين (٧٦) ، وقيل بعد ذلك . يروى عنه : (ع) ، وقوله : عن مرة سقط من بعض النسخ ، والصواب إثباته كما في تحفة الأشراف ، ومصباح الزجاجاة .

(عن عبد الله بن مسعود) الهذلي الكوفي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن مسعود : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) راكب (على ناقته المخضرمة) بصيغة اسم المفعول ؛ أي : المقطوعة الأذن ؛ من خضرم ؛ من باب دحرج ، يقال : خضرمت الناقة ؛ إذا قطعت طرف أذنها ، والجملة الاسمية حال من الرسول .

وقوله : (بعرفات) متعلق بقال ، وقوله : (فقال) تأكيد لفظي لقال الأول ، والفاء فيه زائدة .

« أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ وَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا ؟ وَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا ؟ » ، قَالُوا : هَذَا بَلَدٌ حَرَامٌ ، وَشَهْرٌ حَرَامٌ ، وَيَوْمٌ حَرَامٌ ،

(أتدرون) أي : هل تعلمون أيها المسلمون (أي يوم هذا) اليوم ؟ وهو يوم عرفة (وأي شهر هذا) الشهر ؟ وهو شهر ذي الحجة (وأي بلد هذا) البلد ؟ وهو مكة (قالوا) أي : قال الحاضرون عنده في جواب سؤاله : (هذا) البلد (بلد حرام) أي : محترم بحرمة الله تعالى ، (و) هذا الشهر (شهر حرام ، و) هذا اليوم (يوم حرام) أجابوه على طريق اللف والنشر غير المرتب ، ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ والمعنى : قال ابن مسعود : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : خطب (وهو على ناقته المخضرمة بـ) عرنة (يوم عرفات) أي : وعظ الناس قبل الصلاة ؛ أي : صلاة الظهر (فقال) في خطبته : (أتدرون) وتعلمون (أي : يوم) خبر مقدم (هذا) مبتدأ مؤخر ، وقدم الخبر على المبتدأ ؛ للزومه الصدارة ؛ لأنه اسم استفهام ؛ أي : هذا اليوم أي يوم هو من بين الأيام ؛ هل هو محترم أم لا ؟ ... إلى آخره ، فأجابوه بما قالوا على سبيل اللف والنشر غير المرتب .

قال الزرقاني : فيه أنه يستحب للإمام أن يخطب يوم عرفة في هذا الموضع ؛ يعني : عرنة ، وبهذا قال الجمهور والمدنيون والمغاربة من المالكية ، وهو المشهور وعليه عمل الناس إلى الآن .

قال النووي : ومذهب الشافعي أن في الحج أربع خطب مسنونة ؛ إحداها : يوم السابع من ذي الحجة ، يخطب بها عند الكعبة ، بعد صلاة الظهر ، والثانية : هذه التي في بطن عرنة يوم عرفات ، والثالثة : يوم النحر بمنى ، والرابعة : يوم النفر الأول ؛ وهو اليوم الثاني من أيام التشريق ، قال أصحابنا : وكل هذه الخطب أفراد ، وبعد صلاة الظهر ، إلا التي يوم عرفات ؛ فإنها خطبتان ، وقبل صلاة

قَالَ : « أَلَا وَإِنَّ أَمْوَالَكُمْ وَدِمَاءَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُزْمَةِ شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، فِي يَوْمِكُمْ هَذَا ، »

الظهر ، قال أصحابنا : ويعلمهم في كل خطبة من هذه الخطب ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى ، والله أعلم . انتهى كلام النووي .

وعند الحنفية : في الحج ثلاث خطب : أولها وثانيها : ما ذكره النووي ، وثالثها : بمنى في اليوم الحادي عشر ، فيفصل بين كل خطبتين بيوم ، وكلها سنة .

ولما أجابوه بما ذكر .. (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الخطبة ؛ يعني : في خطبة يوم عرفة التي كانت في عرنة : (أَلَا وَإِنَّ أَمْوَالَكُمْ وَدِمَاءَكُمْ) .

قال الحافظ : وهذا الكلام على حذف مضاف ؛ تقديره : وَإِنْ أَخَذَ أَمْوَالَكُمْ وَسَفَكَ دِمَائَكُمْ ، وزاد في بعض الطرق : (وَأَعْرَاضَكُمْ) أي : وثلب أعراضكم ، جمع عرض ؛ والعرض - بكسر العين وسكون الراء - : موضع المدح والذم من الإنسان ، سواء كان في نفسه أو في سلفه .

وقال الزرقاني : معناه : إِنْ دَمَاءُ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ حَرَامٌ ، وَأَمْوَالُ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ حَرَامٌ ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ أَنَّ دَمَ كُلِّ وَاحِدٍ حَرَامٌ عَلَيْهِ نَفْسُهُ ، وَمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ حَرَامٌ عَلَيْهِ نَفْسُهُ ، فَلَيْسَ بِمَرَادٍ ؛ لِأَنَّ الْخُطَابَ لِلْمَجْمُوعِ ؛ وَالْمَعْنَى فِيهِ مَفْهُومُ بَقَرِينَةِ الْحَالِ ، وَلَا تَبْعُدُ إِرَادَةُ الْمَعْنَى الثَّانِي .

أما الدم .. فواضح ، وأما المال .. فمعنى تحريمه عليه : تحريم تصرفه فيه على غير الوجه المأذون فيه شرعاً ، قاله الولي العراقي .

(عليكم حرام ؛ كحرمته شهركم هذا) يعني : ذا الحجة (في بلدكم هذا) يعني : مكة (في يومكم هذا) يعني : يوم عرفة ؛ معناه : متأكدة التحريم شديده

أَلَا وَإِنِّي فَرَطُكُم عَلَى الْحَوْضِ وَأَكَاثِرُ بِكُمُ الْأُمَمَ فَلَا تُسَوِّدُوا وَجْهِي ، أَلَا
وَإِنِّي مُسْتَنْقِذُ أَنْاسٍ وَمُسْتَنْقِذُ مِتِّي أَنْاسٌ ، فَأَقُولُ : يَا رَبِّ ؛ أَصِيحَابِي فَيَقُولُ :
إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ .

(أَلَا) أي : انتبهوا واستمعوا (وإني فرطكم) - بفتحتين - أي : سابقكم إلى
الآخرة موتاً منتظركم (على الحوض) والفرط : هو السابق على الرفقة ؛ ليهيئ
لهم ما يحتاجون إليه في محل النزول .

(وأكاثركم) أي : أفاخر بكثرتكم على (الأمم) السابقة يوم القيامة (فلا
تسودوا وجهي) أي : فلا تؤثروا في وجهي السواد بسبب كثرة معاصيكم ؛
والمعنى : فلا تكثروا ، فلا تصلحوا لأن يفتخر بمثلكم .

(أَلَا وإني مستنقذ) بصيغة اسم الفاعل ؛ أي : أَلَا وإني منقذ ومخرج
(أناساً) من أمتي من العذاب بشفاعتي ، أَلَا (و) إني (مستنقذ مني) بصيغة
اسم المفعول ؛ أي : مدفوع عني عند الحوض (أناس) وهم المرتدون بعده
(فأقول) لربي : (يا رب) هؤلاء (أَصِيحَابِي) - تصغير الأصحاب - فَلِمَ رُدُّوا
عَن حَوْضِي ؟ (فيقول) الربُّ جَلَّ جلاله : (إنك) يا محمد (لا تدري) ولا
تعلم (ما أحدثوا) وابتدعوا (بعدك) أي : بعد وفاتك ، فليسوا من أصحابك ؛
لأنهم بدلوا دينك ، وأشركوا بالله ، وفي بعض الرواية زيادة : (فأقول : سحراً
لهم) أي : بعداً لهم عن رحمة الله تعالى ، قال الزرقاني : وفي تقديم اليوم على
الشهر وهو على البلد التركي ؛ فالشهر أقوى من اليوم ، وهو ظاهر في الشهر ؛
لاشتماله على اليوم ، فاحترامه أقوى من احترام جزئه ، وأما زيادة حرمة البلد . .
فلأنه محرم في جميع الشهور ، لا في هذا الشهر وحده ، فحرمة لا تختص به ،
فهو أقوى منه .

قال الحافظ : وفيه مشروعية ضرب المثل وإلحاق النظير بالنظير ؛ ليكون

(١٣) - ٣٠٠٧ - (٤) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ ،

أوضح للسامع ، وإنما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلد ؛ لأن المخاطبين بذلك كانوا يرون تلك الأشياء ، ولا يرون هتك حرمتها ، ويعيبون على من فعل ذلك أشد العيب .

وقال في موضع آخر : ومناط التشبيه في قوله : « كحرمة يومكم » وما بعده . . ظهوره عند السامعين ؛ لأن تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتاً في نفوسهم مقررأ عندهم ، بخلاف الأنفس والأموال والأعراض ؛ فكانوا في الجاهلية يستبيحونها ، فطراً الشرع عليهم بأن تحريم دم المسلم وماله وعرضه . . أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم ، فلا يرد كون المشبه به أخفض رتبة من المشبه ؛ لأن الخطاب بها وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع . انتهى « فتح الملهم » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن أخرجه أحمد (٤١٢/٥) عن مرة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، والبيهقي في باب تحريم القتل من السنة .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عمرو بن الأحوص بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٣) - ٣٠٠٧ - (٤) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا صدقة بن خالد) الأموي مولاهم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، من

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ الْغَزَا قَالَ : سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ الْجَمَرَاتِ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي حَجَّ فِيهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ » ، قَالُوا : يَوْمُ النَّحْرِ ، قَالَ : « فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا ؟ » ،

الثامنة ، مات سنة إحدى وسبعين ومئة (١٧١ هـ) ، وقيل : ثمانين ، أو بعدها . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حدثنا هشام بن الغاز) - بمعجمتين بينهما ألف - من الغزو - بحذف الياء وإثباتها . انتهى « قسطلاني » - ابن ربيعة الجرشي - بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة - الدمشقي نزيل بغداد ، ثقة ، من كبار السابعة ، مات سنة بضع وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(قال) هشام بن الغاز : (سمعت نافعاً يحدث عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف يوم النحر) أي : يوم العيد (بين الجمرات) - بفتح الجيم والميم - جمع جمرة ؛ وفيه بيان موضع وقوفه صلى الله عليه وسلم ؛ كتعيين الوقت منه في رواية رافع بن عمرو المزني عند أبي داود والنسائي ، ولفظه : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى . انتهى « قسطلاني » .

وقوله : (في الحجة) متعلق بوقف ؛ كالظرف الذي قبله ؛ أي : وقف في الحجة (التي حج فيها) أي : بها ؛ أي : وقف خطيباً للناس (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) في خطبته تلك : (أي يوم هذا) اليوم ؟ أي : بأي اسم يسمى ؟ (قالوا) : هو (يوم النحر ، قال : فأبي بلد هذا) البلد ؟ بالتذكير

قَالُوا : هَذَا بَلَدُ اللَّهِ الْحَرَامُ ، قَالَ : « فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا ؟ » ، قَالُوا : شَهْرُ اللَّهِ الْحَرَامُ ، قَالَ : « هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ، وَدِمَاؤُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ هَذَا الْبَلَدِ فِي هَذَا الشَّهْرِ فِي هَذَا الْيَوْمِ » ، ثُمَّ قَالَ : « هَلْ بَلَّغْتُ ؟ » ، قَالُوا : نَعَمْ ، فَطَفِقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ ؛ أَشْهَدُ » ، ثُمَّ وَدَعَ النَّاسَ فَقَالُوا : هَذِهِ حَجَّةُ الْوُدَاعِ .

(قالوا : هذا بلد الله الحرام) أي : المحترم المعظم (قال : فأى شهر هذا) الشهر ؟ (قالوا) : هذا (شهر الله الحرام ، قال : هذا) اليوم (يوم الحج الأكبر) يعني : يوم النحر .

واختلف في المراد بالحج الأصغر : فالجمهور على أنه العمرة ، وقيل : يوم الحج الأصغر : يوم عرفة ، ويوم الحج الأكبر : يوم النحر ؛ لأن فيه تستكمل بقية المناسك ، وعن مجاهد : الأكبر : القران ، والأصغر : الإفراد ، وقيل : أيام الحج كلها ، قاله الثوري .

ثم قال : (و) انتهاك حرمة (دمائكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ؛ كحرمة هذا البلد) أي : كانتهاك حرمة بلدكم هذا (في هذا الشهر) يعني : ذا الحجة (في هذا اليوم) يعني : يوم النحر (ثم قال : هل بلغت) ما أمرني ربي بتبليغه إليكم ؟ (قالوا : نعم) بلغت إلينا ، وإنما قال ذلك ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان التبليغ فرضاً عليه (فطفق) أي : شرع (النبي صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم ؛ أشهد) لي على تبليغي إليهم وعلى شهادتهم لي ، وجملة القول خبر لطفق (ثم ودع الناس) من التوديع عند الرحيل ؛ أي : ودعهم بأمرهم بالمأمورات ونهيهم عن المنكرات (فقالوا) أي : قال الناس ؛ أخذاً من توديعه : (هذه) الحجة (حجة الوداع) .

.....

وإنما ودعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه علم أنه لا يتفق له بعد هذا وقفة أخرى ، ولا اجتماع آخر مثل ذلك .

وسبب علمه ذلك أنه أنزلت عليه سورة : (إذا جاء نصر الله والفتح) ، في وسط أيام التشريق ، وعرف أنه الوداع ، فأمر براحلته القصواء ، فرحلت له وركب عليها ووقف بالعقبة ، واجتمع الناس إليه . . . الحديث ، ورواه البيهقي بسند فيه ضعف . انتهى « قسطلاني » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب الخطبة أيام منى تعليقاً ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب يوم الحج الأكبر ، والدارقطني وأحمد .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به للحديث الأول .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦) - (١٠٨٤) - بَابُ زِيَارَةِ الْبَيْتِ

(١٤) - ٣٠٠٨ - (١) حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ طَارِقٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ وَأَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ

(٦) - (١٠٨٤) - (باب زيارة البيت)

(١٤) - ٣٠٠٨ - (١) (حدثنا بكر بن خلف) البصري (أبو بشر) ختن المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ التميمي البصري ، ثقة إمام في الجرح والتعديل ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سفيان) بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة إمام حجة ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثني محمد بن طارق) المكي ، ثقة عابد ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن طاووس) بن كيسان اليماني أبي عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(وأبو الزبير) المكي محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة وابن عباس) رضي الله تعالى عنهم .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله من الثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر طواف الزيارة) أي : طواف الإفاضة من يوم النحر (إلى الليل) أي : إلى الليل الأول من أيام التشريق ، فطاف في الليل ، وهذا ظاهر معنى هذا الحديث ، وهو بهذا المعنى شاذ ضعيف ، وإن كان سنده صحيحاً .

قال ابن القطان الفاسي : هذا الحديث مخالف لما رواه ابن عمر وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طاف يوم النحر نهاراً . انتهى .

قلت : روى الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله أفاض يوم النحر ، ثم رجع فصلى الظهر بمنى ، وروى مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم انصرف فنحر ، ثم ركب فأفاض إلى البيت ، فصلى بمكة الظهر .

وقد أشار الإمام البخاري في « صحيحه » إلى الجمع بين الأحاديث بأن يحمل حديث ابن عمر وجابر على اليوم الأول ، وحديث ابن عباس وعائشة هذا على بقية الأيام ، قال البخاري في « صحيحه » : باب الزيارة يوم النحر .

وقال أبو الزبير عن عائشة وابن عباس : أخر النبي صلى الله عليه وسلم الزيارة إلى الليل ، ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت أيام منى ، وقال لنا أبو نعيم : حدثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه طاف طوافاً واحداً ، ثم أتى منى ؛ يعني : يوم النحر ، ورفع عبد الرزاق قال : حدثنا عبيد الله ، ثم ذكر البخاري حديث أبي سلمة أن عائشة قالت : حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فأفضنا يوم النحر . . . الحديث ، قال الحافظ في « الفتح » : ولرواية أبي حسان شاهد مرسل ، أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة ، حدثنا ابن طاووس عن أبيه أن

.....
النبى صلى الله عليه وسلم كان يفيض كل ليلة . انتهى .

قلت : حديث ابن عباس وعائشة المذكور في هذا الباب ضعيف - كما ستعرف - فلا حاجة إلى الجمع الذي أشار إليه البخاري ، وأما على تقدير الصحة لصحة سنده .. فهذا الجمع متعين . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب الخطبة أيام منى ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب الإفاضة في الحج ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في طواف الزيارة بالليل .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، وقد رخص بعض أهل العلم في أن يؤخر طواف الزيارة بالليل ، واستحب بعضهم أن يزور يوم النحر ، ووسع بعضهم أن يؤخر ولو إلى آخر أيام منى . انتهى من « الترمذي » .

ولفظ أبي داود : (أن النبي صلى الله عليه وسلم آخر طواف يوم النحر إلى الليل) ، وفي « العون » : معناه : أنه رخص للناس أن يؤخروا طواف الزيارة إلى الليل ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطف طواف الإفاضة في الليل .

وفي « زاد المعاد » : أفاض النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة قبل الظهر راكباً ، فطاف طواف الإفاضة ، وهو يسمى طواف الزيارة وطواف الصدر ، ولم يطف غيره ، ولم يسع معه ، هذا هو الصواب .

وزعمت طائفة أنه لم يطف في ذلك اليوم ، وإنما آخر طواف الزيارة إلى الليل ؛ وهو قول طاووس ومجاهد وعروة ، واستدلوا على ذلك بحديث أبي الزبير المكي عن عائشة المخرج في « سنن أبي داود » و« الترمذي » و« ابن ماجه » .
قال الترمذي : هذا حديث حسن ، وكيف حسنه وهذا الحديث غلط بَيِّنٌ ،

.....

خلاف المعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم الذي لا يشك فيه أهل العلم بحجته صلى الله عليه وسلم؟!

وقال أبو الحسن القطان - تلميذ ابن ماجه - : عندي أن هذا الحديث ليس بصحيح ، إنما طاف النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ نهاراً ، وإنما اختلفوا هل هو صلى الظهر بمكة ، أو رجع إلى منى فصلى الظهر بها بعد أن فرغ من طوافه ؟ فابن عمر يقول : إنه رجع إلى منى ، فصلى الظهر بها ، وجابر يقول : إنه صلى الظهر بمكة ، وهو ظاهر حديث عائشة من غير رواية أبي الزبير هذه التي فيها : أنه آخر الطواف إلى الليل ، وهذا شيء لم يرو إلا من هذا الطريق ، وأبو الزبير مدلس لم يذكرها هنا سماعاً عن عائشة . انتهى .

وقال السندي : المعلوم الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم هو أنه طواف الإفاضة ، وهو الطواف الفرض قبل الليل ، فلعل المراد بهذا الحديث : أنه رخص للناس في تأخيرهم إلى الليل ، أو المراد بطواف الزيارة : غير طواف الإفاضة ؛ أي : أنه كان يقصد زيارة البيت أيام منى بعد طواف الإفاضة ، فإذا زار . . طاف أيضاً ، وكان يؤخر طواف تلك الزيارة إلى الليل بتأخير تلك الزيارة إلى الليل ، ولا يذهب إلى مكة لأجل تلك الزيارة في النهار بعد العصر مثلاً .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى : ويمكن أن يحمل قولها : (آخر طواف يوم النحر إلى الليل) على أنه أذن في ذلك ، فنسب إليه ، وله نظائر . انتهى من « العون » .

قلت : ودرجة هذا الحديث : أنه شاذ غلط ضعيف (١) (٣١١) ؛ كما مر ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



(١٥) - ٣٠٠٩ - (٢) حَدَّثَنَا حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ،
أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَزْمُلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَفَاضَ فِيهِ ، قَالَ عَطَاءٌ : وَلَا رَمَلَ فِيهِ .

ثم استدل المؤلف على الترجمة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ،
فقال :

(١٥) - ٣٠٠٩ - (٢) (حدثنا حرملة بن يحيى) بن حرملة بن عمران
أبو حفص التجيبي المصري صاحب الشافعي ، صدوق ، من الحادية عشرة ،
مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م س ق) .
(حدثنا) عبد الله (بن وهب) القرشي المصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أنبأنا) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من
السادسة ، مات سنة خمسين ومئة أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن عطاء) بن أبي رباح أسلم القرشي مولا هم المكي ، ثقة فقيه فاضل ،
من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عبد الله بن عباس) رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرمل) من باب نصر (في) الأشواط
(السبع الذي أفاض فيه) أي : لأجله إلى مكة من منى (قال عطاء : ولا رمل
فيه) أي : ولم يرمل النبي صلى الله عليه وسلم فيه ؛ لأن الرمل إنما يشرع في
طواف يعقبه سعي ، ولم يسع النبي صلى الله عليه وسلم بعده ؛ لأنه سعى بعد
طواف القدوم ، والسعي لا يكرر في نسك واحد ، وكذا لا يكرر في القرآن ؛
لاندراج أعمال العمرة تحت أعمال الحج .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الحج ، باب
الإفاضة في الحج .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستئناس ، والثاني للاستدلال به على الترجمة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧) - (١٠٨٥) - بَابُ الشُّرْبِ مِنْ زَمْزَمَ

(١٦) - (٣٠١٠) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَالِسًا فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : مَنْ أَينَ جِئْتَ ؟ قَالَ : مِنْ زَمْزَمَ ،

(٧) - (١٠٨٥) - (باب الشرب من زمزم)

(١٦) - (٣٠١٠) - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبيد الله بن موسى) بن أبي المختار باذام - بالذال المعجمة - العبسي الكوفي أبو محمد ، ثقة كان يتشيع ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (١١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عثمان بن الأسود) بن موسى المكي ، مولى بني جمح ، ثقة ثبت ، من كبار السابعة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .
(عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر) الجمحي أبي الثورين - بفتح المثلثة - على صيغة التثنية ، مقبول ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) .

(قال) محمد : (كنت عند ابن عباس جالسا فجاءه رجل) من المسلمين ، ولم أر من ذكر اسمه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(فقال) له ابن عباس : (من أين جئت) يا رجل ؟ أي : من أي مكان جئت إلينا ؟ (قال) الرجل : جئت (من) بئر (زمزم) بغير صرف ؛ للعلمية والتأنيث

قَالَ : فَشَرِبْتَ مِنْهَا كَمَا يَنْبَغِي ؟ قَالَ : وَكَيْفَ ؟ قَالَ : إِذَا شَرِبْتَ مِنْهَا . .
فَأَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ، وَتَنَفَّسْ ثَلَاثًا وَتَضَلَّعْ مِنْهَا ، فَإِذَا فَرَّغْتَ . .
فَاحْمَدِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ آيَةَ مَا
بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ زَمْزَمَ » .

المعنوي (قال) ابن عباس للرجل : (ف) هل (شربت) - بفتح التاء المثناة
فوق - خطاباً له (منها) أي : من زمزم (كما ينبغي) أي : على الكيفية التي
ينبغي الشرب منها ؟ (قال) الرجل لابن عباس : (وكيف) الشرب منها ؟ أي :
وعلى أي كيفية ينبغي الشرب منها ؟

(قال) ابن عباس للرجل : والكيفية التي ينبغي الشرب عليها منها : أنك (إذا
شربت منها) أي : إذا أردت الشرب منها . . (فاستقبل) بوجهك جهة (القبلة ،
واذكر اسم الله) تعالى عليها ؛ أي : وقل قبل الشرب منها : بسم الله الرحمن
الرحيم (وتنفس ثلاثاً) أي : وأخرج نفسك خارج الإناء في أثناء الشرب ثلاث
مرات ، مع رفع الإناء عن الفم في كل مرة (وتضلع) أي : واشبع (منها) أي :
من شربها ؛ أي : أكثر الشرب منها حتى يمتلئ جنبك وأضلاعك ؛ أي : حتى
ترتفع عظام جنبك عن بطنك ؛ لكثرة ما شربت منها (فإذا فرغت) من شربها . .
(فاحمد الله عز وجل) واشكره على رزقك إياها .

والفاء في قوله : (فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) تعليلية لما
قبلها ، وإنما قلت لك : وتضلع منها ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(إن آية) وعلامة (ما بيننا) أي : ما بين المؤمنين (وبين المنافقين) أي : إن
الآية الفارقة بيننا وبينهم (أنهم) أي : أن المنافقين (لا يتضلعون) أي : لا
يقدرّون التضلع والشبع (من) شرب ماء (زمزم) حتى ترتفع الأضلاع والعظام
من الجنب ؛ لمبالغة شربه .

(١٧) - ٣٠١١ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ

قال السندي : قوله : « إن آية ما بيننا » أي : إن علامة الفرق الذي هو بين الفريقين في القلب من الإيمان والنفاق : عدم قدرة المنافقين على التضلع من شرب ماء زمزم .

والهمزة في « أنهم لا يتضلعون » مفتوحة ، وجملتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية لأن في قوله : « إن آية » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ لكن رواه الدارقطني في « سننه » ، والحاكم في « المستدرک » من طريق عبد الله ابن أبي مليكة عن ابن عباس به ، ورواه البيهقي في « سننه الكبرى » في كتاب الحج ، باب سقاية الحاج والشرب من ماء زمزم عن الحاكم فذكره ، والبخاري في « التاريخ الصغير » ، والحاكم في « المستدرک » في كتاب المناسك ، باب الشرب من زمزم ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ومتابعات ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٧) - ٣٠١١ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولا هم الدمشقي ، ثقة كثير التدليس ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ : إِنَّهُ سَمِعَ أَبَا الزُّبَيْرِ يَقُولُ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَاءٌ زَمْزَمٌ لِمَا شَرِبَ لَهُ » .

(قال : قال عبد الله بن المؤمل) - بصيغة اسم المفعول - ابن وهب الله ، ويقال : هبة الله ، القرشي المخزومي العابدي المدني ، ويقال : المكي ، ضعيف الحديث ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ت ق) . انتهى من « التقريب » .

وقال ابن أبي مريم عن ابن معين : ليس به بأس ، وقال ابن سعد : مات بمكة سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وكان ثقة قليل الحديث ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال أبو عبد الله : هو سيئ الحفظ ، ما علمنا له جرحه تسقط عدالته ، وقال عباس الدوري عن ابن معين : صالح الحديث . انتهى من « التهذيب » . يروي عن أبي الزبير ، ويروي عنه : الوليد بن مسلم .

(إنه) أي : إن عبد الله بن المؤمل (سمع أبا الزبير) المكي محمد بن مسلم بن تدرس ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(يقول : سمعت جابر بن عبد الله) الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما (يقول) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الله بن المؤمل ، وهو مختلف فيه .

(سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ماء زمزم لما شرب له ») من الحوائج ، قال السندي : قوله : « لما شرب له » قال السيوطي في « حاشية الكتاب » : هذا الحديث مشهور على الألسنة كثيراً ، واختلف الحفاظ فيه :

.....

فمنهم من صححه ، ومنهم من حسنه ، ومنهم من ضعفه ، والمعتمد الأول ،
وجار من قال : إن حديث : (الباذنجان لما أُكِلَ له) أصحُّ منه ؛ فإن حديث
الباذنجان موضوعٌ كَذِبٌ . انتهى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ لكن رواه أحمد في « مسنده » من حديث
جابر بن عبد الله ، ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في « مسنده » عن زيد بن الحباب
وسعيد بن زكرياء عن عبد الله بن المؤمل به ، ورواه أبو يعلى الموصلي من
طريق عبد الله بن المؤمل به .

لكن لم ينفرد ابن ماجه بإخراج هذا المتن ؛ فقد رواه الحاكم في
« المستدرک » ، في كتاب المناسك كذلك من طريق سعيد بن سليمان عن
ابن عباس ، وقال : هذا صحيح الإسناد ، وكذا رواه الدارقطني في « سننه » من
حديث ابن عباس ، ولم يضعفه ، ورواه البيهقي في « سننه » عن الحاكم ، فذكره
بإسناده ومثله ، وقال : انفرد به عبد الله بن المؤمل ، وقال : وله شاهد من حديث
أبي ذر ، رواه مسلم في « صحيحه » والبيهقي في « الكبرى » وغيرهما .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ؛ لأن له شواهد ، حسن السند ؛ لما
تقدم آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عباس .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨) - (١٠٨٦) - بَابُ دُخُولِ الْكُعْبَةِ

(١٨) - ٣٠١٢ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،
حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، حَدَّثَنِي حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ ،
حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَوْمَ الْفَتْحِ
.....

(٨) - (١٠٨٦) - (بَابُ دُخُولِ الْكُعْبَةِ)

(١٨) - ٣٠١٢ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو
العثماني مولا هم (الدمشقي) أبو سعيد ، لقبه دحيم ، ثقة حافظ متقن ، من
العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س
ق) .

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ) بن قيس السلمي الدمشقي ، ثقة ، من التاسعة ،
مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (د س ق) .
(عن الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي الفقيه ، ثقة
فاضل ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حَدَّثَنِي حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ) المحاربي مولا هم أبو بكر الدمشقي ، ثقة فقيه
عابد ، من الرابعة ، مات بعد العشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح) وفي

الْكَعْبَةِ وَمَعَهُ بِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ شَيْبَةَ فَأَغْلَقُوهَا عَلَيْهِمْ مِنْ دَاخِلٍ ،

رواية مسلم : (عام الفتح) وليس محرماً ، وأما في حجة الوداع . . فلم يدخلها ؛ لأن دخول البيت ليس من الحج ؛ أي : دخل (الكعبة) المشرفة - شرفها الله تعالى بكثرة زوارها - (و) الحال أن (معه) صلى الله عليه وسلم (بلال) بن رباح المؤذن (وعثمان بن شيبة) بن أبي طلحة ، وفي رواية مسلم : (ومعه عثمان بن طلحة) بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب ، فالعثمانان ابنا عم ، وشيبة وطلحة أخوان ، وبنوه يعرفون الآن بالشيبيين ؛ نسبة إلى شيبة بن عثمان بن أبي طلحة ، وهو ابن عم عثمان هذا لا ولده ، وله أيضاً صحبة ، وفي رواية مسلم زيادة : (أسامة بن زيد) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ورواية حديث ابن ماجه : (فَأَغْلَقُوهَا) أي : أَغْلَقُوا بَابَ الكعبة (عليهم) أي : على أنفسهم (مِنْ دَاخِلٍ) لئلا يَدْخُلَ النَّاسُ عليهم فيزدحموا عليه صلى الله عليه وسلم .

وفي روايه مسلم : (فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ) أي : فَأَغْلَقَ الكعبة مِنْ دَاخِلِهَا عثمانُ بن شيبة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لئلا يَزْدَحِمَ النَّاسُ عليه .

وفي « الموطأ » : (فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ) والضمير يعود إلى عثمان وبلال ، وفي رواية ابن ماجه : (فَأَغْلَقُوهَا عَلَيْهِمْ) كما مرّ ، قال الحافظ : والجمع بين هذه الروايات : أن عثمان هو المباشر لذلك ؛ لأنه من وظيفته ؛ كما في رواية مسلم ، ولعلّ بلالاً ساعده في ذلك ؛ كما في رواية « الموطأ » .

وأما رواية ابن ماجه . . فَأَدْخِلْتُ فِيهَا الْأَمْرَ ؛ وهو النبي صلى الله عليه وسلم ، والمباشر ؛ وهو عثمان ، والرّاضي بذلك ؛ وهو بلالٌ .

وأما الحكمة في إغلاق الباب . . فقال بعض العلماء : يحتمل أن يكون

.....
ذلك ؛ لئلا يزدحموا عليه صلى الله عليه وسلم ؛ لتوفر دواعيهم إلى مراعاة أفعاله صلى الله عليه وسلم ؛ ليأخذوها عنه ، أو ليكون ذلك أسكن بقلبه ، وأجمع لخشوعه .

وإنما أَدْخَلَ معه عثمان ؛ لئلا يُظَنَّ أنه عُزِلَ من ولاية الكعبة ، وبلالاً ؛ لملازمته خِدْمَتَه .

وفيه أن الفاضل من الصحابة قد يغيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هو دونه ، فيطلع على ما لم يطلع عليه الفاضل ؛ لأن أبا بكر وعمر وغيرهما ممن هو أفضل من بلال وَمَنْ ذَكَرَ معه .. لم يشاركوهم في ذلك .

قال القرطبي : قوله : (فأغلقها) فيه دليل على اختصاص السابق للمنفعة المشتركة بها ، ومنعها مِمَّنْ يَخَافُ تَشْوِيشَهَا عليه .

وقال الشافعي : فائدة أمره صلى الله عليه وسلم بإغلاقها وجوب الصلاة إلى جدار من جدرها ، وأنه لو صلى إلى الباب وهو مفتوح .. لم يجزه ؛ لأنه لم يستقبل منها بشيء ، وأُلْزِمَ مِنْ مَذْهَبِهِ إِبْطَالُ هَذَا ؛ لأنه يُجِيزُ الصَّلَاةَ إِلَى أَرْضِهَا لو تَهَدَّمَتْ مِنَ الْجُدُرِ لاسْتِقْبَالِهِ أَرْضِهَا .

وقيل : إنما أغلقها دونهم ؛ لئلا يتأذى بزحامهم ، وقيل : لئلا يُصَلِّيَ بِصَلَاتِهِ ، فتتخذ الصلاة فيها سنة ، ولا يلتفت لقول من قال : إنما فعل ذلك ؛ لئلا يستدبر شيئاً من غير البيت ؛ كما وقع في زيادة البخاري عن بعض الرواة ؛ لأن الباب إذا أغلق .. صار كأنه جدار البيت . انتهى من « المفهم » .

وفيه استحباب دخول الكعبة ، وروى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً : « من دخل البيت .. دخل في حسنة ، وخرج مغفوراً له » ،

فَلَمَّا خَرَجُوا .. سَأَلْتُ بِلَالاً أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟
فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ صَلَّى عَلَى وَجْهِهِ حِينَ دَخَلَ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ ،

قال البيهقي : تفرد به عبد الله بن المؤمل ، وهو ضعيف ، ومحل استحبابه : ما لم يؤذ أحداً بدخوله ، قال بعض العلماء : وليجتنب داخله الزحمة والمزاحمة ما أمكن ؛ فإن أكثر داخلها في هذا الزمان ربحهم أقل من خسرانهم ، وطاعتهم أقل من عصيانهم .

قال : قال ابن العربي : الحمد لله الذي أغنانا عن منة الشيبة ؛ بإخراج الحجر من الكعبة المشرفة ، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة حين سألت دخول الكعبة : « صلي فيه ؛ فإنه منها » .

قال الحافظ : وروى ابن أبي شيبة من قول ابن عباس : (إن دخول البيت ليس من مناسك الحج في شيء) ، وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج ، وردّه : بأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما دخله عام الفتح ، ولم يكن حينئذ محرماً . انتهى من « فتح الملهم » .

وفي رواية مسلم زيادة : (ثم مكث) النبي صلى الله عليه وسلم مع من معه (فيها) أي : في جوف الكعبة (قال) ابن عمر ؛ كما في مسلم : (فلما خرجوا) أي : خرج النبي صلى الله عليه وسلم مع من معه من البيت . . (سألت بلالاً) بن رباح حين خرج (أين) أي : في أي محل (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأخبرني) بلال (أنه) صلى الله عليه وسلم (صلى على وجهه) أي : صلى متوجهاً إلى جهته التي توجه إليها (حين دخل) الكعبة وكانت صلاته (بين) أعمدة السطر الأول الثلاثة ، فجعل (العمودين) منها (عن يمينه) والعمود الآخر منها عن يساره ، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ؛ ثلاثة سطر ، وثلاثة سطر ، فصلى بين أعمدة السطر الأول ، فجعل عمودين منها

ثُمَّ لُمْتُ نَفْسِي أَلَّا أَكُونَ سَأَلْتُهُ كَمْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
(١٩) - ٣٠١٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ،

عن يمينه ، وعموداً على يساره ، وجعل ثلاثة أعمدة من السطر الأخير وراءه .
وفي رواية لمسلم : جعل عمودين عن يساره ، وعموداً عن يمينه ، وجزم
البيهقي بترجيح الرواية الأولى .

(ثم) بعد زمان قال ابن عمر : (لمت نفسي) من اللوم على (ألا أكون
سألته) أي : سألت بلالاً (كم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في البيت
يومئذ ؛ أي : كم من الركعات صلى فيه ؟ أي : في البيت ؛ هل صلى ركعتين
أم أكثر ؟

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في مواضع ؛ منها :
كتاب الصلاة ، باب الأبواب والغلق للكعبة والمساجد ، ومسلم في كتاب
الحج ، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ، وأبو داود في كتاب
المناسك ، باب الصلاة في الكعبة ، والنسائي في كتاب الصلاة ، باب الصلاة
في الكعبة .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهم ،
فقال :

(١٩) - ٣٠١٣ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي .

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِي وَهُوَ قَرِيرُ الْعَيْنِ طَيِّبُ النَّفْسِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ وَهُوَ حَزِينٌ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ خَرَجْتَ مِنْ عِنْدِي وَأَنْتَ قَرِيرُ الْعَيْنِ ، وَرَجَعْتَ وَأَنْتَ حَزِينٌ ! فَقَالَ : « إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ وَوَدِدْتُ

(حدثنا إسماعيل بن عبد الملك) بن أبي الصغير - بالمهملة والفاء مصغراً - صدوق كثير الوهم ، من السادسة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن) عبد الله بن عبيد الله (ابن أبي مليكة) - مصغراً - ابن عبد الله بن جدعان ، واسم أبي مليكة زهير التيمي المدني ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) ، أدرك ثلاثين من الصحابة . (عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات . (قالت) عائشة : (خرج النبي صلى الله عليه وسلم من عندي وهو) أي : والحال أنه صلى الله عليه وسلم (قرير العين) كناية عن السرور والفرح ، قال في « النهاية » : وفي حديث الاستسقاء : « لو رآك .. لقرت عيناه » أي : لسر بذلك وفرح ؛ وحقيقته : أبرد الله دمة عينيه ؛ لأن دمة الفرح والسرور باردة . وقيل : معنى : « أقر الله عينك » : بلغك أمنيته حتى ترضى نفسك وتسكن عينك ، فلا تستشرف إلى غيره . انتهى .

(طيب النفس) أي : منشرح النفس فرحانها منبسطةا ، وهو بمعنى ما قبله (ثم رجع إلي وهو) أي : والحال أنه (حزين) منكسر القلب (فقلت) له : (يا رسول الله) أنت (خرجت من عندي وأنت قرير العين) أي : مبسوط النفس منشرحها (ورجعت وأنت حزين) أي : استفسرت عن وجه حزنه (فقال) لي في جواب سؤالي : (إنني دخلت الكعبة ووددت) أي : أحببت بعدما دخلت

أَنِّي لَمْ أَكُنْ فَعَلْتُ ؛ إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ أَتَعَبْتُ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي .

وتمنيت (أني لم أكن فعلت) دخولها ، وإنما وددت عدم دخولها ؛ لـ (أني أخاف) وأخشى (أن أكون أتعبت أمتي) بدخول الكعبة (من بعدي) أي : من بعد وفاتي .

قال السندي : قوله : « أتعبت أمتي » أي : فعلت ما صار سبباً لوقوعهم في المشقة والتعب ؛ لقصد هم الاتباع لي في دخولهم الكعبة ، وذاك لا يتيسر لغالبهم إلا بتعب . انتهى منه .

ولفظ رواية أبي داود : (ولو استقبلت من أمري ما استدبرت . . ما دخلتها ؛ إنني أخاف أن أكون قد شققت على أمتي) .

قال الشوكاني في « النيل » : في هذا الحديث دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة في غير عام الفتح ؛ لأن عائشة لم تكن معه فيه ، إنما كانت معه في غيره ، وقد جزم جمع من أهل العلم أنه لم يدخل فيه إلا عام الفتح ، وهذا الحديث يرد عليهم ، وقد تقرر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل البيت في عمرته ، فتعين أن يكون دخله في حجته ، وبذلك جزم البيهقي .

وقد أجاب البعض عن هذا الحديث : بأنه يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه من غزوة الفتح ، وهو بعيد جداً .

وفيه أيضاً دليل على أن دخول الكعبة ليس من مناسك الحج ، وهو مذهب الجمهور ، وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخولها من المناسك ، وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن دخولها مستحب ، ويدل على ذلك ما أخرج ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس : « من دخل الكعبة . . دخل في

.....
حسنة ، وخرج مغفوراً له » ، وفي إسناده : عبد الله بن المؤمل ، وهو ضعيف ،
ومحل استحبابه : ما لم يؤذ أحداً بدخوله . انتهى .

قلت : ويدل على استحبابه : حديث ابن عمر المذكور قبل هذا الحديث .
انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب المناسك ، باب
الحجر ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في دخول الكعبة ، وأحمد في
« المسند » ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به
لما قبله .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٩) - (١٠٨٧) - بَابُ الْبَيْتُوتَةِ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَنَى

(٢٠) - ٣٠١٤ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ أَيَّامَ مَنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ

(٩) - (١٠٨٧) - (باب البيتوتة بمكة ليالي منى)

(٢٠) - ٣٠١٤ - (١) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الله بن نمير) الهمداني ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبيد الله) بن عمر بن حفص العمري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (استأذن العباس بن عبد المطلب) عمُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : طلب الإذن من رسول الله صلى الله عليه وسلم والترخيص له في (أن يبيت بمكة أيام منى) أي : ليالي وجوب المبيت بمنى فيها ؛ وهي ليلة الحادي عشر والليلتان بعدها (من أجل سقايته) متعلق ببيت ؛ أي : طلب الإذن منه في البيتوتة بمكة ؛ لأجل استعداد ما يسقيه الحجاج من ماء زمزم ؛ أي : لأجل

استعداد سقايته التي بالمسجد الحرام ، المملوءة من ماء زمزم ، والمندوب الشرب منها عقب طواف الإفاضة وغيره ، إذا لم يتيسر الشرب من البئر ؛ لشدة الزحام (فأذن له) رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيتوتة بمكة في أيام التشريق الثلاثة .

وفيه استئذان الأمراء والكبراء فيما يطرأ من المصالح والأحكام ، ومبادرة من استؤمر إلى الإذن عند ظهور المصلحة .

وقوله : (من أجل سقايته) وهي الآن بركة ، وكانت أولاً حياضاً في يد قُصَيٍّ ، ثم منه لابنه عبد مناف ، ثم منه لابنه هاشم ، ثم منه لابنه عبد المطلب ، ثم منه لابنه العباس ، ثم منه لابنه عبد الله ، ثم منه لابنه علي ، وهكذا إلى الآن ، لكن لهم نواب يقومون بها ، قالوا : وهي لآل عباس أبداً .

وقال الأزرقى : كان عبد مناف يحمل الماء في الروايا والقرب إلى مكة ، ويسكبُه في حياض من آدم بفناء الكعبة للحجاج ، ثم فعله بعده ابنه هاشم ، ثم منه عبد المطلب ، فلما حفر زمزم . . كان يشتري الزبيب فينبذه في ماء زمزم ، ويسقي الناس . انتهى منه .

قوله : (فأذن له) قال القاري : قال بعض علمائنا : يجوز لمن هو مشغول بالاستقاء من سقاية العباس لأجل الناس أن يترك المبيت بمنى ليالي منى ويبيت بمكة ، ولمن له عذر شديد أيضاً . انتهى .

فأشار إلى أنه لا يجوز ترك السنة إلا بعذر ، ومع العذر ترتفع عنه الإساءة ، وأما عند الشافعي . . فيجب المبيت في أكثر الليل ، ومن الأعذار : الخوف على نفس أو مال أو ضياع مريض ، أو حصول مرض له يشق معه المبيت مشقة لا تحتمل . انتهى .

.....

قال الحافظ : وجزم الجمهور بإلحاق رعاء الإبل خاصة بأصحاب السقاية في الترخيص .

قال الزرقاني : لكنهم لم يجزموا بذلك بالإلحاق ، إنما هو بالنص الذي رواه مالك وأصحاب السنن الأربع ، وقال الترمذي : حسن صحيح ، عن عاصم بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لرعاء الإبل في البيتوتة بمنى ؛ يرمون يوم النحر ، ثم يرمون لغد ولما بعد الغد رمي يومين في ثاني التشريق ، ثم يرمون رمي يوم النفر الكبير ، وفي لفظ لأبي داود : أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص للرعاء أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً ، وهو قول أحمد واختيار ابن المنذر . انتهى .

والمعروف عن أحمد اختصاص العباس بذلك ، وعليه اقتصر صاحب « المغني » ، قالوا : ومن ترك المبيت بغير عذر . . . وجب عليه دم عن كل ليلة .

وقال الشافعي : عن كل ليلة إطعام مسكين ، وقيل عنه : التصدق بدرهم ، وعن الثلاث : دم ، وهي رواية عن أحمد ، والمشهور عنه وعن الحنفية : لا شيء عليه . انتهى « فتح الملهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب يَبِيتُ أصحابُ السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى ، ومسلم في كتاب الحج ، باب وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق والترخيص في تركه لأهل السقاية ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب يبيت بمنى ليالي منى ، والدارمي في كتاب المناسك ، باب في من يبيت بمكة ليالي منى من علة ، وأحمد .

(٢١) - ٣٠١٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَهْنَادُ بْنُ السَّرِيِّ قَالَا :
حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٢١) - ٣٠١٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين .
يروي عنه : (ق) .

(وهناد بن السري) بن مصعب التميمي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات
سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(قالوا : حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ،
من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إسماعيل بن مسلم) المكي أبي إسحاق ، كان من البصرة ، ثم سكن
مكة ، وكان فقيهاً متفقاً على ضعفه في الحديث ، من الخامسة . يروي عنه : (ت
ق) .

(عن عطاء) بن أبي رباح أسلم المكي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع
عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إسماعيل بن مسلم ،
وهو متفق على ضعفه .

قَالَ : لَمْ يُرَخَّصِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَحَدٍ بَيْتُ بِمَكَّةَ إِلَّا لِلْعَبَّاسِ مِنْ أَجْلِ السَّقَايَةِ .

(قال) ابن عباس : (لم يرخص النبي صلى الله عليه وسلم) ولم يأذن (لأحد) من الناس أن (يبيت بمكة) ليالي منى (إلا للعباس) بن عبد المطلب والدي ؛ رخص له النبي صلى الله عليه وسلم في المبيت بمكة فيها (من أجل السقاية) التي يسقيها الحاج في أيام التشريق .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث ابن عمر المذكور قبله ، رواه الشيخان وأبو داود وابن ماجه .

فدرجته : أنه صحيح المتن بما قبله ، ضعيف السند ؛ لما تقدم ، وغرضه : الاستشهاد به .

قال القرطبي : وفي هذا الحديث من الفقه : ما يدل على أن سقاية الحاج ولاية ثابتة لولد العباس ، لا ينازعون فيها .

وقال بعض أهل العلم : وفيه إشارة إلى أن الخلافة تكون في ولد العباس ، وأنه لا ينبغي أن ينازعوا فيها ، وأن ذلك يدوم لهم .

وفيه أبواب من الفقه لا تخفى على متأمل ، ومشروعية هذه السقاية من باب إكرام الضيف واصطناع المعروف . انتهى من « المفهم » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٠) - (١٠٨٨) - بَابُ نُزُولِ الْمُحَصَّبِ

(٢٢) - ٣٠١٦ - (١) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ وَعَبْدَةُ وَوَكَيْعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ،
.....

(١٠) - (١٠٨٨) - (بَابُ نَزُولِ الْمُحَصَّبِ)

(٢٢) - ٣٠١٦ - (١) (حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ) بن مصعب التميمي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا) يحيى (بن) زكريا بن (أبي زائدة) خالد بن ميمون ، أو هبيرة بن ميمون بن فيروز الهمداني - بسكون الميم - الوادعي أبو سعيد الكوفي ، ثقة متقن ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وعبد) بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي ، قيل : اسمه عبد الرحمن ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(ووكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(وأبو معاوية) محمد بن خازم الضرير الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدَّثَنَا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه (ق) .

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ
غِيَاثٍ كُلُّهُمْ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : إِنَّ نَزُولَ
الْأَبْطَحِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ ؛
.....

(حدثنا وكيع وأبو معاوية ح وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا
حفص بن غياث) بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي القاضي ، ثقة فقيه تغير
حفظه قليلاً في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة
(١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

والضمير في (كلهم) راجع إلى ما قبل حاء التحويل ، وإلى الشيخ الأخير من
السند الأخير ؛ أي : روى كل من المشايخ المذكورين (عن هشام بن عروة) بن
الزبير ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي
عنه : (ع) .

(عن أبيه) عروة بن الزبير ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين
(٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذه الأسانيد كلها من خماسياته ، وحكمها : الصحة ؛ لأن رجالها كلهم
ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (إن نزول الأبطح) أي : نزول الحجاج الأبطح بعد خروجهم
من منى يوم النفر الثاني ؛ وهو اليوم الثالث من أيام التشريق (ليس) ذلك النزول
فيه (بسنة) من سنن الحج ، فعله وتركه سواء ، بل فرغوا من أعمال الحج برمي
يوم النفر الثاني ؛ والأبطح : هو البطحاء التي بين مكة ومنى ، والأبطح والبطحاء
والمحصب والحصبة كل منها اسم لشيء واحد ، وكذا خيف بني كنانة .

وقد أجمع أهل العلم على أن النزول فيه مستحب ليس من المناسك التي

إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ .

تلزّم ، وإنّما فيه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا ؛ فقول عائشة ليس نزول الأبطح بسنة ، وقول ابن عباس : ليس التحصيب بشيء . . إنّما يعنيان : أنّه ليس من المناسك التي يلزم بتركها دم ولا غيره .

قالت عائشة : (إنّما نزله) أي : إنّما نزل المحصب (رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ليكون) نزوله فيه (أسمح) وأسهل (لخروجه) من مكة إلى المدينة إذا أراد الخروج راجعاً إلى المدينة ، وتوجهه إليها ؛ ليستوي في ذلك البطيء والمعتدل ، ويكون مبيتهم وقيامهم في السحر ورحيلهم بأجمعهم إلى المدينة .

وقال الطيبي : لأنه كان يترك فيه ثقله ومتاعه ؛ أي : كان نزوله بالأبطح ؛ لترك ثقله ومتاعه هناك ، ويدخل مكة فيكون خروجه منها إلى المدينة أسهل . قال القاري : وفيه أنه لا ينافيه قصد النزول به للمعنى الذي نواه من تذكّر نعمه سبحانه عليه عند مقايضة نزوله به الآن إلى حاله قبل ذلك ؛ أعني : حال انحصاره من الكفار في ذات الله تعالى ، وهذا أمر يرجع إلى معنى العبادة ، ثم هذه النعمة التي شملته من النصر والافتقار على إقامة التوحيد ، وتقرير قواعد الوضع الإلهي الذي دعا الله تعالى إليه عباده ؛ لينتفعوا به في دنياهم ومعادهم . . لا شك في أنها النعمة العظمى على أمته ؛ لأنهم مظاهر بالمقصود من ذلك المؤيد ، وكل واحد منهم جدير بتفكرها والشكر عليها ، فكان سنة في حقهم ، ولهذا حصب الخلفاء الراشدون فيه . كذا في « شرح المشكاة » .

وشارك المؤلف في حديث أبي بكر ابن أبي شيبة : مسلم ؛ أخرجه في كتاب الحج ، باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر والصلاة .

(٢٣) - ٣٠١٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ .

وباقى الإسناد انفرد به ابن ماجه ، فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة أسانيده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٢٣) - ٣٠١٧ - (٢) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا معاوية بن هشام) القصار أبو الحسن الكوفي مولى بني أسد ، صدوق له أوهام ، من صغار التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمار بن رزيق) - بتقديم الراء مصغراً - الضبي أو التميمي أبي الأحوص الكوفي ، لا بأس به ، من الثامنة ، مات سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة مدلس ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي ، ثقة فقيه إلا أنه يرسل كثيراً ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي أبي عمرو الكوفي ، ثقة مخضرم ،
من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين (٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عائشة) رضى الله تعالى عنها .

قَالَتْ : أَدْلَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ النَّفْرِ مِنَ الْبَطْحَاءِ إِدْلَاجًا .
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا عَمَارُ بْنُ رُزَيْقٍ .
(٢٤) - ٣٠١٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (ادلج) - بتشديد الدال - من الادتلاج ؛ لأنه من افتعل
الخماسي قلبت التاء دالاً ، ثم أدغمت في الدال ؛ وهو السير آخر الليل ، وبلا
تشديد ؛ من أدلج الرباعي ؛ وهو السير أول الليل ، وخروجه من البطحاء كان في
آخر الليل ، فتعين التشديد ، والله أعلم . انتهى « سندي » .
أي : سار (النبي صلى الله عليه وسلم ليلة النفر) وهو ليلة أربع عشرة (من
البطحاء) إلى مكة للتوديع ، وقوله : (ادلاجا) مصدر مؤكد لعامله ؛ أي : سار
سيراً إلى مكة .

(قال أبو عبد الله : هذا الحديث غريب لم يروه إلا عمار بن رزيق) .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة الأولى بحديث ابن عمر رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٢٤) - ٣٠١٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان
وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة

أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَنْزِلُونَ بِالْأَبْطَحِ .

إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخبرنا عبيد الله) بن عمر بن حفص العمري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر) الصديق (وعمر) بن الخطاب الفاروق (وعثمان) بن عفان ذو النورين رضي الله تعالى عنهم أجمعين (ينزلون) إذا نفروا من منى في يوم النفر الأكبر الثالث من التشريق (بالأبطح) أي : في الوادي الذي بين مكة ومنى ، وهو المسمى بالمحصب ؛ فموافقة الخلفاء على ذلك يدل على أنهم رأوه من النسك ، فبينوا للناس ذلك انتهى « سندي » .

وقالت الأحناف : التحصب سنة ، ويصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ويهجع هجعة ، ثم يدخل مكة للوداع ، وهو مفاد ما رواه البخاري عن أنس ، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « نحن ننزل غداً » ، وفي حديث آخر : « نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة » ، وكان نزوله صلى الله عليه وسلم قصداً .

وقال ابن عمر : النزول به سنة ، فقليل له : إن رجلاً يقول : ليس بسنة ، فقال : كذب ؛ أناخ به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان . رواه البخاري ومسلم ، وأي سنة أقوى من هذا ؟! فإن فعله صلى الله عليه وسلم قصداً وفعل الخلفاء من بعده قد ثبت فيه ، وكان قول عائشة وابن عباس ظناً

.....

منهما ، فلا يعارض المرفوع ، والمثبت يقدم أيضاً على النافي ، وهذا الخلاف في الآفاقي ، وأما المكي . . فلا يسن له ، بل يعود إلى منزله في مكة مواطناً كان أو مقيماً ، والله أعلم . انتهى .

قوله : (كانوا ينزلون بالأبطح) أي : البطحاء التي بين مكة ومنى ؛ وهي ما انبطح من الوادي واتسع ؛ وهي التي يقال لها : المحصب والمعرس ، وحدها : ما بين الجبلين إلى المقبرة ، قاله الحافظ .

وقال النووي : المحصب والحصبة ، والأبطح والبطحاء ، وخيف بني كنانة : اسم لشيء واحد . انتهى .

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذا أنه قال : ليس التحصيب بشيء ، إنما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن عائشة : إنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأبطح ؛ لأنه كان أسمع لخروجه .

قال النووي : فحصل خلاف بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، ومذهب الشافعي ومالك والجمهور استحبابه ؛ اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالخلفاء الراشدين وغيرهم ، وأجمعوا على أن من تركه لا شيء عليه ، ويستحب أن يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل أو كله ؛ اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال الحافظ : ويجمع بين هذا الخلاف بأنه من قال : ليس بسنة ؛ كعائشة وابن عباس . . أراد أنه ليس من المناسك ، فلا يلزم بتركه شيء .

ومن قال : إنه سنة ؛ كابن عمر . . أراد دخوله في عموم التأسي بأفعاله صلى الله عليه وسلم لا الإلزام بذلك . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الحج ، باب

.....

ما جاء في نزول الأبطح ، قال أبو عيسى : حديث ابن عمر هذا حديث حسن صحيح غريب ، إنما نعرفه من حديث عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر العمري . فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١١) - (١٠٨٩) - بَابُ طَوَافِ الْوَدَاعِ

(٢٥) - ٣٠١٩ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ كُلَّ وَجْهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(١١) - (١٠٨٩) - (باب طواف الوداع)

(٢٥) - ٣٠١٩ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - مصغراً - السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة) بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي ، ثقة حجة ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) .

(عن سليمان) بن طرخان التيمي أبي المعتمر البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن طاووس) بن كيسان اليماني أبي عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عباس : (كان الناس) إذا فرغوا من حجهم (ينصرفون) أي : يذهبون من مكة ، ويتفرقون في (كل وجه) أي : في كل جهة من الجهات المتفرقة ؛ يعني : إلى جهة وطنهم وقصدهم في طرق مختلفة ، طائفاً وغير طائف ؛ رجوعاً إلى أوطانهم من غير أن يودعوا البيت (فقال رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » .

صلى الله عليه وسلم : لا ينفرن أحد (منكم ؛ أي : لا يذهبن أحد منكم النفر الأول ولا النفر الثاني ، أو : لا يخرجن أحد منكم من مكة ؛ والمراد به : الآفاقي ؛ والمراد بالنفر هنا : الإسراع للعود إلى بلادهم (حتى يكون آخر عهده) ولقائه وعمله الطواف (بالبيت) كما في رواية أبي داود .

فظاهر هذا الحديث وجوب طواف الوداع على كل حاج غير مكى ، وإليه ذهب أبو حنيفة في أحد قوليه ؛ فإذا تركه . . وجب الدم ، كذا في « المبارك » .
ووجوبه على غير المكى ؛ كما هو المبين في الفقه على غير الحائض من الآفاقي ؛ فإنه خفف عنها ؛ كما في الرواية التالية في « مسلم » ، وفي « الموطأ » :
أن عمر بن الخطاب رد رجلاً من مر الظهران لم يكن ودع البيت حتى ودع البيت .
انتهى .

قال النووي : في هذا الحديث دلالة لوجوب طواف الوداع ، وأنه إذا تركه . . لزمه دم ، وهو الصحيح في مذهبنا ، وبه قال أكثر العلماء ؛ منهم : الحسن البصري والحكم بن عتيبة وحمّاد والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور .

وقال مالك وداود ابن المنذر : هو سنة لا شيء في تركه ، وعن مجاهد روايتان ؛ كالمذهبين . انتهى .

قال الحافظ : والذي رأيته في « الأوسط » لابن المنذر أنه واجب للأمر به ، إلا أنه لا يجب بتركه شيء .

قال الشيخ الدهلوي : والسرف في إيجاب طواف الوداع : تعظيم البيت ؛ بأن يكون هو الأول وهو الآخر ؛ تصويراً لكونه هو المقصود من السفر ، وموافقةً لعادتهم في توديع الوفد ملوكهم عند السفر ، والله أعلم .

(٢٦) - ٣٠٢٠ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ،

وليس طواف الوداع على من في مكة ، وعلى من كان داخل الميقات ؛ وهو من كان دون مسافة القصر من مكة ؛ لأنهم حاضرو الحرم ، وكذا من اتخذ مكة داراً ، ثم بدا له الخروج ليس عليهم طواف الوداع ، ذكره في « التحفة » .

وفي إثباته على المعتمر حديث ضعيف رواه الترمذي ، وفي « البدائع » : قال أبو يوسف : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَطُوفَ الْمَكِّي طَوَافَ الْوَدَاعِ ؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ لَخْتَمِ أَعْمَالِ الْحَجِّ ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَوْجَدُ فِي أَهْلِ مَكَّةَ . انْتَهَى « فَتَحُ الْمُلْهِم » ، انْتَهَى مِنْ « الْكُوكَب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب وجوب طواف الوداع ، ومسلم في كتاب الحج ، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب الوداع ، والدارمي في كتاب المناسك ، باب في طواف الوداع ، وأحمد في « مسنده » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢٦) - ٣٠٢٠ - (٢) (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْفِرَ الرَّجُلُ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ .

(حدثنا إبراهيم بن يزيد) الخوزي - بضم المعجمة وبالزاي - أبو إسماعيل المكي مولى بني أمية ، متروك الحديث ، من السابعة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئة (١٥١ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

ولكن لا يضر الحديث ؛ لأنه تابعه في الرواية عن طاووس بهذا الحديث إبراهيم بن ميسرة الطائفي نزيل مكة ، ثقة ثبت حافظ ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(عن طاووس) بن كيسان اليماني ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إبراهيم بن يزيد ، وهو متروك .

(قال) ابن عمر : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن (أن ينفر) ويذهب (الرجل) من مكة إلى وطنه (حتى يكون آخر عهده) وعمله الطواف (بالبيت) وقد روي هذا الحديث بلفظ : (حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت) بتصريح لفظ : (الطواف) فيكون النهي للتحريم ؛ فيكون الطواف واجباً ، إن تركه .. لزمه دم ، والأحناف يجعلون النهي للكراهة ؛ فيكون الطواف مستحباً ، إن تركه .. فلا شيء عليه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث ابن عباس المذكور قبله ، رواه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وله متابع أيضاً .

.....

فدرجته : أنه صحيح المتن بغيره ، ضعيف السند ؛ لما ذكر آنفاً ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٢) - (١٠٩٠) - بَابُ الْحَائِضِ تَنْفِرُ قَبْلَ أَنْ تُودَّعَ

(٢٧) - ٣٠٢١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،
.....

(١٢) - (١٠٩٠) - (باب الحائض تنفر قبل أن تودع)

(٢٧) - ٣٠٢١ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة) العبسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا سفيان بن عيينة) بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي أصلاً المكي نزولاً ، ثقة حجة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم ابن شهاب (الزهري) المدني ، ثقة إمام ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .
(عن عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

(ح وحدثنا محمد بن رُمح) بن المهاجر التجيبي المصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي المصري عالمها ، قرين مالك ، ثقة حجة إمام ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « أَحَابِسْتُنَا هِيَ ؟ » ،
.....

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(و) عن (عروة) بن الزبير .

كلاهما روي (عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : يا رسول الله (حاضت صفية بنت حيي) - بضم الحاء وكسرها والضم أشهر - زوج النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنها (بعدما أفاضت) أي : بعدما طافت طواف الإفاضة (قالت عائشة : فذكرت) له صلى الله عليه وسلم (ذلك) أي : حيضها (لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أحابستنا) أي : هل (هي) مانعتنا من الخروج من مكة والرجوع إلى المدينة بسبب حيضها ؟ لأن الحائض لا تطوف ، والحج لا يكمل إلا بطواف الإفاضة ، وظن النبي صلى الله عليه وسلم حين أخبرته عائشة أنها لم تطف طواف الإفاضة .

وفي « فتح الملهم » : معنى هذا الكلام : أي : أهي مانعتنا من التوجه من مكة إلى المدينة في الوقت الذي أردنا التوجه فيه ؟ ظناً منه صلى الله عليه وسلم أنها لم تطف طواف الإفاضة ، وإنما قال ذلك ؛ لأنه كان لا يتركها ويتوجه ، ولا يأمرها بالتوجه معه وهي باقية على إحرامها ، فيحتاج إلى أن

فَقُلْتُ : إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَلَتنَفَرْ » .

يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحلَّ الثاني . انتهى .

قالت عائشة : (فقلت) له صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ؛ كما هو مصرح به في مسلم (إنها) أي : إن صفة (قد أفاضت) أي : طافت طواف الإفاضة قبل أن يأخذها الحيض (ثم حاضت بعد ذلك) أي : بعدما طافت طواف الإفاضة ، ف (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) : إذا (فلتنفر) أي : فلترجع معنا وتذهب إلى المدينة .

فيه دليل على سقوط طواف الوداع عن الحائض ، وأن طواف الإفاضة ركن لا بد منه ، وأنه لا يسقط عن الحائض ولا عن غيرها ، وأن الحائض تقيم بمكة له حتى تطهر وتطوف به ؛ فإن ذهبت إلى وطنها قبل طواف الإفاضة . . بقيت محرمة إلى أن تطوف به . انتهى « فتح الملهم » .

قال الأبى : قول عائشة : (إنها قد أفاضت) من فقهها وعلمها أن من أفاض لا توديع عليه ، فلذلك ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المغازي ، باب حجة الوداع ، ومسلم في كتاب الحج ، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في المرأة تحيض بعد الصلوات ، قال أبو عيسى : حديث عائشة ، حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ؛ أن المرأة إذا طافت طواف الزيارة ثم حاضت . . فإنها تنفر ، وليس عليها شيء ، وهو قول الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق .

(٢٨) - ٣٠٢٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَفِيَّةَ فَقُلْنَا : قَدْ حَاضَتْ ، فَقَالَ :

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٢٨) - ٣٠٢٢ - (٢) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد) الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم .

(حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران الكوفي .

(عن إبراهيم) بن يزيد النخعي الكوفي .

(عن الأسود) بن يزيد النخعي الكوفي ، ثقة ، من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية) بنت حبي ؛

أي : سأل عنها حين أراد أن ينفر إلى المدينة ؛ أي : سأل عن حالها (فقلنا) له

معاشر أزواجه : إنها (قد حاضت ، فقال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« عَقَرْتُ حَلْقِي ، مَا أَرَاهَا إِلَّا حَابِسَتَنَا » ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّهَا قَدْ طَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَ : « فَلَا إِذَا ، مُرُوهَا فَلْتَنْفِرْ » .

(عقرى) أي : عقرها الله عقراً وجرحها جرحاً (حلقى) أي : أصابها الله بداء الحلق ، أو حلق شعرها .

قال السندي : قال ذلك على ظن أنها أخرت الإفاضة ، وليس هذا لدم الحيض ، والله تعالى أعلم (ما أراها) وأظنها (إلا حابستنا) أي : مانعتنا من النفر والسفر إن لم تطف طواف الإفاضة ، قالت عائشة : (فقلت) له : (يا رسول الله ؛ إنها قد طافت) طواف الإفاضة (يوم النحر) أي : في يوم العيد معنا ، ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فلا) تحبسنا من السفر (إذا) أي : إذا طافت طواف الإفاضة ؛ لأن طواف الوداع يسقط بالحيض (مروها) أي : مروا صفية أيها الحاضرون عندها بالسفر (فلتنفر) أي : فلتخرج معنا من مكة إلى المدينة راجعة إلى منزلها ؛ لأن طواف الوداع سقط عنها بالحيض .

قوله : « عقرى حلقى » قال الطيبي رحمه الله تعالى : هكذا روي على وزن فعلى بلا تنوين ، والظاهر : عقراً وحلقاً بالتنوين ؛ أي : عقرها الله عقراً ، وحلقها الله حلقاً ؛ يعني : قتلها وجرحها ، أو أصاب حلقها وجع ، وهذا دعاء لا يراد وقوعه ، بل عادة العرب التكلم بمثله على سبيل التلطف ، وقيل : صفتان للمرأة ؛ يعني : أنها تحلق قومها وتعقرهم ؛ أي : تستأصلهم من شؤمها . انتهى . وقيل : إنهما مصدران ؛ والعقر : الجرح والقتل وقطع العصب ؛ والحلق : إصابة وجع في الحلق ، أو الضرب على الحلق ، أو الحلق في شعر الرأس ؛ لأنهن يفعلن ذلك عند شدة المصيبة ، وحقهما : أن ينونا ، لكن أبدل التنوين بالألف ؛ إجراءً للوصول مجرى الوقف . انتهى .

وفيه أنه لا يساعده رسمهما بالياء ، وقيل : إنهما تأنيث فعلان ؛ أي : جعلها

.....

عقري ؛ أي : عاقراً ؛ أي : عقيماً ، وحلقى ؛ أي : جعلها صاحبة وجع الحلق ،
وهذا وأمثال ذلك ؛ مثل : تربت يدها ؛ وثكلته أمه . . مما يقع في كلامهم
للدلالة على تهويل الخبر ، وأن ما سمعه لا يوافقه ، لا للقصد إلى وقوع مدلوله
الأصلي ، والدلالة على التماسه . انتهى من « فتح الملهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب
الإدلاج من المحصب ، ومسلم في كتاب الحج ، باب وجوب طواف الوداع
وسقوطه عن الحائض ، وأحمد في « مسنده » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ،
والبغوي في « شرح السنة » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٣) - (١٠٩١) - بَابُ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٢٩) - ٣٠٢٣ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ،
.....

(١٣) - (١٠٩١) - (باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم)

قال القرطبي : حديث جابر المذكور في هذا الباب فيه أحكام كثيرة ، وأبواب من الفقه غزيرة ، وقد استخرجها الأئمة وصنفوها ، وعددوها حتى بلغوا بها إلى نيف على مئة وخمسين حكماً ، وإذا تتبّع . . وُجد فيه أكثر من ذلك ، لكن أكثرها لا يخفى على فطن ، فلنعمد إلى بيان ما يشكل ؛ فمن ذلك : سؤال جابر عن القوم حين دخلوا عليه إنما كان ذلك ؛ لأنه كان قد عمي ، وفعل جابر ذلك الفعل بمحمد الباقر إنما كان تأنيساً له ومبالغة في إكرامه ، على ما يفعل بالصغار ، وعلى ذلك نبه بقوله : وأنا يومئذ غلام شاب . انتهى من « المفهم » .



واستدل المؤلف على الترجمة بحديث جابر رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٢٩) - ٣٠٢٣ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) السلمي الدمشقي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا حاتم بن إسماعيل) العبدري مولاهم المدني ، كوفي الأصل ، صدوق يهم ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا جعفر بن محمد) بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، المعروف بالصادق ، أبو عبد الله المدني ، صدوق فقيه إمام ، من

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ فَلَمَّا أَنْتَهَيْنَا إِلَيْهِ .. سَأَلَ عَنْ الْقَوْمِ حَتَّى أَنْتَهَى إِلَيَّ فَقُلْتُ : أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى رَأْسِي فَحَلَّ زِرِّي الْأَعْلَى ،

السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) محمد الباقر ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبي جعفر المدني ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) محمد بن علي بن الحسين : (دخلنا) ومن معنا ؛ أي : أردنا الدخول (على جابر بن عبد الله) بن عمرو بن حرام الأنصاري الخزرجي رضي الله تعالى عنه ؛ لنسأله عن أحاديث حج رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(فلما انتهينا) ووصلنا (إليه) أي : إلى جابر وجلسنا معه .. (سأل) جابر (عن) أسماء (القوم) الداخلين عليه على الترتيب (حتى انتهى) ووصل سؤاله (إلي) وإنما سأل عن أسمائهم ؛ لأنه إذ ذاك كان أعمى لا يرى شيئاً ، وقد عمي في آخر عمره ، قال عياض : وفي سؤاله عن أسمائهم اعتناء بالداخلين عليه والسؤال عنهم ؛ لينزل كلاً منهم منزلته . انتهى .

قال محمد : فدار سؤاله عن القوم حتى انتهى سؤاله إلي فسألني عن اسمي ، فقال : ما اسمك ؟ (فقلت) له : (أنا) أي : اسمي (محمد بن علي بن الحسين) بن أبي طالب (ف) لما قلت له : أنا محمد بن علي .. (أهوى) أي : مد وبسط جابر (بيده إلى رأسي ، ف) مسح بيده رأسي ، ثم جعل يده على صدري و (حل) أي : فك وخلع وأخرج (زري) أي : زر قميصي (الأعلى) أي : الذي تحت الذقن ؛ أي : أخرجه من عروته ؛ لِيَنْكَشِفَ الْقَمِيصُ عَنْ صَدْرِي

ثُمَّ حَلَّ زِرِّي الْأَسْفَلَ ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ ثَدْيَيْ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٌّ فَقَالَ :
مَرْحَباً بِكَ ،
.....

(ثم) بعد إخراج الزر الأعلى من عروته (حل) وأخرج (زري الأسفل) من عروته ، قال القاضي عياض : فيه إكرام الرجل بنزع رداءه منه . انتهى .

وفيه ملاطفة الزائر بما يليق به وتأنيسه ، وهذا سبب حل جابر بزري محمد بن علي ووضع يده بين ثدييه ، قال النووي : وفيه إكرام أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كما فعل جابر بمحمد بن علي ، قال السندي : والزر - بكسر الزاي المعجمة وتشديد الراء المهملة - : واحد أزرار القميص ، فعل جابر ذلك ؛ إظهاراً للمحبة ، وإعلاماً بالمودة ؛ لأجل بيت النبوة .

(ثم) بعدما حل الزرين الأعلى والأسفل (وضع) جابر (كفه) على صدري (بين ثديي وأنا) أي : والحال أنني (يومئذ) أي : يوم إذ وضع كفه على صدري (غلام) أي : ولد (شاب) أي : قوي لم يبلغ سن الشباب ، وسنه هو ما بين خمسة عشر إلى عشرين .

قال عياض : فيه : تنبيه على أن موجب فعل جابر به ذلك تأنيس له ؛ لصغره وشفقة عليه ؛ إذ لا يفعل هذا بالرجال الكبار من إدخال اليد في جيوبهم ؛ إكباراً لهم ، وفيه أن لمس الغلمان الأجانب على وجه الشفقة ولغير التلذذ جائز ، بخلاف شباب الجواري ، وحكم لمسهم كالنظر إليهم ، وإنما يحرم من لمس الغلمان والنظر إليهم ما كان من ذلك على وجه التلذذ والشهوة . انتهى منه .

(فقال) لي جابر : (مرحباً بك) أي : أتيت مكاناً رحباً واسعاً لك ، أو رحبنا لك رحباً ووسعنا لك ، وهي كلمة إكرام وترحيب ، وفيه استحباب قول الرجل للزائر والضيف ونحوهما : مرحباً بك ، (يا بن أخي) كما في « مسلم » نداء

سَلَّ عَمَّا شِئْتَ ، فَسَأَلْتُهُ وَهُوَ أَعْمَى ، فَجَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَقَامَ فِي نِسَاجَةٍ
مُتَلَحِّفًا بِهَا ، كُلَّمَا وَضَعَهَا عَلَى مَنْكَبَيْهِ . . رَجَعَ طَرَفَاهَا إِلَيْهِ مِنْ صِغَرِهَا ،
وَرَدَاؤُهُ إِلَى جَانِبِهِ عَلَى الْمَشْجَبِ ،

شفقة ؛ أراد به : أخوة الدين لا النسب (سل عما شئت) مما أشكل عليك من
أمر الدين .

قال محمد بن علي : (فسألته) أي : سألت جابراً عن حجة رسول الله
صلى الله عليه وسلم (وهو) أي : والحال أن جابراً (أعمى) أي : مكفوف العين
(فجاء وقت الصلاة ، فقام) جابر للصلاة (في نساجة) - بكسر النون وتخفيف
السين المهملة وبالجيم - قال النووي : لهذا هو المشهور في ضبطه في نسخ
بلادنا وروايتنا لصحيح مسلم وفي « سنن أبي داود » ، ووقع في بعض النسخ :
(في ساجة) - بحذف النون - والساجة : هي الطيلسان . انتهى « سندي » ،
وكلاهما صحيح .

قال في « النهاية » : هي ضرب من الملاحف منسوجة ؛ كأنها سميت
بالمصدر ، يقال : نسجت أنسج نسجاً ونساجة ؛ أي : فقام إلى الصلاة لابساً
نساجة (ملتحفاً بها) أي : مُتَلَفِّفًا بها ؛ كهيئة الصبيان (كلما وضعها) أي :
كلما وضع طرفيها (على منكبيه) وفي رواية مسلم : (منكبه) بالإفراد . .
(رجع طرفاها إليه) أي : سقطا عن منكبيه (من صغرها) أي : من أجل
صغر تلك النساجة ، وجملة قوله : (ورداؤه إلى جانبه) موضوع (على
المشجب) حال من فاعل (فقام في نساجة) أي : فقام للصلاة في نساجة
والحال أن رداءه موضوع على المشجب حالة كون ذلك المشجب موضوعاً
إلى جانبه ، أو المعنى : والحال أن رداءه كائن إلى جانبه حال كونه موضوعاً
على المشجب .

فَصَلَّى بِنَا ، فَقُلْتُ : أَخْبِرْنَا عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

والمشجب - بكسر الميم وسكون الشين المعجمة وجيم مفتوحة ثم باء
موحدة - : هو اسم لأعواد مجموعة ؛ أي : مربوطة أعلاها بحبل مفرقة أسافلها
لتقوم ، يوضع عليها الثياب ومتاع البيت .

وعبارة السندي : والمشجب : أعواد يضم رؤوسها ، ويفرج بين قوائمها ،
يوضع عليها الثياب ، قال النووي : فيه جواز الصلاة في ثوب واحد مع التمكن
من الزيادة عليه .

(فصلى بنا) جابر الصلاة ، ولم أر من عين تلك الصلاة ، وفيه جواز إمامة
الأعمى للبصراء ، وأن صاحب البيت أحق بالإمامة من غيره .

قال محمد بن علي راوي الحديث عن جابر : (ف) لما فرغ من الصلاة بنا . .
(قلت) له : يا عم (أخبرنا عن) صفة (حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم)
وجملة القول مفسرة لقوله سابقاً : (فسألته) فهي معطوفة عليه ؛ أي : فقلت في
سؤاله : أخبرنا عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكيفيتها ؛ والمراد بها :
حجة الوداع .

والوداع - بفتح الواو - : اسم مصدر لودّع توديعاً ؛ كسلم سلاماً ، وكلم كلاماً ،
وقيل : بكسر الواو مصدر قياسي لودّع وداعاً ومودعةً ؛ من باب فاعل الرباعي ،
سمي بذلك : إما لوداعه صلى الله عليه وسلم الناس ، أو الحرم في تلك الحجة ،
وهي بفتح الحاء وكسرهما .

قال الأبي : وحديث جابر هذا عظيم القدر ، قد اشتمل على فوائد كثيرة من
الدين ، بينها النبي صلى الله عليه وسلم عند خروجه من الدنيا وانتقاله إلى ما
أعد الله له من الكرامة ، ولم يبق النبي صلى الله عليه وسلم بعد حجته هذه إلا
قليلاً بعد أن أشرقت الأرض بنوره ، وعلت كلمة الإيمان به . انتهى .

فَقَالَ بِيَدِهِ فَعَقَدَ تِسْعاً وَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحْجَّ ، فَأَذَّنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجٌّ ،
.....

(ف) لما قلت لجابر : أخبرنا عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم . .
(قال) جابر : أي : أشار (بيده) أي : بأصابعه إلى تسع سنوات مدة مكثه صلى الله عليه وسلم في المدينة (فعقد) جابر ؛ أي : عد بيده (تسعاً) من السنوات ، وطريقة هذا العقد : بأن تضم رؤوس الأنامل الثلاث الخنصر والبنصر والوسطى بوسط راحة كفه اليمنى وتضع رأس السبابة في أصل الإبهام ، (وقال) جابر في عقده بيده : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث) أي : جلس في المدينة (تسع سنين) حالة كونه (لم يحج) فيها ؛ يعني : في المدينة ، وأما في مكة . . فحج واحدة باتفاق ، واختلف في ثانية : هل حجها أم لا ؟ انتهى من « المفهم » .
وقوله : (مكث) - بضم الكاف وفتحها - أي : لبث في المدينة بعد الهجرة تسعاً ، والفاء في قوله : (فأذن) بمعنى (ثم) للتراخي ؛ كما في رواية مسلم ؛ أي : ثم بعد تسع سنين (أذن) النبي صلى الله عليه وسلم (في الناس في) السنة (العاشرة) .

وقوله : (أذن) - بفتح الهمزة وتشديد الذال - مبنياً للفاعل ، والفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار أنه الأمر بالتأذين ؛ أي : نادى ؛ أي : أمر بالنداء بأن رسول الله حاج في هذه السنة ، أو بالتخفيف ومد الهمزة ؛ أي : أعلم وأظهر وأشاع في الناس في هذه السنة العاشرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج) أي : يريد الحج وقاصده في هذه السنة ؛ ليتأهبوا للحج معه ، ويتعلموا المناسك والأحكام ، ويشهدوا أقواله وأفعاله ويوصيهم ؛ ليلبغ الشاهد الغائب ، وتُشيع دعوة الإسلام ، وتبلغ الرسالة البعيد والقريب .

فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرٌ كَثِيرٌ كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتَمَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَعْمَلَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ ، فَخَرَجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ ، فَأَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ

وفيه أنه يستحب للإمام إيدان الناس بالأمور المهمة ؛ ليتأهبوا لها ، لا سيما في هذه الفريضة الكثيرة الأحكام المفروضة ابتداءً .

(ف) لما سمعوا حج رسول الله صلى الله عليه وسلم .. (قدم المدينة) من أرجائها ونواحيها البعيدة والقريبة (بشر كثير) وجم غفير (كلهم يلتمس) ويقصد ويطلب (أن يأتى) ويقتدي (برسول الله صلى الله عليه وسلم) في أقواله وأفعاله (ويعمل بمثل عمله) صلى الله عليه وسلم في فريضة الحج وغيرها ، وهو عطف تفسير لما قبله .

قال القاري : وقد بلغ جملة من حج معه صلى الله عليه وسلم من أصحابه في تلك الحجة تسعين ألفاً ، وقيل : مئة وثلاثين ألفاً .

(ف) بعدما اجتمعوا بالمدينة (خرج) رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة قاصداً الحج (وخرجنا) معاشر الصحابة (معه) صلى الله عليه وسلم من المدينة قاصدين الحج ، لخمس بقين من ذي القعدة - كما رواه النسائي - بين الظهر والعصر .

وروى الترمذي وابن ماجه عن أنس والطبراني عن ابن عباس أن حجه صلى الله عليه وسلم كان على رجل رث يساوي أربعة دراهم .

(ف) سرنا حتى (أتينا ذا الحليفة) بالتصغير (ف) لما أتينا ذا الحليفة .. (ولدت) أي : وضعت (أسماء بنت عميس) - بمهملتين مصغراً - الخثعمية الصحابية الفاضلة ، تزوجها أولاً جعفر بن أبي طالب ، ثم أبو بكر ، ثم علي ، وولدت لكل منهم ، وهي أخت ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين لأُمها ، ماتت بعد علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ أَصْنَعُ قَالَ : « اُغْتَسِلِي وَاسْتُثْفِرِي بِثَوْبٍ »

أي : ولدت (محمد بن أبي بكر) الصديق ، وهو من أصغر الصحابة ، قتله أصحاب معاوية بمصر سنة ثمان وثلاثين (٣٨ هـ) ، (ف) لما ولدت أسماء . . (أرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أبا بكر ، حالة كونها تسأله صلى الله عليه وسلم (كيف أصنع) في إحرامي وأنا نفساء ؟

قال الزرقاني : والظاهر أنها أرسلت زوجها الصديق ، ويدل له رواية « الموطأ » : (أن أسماء ولدت محمد بن أبي بكر ، فذكر ذلك أبو بكر الصديق لرسول الله صلى الله عليه وسلم) .

ف (قال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالها بواسطة أبي بكر : (اغتسلي) أي : واغسلي عَنكَ الدَّمَ ، دل على أن الاغتسال للإحرام سنة ، كذا ذكره الطيبي ، وهو للنظافة لا للطهارة ، ولهذا لا ينوبه التيمم ، وكذا في الحائض ، وقد سبق بيانه في باب مستقل ، قال الزرقاني : فيه صحة إحرام النفساء والحائض ، وهو مجمع عليه ، وصحة اغتسالهما للإحرام وإن كان الدم جارياً حال الاغتسال ، وإنما أمرها بذلك وإن كان اغتسالها لا يصح ؛ للتشبه بالطاهرات ؛ كما أمر من أكل يوم عاشوراء بإمسك بقية النهار ، وقال غيره : للتنبيه على أن الغسل من سنن الإحرام .

(واستثفري) بمثلثة بعد الفوقية (بثوب) أي : اجعلي لنفسك ثفرة ؛ كثفرة الدابة ؛ لِمَنْعِ سِيلَانَ الدَّمِ ؛ أَمْرٌ مِنَ الِاسْتِثْفَارِ ؛ وهو أن تشد في وسطها شيئاً ؛ كَالْتِكَّةِ ، وتأخذ خرقةً عريضةً تجعلها على محل الدم ، وتشد طرفيها من أمامها ومن ورائها في ذلك المشدود في وسطها ، وهو شبيه بثفر الدابة - بفتح الفاء - الذي يجعل تحت ذنبها عند الحمل عليها أو الركوب ؛ المعنى : اجعلي هناك

وَأَحْرَمِي » ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ
.....

ما يمنع سيلان الدم ؛ تنزهاً أن تظهر النجاسة على صاحب هذه العبادة ؛ إذ لا يقدر على أكثر من ذلك ، قال النووي : فيه أمر الحائض والنفساء والمستحاضة بالاستئثار .

قوله : (وأحرمي) معطوف على (اغتسلي) أي : أحرمي بالنية والتلبية .

(فصل في رسول الله صلى الله عليه وسلم) ركعتين سنة الإحرام (في المسجد) أي : في مسجد ذي الحليفة ، قال ابن العجمي في « منسكه » : ينبغي إن كان في الميقات مسجد . . أن يصليهما فيه ، ولو صلاهما في غير المسجد . . فلا بأس ، ولو أحرم بغير صلاة . . جاز ، ولا يصلي في الأوقات المكروهة ، وتجزئ المكتوبة عنهما ؛ كتحية المسجد .

وقيل : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر ، وقد قال ابن القيم : ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم صلى للإحرام ركعتين غير فرض الظهر ، كذا في « المرقاة » ، وقد سبق الكلام في استحباب ركعتي الإحرام مبسوطاً . انتهى « فتح الملهم » .

(ثم) بعدما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة الإحرام (ركب) ناقته (القصواء) - بفتح القاف وسكون الصاد وبالمد قال أبو عبيدة : القصواء : المقطوعة الأذن عرضاً ، وقال محمد بن إبراهيم التيمي التابعي وغيره : إن العضباء والقصواء والجدعاء اسم لناقة واحدة كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله تعالى أعلم .

(حتى إذا استوت) أي : علت وارتفعت (به) صلى الله عليه وسلم (ناقته) المذكورة وظهرت (على البیداء) بالمد ؛ أي : على المكان العالي المرتفع قدام

قَالَ جَابِرٌ : نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ بَيْنَ رَاكِبٍ وَمَاشٍ ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ،
.....

ذي الحليفة بقربها إلى جهة مكة ، سميت بيدااء ؛ لأنها لا بناء فيها ولا أثر .

(قال جابر : نظرت إلى مد بصري) أي : إلى منتهى بصري ، فرأيت (من بين يديه) أي : قدامه خلقاً كثيراً لا يحصون (بين راكب وماشٍ و) رأيت (عن يمينه مثل ذلك) أي : مثل ما رأيته بين يديه (و) رأيت (عن يساره مثل ذلك و) رأيت (من خلفه) أي : ورائه (مثل ذلك) بنصب (مثل) في المواضع الثلاثة على أنه مفعول لمحذوف ؛ كما قدرناه ، أو لنظرت ؛ أي : نظرت عن يمينه قدر مد بصري ، ويجوز الرفع على الاستئناف ؛ والمراد : أنه حضر معه خلق كثير ، وقد قيل : إنهم أربعون ألفاً ، كذا في « شرح المواهب » .

وقد تقدم ما نقله القاري في عدد الحاضرين معه صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

قال الزرقاني : وفي قوله : (من راكبٍ وماشٍ) جواز الحج كذلك ، وهو إجماع ، وإنما الخلاف في الأفضل .

وقال الجمهور : الركوب أفضل ؛ للاقتداء به صلى الله عليه وسلم ، ولأنه أعون على القيام بالمناسك ، ولأنه أكثر نفقةً ، ولتعظيم شعائر الحج بأبهة الركوب ؛ أي : بعظمته وهيئته ، وفي « المختار » : الأُبْهَة - كُسْكُرة - : العظمة والكبر . انتهى .

وبه قال مالك في المشهور ، وهو الأصح عند الشافعية ، ورجح طائفة من المذهبيين المشي . انتهى « فتح الملهم » .

فقالوا : إن المشي أفضل من الركوب ؛ لما فيه من المشقة على النفس ، ولا خلاف في أن الركوب في عرفة أفضل ، واختلفوا في الطواف والسعي ، والركوب

وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهَرِنَا ، وَعَلَيْهِ يُنْزَلُ الْقُرْآنُ وَهُوَ يَعْرِفُ
تَأْوِيلَهُ ، مَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ ، فَأَهْلٌ بِالتَّوْحِيدِ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ
لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، »

عند مالك في المناسك كلها أفضل ؛ للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم .
انتهى من « المفهم » .

قال جابر : (ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا) أي : في وسطنا
(وعليه ينزل القرآن) - بضم أوله - كما في « شرح المواهب » ويجوز فتحه
(وهو) صلى الله عليه وسلم (يعرف تأويله) أي : تفسيره على الحقيقة ؛
ومعناه : الحث على التمسك بما يخبرهم به من فعله في تلك الحجة .

وعبارة القرطبي في « المفهم » : يعني : أنه إنما كان يفعل من أفعال الحج
بحسب ما ينزل عليه به الوحي ، فيفهمه هو ويبينه للناس بفعله ، ولذلك قال
صلى الله عليه وسلم : « خذوا عني مناسككم » رواه مسلم وأبو داود والنسائي ،
فقالوا - كما قال جابر - : إذا عمل شيئاً . . اقتدوا به فيه ، وعملوه على نحو ما
عمل . انتهى من « المفهم » .

و(ما عمل به) في الحج (من شيء) من مناسكه . . (عملنا به) اقتداء
به صلى الله عليه وسلم ، فيه زيادة في الحث على التمسك بما يخبرهم به
(فأهل) أي : رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوته (بالتوحيد) يعني :
تلبية التوحيد ؛ وهي : (لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك) وفيه :
إشارة إلى مخالفة ما كانت الجاهلية تقوله في تليبيتها من لفظ الشرك من
قولهم : (إلا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك) ، وقد سبق ذكر تليبيتهم في
باب التلبية .

قوله : (حتى إذا ستوت به ناقته) قال السندي : أي : علت به ، أو قامت

إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَأَهْلَ النَّاسِ بِهَذَا الَّذِي
يُهْلُونَ بِهِ ،
.....

مستويةً على قوائمها ؛ والمراد : أنه أهل بعد تمام طلوع البیداء لا في
أثناء طلوعها ؛ والبیداء : المفازة ؛ وهنا : اسم موضع قريب من مسجد ذي
الحليفة .

وجواب إذا الشرطية قوله : (فأهل) والفاء زائدة .

وجملة (قال جابر : نظرت إلى ...) إلى آخره ، معترضة بين (إذا)
وجوابها .

قوله : (فأهل بالتوحيد) قيل : بالافراد ؛ وهو غير صحيح ، بل المراد
بتوحيد الله لا بتلبية أهل الجاهلية المشتملة على الشرك .

وقوله : (لبيك اللهم ...) إلى آخره ، تفسير لما قبله بتقدير : (قال) أي :
فأهل بالتوحيد ، وقال : لبيك اللهم ... إلى آخر قوله : (إن الحمد والنعمة لك
والملك لا شريك لك) . انتهى من « السندي » .

(وأهل الناس) الذين معه صلى الله عليه وسلم ؛ أي : رفعوا أصواتهم
(بهذا) اللفظ (الذي يهلون) أي : يرفعون (به) أصواتهم الآن ؛ يعني : التلبية
المشهورة بينهم ؛ يعني : أنهم لم يلزموا هذه التلبية الخاصة التي لبى بها
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ فهموا أنها ليست متعينة ؛ فإنه قد ترك
صلى الله عليه وسلم كل أحد على ما تيسر له من ألفاظها ، ومع هذا ؛ فلا بد أن
يأتي الملبى بما يسمى تلبية لساناً ، ولا يجزئ منها التحميد والتكبير ولا غيرهما
عند مالك . انتهى من « المفهم » .

وقال عياض : قوله : (بهذا الذي يهلون به) يعني به : من زيادتهم في الثناء
على الله تعالى ؛ وذلك كزيادة عمر رضي الله تعالى عنه : (لبيك ذا النعماء

فَلَمْ يَزِدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ شَيْئاً مِنْهُ ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَلْبِيَّتَهُ ، قَالَ جَابِرٌ : لَسْنَا نَنْوِي إِلَّا الْحَجَّ ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ

والفضل الحسن ، لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك) ، وكزيادة ابنه : (لبيك وسعديك ، والخير في يديك ، والرغباء إليك والعمل) ، وكقول من قال : (لبيك عدد الرمل والتراب) ، وعن أنس رضي الله تعالى عنه : (لبيك حقاً ، تعبداً ورقاً) .

والمستحب عند العلماء ؛ منهم : الشافعي ومالك : أن يأتي بتلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ليقصر عليها ، إلا أن يزيد ألفاظاً رويت عنه صلى الله عليه وسلم ؛ كقوله : « لبيك إله الحق » ونحوها . انتهى ما قال القاضي عياض . (فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : لم ينكر (عليهم شيئاً منه) أي : مما أهلوا به من التلبية التي أتوا بها من عندهم ولم ينههم عنه (ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبيته) المذكورة في جميع أحواله وأوقاته ، إلى أن يشرع في الطواف ؛ أي : استمر عليها .

(قال جابر) رضي الله تعالى عنه : (لسنا) نحن معاشر الصحابة (ننوي إلا الحج) أي : ليست نيتنا إلا الحج (لسنا نعرف العمرة) في أشهر الحج ولا نعتقد صحتها فيها ؛ كعادة الجاهلية ، وهو تأكيد وتقرير لمعنى الحصر في قوله : (لسنا ننوي إلا الحج) أي : لسنا ننوي شيئاً من النيات إلا نية الحج ، وكان محتملاً فأكد . انتهى « سندي » .

قال القرطبي : هذا الكلام يحتمل أن يخبر به عن حالهم الأول قبل الإحرام ؛ فإنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور - كما تقدم - فلما كان عند الإحرام .. بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « من أراد أن يهل

حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ .. اسْتَلَمَ الرُّكْنَ

بحج .. فليفعّل ، ومن أراد أن يهل بعمره .. فليفعّل ، ومن أراد أن يهل بحج وعمره .. فليفعّل » ، فارتفع ذلك الوهم الواقع لهم ، كما سيأتي هذا إن شاء الله تعالى . انتهى من « المفهم » .

قال السندي : قوله : (لسنا ننوي إلا الحج) أي : غالبنا ، وإلا .. ففيهم من اعتمر ؛ كعائشة على ما جاء في حديث جابر نفسه في حال عائشة ، أو قَارَنَ ، وذهبنا إلى مكة (حتى إذا أتينا البيت) أي : الكعبة المشرفة (معه) صلى الله عليه وسلم في أربع أو خمس خلون من ذي الحجة .. (استلم) النبي صلى الله عليه وسلم (الركن) أي : لمس الحجر الأسود بيده وقبله بفيه ، وسمى الحجر ركنًا ؛ لأنه في الركن . انتهى من « المفهم » .

والاستلام : افتعال من السلام بمعنى التحية ، وأهل اليمن يسمون الركن بالمحيا ؛ لأن الناس يحيونه بالسلام ، وقيل : من السلام - بكسر السين - وهي الحجارة ، يقال : استلم الحجر ؛ إذا لثمه وتناوله .

والمعنى : وضع يديه عليه وقبله مع التكبير والتهليل إن أمكنه ذلك ، بلا إيذاء أحد ، ولا يستلم بالإشارة من بعيد ، وقيل : وضع الجبهة عليه أيضاً .

وفي « المواهب وشرحه » للزرقاني :

واعلم : أن للبيت أربعة أركان :

الأول : له فضيلتان ؛ كون الحجر الأسود فيه ، وكونه على قواعد إبراهيم عليه السلام ؛ أي : أساس بنائه .

وللثاني : وهو الركن اليماني ؛ الثانية فقط ، وليس للآخرين شيء منهما .

ولذلك يقبل الأول ؛ كما في « الصحيحين » عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قبل الحجر الأسود ، وفي « البخاري » عن ابن عمر : رأيت رسول الله

فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا ، ثُمَّ قَامَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ

صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله ، ويستلم الثاني فقط ؛ لما في « الصحيح » عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني ، ولا يقبل الآخرين ولا يستلمان ؛ اتباعاً للفعل النبوي ؛ لأنهما ليسا على قواعد إبراهيم ، لهذا مذهب الجمهور ؛ كما مر بسط الكلام فيه . انتهى .

(فرمل) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : مشى بسرعة مع تقارب الخطأ وهز كتفيه ؛ ليري المشركين جلد الصحابة وقوتهم ؛ لأنهم قالوا : أضعفتهم حمى يثرب (ثلاثاً) أي : في الأشواط الثلاثة الأول (ومشى) على عادته (أربعاً) أي : في الأربعة الأخيرة ، والرمل إنما يستحب في طواف يعقبه سعي ، وإلا . . فلا ؛ كالأضطباع ؛ كما في « البدائع » .

وقال النووي : والأضطباع سنة في الطواف ، وقد صح فيه الحديث في « سنن أبي داود » و« الترمذي » وغيرهما ؛ وهو أن يجعل وسط ردائه تحت عاتقه الأيمن ، ويجعل طرفيه على عاتقه الأيسر ، ويكون منكبه الأيمن مكشوفاً . قالوا : وإنما يسن الأضطباع في طواف يسن فيه الرمل على ما سبق تفصيله ، والله أعلم . انتهى .

وفي هذا أن المحرم إذا دخل مكة قبل الوقوف بعرفات . . يسن له طواف القدوم ، وهو مجمع عليه ، وفيه أن الطواف سبعة أشواط ، وفيه أن السنة الرمل في الثلاثة الأول ، والمشي على عادته في الأربعة الأخيرة .

(ثم) بعد فراغه من الطواف (قام إلى مقام إبراهيم) عليه السلام وذهب إليه ، ووصله ماضياً في زحام ؛ أي : توجه إلى مقام إبراهيم .

وفي بعض نسخ « مسلم » : (نفذ إلى مقام إبراهيم) - بالنون والفاء والذال - بمعنى : وصل إليه ، وفي بعضها : (تقدم إلى مقام إبراهيم) أي : إلى الحجر

فَقَالَ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ، فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَكَانَ أَبِي يَقُولُ - وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا ذَكَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : إِنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ : (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) وَ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ،

الذي قام عليه إبراهيم عند بناء البيت (ف) لما وصل إليه . . (قال) أي : قرأ قوله تعالى : (﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾) (١) .

(فجعل) النبي صلى الله عليه وسلم (المقام) أي : الحجر (بينه) صلى الله عليه وسلم (وبين البيت) مستقبلاً إليه ، قال جعفر بن محمد : (فكان أبي) أي : والدي محمد الباقر ، الراوي عن جابر (يقول) عندما حدثنا بهذا الحديث : (ولا أعلمه) أي : ولا أعلم جابراً (إلا ذكره) أي : إلا ذكر ما ذكره من قراءة السورتين (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي : إلا ذكر كونها من قراءة النبي صلى الله عليه وسلم لا من قراءة جابر نفسه ، وجملة : (لا أعلمه . . .) معترضة بين المقول وقوله ؛ والتقدير : فكان أبي محدثاً عن جابر يقول : (إنه) صلى الله عليه وسلم (كان يقرأ في الركعتين) من سنة الطواف : (قل يا أيها الكافرون) في الركعة الأولى بعد الفاتحة (و) يقرأ (قل هو الله أحد) في الركعة الثانية بعد الفاتحة .

ومعنى هذا الكلام : أن جعفر بن محمد روى عن أبيه محمد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال جعفر : ولا أعلم أبي ذكر تلك القراءة عن قراءة جابر نفسه في صلاة نفسه ، بل ذكر عن جابر عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة هاتين الركعتين ، كذا في « شرح مسلم » ، وليس هذا شكاً في ذلك ؛ لأن العلم ينافي الشك ، بل جزم برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) سورة البقرة : (١٢٥) .

ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا ، حَتَّى إِذَا دَنَا مِنَ الصَّفَا .. قَرَأَ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ،

(ثم) بعد صلاة ركعتين (رجع) النبي صلى الله عليه وسلم (إلى البيت) أي : إلى الحجر الأسود ؛ من إطلاق الكل وإرادة الجزء (فاستلم الركن) أي : الحجر ؛ أي : استلمه ثانياً ، قال النووي : فيه دلالة - كما قاله الشافعي وغيره من العلماء - على أنه يستحب للطائف طواف القدوم إذا فرغ من الطواف وصلاته خلف المقام .. أن يعود إلى الحجر الأسود ، ثم يخرج من باب الصفا ليسعى ، واتفقوا على أن هذا الاستلام ليس بواجب ، وإنما هو سنة ، لو تركه .. لم يلزمه دم .

وفي « الدر المختار » : وعاد إلى الحجر إن أراد السعي ، واستلم الحجر ، قال ابن عابدين : أفاد أن العود إلى الحجر إنما يستحب لمن أراد السعي بعده ، وإلا .. فلا ؛ كما في « البحر » وغيره .

(ثم) بعد استلامه الحجر (خرج) من المسجد (من الباب) الذي يخرج (إلى الصفا) أي : من باب بني مخزوم ؛ وهو الباب الذي يسمى : باب الصفا ، وخروجه صلى الله عليه وسلم من هذا الباب ؛ لأنه أقرب الأبواب إلى الصفا ، لا أنه سنة فيخرج الحاج من أي باب شاء ، ذكره الطحطاوي في « حاشية مراقي الفلاح » .

(حتى إذا دنا) النبي صلى الله عليه وسلم وقرب (من الصفا .. قرأ) قوله تعالى : (﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾) (^(١)) .

والصفا جمع صفاة ؛ وهو الحجر الأملس ؛ والمروة من الحجارة : ما لان وصغر ، وهما هنا اسمان لصفحين معلومين ، وقيل : سميا بذلك ؛ لجلوس الصفي وامراته عليهما . انتهى من « المفهم » على التلخيص .

(١) سورة البقرة : (١٥٨) .

نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ ،

(﴿ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾)^(١) ؛ أي : من أعلام دينه ؛ جمع شعيرة ؛ وهي العلامة التي جعلت للطاعات المأمور بها في الحج عندها ؛ كالوقوف والمبيت والرمي والطواف والسعي ، سميت شعيرة ؛ لما تستشعر به تلك المواضع من أعمال الحج ؛ أي : تعلم ، أو لما يستشعر هناك من تعظيم الله تعالى والقيام بوظائفه . والسعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج والعمرة عند جمهور العلماء ما خلا أبا حنيفة ؛ فإنه لم يره فيهما واجباً .

ثم قال : (نبدأ بما بدأ الله به) بصيغة المتكلم ؛ أي : وقال : أبدأ بما بدأ الله به في كتابه ؛ يعني : أبتدئ بالصفا ؛ لأن الله تعالى بدأ بذكره في كتابه ، فالترتيب الذكري له اعتبار في الأمور الشرعية ؛ إما وجوباً أو استحباباً ، وإن كانت الواو لمطلق الجمع في الآية .

قال السندي : قوله : « نبدأ بما بدأ الله به » يفيد : أن بداية الله تعالى ذكراً تقتضي البداءة عملاً ، والظاهر أنه يقتضي ندب البداءة عملاً لا وجوباً ، والوجوب فيما نحن فيه من دليل آخر . انتهى .

وقال النووي : في هذا اللفظ أنواع من المناسك ؛ منها : أن السعي يشترط فيه أن يبدأ من الصفا ، وبه قال الشافعي ومالك والجمهور ، وقد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بإسناد صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ابدؤوا بما بدأ الله به » هكذا بصيغة الجمع ، ومنها : أنه ينبغي أن يرقى على الصفا والمروة ، وفي هذا الرقي خلاف ؛ قال جمهور أصحابنا : هو سنة ليس بشرط ولا واجب ؛ فلو تركه . . صح سعيه ، لكن فاتته الفضيلة ، وقال أبو حفص بن الوكيل من أصحابنا : لا يصح سعيه حتى يصعد على شيء من الصفا ، والصواب : الأول .

(١) سورة البقرة : (١٥٨) .

فَبَدَأَ بِالصَّفَا فَرَقِي عَلَيْهِ ، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ
.....

قال أصحابنا : لكن يشترط ألا يترك شيئاً من المسافة بين الصفا والمروة ،
فيلصق عقبيه بدرج الصفا ، وإذا وصل إلى المروة .. ألصق أصابع رجله
بدرجها ، وهكذا في المرات السبع يشترط في كل مرة أن يلصق عقبيه بما يبدأ
منه وأصابعه بما ينتهي إليه .

(فبدأ بالصفا ، فرقي) - بكسر القاف - من باب رضي ؛ أي : صعد (عليه)
أي : على الصفا (حتى رأى البيت) أي : الكعبة من باب الصفا ، وهو باب بني
مخزوم ؛ كما مر .

واعلم : أن كثيراً من درجات الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها ، حتى إن
من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة .. أمكنه أن يرى البيت ، فلا
يحتاج إلى الصعود ، وما يفعله بعض أهل البدعة والجهلة من الصعود حتى
يلتصقوا بالجدار .. فخلاص طريق أهل السنة والجماعة .

واعلم أيضاً : أن الصعود كان في الزمان الأول ، أما الآن .. فمن وقف على
الدرجة الأولى ، بل على أرضها .. يصدق أنه طلع عليها . انتهى من « شرح
اللباب » .

وفي رواية مسلم زيادة : (فاستقبل القبلة) معطوف على رأى ؛ أي : حتى
رأى الكعبة فاستقبلها ، فيه وضع الظاهر موضع المضمرة ؛ تنصيهاً على أن
البيت قبله ، وتنبهاً على أن المقصود بالذات هو التوجه إلى القبلة ، لا خصوص
رؤية البيت ، وهو الآن يرى بلا رقي في قدر يسير ، وقيل : قدر القامة ، وهذا
بالنسبة إلى الماشي دون الراكب ، كذا في « المرقاة » . وهذا حكم الرجال ، وأما
النساء .. فيقفن أسفلها ؛ للبعد عن الرجال ، إلا أن يخلو المسعى من الرجال
فيكن كالرجال . انتهى من « الأبى » .

فَكَبَّرَ اللَّهُ وَهَلَّلَهُ وَحَمِدَهُ وَقَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » ، ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ

(فكبر الله) أي : قال : الله أكبر ؛ أي : أقر بكبرياء الله (وهلله) أي : قال : لا إله إلا الله (وحمده) أي : قال : الحمد لله (وقال) وهو تفسير لما ذكر قبله ؛ من التكبير والتهليل والحمد ؛ أي : قال : (لا إله إلا الله وحده) حال مؤكدة أو مفعول مطلق ، ومثله : (لا شريك له) . انتهى « سنوسي » .

والتكبير وإن لم يكن ملفوظاً به ، لكن معناه استفاد من هذا القول ؛ أي : لأن معنى التكبير : التعظيم ؛ وهو حاصل بما ذكر . انتهى منه أيضاً .

(له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، أنجز وعده) أي : وفى ما وعد لإعلاء كلمته (ونصر عبده) أي : عبده الخاص محمداً صلى الله عليه وسلم على أعدائه نصراً عزيزاً (وهزم الأحزاب وحده) أي : بدون قتال آدمي .

قال الطيبي : الذين تحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق ، وكانت سنة ست ، وقيل : سنة خمس ، فهزمهم الله تعالى بغير قتال . انتهى .

ويمكن أن يراد بهم : أنواع الكفار الذي غلبوا بالهزيمة والفرار ، كذا في « المرقاة » قال بعضهم : وإنما خص من الأذكار ما فيه توحيد وبيان لإنجاز الوعد ، ونصره على أعدائه ؛ تذكراً لنعمته ، وإظهاراً لبعض معجزاته ، وقطعاً لدابر الشرك ، وبياناً أن كل ذلك موضوع تحت قدميه ، وإعلاناً لكلمة الله ودينه في مثل ذلك الموضع . انتهى .

(ثم دعا) رسول الله صلى الله عليه وسلم (بين) مرات (ذلك) الذكر

وَقَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ فَمَشَى حَتَّى إِذَا أَنْصَبَتْ قَدَمَاهُ .. رَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا - يَعْنِي : قَدَمَاهُ - مَشَى حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ ،

المذكور المكرر ثلاثاً ؛ كما صرحه بقوله : (وقال) أي : كرر (مثل هذا) الذكر المذكور (ثلاث مرات) قال بعضهم : (ثم) تقتضي التراخي ، وأن يكون الدعاء بعد الذكر ، و (بين) تقتضي العدد والتوسط بين الذكر ؛ بأن يدعو بعد قوله : « على كل شيء قدير » ، ويحتمل أن المعنى : لما فرغ من قوله : « وهزم الأحزاب » .. دعا بما شاء ، ثم قال مرة أخرى هذا الذكر ، ثم دعا حتى فعل ثلاث مرات ، هذا هو المشهور عند أصحابنا ، وقال بعضهم : يكرر ثلاثاً ، والدعاء : مرتين ، والصواب الأول . انتهى « سنوسي » .

(ثم) بعدما فرغ من هذا الذكر والدعاء المذكورين (نزل) النبي صلى الله عليه وسلم من الصفا ومشى (إلى المروة ، فمشى) على عادته (حتى إذا انصب) - بتشديد الموحدة - من الانصباب ؛ وهو مجاز من قولهم : صب الماء فانصب ؛ أي : حتى إذا انحدرت وانهبطت (قدماه .. رمل في بطن الوادي) أي : وادي المسعى ؛ وهو ما بين الميلين الأخضرين ، وفي رواية مسلم : (سعى) أي : رمل وعدا عذواً وأسرع في مشيه ؛ قيل : اقتداءً بهاجر في سعيها تطلب الماء لولدها . انتهى من « الأبي » .

(حتى إذا صعدتا ؛ يعني) : صعدت وارتفعت (قدماه) من بطن الوادي إلى جهة مروة .. (مشى) على عادته (حتى أتى المروة) .

قال النووي : هكذا هو في النسخ ، وكذا نقله القاضي عياض من جميع النسخ ، وقال : فيه إسقاط لفظة لا بد منها ؛ تقديرها : (حتى إذا انصب قدماه .. رمل في بطن الوادي) ولا بد منها ، وقد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم ،

فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصِّفَا ،

وكذا ذكر الحميدي في « الجمع بين الصحيحين » ، وفي « الموطأ » : (حتى إذا انصبت قدماء في بطن الوادي . . سعى حتى خرج منه) وهو بمعنى رمل ، هذا كلام القاضي عياض ، وقد وقع في بعض نسخ « صحيح مسلم » : (حتى إذا انصبت قدماء في بطن الوادي . . سعى) كما وقع في « الموطأ » وغيره ، وعلى هذه النسخة فلا إسقاط ولا إشكال ؛ كما هو ثابت في نسختنا هذه ، والله أعلم .

وفي هذا الحديث : استحباب السعي الشديد في بطن الوادي حتى يصعد ، ثم يمشي باقي المسافة إلى المروة على عادة مشيه ، وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع ؛ في هذا الموضع ، والمشي مستحب فيما قبل الوادي وبعده ، ولو مشى في الجميع ، أو سعى في الجميع . . أجزأه وفاته الفضيلة ، هذا مذهب الشافعي وموافقه ، وعن مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه روايتان ؛ إحداهما : كما ذكر ، والثانية : تجب عليه إعادته . انتهى « نوي » .

وفي « الدر المختار » ناقلاً عن « اللباب » : ويستحب أن يكون السعي بين ميلين فوق الرمل دون العدو ، وهو في كل شوط ؛ أي : بخلاف الرمل في الطواف ؛ فإنه مختص بالثلاثة الأول ، خلافاً لمن جعله مثله ؛ فلو تركه أو هرول في جميع السعي . . فقد أساء ، ولا شيء عليه ، وإن عجز عنه . . صبر حتى يجد فرجة ، وإلا . . تشبه بالساعي في حركته ، وإن كان على دابة . . حركها من غير أن يؤذي أحداً . انتهى منه .

(ففعل) النبي صلى الله عليه وسلم (على المروة ؛ كما فعل على الصفا) من الأذكار والدعاء ، فيه أنه يسن عليها من الذكر والدعاء والرقى مثل ما يسن على الصفا ، وهذا متفق عليه .

فَلَمَّا كَانَ آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرْوَةِ . . قَالَ : « لَوْ أَنِّي أَسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا أَسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً ؛ »

(فلما كان آخر طوافه) وتمام سعيه (على المروة) . . رقي عليها ، وذكر الله ودعا عليها ، فجواب (لما) محذوف ؛ كما قدرناه بقولنا : (رقي عليها . . .) إلى آخره .

قال النووي : وفي هذا دلالة لمذهب الشافعي والجمهور : أن الذهاب من الصفا إلى المروة يحسب مرة ، والرجوع إلى الصفا مرة ثانية ، والرجوع إلى المروة الثالثة ، وهكذا إلى تمام السبع ، فيكون ابتداء السبع من الصفا ، وآخرها بالمروة ، وقال ابن بنت الشافعي وأبو بكر الصيرفي من أصحابنا : يحسب الذهاب إلى المروة والرجوع إلى الصفا مرة واحدة ، فيقع آخر السبع في الصفا .

وهذا الحديث الصحيح يزد عليهما ، وكذلك عمل المسلمين على تعاقب الأزمان ، قال الطحاوي : يعد الذهاب والعود شوطاً واحداً ؛ كالطواف ؛ فإنه من الحجر إلى الحجر شوط ، وتمام كلامه في « الفتح » وغيره .

وقال القاضي عياض : كره الشافعي أن تسمى الأطواف أشواطاً وأدواراً ، إنما يقال : أطواف ؛ كما هنا . انتهى « إكمال المعلم » .

فلما فرغ من أذكاره ودعائه . . (قال) : وفي بعض الرواية إسقاط الفاء في قوله : (فقال) وهي واضحة لا تحتاج إلى تقدير ما قدرناه ؛ أي : فلما فرغ من أذكاره ودعائه . . قال : (لو أنني استقبلت من أمري ما استدبرت) أي : لو كنت علمت قبل إحرامي ما علمته بعده من تردد الناس في تحليلهم وانتظارهم تحلي . . (لم أسق الهدى) معي (وجعلتها) أي : جعلت حجتي وفسختها (عمرة) ، وأحلل منها بالحلق أو التقصير ؛ يعني : لتمتعت من أول الأمر من غير سوق الهدى .

فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ . . فَلْيَحْلِلْ وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً ، فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَلْعَامِنَا هَذَا أَمْ لِأَبَدٍ الْأَبَدِ ؟

وفي « شرح المواهب » : أي : لو عَنَّ لي هذا الرأي الذي رأيته آخرًا وأمرتكم به في أول أمري . . لما سقت الهدى معي ؛ أي : لما جعلت عليَّ هدياً وأشعرته وقلدته وسقته بين يدي ، وسوق الهدى مني من التحلل معكم ؛ لأن من لا هدى معه يجوز له فسخه ، وهذا صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن متمتعاً .

(فمن كان منكم) أيها الناس (ليس معه هدي . . فليحلل) من إحرامه بالتقصير (وليجعلها) أي : وليجعل حجته (عمرة ، فحل الناس كلهم) من إحرامهم بالتقصير (وقصروا) شعورهم بنية التحلل (إلا النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه الهدى ، فقام سراقه) بضم السين وراء مخففة وقاف (ابن مالك بن جعشم) - بضم الجيم وسكون العين المهملة وضم الشين المعجمة ، وفتحها لغة حكاها الجوهري وغيره - الكنانى المدلجى الذى ساخت به فرسه فى قصة الهجرة ، وأسلم يوم الفتح .

(فقال يا رسول الله ؛ ألعامنا هذا) أي : هل هذا الفسخ أو التمتع خاص لعامنا هذا الذى نحن فيه الآن (أم) هو باق فى المسلمين (لأبد الأبد) أي : إلى أبد مؤبد ؟ ولفظ : (الأبد) ظرف مستغرق لما يستقبل من الزمان ، وإضافته إلى نفسه للتأكيد ؛ أي : إلى أبد مؤبد وإلى آخر الدهر ؛ والمعنى المراد عند الجمهور : هل التمتع لعامنا هذا ؟ وعند أحمد والظاهرية : أي : هل الفسخ لعامنا ؟

فعلى الأول : دخلت العمرة فى الحج ؛ أي : حلت فى أشهر الحج ، وصحت

قَالَ : فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَابِعَهُ فِي الْأُخْرَى وَقَالَ : « دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ - هَكَذَا مَرَّتَيْنِ - لَا ، بَلْ لِأَبَدٍ أَبَدٍ » ،

فيه ، وعلى الثاني : دخلت نية العمرة في نية الحج ؛ بحيث أن من نوى الحج . .
صح الفراغ منه بالعمرة . انتهى « سندي » .

(قال) جابر : (فشبك) أي : أدخل (رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه)
أي : أصابع إحدى يديه (في) أصابع اليد (الأخرى ، وقال : دخلت العمرة) أي :
أعمالها (في الحج) أي : في أعماله ؛ أي : دخلت أعمال العمرة في أعمال الحج
دخولاً كائناً (هلكذا مرتين) أي : كائناً كدخول هذه الأصابع من اليدين بعضها
في بعض ، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف ؛ كما قدرناه .

وقوله : (مرتين) إما معمول لشبك على أنه صفة لمصدر محذوف ؛ تقديره :
فشبك أصابعه تشبيكاً مرتين ، أو معمول لقال كذلك ؛ والتقدير : وشبك أصابعه ،
وقال : دخلت العمرة في الحج قولاً مرتين .

قال الزرقاني : وإدخال الأصابع بعضها في بعض وتكريرها مرتين ؛ إما
بالفعل ، وإما بالقول . . يستدعي إدخال أحد النسكين في الآخر ، ويؤيده حديث
ابن عباس : (فإن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة) ، وقال النبي
صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال سراقه : (لا) أي : ليس لعامنا هذا فقط
(بل) هو باق (لأبد أبداً) أي : إلى الأبد ، كرره للتأكيد ؛ أي : إلى آخر الدهر ؛
والأبد : الدهر .

وفي رواية : (لأبد الأبد) بالإضافة ، وهذا معنى فسخ الحج إلى العمرة عند
أحمد والظاهرية .

وقال الجمهور : معنى الحديث : جواز فعل العمرة في أشهر الحج إلى يوم
القيامة ، وأن القصد : إبطال زعم الجاهلية منع ذلك .

قَالَ : وَقَدِمَ عَلَيَّ بِبُذْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَ فَاطِمَةَ مِمَّنْ حَلَّ وَلَبَسَتْ ثِيَاباً صَبِغاً وَاکْتَحَلَتْ ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا عَلَيٌّ

(قال : وقدم علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه من اليمن (ببدن النبي صلى الله عليه وسلم) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعثه إليها ؛ والبدن - بضم الموحدة وسكون الدال - : جمع بدنة ، وأصله الضم ؛ كخشب جمع خشبة ، وقد قرئ به ؛ كما في « تفسير البيضاوي » قوله تعالى : ﴿ وَالْبُذْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، والبدنة : هي ما يتقرب بذبحه من الإبل ، قال الزرقاني : وظاهر هذه الرواية أن البدن للمصطفى .

وفي « النسائي » : قدم علي رضي الله تعالى عنه من اليمن بهدي ، وساق صلى الله عليه وسلم من المدينة هدياً ، فظاهره أن الهدي كان لعلي رضي الله عنه ، فيحتمل أن علياً قدم من اليمن بهدي لنفسه ، وهدي للنبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر كل راوٍ واحداً منهما . انتهى ، وسيأتي الكلام على عدد هذه البدن وتعيين ذابحها قريباً إن شاء الله تعالى .

(فوجد) علي حين قدم زوجته (فاطمة) رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : وجدها (ممن حل) بعمل عمرة ؛ أي : وجدها متحللة من إحرامها (و) الحال أنها (لبست ثياباً صبيغاً) أي : مصبوغاً بصيغ الزينة ؛ أي : مصبوغة غير بيض ؛ فعيل بمعنى مفعول ، يستوي فيه المذكر والمؤنث (و) الحال أنها قد (اكتحلت) أي : استعملت الكحل في عينها (فأنكر ذلك) التحلل (عليها) أي : علي فاطمة (علي) ؛ لظنه أنها تابعة للنبي صلى الله عليه وسلم في إحرامه ، ورأى النبي صلى الله عليه وسلم أنه باق على إحرامه ، زاد في رواية أبي داود : (وقال) علي لفاطمة : (من أمركِ بهذا) التحلل ؟

(١) سورة الحج : (٣٦) .

فَقَالَتْ : أَمَرَنِي أَبِي بِهَذَا ، فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ : فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَرَّشًا عَلَى فَاطِمَةَ فِي الَّذِي صَنَعْتُهُ ، مُسْتَفْتِيًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي ذَكَرْتُ عَنْهُ

(فقالت) فاطمة لعلي : (أمرني أبي بهذا) التحلل الذي نشأ عنه لُبْسُ الصبيغ والاكْتِحَالُ لا بهما ؛ إذ هما من المباح ، وهو غير مأمور به ، أو أريد بالأمر : الإباحة .

قال جابر بالسند السابق : (فكان علي) رضي الله تعالى عنه (يقول) ويحدث لنا (بالعراق) زمن نزوله بالعراق بالكوفة : (فذهبت) أنا (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) حين أنكرتُ عليَّ فاطمةَ إحلالها حالة كوني (محرشاً) بصيغة اسم الفاعل ؛ من التحريش بمعنى الإغراء ؛ أي : مغرياً له صلى الله عليه وسلم (عليَّ فاطمة في الذي) أي : لأجل الإحلال الذي (صنعته) فاطمة ؛ والتحريش : الإغراء ؛ وهو في أصله : تهيج بعض البهائم ؛ كالكلب على بعض ؛ كالصيد ؛ كما يفعل بين الجمال والأثوار والكباش والدِّيَكَةِ وغيرها ، قال ابن الأثير : أراد بالتحريش هنا : ذكر ما يُوجب عتابه لها . انتهى .

وحالة كوني (مستفتياً) أي : مريداً الاستفتاء والسؤال لـ (رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي ذكرت) وأخبرت فاطمة (عنه) صلى الله عليه وسلم ؛ من أنه أمرني بالإحلال .

قال الزرقاني : ولم يقنع علي بقولها : (أبي أمرني) وخبر الواحد مقبول ؛ لجواز أنه فهم أنه أمرها بالإحلال ، ولا يلزم منه لُبْسُ الصَّبْغِ والاكْتِحَالُ ؛ لِقُرْبِ زمنِ الإحرام الماضي ، وَالَّذِي تُنْشِئُهُ ، أو جَوَزَ أَمْرُهُ لعموم الصحابة ، وأن لها أمراً يَخْصُهَا ؛ لأنها بضعة منه صلى الله عليه وسلم ؛ فلا تفعل إلا ما يَفْعَلُهُ ، أو فَهَمَ

وَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا فَقَالَ : « صَدَقْتُ صَدَقْتُ ، مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ
الْحَجَّ ؟ » ،
.....

أنها ليست ممن لم يَسُقِ الْهَدْيَ ؛ لأن أباهَا وزوجَهَا ساقاه ، فهي في حكم مَنْ
سَاقَهُ .

وفيه جواز قول الشخص : (أبي) ولو كان معظماً ، وأنه ليس تنقيصاً له ،
فيؤخذ منه جواز قول الشريف : (جدي) يريد : النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله
الولي العراقي ملخصاً .

(وأنكرت) أنا (ذلك) الذي ذكرت عنه صلى الله عليه وسلم (عليها)
والجملة الفعلية معطوفة على جملة الصلة ؛ أعني : قوله : (ذكرت عنه) ،
وفي رواية مسلم قال علي : (فأخبرته) صلى الله عليه وسلم (أني أنكرت
ذلك) الإحلال (عليها) أي على فاطمة (فقال) لي النبي صلى الله عليه
وسلم : (صدقت) فاطمة فيما أخبرته لك من أمري لها بالإحلال ، وقوله ثانياً :
(صدقت) توكيد لفظي لما قبله .

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي : (ماذا قلت) في إحرامك
(حين فرضت الحج) وأوجبته على نفسك بالنية والتلبية ؟

قال القرطبي : وسؤال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بما أهل به يدل على
أنه لم يكن عند علي خبر بما أحرم به النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يتقدم له
فيه عهد منه ، وأن علياً رضي الله تعالى عنه هو الذي ابتداءً إحرامه محالاً به على
إحرام النبي صلى الله عليه وسلم من غير تعيين حج ولا عمرة ، وأنه صلى الله
عليه وسلم أقره على ذلك ، فكان ذلك حجةً على جواز الحوالة على إحرام الغير
مطلقاً إذا تحقق أنه أحرم ولا بد ، وبه قال الشافعي ، وأخذ منه جواز الإحرام من
غير تعيين ، ثم بعد ذلك يعين . انتهى من « المفهم » .

قَالَ : قُلْتُ : اَللّٰهُمَّ ؛ اِنِّيْ اُهِلُّ بِمَا اَهَلَ بِهِ رَسُوْلُكَ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« فَاِنَّ مَعِيَ الْهَدْيِ فَلَا تَحِلُّ » ، قَالَ : فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي جَاءَ بِهِ عَلَيَّ
مِنْ الْيَمَنِ وَالَّذِي اَتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِيْنَةِ مِئَةً ، ثُمَّ حَلَّ
النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا

(قال) علي : (قلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤاله :
يا رسول الله ؛ قلت في إحرامي : (اللهم ؛ إني أهل) وأحرم (بما أهل به رسولك
صلى الله عليه وسلم) من النسكين إفراداً أو قراناً أو تمتعاً ، فيه جواز الإحرام
بما أحرم به غيره ، ويسمى عند الفقهاء الإحرام التشبيهي .

(قال) النبي صلى الله عليه وسلم لعلي : (فإن معي الهدى) فلا أقدر
أن أخرج من الإحرام بعمل العمرة (فلا تحل) أنت أيضاً من إحرامك بعمل
العمرة ، نهى أو نفى ؛ أي : لا تقدر أنت بالخروج من الإحرام بعمل العمرة ؛
كما لا أقدر أنا بالخروج منه بذلك ؛ فإحرامك كإحرامي ، فلا يحل كل منا
من إحرامه حتى يفرغ من الحج والعمرة جميعاً ؛ وذلك بذبح الهدى يوم
النحر .

(قال) جابر بسنده السابق : (فكان جماعة الهدى) أي : جملة الهدى (الذي
جاء به علي من اليمن ، والذي أتى به النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة :
مئة) بدنة .

قال جابر : (ثم حل الناس كلهم) أي : معظمهم وأكثرهم ، فهو عام أريد به
الخصوص ؛ لأن عائشة لم تحل ولم تكن ممن ساق الهدى (وقصروا) شعورهم ،
قال الطيبي : وإنما قصروا مع أن الحلق أفضل ؛ لكي يبقى لهم بقية من الشعر
حتى يحلق في الحج . انتهى .

وليكون شعرهم في ميزان حجتهم أيضاً سبباً لزيادة أجرهم ، وليكونوا

إِلَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ
وَتَوَجَّهُوا إِلَى مِنَى .. أَهَلُّوا بِالْحَجِّ ،
.....

داخلين في المقصرين والمحلقين ، جامعين بين العمل بالرخصة والعزيمة ، كذا
في « المرقاة » .

(إلا النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه هدي ، فلما كان) أي : جاء
وحصل (يوم التروية) وهو اليوم الثامن من ذي الحجة ، سمي به ؛ لأنهم يروون
إبلهم فيه ؛ استعداداً للوقوف يوم عرفة ؛ إذ لم يكن في عرفات ماء جارٍ كزماننا .
انتهى « شرح اللباب » ، وقيل : لأن قريشاً كانت تحمل الماء من مكة إلى مِنَى
للحجاج تسقيهم فيروون منه . انتهى من « المفهم » .

وقال النووي في « مناسكه » : يوم التروية : هو الثامن من ذي الحجة ، واليوم
التاسع منه : يوم عرفة ، والعاشر : يوم النحر ، والحادي عشر : القَرُّ - بفتح القاف
وتشديد الراء - لأنهم يقرون فيه بمِنَى ، والثاني عشر : يوم النفر الأول ، والثالث
عشر : يوم النفر الثاني . انتهى منه .

(وتوجهوا إلى مِنَى) أي : قصدوا وأخذوا في الأهبة إلى مِنَى والاستعداد
لها ، لا أنهم توجهوا بمشيهم إلى مِنَى ، فأحرموا منها ؛ فإن ذلك باطل بإجماع
العلماء ، على أنهم أحرموا من مكة (أهلوا) أي : أحرموا (بالحج) من مكة
بعد استعدادهم للخروج إلى مِنَى ، والمستحب عند أكثر العلماء فيمن أحرم من
مكة بالحج : أن يكون إحرامه متصلاً بسيره إلى مِنَى يوم التروية ؛ أخذاً بظاهر
هذا الحديث .

واستحب بعضهم : أن يكون ذلك أول هلال ذي الحجة ؛ ليلحقهم من
الشعث إلى وقت الحج ما لحق غيرهم ، والقولان عن مالك . انتهى من
« المفهم » .

فَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى بِمِنَى الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ
وَالْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ ،

(فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم) إلى منى (فصلى بمنى الظهر
والعصر والمغرب والعشاء والفجر) يعني : أنه صلى كل صلاة في وقتها غير
مجموعة ؛ كما قد توهمه بعضهم ممن لا يعرف .

وإنما ذكر عدد الصلوات الخمس هنا ؛ ليعلم الوقت الذي وصل فيه إلى منى
والوقت الذي خرج فيه منها إلى عرفة ، ولذلك قال مالك باستحباب دخوله إلى
منى وخروجه منها في ذينك الوقتين المذكورين ، وقد استحب جميع العلماء
الخروج إلى منى يوم التروية ، والمبيت بها ليلة عرفة ، والغدو منها إلى عرفة ،
ولا حرج في ترك ذلك والخروج من مكة إلى عرفة ولا دم . انتهى من « المفهم » .
قال النووي : وفيه ندب التوجه إلى منى يوم التروية ، وكره مالك التقدم إليها
قبله ، وقال الشافعي : إنه خلاف السنة .

وفيه أنه يبيت في هذه الليلة بمنى ؛ وهي ليلة التاسع من ذي الحجة ، وهذا
المبيت سنة ليس بركن ولا واجب ؛ فلو تركه .. لا دم عليه بالإجماع . انتهى .
وقال بعضهم : والسرف في نزول منى أنها كانت سوقاً عظيماً من أسواق
الجاهلية ؛ مثل عكاظ والمجنة وذى المجاز وغيرها .

وإنما اصطلحوا عليه ؛ لأن الحج يجمع أقواماً كثيرةً من أقطار متباعدة ، ولا
أحسن للتجارة ولا أوفق بها من أن يكون موسمها عند هذا الاجتماع ؛ لأن مكة
تضيق عن تلك الجنود المجندة ، فلو لم يصطلح حاضريهم وباديهم ، وخاملهم
ونبييهم على النزول في فضاء مثل منى .. لخرجوا ، وإن اختص بعضهم
بالنزل .. لوجدوا في أنفسهم شيئاً من التباغض ، ولما جرت العادة بنزولها ..
اقتضى ديدن العرب وحميتهم أن يجتهد كل حي في التفاخر والتكاثر وذكر مآثر

ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعَرٍ فَضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ ،

الآباء ، وإراءة جلدهم ، وكثرة أعوانهم ؛ ليرى ذلك الأقاصي والأداني ، ويشهد به الذكر في الأقطار ، وكان للإسلام حاجة إلى اجتماع مثله ؛ يظهر به شوكة المسلمين وعدتهم ؛ ليظهر دين الله تعالى ، ويبعد صيته ، ويغلب على كل قطر من الأقطار ، وأبقاه النبي صلى الله عليه وسلم ، وحث عليه وندب إليه ، ونسخ التفاخر وذكّر الآباء وأبدله بذكر الله ، بمنزلة ما أبقى من ضيافتهم وولائمهم ؛ وليمة النكاح وعقيقة المولود ؛ لما رأى فيها من فوائد جلييلة في تدبير المنازل . انتهى « فتح الملهم » .

(ثم) بعدما صلى الفجر (مكث) النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أي : جلس وتأخر زمناً (قليلاً) في منى (حتى طلعت الشمس) على ثبير ، فيه أن السنة ألا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس ، وهذا متفق عليه .

(وأمر) صلى الله عليه وسلم بعد طلوع الشمس (بـ) قلع (قبة) وخيمة له في منى كائنة (من شعر) وهدمها (فضربت) وبنيت (له بنمرة) قبل قدومه ؛ والمعنى : أمر بضرب قبة بنمرة قبل قدومه إليها .

قال الأبي : لما أراد أن يظهر مخالفة الجاهلية . . أراد أن يظهر ذلك ابتداءً ؛ ليتأهبوا لذلك .

قال النووي : في هذا الحديث جواز الاستظلال للمحرم بقبة وغيرها ، ولا خلاف في جوازه للنازل ، واختلفوا في جوازه للراكب : فمذهبنا جوازه ، وبه قال كثيرون ، وكرهه مالك وأحمد وأهل المدينة ، وستأتي المسألة مبسطة في موضعها إن شاء الله تعالى ، وفيه أيضاً جواز اتخاذ القباب ، وجوازها من شعر . انتهى .

(و) نمرة (بفتح النون وكسر الميم ، هذا أصلها ، ويجوز فيها ما يجوز في

فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقِفَتْ عِنْدَ
الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ.....

نظيرها ؛ وهو إسكان الميم مع فتح النون وكسرها ؛ وهي موضع بجنب عرفات ،
وليست من عرفات ، وقال القرطبي : وهو الجبل الذي عليه أنصاب الحرم ، على
يمين الخارج من مأزمي منى إلى الموقف . انتهى .

(فسار رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : ذهب من منى إلى عرفة والحال
أنه (لا تشك قريش) في مخالفته صلى الله عليه وسلم إياهم في المناسك (إلا
أنه) صلى الله عليه وسلم (واقف عند المشعر الحرام) أي : إلا في وقوفه عند
المشعر الحرام ؛ فإنهم تيقنوا موافقته إياهم في الوقوف عند المشعر الحرام ؛
أي : أنهم لا يشكون في أنه صلى الله عليه وسلم سيقف عند المشعر الحرام
على ما كانت عاداتهم من وقوفهم به ويقف سائر الناس بعرفة .

قال الأبي : الأظهر أن (لا) زائدة ، وجملة (أن) في موضع نصب على
إسقاط الخافض .

والمعنى : ولا تشك قريش في أنه واقف عند المشعر الحرام ؛ لكونه
منهم .

وقال الطيبي : أي : ولم يشكوا في أنه يخالفهم في المناسك ، بل تيقنوا بها ،
إلا في الوقوف ؛ فإنهم جزموا بأن يوافقهم فيه ؛ فإن أهل الحرم كانوا يقفون
عند المشعر الحرام ؛ وهو جبل صغير في وسط مزدلفة ، يقال له : قزح - بوزن
زفر - وعليه جمهور المفسرين والمحدثين ، وقيل : إنه كل المزدلفة ، وهو بفتح
العين ، وقيل : بكسرها ، ذكره النووي رحمه الله تعالى .

وقال السنوسي : ويحتمل أن يكون الاستثناء من محذوف ؛ تقديره : ولا تشك
قريش في أنه صلى الله عليه وسلم يخالفهم في جميع المناسك ، إلا الوقوف

أَوِ الْمُزْدَلِفَةِ كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ ، فَنَزَلَ بِهَا حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ
.....

عند المشعر الحرام ؛ فإنهم تحققوا أنه لا يخالفهم فيه ، وما قاله موافق لما قلناه في حلنا ولما قاله الطيبي ، ولكن ما قاله الأبي أظهر وأوضح .

أي : ولا تشك قريش أنه واقف عند المشعر الحرام (أو) في سائر (المزدلفة ؛ كما كانت قريش) أي : موافقاً لما كانت قريش (تصنع) هـ (في الجاهلية) فإنهم يقفون عند المشعر الحرام ، بدل وقوف الناس بعرفة ، ويقولون : نحن أهل الحرم لا نخرج منه إلى الحل ، وكان هذا من جملة ما ابتدعت وغيرت من شريعة إبراهيم عليه السلام وسننه في الحج . انتهى من « المفهم » .

وقد يتوهم أنه صلى الله عليه وسلم كان يوافقهم قبل البعثة ، وليس كذلك ؛ لما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة أنه كان يقف مع عامة الناس قبل النبوة أيضاً . انتهى « فتح الملهم » .

(فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : جاوز المزدلفة ولم يقف بها ، بل توجه إلى عرفات على خلاف ظنهم ؛ فإنهم ظنوا وقوفه صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة مثلهم ؛ لكونه قرشياً (حتى أتى عرفة) أي : حتى قارب عرفات ؛ بقريئة حكاية نزوله صلى الله عليه وسلم في قبة له في نمرة ؛ حيث قال : (فوجد) صلى الله عليه وسلم (القبة) والخيمة ؛ أي : فلما قارب صلى الله عليه وسلم عرفة . . وجد القبة (قد ضربت) وبنيت (له) صلى الله عليه وسلم (بنمرة ، فنزل بها) أي : بنمرة ، وقد سبق أن نمرة ليست من عرفات ، وقد قدمنا أن دخول عرفات قبل صلاتي الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة (حتى إذا زَاغَتِ) وزالت (الشمس) عن كبد السماء ومالت من جانب

أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرُحِلَتْ لَهُ ، فَرَكِبَ حَتَّى أَتَى بَطْنَ الْوَادِي فَخَطَبَ النَّاسَ

المشرق إلى جانب المغرب ففاء الفياء . انتهى « قاموس » .

وحتى غاية للنزول (أمر) رسول الله صلى الله عليه وسلم (ب) شد الرحل وربطه على (القصواء) ليذهب إلى عرفة بعد جمع الصلاتين (فرحلت) القصواء (له) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : لركوبه إياها ؛ أي : وضع عليها الرحل ؛ والقصواء : ناقته صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم ذكرها ؛ وهو بضم الراء على بنائه للمجهول مخففاً ؛ أي : شد عليها الرحل لركوب النبي صلى الله عليه وسلم (فركب) ها (حتى أتى) النبي صلى الله عليه وسلم (بطن الوادي) أي : بطن عرنة - بضم العين وفتح الراء المهملتين بعدهما نون - قال القاري : موضع متسع جامع بعرفات يسمى عرنة ، وليست من عرفات عند الشافعي والعلماء كافة إلا مالكا ؛ فإنه قال : هي من عرفات ، ومنها بعض مسجد إبراهيم الموجود الآن ، واختلف فيمن أحدثه ؛ والصحيح : أنه منسوب لإبراهيم الخليل عليه السلام باعتبار أنه أول من اتخذته مصلى . انتهى ، وقيل : غير ذلك .

(فخطب) النبي صلى الله عليه وسلم (الناس) ووعظهم في عرنة قبل الصلاة ، قال الزرقاني : فيه أنه يستحب للإمام أن يخطب يوم عرفة في هذا الموضع ، وبه قال الجمهور والمدنيون والمغاربة من المالكية ، وهو المشهور .

قال النووي : ومذهب الشافعي أن في الحج أربع خطب مسنونة ؛ إحداها : يوم السابع من ذي الحجة ؛ يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر ، والثانية : هذه التي ببطن عرنة يوم عرفات ، والثالثة : يوم النحر بمنى ، والرابعة : يوم النفر الأول ؛ وهو اليوم الثاني من أيام التشريق ، قال أصحابنا : وكل هذه الخطب أفراد ، وبعد صلاة الظهر إلا التي في يوم عرفات ؛ فإنها خطبتان ، وقبل الصلاة ،

فَقَالَ : « إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ ؛ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، أَلَا وَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ تَحْتَ قَدَمَيَّ »

قال أصحابنا : ويعلمهم في كل خطبة من هذه الخطب ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى ، والله أعلم . انتهى كلام النووي .

وعند الحنفية : في الحج ثلاث خطب ؛ أولها وثانيها : ما ذكره النووي ، وثالثها : بمنى في اليوم الحادي عشر ، فيفصل بين كل خطبتين بيوم ، وكلها سنة . (فقال) صلى الله عليه وسلم في خطبته تلك : (إن) سفك (دماءكم و) أخذ (أموالكم) بغير حق ، والكلام على حذف مضاف في الأول ؛ إذ الذوات لا توصف بتحريم ولا تحليل .

وزاد في بعض الطرق : (وأعراضكم) جمع عرض ، وقد تقدم بسط الكلام على كل من الثلاثة (عليكم حرام ؛ كحرمة يومكم هذا) يعني : يوم عرفة (في شهركم هذا) يعني : ذا الحجة (في بلدكم هذا) يعني : مكة .

وإنما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلد ؛ لأن حرمة البلد والشهر واليوم كان ثابتاً عندهم ، مقررأ في نفوسهم ، بخلاف الأنفس والأموال والعرض ؛ لأنهم كانوا يستبيحونها ، فطراً الشرع عليهم بأن تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم .

(ألا) - بفتح الهمزة والتخفيف للتنبيه - أي : انتبهوا واستمعوا ما أقول لكم أيها المسلمون (و) ذلك القول : (إن كل شيء من أمر الجاهلية) أي : إن كل أمر من الأمور الجاهلية ؛ أي : من الأمور التي أحدثتها الجاهلية والشرائع التي كانوا شرعوها في الحج وغيره ؛ كتسييب السوائب وأكل الدم والميتة .. (موضوع تحت قدمي) - بالتشديد - على صيغة التثنية ، مثني قدم ؛ أي : تحت

هَاتَيْنِ ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ ، وَأَوَّلُ دَمٍ أَضَعُهُ دَمُ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ كَانَ مُسْتَرْضِعًا

قدمي (هاتين) أي : مردود وباطل حتى صار كالشيء الموضوع تحت القدمين ؛ أي : لا اعتبار له ؛ لأنني قد أبطلته ؛ أي : لا مؤاخذه بما فعله في الجاهلية ولا قصاص ولا دية ولا كفارة بما وقع في الجاهلية من القتل ، ولا يؤخذ الزائد على رأس المال بما وقع في الجاهلية من عقد الربا (ودماء الجاهلية) أي : دماء أريقت في الجاهلية ظلماً وعدواناً (موضوعة) أي : مهذرة متروكة لا قصاص فيها ولا دية ولا كفارة .

قال القاري : أعادها مع دخولها فيما قبلها ؛ للاهتمام بها ، أو ليبني عليه ما بعده من الكلام ، وقال الولي العراقي : يمكن أنه من عطف الخاص ؛ لاندرج دماؤها في أمرها ، ويمكن أنه لا يندرج ؛ لحمل أمورها على ما ابتدعوه وشرعوه من عند أنفسهم بلا سابقة له ، وإيجاب القصاص على القاتل ليس مما ابتدعوه ، وإنما أريد قطع النزاع بإبطال ذلك ؛ لأن منها ما هو حق ، ومنها ما هو باطل ، ومنها ما يثبت ومنها ما لا يثبت . انتهى .

(وأول دم أضعه) ؛ أي : أهدره وأبطله من دماءنا يا معشر الإسلام أو يا أهل بيتي ؛ أي : إن أول دم أبدأ بإهداره من الدماء التي يستحقها المسلمون . . (دم) إياس (بن ربيعة بن الحارث) بن عبد المطلب ابن ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وفي النسخ : (دم ربيعة بن الحارث) ، وهو تصحيف ووهم من بعض الرواة ؛ لأن ربيعة عاش حتى توفي زمن عمر بن الخطاب سنة ثلاث وعشرين ، وأوله أبو عبيد بأنه نسب الدم إلى ربيعة ؛ لأنه ولي دم ابنه إياس ؛ كما سبق بسط الكلام في هذه المسألة .

(كان) إياس بن ربيعة (مسترضعاً) - بفتح الضاد المعجمة وكسرهما على

فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلَتْهُ هُذَيْلٌ ، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضَعُهُ رَبَانَا رَبَا
الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؛ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ ،

صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول ؛ أي : كان لهذا الابن ظئر ترضعه (في)
نساء (بني سعد ، فقتلته هذيل) - مصغراً - ظاهره أنها تعمدت قتله ، وذكر
الزبير بن بكار أنه كان صغيراً يحبو بين البيوت ، فأصابه حجر في حرب كانت
بين بني سعد وبين ليث بن بكر ، كذا ذكره عياض والنووي وغيرهما ساكتين
عليه ، وهو مناف لقوله : « قتلته هذيل » لأنهم غير بني ليث ؛ إذ هذيل هو
ابن مدركة بن إلياس بن مضر ، وليث هو ابن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن
خزيمة بن مدركة ؛ كما بينه أبو عبيد القاسم بن سلام في « أنسابه » . انتهى كذا
في « شرح المواهب » ، والله أعلم .

(وربا الجاهلية) أي : الزائد على رأس المال .. (موضوع) أي : متروك لا
يؤخذ بعد اليوم دون رأس المال ، قال الولي العراقي : ولا شك أن عطف هذا
على أمر الجاهلية من عطف الخاص على العام ؛ لأنه من إحداثاتهم الفاسدة .
(وأول رباً أضعه) وأبطله ، وهو مبتدأ ، خبره (ربانا) أهل البيت ، وقوله :
(ربا العباس بن عبد المطلب) بدل منه ، أو خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هو ربا
العباس (فإنه) أي : فإن ربا العباس ، أو ربانا أهل البيت (موضوع) أي : متروك
أخذه مهدر ، يحتمل عود ضمير (إنه) إلى ربا العباس تأكيداً لوضعه ، ويحتمل
عوده لجميع الربا ؛ أي : ربا العباس موضوع ؛ لأن الربا (كله) موضوع ، وإنما
بدأ في وضع ربا الجاهلية بأهل بيته ؛ ليكون أمكن في قلوب السامعين ، وأسدَّ
لأبواب الطمع في الترخيص .

قال القرطبي : والربا لغةٌ : الزيادة والكثرة ، ثم إنهم كانت لهم بيوعات
يسمونها بيع الربا ؛ منها : أنهم كانوا إذا حل الدين .. يقول الغريم لرب

فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ؛

الدين : أنظرنى وأزيدك ، فينظره إلى وقت آخر على زيادةٍ مقررة ، فإذا حل ذلك الوقت الآخر . . قال له أيضاً كذلك ، فربما يؤدي ذلك إلى استئصال مال الغريم في نذرٍ يسيرٍ كان أخذه أول مرة ، فأبطل الله سبحانه ذلك وحرمه ، وتوعد عليه بقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ ^(١) ، وبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآناً وسنة .

ووعظ الناس وذكرهم بذلك في ذلك الموطن ؛ مبالغةً في التبليغ ، وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بربا العباس ؛ لخصوصيته بالنبي صلى الله عليه وسلم ؛ ليقنّدي الناس به قولاً وفعلاً ، فيضعون عن غرائهم ما كان من ذلك . انتهى من « المفهم » .

(فاتقوا الله) تعالى ؛ أي : خافوا عقوبة الله تعالى (في) ترك القيام بحقوق (النساء) والأزواج ومصالحهن الدينية والدنيوية .

قال الطيبي : هو عطف من حيث المعنى على (دمائكم وأموالكم) أي : فاتقوا الله في استباحة الدماء ونهب الأموال وفي النساء ، وهو من عطف الإنشاء على الخبر بالتأويل ؛ كما عطف ﴿ وَامْتَرُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾ ^(٢) على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾ ^(٣) .

وقال العراقي : يحتمل أن تكون الفاء زائدة ؛ لأنه في رواية بدونها ، أو أنها للسببية ؛ لأنه لما قرر إبطال أمر الجاهلية ، وكان من جملتها منع النساء من

(١) سورة البقرة : (٢٧٥) .

(٢) سورة يس : (٥٩) .

(٣) سورة يس : (٥٥) .

فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُمْ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ ،

حقوقهن ، وترك إنصافهن . . أمرهم بمتابعة الشرع في إنصافهن ، فكأنه قيل :
فبسبب إبطال أمر الجاهلية اتقوا الله في النساء وأنصفوهن .

قال النووي : وفيه الحث على مراعاة حقوق النساء والوصية بهن ومعاشرتهن
بالمعروف ، وقد جاءت أحاديث صحيحة كثيرة في الوصية بهن ، وبيان حقوقهن
والتحذير من التقصير في ذلك ، وقد جمعتها أو معظمها في « رياض الصالحين »
انتهى « نووي » .

(فإنكم) أيها الرجال (أخذتموهن) أي : أمسكنتموهن في عصمتكم
(بأمانة الله) تعالى ؛ أي : بعهد الله تعالى ؛ وهو ما عهد إليهم من الرفق
بهن . انتهى « أبي » ، وفي بعض النسخ : (بأمانة الله) ، قال الزرقاني : أي :
بأن الله ائتمنكم عليهن ، فيجب حفظ الأمانة وصيانتها بمراعاة حقوقها والقيام
بمصالحتها الدينية والدنيوية .

وفي كثير من أصول « مسلم » : (بأمان الله) بلا هاء ؛ كما قال النووي ، وهو
يقوي أن في قوله : « أخذتموهن » دلالة على أنها كالأسيرة المحبوسة تحت
زوجها ، وله التصرف فيها ، والسلطنة عليها ، ويوافقه قوله في رواية أخرى :
« فإنهن عوان عندكم » جمع عانية ؛ وهي الأسيرة ، لكنها ليست أسيرة خائفة
كغيرها ، بل هي أسيرة آمنة .

(واستحللتم فروجهن) والاستمتاع بهن (بكلمة الله) تعالى التي أنزلها في
كتابه بقوله : ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ^(١) ؛ أو بكلمة الله المشتمة على
الإيجاب والقبول ؛ أي : استحللتم بالصيغة التي ينعقد بها النكاح من إيجاب
وقبول ، وقيل : كلمة الله : عبارة عن حكمه تعالى بحلية النكاح وجوازه وبيان

(١) سورة النساء : (٣) .

وَإِنَّ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ إِلَّا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ ؛

شروطه ؛ فإن حكم الله كلامه المتوجه للمحكوم عليه على جهة الاقتضاء أو التخيير ، والأول هو الصحيح .

قال الأبي : والمعنى : أن استحلالكم فروجهن ، وكونهن تحت أيديكم إنما كان بعهد الله وحكمه ؛ فإن نقضتم عهد الله ، وأبطلتم حكمه .. انتقم منكم . انتهى .

(وإن لكم) أيها الأزواج (عليهن) على سبيل الوجوب ؛ أي : ولما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم استحلال الزوج بكلمة الله ، وعلم منه تأكيد الصحبة والرابطة بين الزوجين .. انتقل إلى بيان ما على كل واحد منهما من الحقوق ، وبدأ بحق الأزواج ؛ لأنهم المخاطبون ، فقال : ولكم أيها الأزواج من الحقوق عليهن ؛ أي : على زوجاتكم (ألا يوطئن فرشكم) أي : ألا يجلسن على فرشكم (أحداً تكرهونه) أي : ألا يدخلن أحداً تكرهون دخوله في بيوتكم ، سواء كرهتم ذاته أم لا .

وعبر بفرشكم ؛ لأن الداخل يطأ المنزل الذي يدخل فيه ؛ أي : إنه ليس للزوجة أن تمكّن أحداً ولو امرأة أو محرماً لها من دخول بيت زوجها ، إلا إذا علمت عدم كراهية زوجها لذلك ، هكذا حمله القرطبي والنووي على العموم .

وعبارة القرطبي هنا : معنى هذا الكلام : لا يدخلن منازلكم أحداً ممن تكرهونه ، ويدخل في ذلك الرجال والنساء الأقرباء والأجانب . انتهى من « المفهم » .

وقال ابن الملك : يعني : ألا تأذن أحداً ممن تكرهون دخوله عليهن . وليس وطء الفراش كنايةً عن الزنا ؛ لأنه حرام مع كل أحد تكرهونه أم لا ،

فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ .. فَأَضْرِبُوهُنَّ ضَرْباً غَيْرَ مُبَرَّحٍ ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ
وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ،
.....

ولأنه لو كان المراد ذلك .. لكان عقوبتهن الرجم دون الضرب ، مع أنه صلى الله
عليه وسلم قال : « فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ .. فَأَضْرِبُوهُنَّ ... » إلى آخره .

وقال المازري : قيل : المراد : النهي عن الخلوة بالرجال لا عن الزنا ؛ لأن الزنا
يوجب الحد ، وهو حرام مع من يحب ومع من يكره .

قال القاضي عياض : كانت عادة العرب حديث الرجال مع النساء ، وليس
عندهم في ذلك عيب ولا ريبة ، حتى نزلت آية الحجاب ، فنهوا عن ذلك .

قال النووي : والمختار أن معناه : أنه لا يحل للزوجة أن تأذن لأحد بدخول
داره لا رجل ولا امرأة ذات محرم منها إلا أن تظن أن الزوج لا يكره ذلك منها ؛
فإن شكت في أنه يكرهه .. لم تأذن ؛ لأن الأصل المنع حتى تظن . انتهى .

(فَإِنْ فَعَلْنَ) الأزواج (ذلك) الإيطاء المذكور بدون رضاكم ، بلفظ صريح
أو بقرائن .. (فأضربوهن ضرباً غير مبرح) - بضم الميم وفتح الموحدة وكسر
الراء المشددة آخره حاء مهملة - من البرح - بفتح الباء وسكون الراء - وهو
المشقة الشديدة ؛ أي : غير شديد ولا شاقٍ ، أو غير جارح لحم ، ولا كاسر عظم ،
والأول أحسن ؛ لأنه ليس بالحد ، وإنما هو تأديب ، وفيه إباحة تأديب الرجل
زوجته ، فَإِنْ ضَرَبَهَا الضرب المأذون فيه ، فماتت منه .. وجبت ديتها على عاقلة
الضارب ، ووجبت الكفارة في ماله . انتهى « نووي » .

(ولهن) أي : وللزوجات (عليكم) أيها الأزواج (رزقهن) أي : قوتهن من
المأكل والمشروب وما يتبعه من الإدام ونحوه ، وفي معناه سكناهن (و) عليكم
أيضاً (كسوتهن بالمعروف) عادة ؛ أي : على قدر كفايتهن دون سرف ولا تقتير ،
أو باعتبار حالكم فقراً ويسراً .

وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا إِنْ اُعْتَصَمْتُمْ بِهِ : كِتَابَ اللَّهِ

وعبارة القرطبي : أي : بما يعرف من حاله وحالها ، وهو حجة لمالك ؛ حيث قال : إن النفقات على الزوجات غير مقدرات ، وإنما ذلك بالنظر إلى أحوالهم وأحوالهن . انتهى من « المفهم » .

(و) ل (قد تركت فيكم) أيتها الأمة (ما) أي : أصلاً وحجةً (لن تضلوا) بعده أي : معه أو بعد التمسك به (إن اعتصمتم) وتمسكتم (به) أي : بذلك الأصل وعملتكم به ؛ أو المعنى : لن تضلوا بعد تركي إياه فيكم ، وفي هذا التركيب إبهام وتوضيح بعده ؛ وذلك لبيان أن هذا الشيء الذي تركه فيهم شيء جليل عظيم فيه جميع المنافع الدينية والدنيوية ، ثم لما حصل من هذا التشوف التام للسامع ، وتوجه إلى استماع ما يرد بعده ، واشتاق نفسه إلى معرفته . . بينه بقوله : (كتاب الله) العزيز ؛ يعني : القرآن الكريم ، بالنصب بدل من مفعول (تركت) جزم به العراقي نظراً إلى أنه الرواية ، وإلا . . فيجوز رفعه على أنه خبر لمحذوف ؛ أي : وهو كتاب الله تعالى .

ولم يذكر السنة مع أن بعض الأحكام يستفاد منها ؛ لاندراجها تحته ؛ فإن الكتاب هو المبين لكل ؛ بعضها بواسطة ، وبعضها بلا واسطة ، قال تعالى : ﴿ وَزَلَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(١) .

وقال تعالى : ﴿ لِئُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) ، كذا في « شرح المواهب » ، قال القاري : وإنما اقتصر على الكتاب ؛ لأنه مشتمل على العمل بالسنة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ ^(٣) .

(١) سورة النحل : (٨٩) .

(٢) سورة النحل : (٤٤) .

(٣) سورة المائدة : (٩٢) .

وَأَنْتُمْ مَسْئُولُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ ؟ » ، قَالُوا : نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ
وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ ، فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَابَةَ إِلَى السَّمَاءِ
.....

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ ^(١) ، فيلزم
من العمل بالكتاب العمل بالسنة ، وفيه إيماء إلى أن الأصل الأصيل هو
الكتاب .

(وأنتم) أيتها الأمة (مسؤولون عني) يوم القيامة ، قال الطيبي : عطف على
مقدر ؛ أي : قد بلغت ما أرسلت به إليكم جميعاً غير تارك لشيء مما بعثت به
(وأنتم تسألون عني) يوم القيامة ؛ هل بلغكم ؟ فبأي شيء تجيبون ؟ دل على
هذا المحذوف (الفاء) في قوله : (فما أنتم قائلون) في جواب ذلك السؤال ؟
أي : إذا كان الأمر هكذا . . فبأي شيء تجيبونه ؟

(قالوا) أي : قال الحاضرون عنده : إذا سئلنا . . نقول : (نشهد أنك قد
بلغت) الرسالة (وأديت) الأمانة (ونصحت) الأمة .

وقال العراقي : تسألون عني في يوم القيامة ، أو في البرزخ ، فما أنتم قائلون
حين سؤلكم ؟ على الأظهر ، أو الآن في جوابي ، ويترتب عليهما قولهم :
(نشهد) أي : في القيامة ، أو الآن ، قال : وحذف المعمول في الثلاثة يدل على
تبليغ جميع ما أمر به ، ونصحه لجميع الناس الموجودين والذين يوجدون إلى
يوم القيامة . انتهى .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أشار (بإصبعه السبابة) وهي
التي تلي الإبهام ، وتسمى بالمسبحة (إلى السماء) وإلى الناس ، حالة كونه
يرفعها إلى السماء ؛ أي : رافعاً إياها إلى السماء ، فالحال من فاعل (قال) ، أو
حالة كونها مرفوعة إلى السماء ، فالحال من السبابة .

(١) سورة الحشر : (٧) .

وَيَنْكُتْهَا إِلَى النَّاسِ : « اَللّٰهُمَّ ؛ اَشْهَدِ ، اَللّٰهُمَّ ؛ اَشْهَدُ » ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ،

قال القرطبي : والإشارة إما إلى السماء ؛ لأنها قبلة الدعاء ، وإما لعلو الله المعنوي ؛ لأن الله تعالى لا يحويه مكان ولا يختصُّ بجهة .

(وينكتها إلى الناس) أي : وحالة كونه يرفعها إلى السماء أولاً ، ثم ينكتها ؛ أي : يقلبها ويوجهها إلى الناس ؛ إشارةً إلى إشهاد الله على شهادتهم بالتبليغ .

قوله : (وينكتها إلى الناس) أيضاً - بفتح التحتية وسكون النون وضم الكاف بعدها فوقية - قال عياض : كذا في رواية مسلم ، وهو بعيد المعنى ؛ لأنه من نكت الأرض يعود ؛ إذا ضربها به ، قيل : صوابه : (ينكبها) - بموحدة في آخره بدل التاء - من نكب كنائه ؛ إذا قلبها ؛ ومعناه : يقلبها ويردها ويوجهها إلى الناس مشيراً إليهم . انتهى « ع » .

قائلاً بلسانه : (اللهم ؛ اشهد) أي : على عبادك بأنهم قد أقرؤا بأني قد بلغت إليهم ؛ والمعنى : اللهم ؛ اشهد أنت ؛ إذ كفى بك شهيداً ، وقوله : (اللهم ؛ اشهد) ثانياً تأكيد للأول ؛ لأنه كرره (ثلاث مرات) .

وفي « شرح المواهب » للزرقاني : فإن قيل : ليس في هذه الخطبة شيء من المناسك فيرد على قول الفقهاء : (يعلمهم الخطيب ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى) . . أجيب بأنه صلى الله عليه وسلم اكتفى بفعله المناسك عن بيانه بالقول ؛ لأنه أوضح ، واعتنى بما أهمه في الخطبة التي قالها ، والخطباء بعد ليست أفعالهم قدوة ، ولا الناس يعتنون بمشاهدتها ونقلها ، فاستحب لهم البيان بالقول .

وفيه حجة للمالكية وغيرهم أن خطبة عرفة فردة ؛ إذ ليس فيه أنه خَطَبَ خطبتين ، وما روي في بعض الطرق أنه خطب خطبتين . . فضعيف ؛ كما قاله

ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً ،

البيهقي وغيره . انتهى ، وقد تكلم عليه الشوكاني في « شرح المنتقى » ، فراجعه .
(ثم) بعد فراغه من الخطبة (أذن بلال) رضي الله تعالى عنه (ثم أقام) بلال للصلاة (فصل) رسول الله صلى الله عليه وسلم (الظهر ، ثم أقام فصل العصر ، ولم يصل) النبي صلى الله عليه وسلم (بينهما) أي : بين الظهر والعصر (شيئاً) من النوافل ولا غيرها ؛ أي : جمع بينهما في وقت الظهر ، وهذا الجمع كجمع مزدلفة ؛ جمع نسك عند الأحناف ومالك والأوزاعي ، وجمع سفر عند الشافعي ، خلافاً لبعض أصحابه .

قال النووي : في الحديث أنه يشرع الجمع بين الظهر والعصر هناك في ذلك اليوم ، وقد أجمعت الأمة عليه .

واختلفوا في سببه : ف قيل : بسبب النسك ، وهو مذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي ، وقال أكثر أصحاب الشافعي : هو بسبب السفر ، فمن كان حاضراً أو مسافراً دون مرحلتين ؛ كأهل مكة . . لم يجز له الجمع ؛ كما لا يجوز له القصر .

وفيه أن الجامع بين الصلاتين يصلي الأولى أولاً ، وأنه يؤذن للأولى ، وأنه يقيم لكل واحدة منهما ، وأنه لا يفرق بينهما ، وهذا كله متفق عليه عندنا . انتهى منه ، وفي « الدر المختار » : وبعد الخطبة صلى الظهر والعصر بأذان وإقامتين ، قال ابن عابدين : قوله : بأذان ؛ أي : واحد ؛ لأنه للإعلام بدخول الوقت ، وهو واحد .

وقوله : (وإقامتين) أي : يقيم للظهر ثم يصليها ، ثم يقيم للعصر فيصليها ؛ لأن الإقامة لبيان الشروع في الصلاة ، بخلاف الجمع في مزدلفة ؛

ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ ،

لأن الصلاة الثانية هناك تؤدي في وقتها ، فتستغني عن تجديد الإعلام ، أما الثانية هنا . . ففي غير وقتها ، فتحتاج إلى إقامة أخرى ؛ للإعلام بالشروع فيها . وإنما جمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء في مزدلفة ؛ لأن للناس يومئذ اجتماعاً لم يعهد في غير هذا الموطن ، والجماعة الواحدة مطلوبة ، ولا بد من إقامتها في مثل هذا الجمع ؛ ليراه من هنالك ، ولا ييسر اجتماعهم في وقتين ، وأيضاً فلأن للناس اشتغلاً بالذكر والدعاء ، وهما وظيفة هذا اليوم ، ورعاية الأوقات وظيفه جميع السنة ، وإنما يرجح في مثل هذا الشيء البديع النادر ، فيقدم رعايته .

(ثم) بعدما فرغ من الصلاتين (ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم) ناقته القصواء (حتى أتى الموقف) أي : أرض عرفات ، واللام فيه للعهد الذهني ؛ والمراد : موقفه الخاص .

قال بعضهم : والحكمة في الوقوف بعرفة أن اجتماع المسلمين في زمان واحد ومكان واحد راغبين في رحمة الله تعالى داعين له متضرعين إليه . . له تأثير عظيم في نزول البركات ، وانتشار الروحانية ، ولذلك كان الشيطان يومئذ أدحر وأحقر ما يكون .

وأيضاً فاجتماعهم ذلك تحقيق لمعنى العرصة ، وخصوص هذا اليوم وهذا المكان متوارث عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على ما يذكر في الأخبار عن آدم فمن بعده ، والأخذ بما جرت به سنة السلف الصالح أصل أصيل في باب التوقيت . انتهى « فتح الملهم » .

وقيل : إن إبراهيم عليه السلام حين أمر بالتأذين بالحج . . وقف على جبل الرحمة فنادى عليه ، فلذلك اجتمعوا هناك ؛ تلبيةً لندائه ، والله أعلم .

فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ إِلَى الصَّخَرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَسْتَقْبَلَ
الْقُبْلَةَ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ
الْقُرْصُ ،
.....

(فجعل) رسول الله صلى الله عليه وسلم (بطن ناقته) القصواء موجهاً
(إلى الصخرات) الكبار المفروشة تحت جبل الرحمة محاذياً لها ؛ وهو الجبل
الذي في وسط أرض عرفات .

والصخرات - بفتحتين - : الأحجار الكبار ؛ أي : المفروشات في أسفل جبل
الرحمة .

(وجعل حبل المشاة) أي : طريق المشاة ومجتمعهم (بين يديه) أي :
قدامه .

فالمعنى : أنه جعل الطريق التي يسلكها المشاة بين يديه . انتهى « أبي » ،
والحبل - بفتح الحاء المهملة وسكون الموحدة ولام في آخره - هو في اللغة :
ما طال من الرمل ، وقيل : الضخم منه ، والمشاة - جمع ماشٍ - ففيه تشبيههم
بالرمل المجتمع ؛ والمراد : جعل صف المشاة ومجتمعهم بين يديه .

(واستقبل القبلة) فيستحب استقبالها في الوقوف بعرفة للاتباع (فلم يزل)
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : لم يبرح (واقفاً حتى غربت الشمس) قال
القاري : أي : حتى غرب أكثرها أو كادت أن تغرب .

وقوله : (وذهبت الصفرة قليلاً) أي : ذهاباً قليلاً ، معطوف على (غربت) .
وقوله : (حتى غاب القرص) أي : قرص الشمس وجرمها كلها ، بدل من
قوله : (حتى غربت الشمس) أي : لم يزل واقفاً حتى غاب القرص كله وذهب
بعض الصفرة ، لهذا ما ظهر للفهم السقيم ، ويؤيده قول القاري : (حتى غاب
القرص) أي : جميعه .

وَأَزْدَفَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ خَلْفَهُ ، فَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ شَنَقَ الْقَصْوَاءَ بِالزِّمَامِ حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ

وقول النووي : وهذا بيان لقوله : (غربت الشمس) فإن هذه تطلق مجازاً على مغيب معظم القرص ، فأزال ذلك الاحتمال بقوله : (حتى غاب القرص) كله ، والله أعلم .

(وأردف) رسول الله صلى الله عليه وسلم أي : أركب (أسامة بن زيد) بن حارثة ، حبه ومولاه رضي الله تعالى عنه (خلفه) أي : وراءه على ناقته القصواء (فدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذلك ؛ أي : ذهب من عرفة إلى مزدلفة (و) الحال أنه (قد شنق) - بفتح الشين المعجمة والنون الخفيفة فقف - يقال : شنقت البعير شنقاً ؛ من باب قتل ؛ إذا كففته ورفعت رأسه بزمامه وأنت رافعه ؛ كما يفعل الفارس بفروسه . انتهى « مصباح » أي : ضم وضيق (القصواء بالزمام) أي : الحبل الذي يجعل في رأسها ؛ أي : ضمه وضيقه عليها وكفها ؛ لئلا تسرع في سيرها ؛ لوجود الزحام .

والزمام وكذا الخطام : ما يشد برؤوس الإبل ؛ من حبل أو سير أو نحوه ؛ لتقاد وتساق به ، قال عياض في « المشارق » : وقد فسر بقوله : (حتى إن رأسها) أي : ضيق عليها الزمام حتى إن رأسها (ليصيب مورك رحله) - بفتح الميم وسكون الواو وكسر الراء فكاف - : قطعة من أديم محشوة شبه مخدة تجعل على مقدم الرحل يضع الراكب رجله عليها متوركاً ؛ ليسترى من وضعهما في الركاب ؛ والمراد بذلك : أنه بالغ في جذب رأسها إليه ؛ ليكفها عن الإسراع .

(و) رحله - بفتح الراء وحاء مهملة ساكنة - قال القسطلاني : وفي نسخة من « مسلم » : (رحله) - بكسر الراء وجيم ساكنة بعدها - قال النووي : وفي هذا استحباب الرفق في السير من الراكب بالمشاة ، وبأصحاب الدواب الضعيفة .

وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى : « أَيُّهَا النَّاسُ ؛ السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ » ، كُلَّمَا أَتَى حَبْلاً مِنْ الْجِبَالِ .. أَرْخَى لَهَا قَلِيلاً حَتَّى تَصْعَدَ ، ثُمَّ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ

(و) أي : والحال أنه (يقول) أي : يشير (بيده اليمنى) إلى الناس بالتمهل وعدم العجلة في السير قائلاً بلسانه : (أيها الناس) الزموا (السكينة السكينة) مرتين ؛ يعني : الرفق والوقار والطمأنينة وعدم الزحمة ، بالنصب على الإغراء بعامل محذوف وجوباً ؛ كما قدرناه (كلما أتى) وجاء (حبلاً من الجبال) أي : رملاً من الرمال المجتمعة ، والجبال - بحاء مهملة مكسورة - جمع جبل ؛ وهو التل اللطيف من الرمل الضخم ، وفي « النهاية » : الجبال في الرمل كالجبال في غير الرمل .

(أرخى) أي : أرسل الزمام (لها) أي : للقصواء إرخاء (قليلاً) أو زماناً قليلاً (حتى تصعد) روي بضم التاء المثناة فوق رباعياً ، وفتحها ثلاثياً ؛ من باب فرح ؛ كما قال عياض والنووي ؛ أي : أرخى لها الزمام إلى صعودها رملاً من الرمال .

وفي أمره بالسكينة : الرفق بالناس وبالذواب ؛ لئلا يجتمع عليها مشقة الصعود ومشقة الشنق صلوات الله وسلامه عليه ما أرافه وأرحمه !

وقوله : (ثم أتى المزدلفة) غاية لقوله : (ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم) من عرفات ، وفي « شرح المواهب » : هي موضع بين عرفة ومنى ، كلها من الحرم ؛ وهي المسماة بجمع - بفتح الجيم وسكون الميم وعين مهملة - وسميت جمعاً ؛ لأن آدم اجتمع فيها مع حواء ، فأزلف إليها ودنا منها ؛ أي : قرب إليها .

وعن قتادة : إنما سميت جمعاً ؛ لأنه يجمع فيه بين صلاتي المغرب والعشاء ، وقيل : لأن الناس يجتمعون فيها ، فسميت جمعاً ، ويزدلفون فيها إلى الله تعالى ؛

فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ

أي : يتقربون إليه بالوقوف بها ، فسميت مزدلفة ، إلى غير ذلك .

والسر في المبيت بمزدلفة أنه كان سنة قديمة فيهم ، ولعلمهم اصطلاحوا عليها ؛ لما رأوا من أن للناس اجتماعاً لم يعهد مثله في غير هذا الموطن ، ومثل هذا مظنة أن يزاحم بعضهم بعضاً ، ويحطم بعضهم بعضاً ، وإنما تراحمهم بعد المغرب ، وكانوا طول النهار في تعبٍ ، يأتون من كل فج عميق ؛ فلو تجشموا أن يأتوا منى والحال هذه .. لتعبوا . انتهى .

(فصلي) رسول الله صلى الله عليه وسلم (بها) أي : بمزدلفة (المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين) أي : جمع بينهما في وقت العشاء ، قال المحب الطبري : وهذا الجمع سنة بإجماع من العلماء ، وإن اختلفوا فيما لو صلى كل صلاة في وقتها ؛ فعند أكثر العلماء يجوز ، وقال الثوري وأصحاب الرأي : إن صلى المغرب دون المزدلفة .. فعليه الإعادة ، وجوزوا في الظهر والعصر أن يصلي كل واحدة في وقتها مع كراهية . انتهى .

وقوله : (بأذان واحد وإقامتين) هو قول أحمد ، وأصح قولي الشافعي وغيرهما ، وبه قال زفر والطحاوي من الأحناف ، ورجحه ابن الهمام ، واستدلوا بحديث جابر هذا ، وبحديث أسامة بن زيد في « الصحيحين » وفيه : (فلما جاء مزدلفة .. نزل فتوضأ ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلى المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيه في منزله ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلى العشاء ، ولم يصل بينهما شيئاً) .

وقال أبو حنيفة : بأذان واحد وإقامة واحدة ؛ لما أخرجه أبو داود عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه قال : (أقبلت مع ابن عمر من عرفات إلى المزدلفة ، فأمر إنساناً فأذن وأقام ، فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات ، ثم التفت إلينا ، فقال : الصلاة ، فصلى بنا العشاء ركعتين ، ثم دعا بعشائه ، فقبل له في

وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً ، ثُمَّ أَضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ، فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ،

ذلك ، فقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا) ، ففي هذا الحديث معارضة لحديث جابر وحديث أسامة ، فيرجحان بأن الأصل : تعدد الإقامة بتعدد الصلاة . انتهى من « فتح الملهم » بتصرف .

(ولم يصل) صلى الله عليه وسلم (بينهما) أي : بين المغرب والعشاء (شيئاً) من النوافل ؛ ففيه الموالاة بين الصلاتين المجموعتين (ثم) بعدما فرغ من الصلاتين (اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم) للنوم ؛ تقويةً للبدن ، ورحمةً للأمة ، ولأن في نهاره عبادات كثيرة يحتاج إلى النشاط فيها (حتى طلع الفجر) الصادق .

وفي « المواهب وشرحه » : وترك رسول الله صلى الله عليه وسلم قيام الليل ، ونام حتى أصبح ؛ لما تقدم له من الأعمال بعرفة ؛ من الوقوف من الزوال إلى ما بعد الغروب ، واجتهاده صلى الله عليه وسلم في الدعاء ، وسيره بعد الغروب إلى المزدلفة ، واقتصر فيها على صلاة المغرب والعشاء قصرًا لها وجمعًا لهما جمع تأخير ، ورقد بقية ليلته ، مع كونه عليه الصلاة والسلام كان يقوم الليل حتى تورمت قدماه ، ولكنه أراح نفسه الشريفة لما تقدم في عرفة من التعب ، وقد قال : « إن لجسدك عليك حقاً » .

(فصلى الفجر) أي : صلى الصبح (حين تبين له الصبح) أي : حين ظهر له الفجر (بأذان وإقامة) قال النووي : فيه أنه يبالي بتقديم صلاة الصبح في هذا الموطن ، ويتأكد التبكير بها في هذا اليوم أكثر من تأكده في سائر السنة ؛ للاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأن وظائف هذا اليوم كثيرة ، فسن المبالغة بالتبكير للمصباح ؛ ليتسع الوقت للوظائف .

قال القرطبي : فيه سنية المبيت بمزدلفة ، وصلاة الصبح بغسل ، وفيه الأذان

ثُمَّ رَكِبَ الْقُصُوءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَرَفِيَ عَلَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهُ وَكَبَّرَهُ
وَهَلَّلَهُ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَصْفَرَ جَدًّا ، ثُمَّ دَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ
وَأَرْدَفَ الْفُضْلَ بْنَ الْعَبَّاسِ وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ

في السفر ، خلافاً لمن قال : يقتصر المسافر على الإقامة . انتهى من « المفهم » .
(ثم ركب) رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته (القصواء حتى أتى المشعر
الحرام) بفتح الميم والعين ؛ كما في القرآن الكريم ، وقيل : بكسر الميم ، سمي
(المشعر) لأنه مَعْلَمٌ للعبادة ، وسمي (الحرام) : لأنه من الحرم ، أو لحرمته .
وأخرج البخاري ومسلم من حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم وقف
بالمزدلفة ، وقال : « وقفت ها هنا ، ومزدلفة كلها موقف » ، وأخرج أبو داود
والترمذي عن علي رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أصبح
بجمع . . أتى قزح ، فوقف عليه ، وقال : « هذا قزح ؛ وهو الموقف ، وجمع كلها
موقف » ، قال الترمذي : حسن صحيح .

(ف) لما أتى المشعر الحرام . . (رقي) من باب رضي ؛ أي : رقي وصعد
(عليه) أي : على المشعر الحرام ، واستقبل القبلة (فحمد الله) تعالى بما
يليق به من أوصاف الكمال ، أو قال : الحمد لله (وكبره) تعالى ؛ أي : قال : الله
أكبر (وهلله) تعالى ؛ أي : قال : لا إله إلا الله (فلم يزل) رسول الله صلى الله
عليه وسلم (واقفاً) عليه ، ذاكرًا لله تعالى بلسانه (حتى أسفر) النهار وأضاء
إسفاراً (جدًّا) أي : مبالغاً الغاية (ثم) بعدما أسفر النهار جدًّا (دفع) رسول الله
صلى الله عليه وسلم وذهب إلى منى (قبل أن تطلع الشمس ، وأردف) أي :
أركب الآن وراءه على ناقته (الفضل بن العباس) بن عبد المطلب عم رسول الله
صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنهما ، وكان الفضل أكبر أولاد العباس .
قال جابر : (وكان) الفضل (رجلاً) جميلاً وضيئاً (حسن الشعر) أي :

أَبْيَضَ وَسِيمًا ، فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. مَرَّ الظُّعْنُ
يَجْرِينَ ، فَطَفِقَ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ مِنْ
الشَّقِّ الْأَخَرِ فَصَرَفَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَخَرِ يَنْظُرُ ،

شعر الرأس (أبيض) الجسم (وسيماً) - بفتح الواو وكسر المهملة - أي : حسناً
وضيئاً ، فوصفه بوصف من يفتتن به النساء (فلما دفع رسول الله صلى الله عليه
وسلم) أي : ذهب إلى منى .. (مر) به صلى الله عليه وسلم (الظعن) أي :
نساء راكبات الإبل (يجرين) أي : يسرعن الإبل في سيرها .

والظعن - بضم الظاء المشالة والعين المهملة ؛ ويجوز إسكان العين - جمع
ظعينة ؛ كسفينة وسفن ، وأصل الظعينة : البعير الذي عليه المرأة ، ثم سميت به
المرأة الراكبة له مجازاً ؛ لملابتها البعير ؛ كما أن الراوية في أصلها : الجمل
الذي يحمل الماء ، ثم سميت به القرية ؛ لما ذكرنا .

وقوله : (يجرين) قال القسطلاني : بفتح الياء وسكون الجيم ؛ أي : نساء
راكبات يمشين بالإبل ، وبضمها مع سكونها ؛ من أجرى الرباعي ؛ أي : يسرعن
الإبل في سيره راكبات (فطفق) الفضل ؛ أي : شرع (ينظر إليهن) أي : إلى
الظعينات (فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده) الشريفة على وجه
الفضل ليمنعه من النظر إليهن ، وخوفاً عليه وعليهن من الفتنة ، قاله الزرقاني .
قال النووي : فيه الحث على غض البصر عن الأجنبية ، وغضهن عن الرجال
الأجانب ، ولهذا معنى قوله : (وكان أبيض وسيماً حسن الشعر) يعني : أنه
بصفة من تفتتن النساء به ؛ لحسنه وجماله .

وقول المؤلف هنا : (من الشق الآخر) زيادة محرفة من بعض النساخ ،
والصواب إسقاطه .

(فصرف الفضل) أي : حول (وجهه من الشق الآخر) أي : إلى الجانب
الآخر ، حالة كونه (ينظر) إليهن ؛ أي : إلى النساء الظعن ؛ لغلبة الطبع عليه .

حَتَّى أَتَى مُحَسِّرًا حَرَّكَ قَلِيلًا ،

ولفظ رواية « مسلم مع الكوكب » : (فطفق الفضل ينظر إليهن) أي : إلى الطعينات (فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل) ليمنعه من النظر إليهن (فحول الفضل) أي : صرف (وجهه إلى الشق الآخر) أي : إلى الجانب الآخر ، حالة كونه (ينظر) إليهن ؛ لغلبة الطبع (فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم يده من) الشق الأول إلى (الشق الآخر) واضعاً يده (على وجه الفضل) حالة كونه (يصرف) أي : يحول (وجهه) أي : وجه الفضل (من الشق الآخر) الذي (ينظر فيه) إلى الشق الأول ، هذا آخر لفظ مسلم .

وقوله : (حتى أتى) غاية لدفع ؛ أي : دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مزدلفة إلى منى حتى أتى (محسراً) أي : حتى أتى وادي فيل محسر صاحبه من المضي إلى مكة لهدم الكعبة .

و(محسر) - بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين - أو وادي مُحَسِّرٍ أصحاب الفيل من المرور فيه ، قيل : هو واد بين مزدلفة ومنى ، ويصح فتح السين ؛ أي : وادي فيل محسر فيه من المرور إلى مكة ؛ أي : حسره الله وأعياه من المرور إلى مكة .

فلما أتى رسول الله محسراً . . (حرك) وأسرع ناقته القصواء تحريكاً (قليلاً) أي : إسراعاً قليلاً ، وفي « الدر المختار » : فإذا بلغ بطن محسر . . أسرع قدر رمية حجر .

وقال الشافعي في « الأم » : تحريكه صلى الله عليه وسلم الراحلة فيه . . يجوز ؛ أي : يحتمل أن يكون ذلك لسعة الموضع ، ويجوز أن يكون فعله ؛ لأنه مأوى الشياطين .

وقيل : لأنه كان موقفاً للنصارى ، فاستحب الإسراع فيه ، وأهل مكة يسمون

ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تُخْرِجُكَ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى ، حَتَّى أَتَى
الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ

هذا الوادي : وادي النار ، يقال : إن رجلاً اصطاد فيه ، فنزلت نار فأحرقتة .

وقال الإسنوي : وظهر لي معنى آخر في حكمة الإسراع ؛ وهو أنه مكان نزل
فيه العذاب على أصحاب الفيل القاصدين هدم البيت ، فاستحب فيه الإسراع ؛
لما ثبت في « الصحيح » من أمره صلى الله عليه وسلم المار على ديار ثمود
ونحوهم بذلك .

وقال غيره : وهذه كانت عادته صلى الله عليه وسلم في المواضع التي نزل
فيها بأس الله بأعدائه ، والله أعلم . انتهى « فتح الملهم » .

(ثم) بعدما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من وادي محسر (سلك)
أي : دخل (الطريق الوسطى) لا اليمنى ولا اليسرى .

قال النووي : فيه أن سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة ، وهو
غير الطريق الذي ذهب فيه إلى عرفات ، وهذا معنى قول أصحابنا : يذهب إلى
عرفات في طريق ضب ، ويرجع في طريق المأزمين ؛ لِيُخَالِفَ الطريقَ تَفَاوُلاً
بتغيّر الحال ؛ كما فعل صلى الله عليه وسلم في دخول مكة حين دخلها من
الثنية العليا ، وخرج منها من الثنية السفلى ، وخرج إلى العيد في طريق ، ورجع
منه في طريق آخر ، وحول رداءه في الاستسقاء .

(التي) صفة ثانية للطريق ؛ أي : التي (تخرجك) وتوقفك (على الجمرة
الكبرى) وتوصلك إليها ؛ والجمرة الكبرى : هي جمرة العقبة ؛ وهي التي عند
الشجرة .

وقوله : (حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة) غاية لقوله : (سلك) وهذا
يدل على أنه كان هناك أولاً شجرة ؛ كما في « الفتح » ، وقد أدركنا ورأينا الشجرة

فَرَمَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ ، وَرَمَى
مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ،
.....

في تاريخ ألف وثلاث مئة وبضع وسبعين (١٣٧٣ هـ) زمن الملك سعود بن
عبد العزيز ، فله الحمد على هذا التعمير .

وفي هذا الحديث رمى جمرة العقبة راکباً ، وفي « اللباب » : الأفضل أن يرمي
جمرة العقبة راکباً ، وغيرها ماشياً في جميع أيام الرمي ، وفي « الكنز » : وكل
رمي بعده رمي فارمه ماشياً .

(فرما) ها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : رمى تلك الجمرة التي
هي جمرة العقبة عقب وصوله إليها (بسبع حصيات) حالة كونه (يكبر مع كل
حصاة منها) أي : من تلك السبع .

وقوله : (مثل حصى الخذف) بالجر صفة لسبع حصيات ؛ أي : بسبع
حصيات مماثلة لحصى الخذف في القدر والكبر ، وبالنصب حال منها ؛ أي :
حالة كون كل من تلك السبع مثل حصى الخذف ؛ أي : قدر حصى الخذف ؛
أي : قدر حصى يخذف ويرمى به بين السابيتين .

وقال الطيبي : بالجر بدل من الحصيات ؛ وهي بقدر حبة الباقلاء ؛ والخذف
في الأصل مصدر خذف يخذف ؛ من باب ضرب ، فهو مصدر سمي به ، وهو
رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك وترمي بها ؛ كما في « النهاية » .

قال بعضهم : وإنما شرع مثل حصى الخذف ؛ لأن ما دونها غير محسوس ،
وما فوقها ربما يؤدي في مثل هذا الموضع . انتهى .

وجملة قوله : (ورمى من بطن الوادي) حال من فاعل (رمى بسبع حصيات)
على تقدير : (قد) أي : فرمى بسبع حصيات ، حالة كونه يكبر مع كل حصاة ،
وحالة كونه قد رمى بها من بطن الوادي ؛ أي : من أسفل الوادي ، وهو المستحب ؛

ثُمَّ أَنْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ

فلو رمى من أي مكان كان .. صح رميه إذا وقع في موضع الرمي . انتهى من « المفهم » .

قال النووي : وفيه أن السنة أن يقف للرمي في بطن الوادي ؛ بحيث تكون منى وعرفات ومزدلفة عن يمينه ، ومكة عن يساره ، والعزيرة وراء ظهره ، والجمرة قدامه ، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة ، وقيل : يقف مستقبل القبلة ، وكيفما رمى .. أجزأه . انتهى .

وفي « الدر المختار » : ورمي جمرة العقبة من بطن الوادي ، ويكره تنزيهاً من فوق . انتهى ، وهذا في الزمان الأول ، والآن يكون الرمي من كل الجهات .

(ثم) بعدما رمى ؛ أي : ثم بعدما فرغ من رمي جمرة العقبة (انصرف) النبي صلى الله عليه وسلم وذهب (إلى المنحر) أي : إلى مجزرة منى ؛ أي : إلى موضع النحر والذبح ، قال الزرقاني : هو موضع معروف بمنى ، وكلها منحر ؛ كما في الحديث .

قال ابن التين : منحر النبي صلى الله عليه وسلم عند الجمرة الأولى التي تلي مسجد الخيف ، فللنحر فيه فضيلة على غيره ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « هذا المنحر ، وكل منى منحر » ، قال مالك : إلا ما خلف العقبة وقديد .

والنحر بمنى عند مالك له ثلاثة شروط ؛ الأول : أن يوقف بالهدي بعرفة ، والثاني : أن يكون النحر في أيام منى ، والثالث : أن يكون النحر في الحج لا في عمرة .

فإذا اجتمعت هذه الشروط .. فلا يجوز النحر إلا بمنى لا غيرها . انتهى من « المفهم » ، وقال القاضي إسماعيل : إنه يجوز أن ينحر بمكة أيام منى ، وقد حكى أنه مذهب مالك ، فأما العمرة .. فالنحر فيها بمكة في بيوتها وطرقها وفجاجها .

فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ ، وَأَعْطَى عَلِيًّا فَنَحَرَ مَا غَبَرَ وَأَشْرَكَهُ فِي هَدِيهِ ،
ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبِضْعَةٍ فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ
.....

ويجزئ عند مالك النحر في العمرة بمنى ، فإن نحر بغير منى ومكة في الحج والعمرة . . لم يجز عنده ، وجاز عند أبي حنيفة والشافعي بأي موضع كان من الحرم ، قالوا : والمقصود : مساكن الحرم لا الموضع منه ، وأجمعوا على أنه لا يجوز فيما عدا الحرم ، ولا يجوز في البيت والمسجد نحر ولا ذبح .

(فنحر) رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثلاثاً وستين بدنة بيده) الشريفة ، وفيه دلالة على أن للمهدي أو المضحي أن يتولى ذلك بيده (وأعطى علياً) السكين ، وفي رواية مسلم : ثم أعطى علياً (فنحر) علي (ما غبر) وبقي من الهدى ؛ وهو سبع وثلاثون بدنة ، وكانت جملة الهدى : مئة بدنة (وأشركه) أي : أشرك علياً (في هديه) أي : في نفس الهدى .

ويحتمل أنه أشركه في نحره ، وإعطاؤه ما بقي لعلي رضي الله تعالى عنه لينحرها دليل على صحة النيابة في ذلك ، غير أنه روي في غير « كتاب مسلم » أنه إنما أعطاه إياه ؛ ليهديها عن نفسه ، ويدل عليه قوله : (وأشركه في هديه) وعلى هذا ؛ فلا يكون فيه حجة على الاستنابة ، وقيل : إنما نحر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين بدنة ؛ لأنها هي التي أتى بها من المدينة ؛ كما ذكره الترمذي ، وقيل : إنما خص النبي صلى الله عليه وسلم ذلك العدد ؛ لأنها منتهى عمره ، على ما هو الأصح في ذلك ، فكأنه أهدى عن كل سنة من عمره بدنة . انتهى من « المفهم » .

(ثم) بعدما نحر البدن (أمر) النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ (من كل بدنة) من المئة (ببضعة) - بفتح الموحدة الثانية وسكون الضاد المعجمة - أي : بقطعة من لحمها (فجعلت) تلك البضعات (في قدر) اسم لآلة الطبخ

فَطَبِخَتْ فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرِبَا مِنْ مَرَقِهَا ، ثُمَّ أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْبَيْتِ
.....

(فطبخت) تلك البضعات (فأكلا) أي : أكل النبي صلى الله عليه وسلم وعلي (من لحمها) أي : من لحم القدر (وشربا من مرقها) أي : من مرق القدر ، قال المطرزي : الضمير المؤنث يعود إلى القدر ؛ لأنها مؤنث سماعي ، وقال الطيبي : يحتمل عوده إلى الهدايا .

قال النووي : قالوا : لما كان الأكل من كل واحدة سنة ، وفي الأكل من جميعها كلفة ومشقة .. جعلت في قدر ؛ ليكون تناوله من المرق ؛ كالأكل من جميعها ، وأجمعوا : على أن الأكل من الهدى والضحية ليس بواجب ، وفي « المرقاة » : والصحيح أنه مستحب ، وقيل : واجب ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا ﴾^(١) .

قال القرطبي : إنما فعل هذا ؛ ليمثل قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ ، وهما وإن لم يأكلا من كل بضعة .. فقد شربا من مرق كل ذلك ، وخصوصية علي بالمؤكلة دليل على أنه أشركه في الهدى .

وفيه دليل على أن من حلف على ألا يأكل لحماً ، فشرب مرقه أنه يحنث ، وفيه دليل على استحباب أكل الأقل من الهدايا والضحايا ، والتصدق بالأكثر ، وفيه دليل على جواز أكل المهدي من هدي القران ، وقد قدمنا أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً . انتهى من « المفهم » .

(ثم) بعدما نحر هديه (أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : ذهب وأسرع ورجع (إلى البيت) لطواف الإفاضة طواف الفرض والركن ، ويسمى طواف الإفاضة ، وأكثر العلماء ومنهم : أبو حنيفة أنه لا يجوز طواف الإفاضة بنية

(١) سورة الحج : (٢٨) .

فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ ،
.....

غيره ، خلافاً للشافعي ؛ حيث قال : لو نوى غيره ؛ كندر أو وداع .. وقع عن الإفاضة ، كذا في « المرقاة » .

قال في « الدر المختار » : وطواف الزيارة أول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر ، وهو في اليوم الأول أفضل ، ويمتد وقته إلى آخر العمر ؛ فإن أخره عن أيام النحر .. كره تحريماً ، ووجب دم ؛ لترك الواجب ، وهذا عند الإمامان . انتهى .

والفاء في قوله : (فصلى بمكة الظهر) حرف عطف وتعقيب على (أفاض) أي : صلى ظهر يوم النحر ، وفي « المواهب وشرحه » : واختلف أين صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر يومئذ ؛ أي : يوم النحر : ففي رواية مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم صلى بمكة ، ولفظه : (فأفاض إلى البيت ، فصلى بمكة الظهر) ، وكذا قالت عائشة عند أبي داود وغيره .

وفي حديث ابن عمر في « الصحيحين » : (أنه صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر ، ثم رجع فصلى الظهر بمنى) ، فهذا يعارض حديث جابر وعائشة . فرجح ابن حزم في كتاب حجة الوداع له قول عائشة وجابر ، وتبعه على ذلك جماعة ، بأربعة أوجه :

أولها : لأنهما اثنان ، وهما أولى من الواحد .

وثانيها : لأن عائشة أخص الناس به صلى الله عليه وسلم ولها من القرب والاختصاص ما ليس لغيرها .

وثالثها : لأن سياق جابر رضي الله عنه من أولها إلى آخرها .. أتم سياق ، وهو أحفظ للقصة وضبطها حتى ضبط جزئياتها حتى أقر منها ما لا يتعلق بالمناسك ؛ وهو نزوله في الطريق فبال عند الشعب ، وتوضأ وضوءاً خفيفاً ، فمن ضبط هذا النادر .. فهو بضبط صلاته الظهر يوم النحر أولى .

فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُمْ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ فَقَالَ : « أَنْزِعُوا »

ورابعها : أيضاً فإن حجة الوداع كانت في (آذار) - بهمزتين فذال معجمة فألف فراء - وقال في « القاموس » : هو الشهر السادس من الشهور الرومية .

فدفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس إلى منى ، وخطب بها الناس ، ونحر بها بدنه المئة ، وقسمها ، وطبخ له من لحمها ، وأكل منه ، ورمى الجمرة ، وحلق رأسه وتطيب ، ثم أفاض وشرب من ماء زمزم ، ووقف عليهم وهم يسقون ، وهذه أعمال يظهر منها أنها لا تنقضي في مقدار يمكن معه الرجوع إلى منى بحيث يدرك الظهر فيها ، وكانت في شهر آذار . انتهى « فتح الملهم » .

وقال الأبي : يجمع بين حديثيها وحديث ابن عمر بأنه صلى الله عليه وسلم طاف للإفاضة قبل الزوال ، وصلى الظهر بمكة أول وقتها ، ثم رجع إلى منى ، وصلى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه ، حين سألوه ذلك ، فيكون متنفلاً للظهر الثانية . انتهى منه .

(فأتى) أي : فلما فرغ من الصلاة أتى (بني عبد المطلب) حالة كونهم (وهم يسقون) الناس من ماء زمزم ، وقوله : (على زمزم) متعلق بـ (أتى) ، ويحتمل : أن تكون (على) بمعنى (من) متعلقاً بـ (يسقون) أي : يغترفون منها بالدلاء ، ويصبونه في الحياض ، ويسقونه الناس .

قال النووي : وأما زمزم .. فهو البئر المشهورة في المسجد الحرام ، بينها وبين الكعبة : ثمان وثلاثون ذراعاً ، قيل : سميت زمزم ؛ لكثرة مائها ، يقال : ماء زمزم ، وزمزم ، وإذا كان كثيراً ، وقيل : لضم هاجر لمائها حين انفجرت وزمها إياه ، وقيل : لزمزمة جبرائيل عليه السلام وكلامه عند فجره إياها ، وقيل : إنها غير مشتقة ، ولها أسماء أخر ذكرت في « تهذيب اللغات » . انتهى .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انزعوا) - بكسر الزاي - يقال :

بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، لَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ » ،
فَنَاولُوهُ دُلُّوْا فَشَرِبَ مِنْهُ .

نزع - بالفتح - ينزع - بالكسر - من باب ضرب ، والقياس في فعل المفتوح الذي
عينه أو لامه حرف حلق .. فتح مضارعه ، ولم يأت الكسر إلا في نزع ينزع
ونحوها .

والنزع : الاستقاء ؛ أي : استقوا الماء للناس يا (بني عبد المطلب) ف (لولا)
خوفي (أن يغلبكم الناس) ويزدحموا (على سقايتكم) أي : على استقائكم
بسبب نزعي معكم .. (لنزعت) أي : لنزحت (معكم) لاستسقاء الناس معكم
(فناولوه) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أعطوه (دلُّوا) من مائها (فشرب منه)
أي : من مائها .

والمعنى والله أعلم : فلولا خوفي أن يغلبكم الناس ؛ بأن يزدحموا على
النزع ؛ بحيث يغلبونكم ويدفعونكم ؛ لاعتقادهم أن النزع والاستقاء من مناسك
الحج .. لنزعت معكم ؛ لكثرة فضيلة ذلك ، وقيل : قال ذلك شفقة على أمته
من الحرج والمشقة ، والأول أظهر .

وفيه بقاء هذه التكرمة لبني العباس ؛ كبقاء الحجابة لبني شيبه ؛ إذ لو
استعمله الناس معهم .. لخرج عن اختصاصه بهم .

قوله : (فناولوه فشرب منه) فيه : استحباب الشرب من زمزم ، والإكثار منه ،
وقد صح مرفوعاً : « ماء زمزم لما شرب له » ، وشربه جماعة من العلماء لمآرب
فوجدوها .

قال ابن العربي : شربناه للعلم ، فليتنا شربناه للورع ، وأولى ما يشرب له
لتحقيق التوحيد ، والموت عليه ، والعزة بطاعة الله تعالى ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحج ، باب حجة
النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب صفة حجة

(٣٠) - ٣٠٢٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَجِّ عَلَى أَنْوَاعٍ

النبي صلى الله عليه وسلم ، والنسائي في كتاب الحج ، باب الكراهية في الثياب المصبغة للمحرم ، وابن خزيمة وأحمد في « المسند » ، والطحاوي .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث جابر بن عبد الله بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٠) - ٣٠٢٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ (بن الفرافصة (العبدى) الكوفى ، ثقة حافظ ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، صدوق له أوهام ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب) بن أبي بلتعة أبي محمد المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) عائشة : (خرجنا) معاشر الصحابة من المدينة المنورة (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) في حجة الوداع (للحج) ونحن (على أنواع

ثَلَاثَةٌ ؛ فَمِمَّا مَنَ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ مَعًا ، وَمِمَّا مَنَ أَهْلٌ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ ، وَمِمَّا مَنَ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ ؛ فَمَنْ كَانَ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ مَعًا . . لَمْ يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ مِّمَّا حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ مَنَاسِكَ الْحَجِّ ، وَمَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . . لَمْ يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ مِّمَّا حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ مَنَاسِكَ الْحَجِّ ، وَمَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . . حَلَّ مِمَّا حَرَّمَ عَنْهُ حَتَّى يَسْتَقْبَلَ حَجًّا » .

ثلاثة) من حيث الإحرام (فمننا من أهل) وأحرم (بحج وعمره معاً) أي : جميعاً قارناً بينهما ؛ كالنبي صلى الله عليه وسلم على الأصح (ومنا من أهل بحج مفرد) عن العمرة ، ولم يحل من إحرامه بالفسخ ، ولكنه - أي : الفسخ - ثابت بالأدلة التي لم يمكن إنكارها ، فلا بد من تأويل هذا الحديث بحمله على من ساق الهدى ، والفسخ إنما كان لمن لم يسق الهدى ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

(ومنا من أهل بعمره مفرد) كأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكل من لم يسق الهدى (فمن كان أهل بحج وعمره معاً . . لم يحلل) من إحرامه (من شيء مما حرم منه) أي : حرم عليه بالإحرام (حتى يقضي مناسك الحج) وهم الذين ساقوا الهدى (ومن أهل بالحج مفرداً . . لم يحلل من شيء مما حرم منه) أي : عليه (حتى يقضي مناسك الحج) كلها (ومن أهل بعمره مفرد فطاف بالبيت) طواف العمرة (و) سعى (بين الصفا والمروة . . حل مما حرم عنه) أي : عليه (حتى يستقبل) ويستأنف (حجاً) وهم المتمتعون .

والحاصل من الأحاديث : أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا ثلاثة أقسام :

- ١ - قسم أحرموا بحج وعمره ، أو بحج ومعهم الهدى .
- ٢ - وقسم أحرموا بعمره ففرغوا منها ، ثم أحرموا بالحج .
- ٣ - وقسم أحرموا بحج ولا هدي معهم .

(٣١) - ٣٠٢٥ - (٣) حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ حَجَّاتٍ ؛

فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يقلبوه عمرة ، وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة ، وأما عائشة . . فكانت أهلت بعمرة ولم تسق هدياً ، ثم أدخلت عليها الحج . انتهى « قسطلاني » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به للحديث المذكور قبله .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث جابر الأول بحديث آخر له ولابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣١) - ٣٠٢٥ - (٣) حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبَّادٍ (بن عباد المهلبى) أبو محمد البصري نزيل بغداد ، ثقة ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الله بن داود) بن عامر الهمداني أبو عبد الرحمن الخُرَيْبِيُّ - بمعجمة وموحدة مصغراً - كوفي الأصل ، ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) ، أمسك عن الرواية قبل موته ، فلذلك لم يسمع البخاري منه ؛ يعني : بل روى عنه بواسطة . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفیان) بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة حجة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) سفیان الثوري بسندَيْهِ اللذين بَيْنَهُمَا آنفاً : قال كل من جابر وابن عباس : (حج رسول الله صلى الله عليه وسلم) في عُمْرِهِ (ثلاث حجّات ؛

حَجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ وَحَجَّةً بَعْدَمَا هَاجَرَ مِنَ الْمَدِينَةِ ، وَقَرْنَ مَعَ حَجَّتِهِ
عُمْرَةً ، وَاجْتَمَعَ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا جَاءَ بِهِ عَلِيُّ مِئَّةَ
بَدَنَةٍ ؛ مِنْهَا جَمَلٌ لِأَبِي جَهْلٍ فِي أَنْفِهِ بُرَّةٌ مِنْ فِضَّةٍ ، فَنَحَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ ، وَنَحَرَ عَلِيُّ مَا غَبَرَ ، قِيلَ لَهُ : مَنْ ذَكَرَهُ ؟ قَالَ :
جَعْفَرٌ

حجتين قبل أن يهاجر (إلى المدينة (وحجة بعدما هاجر) أكرمها (من
المدينة) أي : من ميقاتها ذي الحليفة (وقرن) في هذه الحجة (مع حجة
عمرة) أي : جمع بينهما ، وساق الهدي من المدينة ؛ لكونه قارناً ، جُمِلَتْهُ ثَلَاثُ
وستون بدنة .

(واجتمع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم) وساقه من المدينة (وما
جاء به علي) من اليمن ؛ وهو سبع وثلاثون بدنة فكُمِلَتْ (مئة بدنة منها)
أي : من تلك الهدايا التي ساقها النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة
(جَمَلٌ) كان أولاً (لأبي جهل) اللعين عمرو بن هشام القرشي ، أسر منه يوم
بدر (في أنفه برة) أي : حلقة (من فضة) يربط بها مقود يساق به (فنحر
النبي صلى الله عليه وسلم بيده) الشريفة (ثلاثاً وستين) بدنة التي جاء بها
من المدينة (ونحر علي) بن أبي طالب (ما غبر) وبقي من المئة ؛ وهي سبع
وثلاثون بدنة .

(قيل له) أي : لسفيان (من ذكره ؟) أي : من ذكر هذا الحديث ؟ يعني :
حديث جابر ، وحدثه لك ، ولم أر من ذكر اسم السائل له (قال) سفيان : ذكر
لي هذا الحديث (جعفر) الصادق ابن محمد الباقر ابن علي بن الحسين بن
علي بن أبي طالب الهاشمي المدني ، صدوق فقيه إمام ، من السادسة ، مات سنة
ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرٍ ، وَأَبْنُ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ
أَبْنِ عَبَّاسٍ .

(عن أبيه) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي
المدني ، ثقة فاضل ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة بضع عشرة ومئة
(١١٣ هـ) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

وقوله : (وابن أبي ليلى) معطوف على جعفر ؛ أي : وقال سفيان الثوري
أيضاً : حدثني محمد بن عبد الرحمن (بن أبي ليلى) الأنصاري الكوفي
القاضي أبو عبد الرحمن ، صدوق سيئ الحفظ جداً ، من السابعة ، مات سنة
ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن الحكم) بن عتيبة - مصغراً - الكندي أبي محمد الكوفي ، ثقة ثبت
فقيه إلا أنه ربما دلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) ،
أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن مقسم) - بكسر أوله - ابن بُجْرة - بضم الموحدة وسكون الجيم -
أبي القاسم مولى عبد الله بن الحارث ، ويقال له : مولى ابن عباس ؛ للزومه له ،
صدوق ، من الرابعة ، وكان يرسل ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه :
(خ عم) ، وما له في « البخاري » إلا حديث واحد .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه ابن أبي ليلى ، وهو
ضعيف .

.....
وقوله : (بُرَّةٌ من فضة) - بضم الباء وتخفيف الراء - الحلقة تكون في أنف البعير .

وقوله : (من فضة) وفي رواية البيهقي : (من ذهب) . انتهى من « التحفة » .
وشارك المؤلف في رواية حديث جابر : الترمذي في الجامع ، في كتاب الحج ، باب كم حج النبي صلى الله عليه وسلم .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .

وحديث ابن عباس انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛
لما مر آنفاً ، ولانفراد ابن ماجه به .
وقول المؤلف : (قيل له : من ذكره ؟) في آخر الباب ، قدمناه على محله ؛
لتكميل السندين فرداً فرداً .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٤) - (١٠٩٢) - بَابُ الْمُحْصَرِّ

(٣٢) - ٣٠٢٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ عُلَيَّةَ ،
.....

(١٤) - (١٠٩٢) - (باب المحصر)

والمحصر - بضم الميم وفتح الصاد بينهما حاء مهملة - اسم مفعول ؛ من أحصر الرباعي .

قال العيني : اختلف العلماء في الحصر ؛ بأي شيء يحصل ؛ وبأي معنى يفسر : فقال قوم : يكون الحصر بكل حال ؛ من مرض أو عدو أو كسر أو ذهاب نفقة ، أو نحوها مما يمنعه عن المضي إلى البيت ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وروي ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت .

وقال آخرون ؛ وهم الليث بن سعد ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق : لا يكون الإحصار إلا بالعدو فقط ، ولا يكون بالمرض . انتهى ، انتهى من « العون » .



(٣٢) - ٣٠٢٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العبسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) بن فروخ التميمي البصري ، ثقة إمام حجة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(و) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي البصري المعروف بـ (ابن علي) اسم أمه ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ ،
حَدَّثَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ »

كلاهما رويَا (عن حجاج بن أبي عثمان) ميسرة أو سالم الصوافِ أبي الصلتِ
الكِنْدِي مولاَهم البصري ، ثقة حافظ ، من السادسة ، مات سنة ثلاث وأربعين
ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثني يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي مولاَهم أبو نصر
اليمامي ، ثقة ثبت ، ولكنه يدلّس ويرسل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين
ومئة (١٣٢ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(حدثني عكرمة) البربري أبو عبد الله المدني الهاشمي مولاَهم ؛ مولى
ابن عباس ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ،
وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(حدثني الحجاج بن عمرو) بن غَزِيَّة - بفتح المعجمة وكسر الزاي وتشديد
التحتانية - (الأنصاري) المازني المدني الصحابي الفاضل رضي الله تعالى
عنه ، له رواية عن زيد بن ثابت ، وشهد صفين مع علي رضي الله تعالى عنهما .
يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) الحجاج بن عمرو : (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : مَنْ
كُسِرَ) رجله أو فخذَه - بضم الكاف وكسر السين - بالبناء للمجهول (أو عَرَجَ)
رجله - بفتحيتين على صيغة المبني للفاعل - زاد أبو داود في رواية له : (أو
مَرَضَ) ، قال في « القاموس » : عرج : أصابه شيء في رجله ، وليس بخلقة ، وإذا
كان بخلقة .. فيقال : عرج على وزن فرح ، أو يثلث في غير الخلقة .

فَقَدْ حَلَ وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى .

فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ فَقَالَا : صَدَقَ .

(فقد حل) أي : استحق التحلل من إحرامه ؛ أي : يجوز له أن يترك الإحرام ويرجع إلى وطنه (وعليه حجة أخرى) زاد أبو داود : (من قابل) أي : يقضي ذلك الحج في السنة المستقبلية .

قال الخطابي : لهذا فيمن كان حَجُّهُ عن فرض ، فأما المتطَوِّع بالحج ، فإذا أحصر . . فلا شيء عليه غير هذا الإحصار ، هذا على قول مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : عليه حجة أو عمرة قضاءً ، وهو قول النخعي ، وعن مجاهد والشعبي وعكرمة : عليه حجة من قابل . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوزي » .

قال الحجاج بن عمرو : (فحدثت به) أي : بهذا الحديث (ابن عباس وأبا هريرة ، فقالا : صدق) الحجاج فيما سمع عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان مقتضى السياق : (صدقت) ففيه التفات .

والمعنى : (قالوا) أي : قال أحدهما للآخر : صدق الحجاج فيما قال من سماع الرسول صلى الله عليه وسلم يقول ذلك .

وفي رواية لأبي داود : (قال عكرمة : فسألت ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك) أي : عما سمعه الحجاج من رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقالوا) لي : (صدق) الحجاج فيما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

قال الحافظ في « الفتح » : وصح عن ابن عباس أن لا حصر إلا بالعدو .

وأخرج عبد الرزاق عن معمر ، وأخرج الشافعي عن ابن عيينة كلاهما عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال : لا حصر إلا مَنْ حَبَسَهُ عدُوٌّ ، فيُجِلُّ بعمرة ، وليس عليه حج ولا عمرة . انتهى ، وإليه ذهب ابن عمر رضي الله تعالى عنه ، روى مالك في « الموطأ » عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال : (من حبس

.....

دون البيت بالمرض .. فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت) ، وروى مالك عن أيوب عن رجل من أهل البصرة قال : (خرجت إلى مكة حتى إذا كنت بالطريق .. كُسرت فخذي ، فأرسلت إلى مكة ، وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس ، فلم يرخص لي أحد في أن أحل ، فأقمت على ذلك إلى تسعة أشهر ، ثم حللت بعمره) .

واحتج من قال : أن لا إحصار إلا بالعدو : باتفاق أهل النقل على أن قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَخْلُقُوا زُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ^(١) نزل في قصة الحديبية حين صد النبي صلى الله عليه وسلم عن البيت ، فسمى الله تعالى صد العدو إحصاراً .

وحجة الآخرين : التمسك بعموم قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ ، وبحديث الباب ، والظاهر هو قول من قال بتعميم الإحصار ، والله تعالى أعلم . انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب المناسك ، باب الإحصار ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في الذي يهل بالحج فيكسر أو يعرج ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، هكذا رواه غير واحد عن الحجاج الصواف نحو هذا الحديث ، والنسائي في كتاب الحج ، باب من أحصر بعدو ، والدارمي في كتاب المناسك .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١) سورة البقرة : (١٩٦) .

(٣٢) - ٣٠٢٦ - (م) حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ
مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ قَالَ : سَأَلْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ عَمْرٍو
.....

ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث حجاج بن عمرو رضي الله تعالى عنه ،
فقال :

(٣٢) - ٣٠٢٦ - (م) (حدثنا سلمة بن شبيب) المسمعي النيسابوري نزيل
مكة ، ثقة ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة بضع وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) .
يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة
أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي اليمامي ، ثقة ،
من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه :
(ع) .

(عن عكرمة) البربري الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة) أم المؤمنين المخزومي مولاهم
أبي رافع المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .

(قال) عبد الله بن رافع : (سألت الحجاج بن عمرو) بن غزية الأنصاري
المازني رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، غرضه

عَنْ حَبْسِ الْمُحْرِمِ فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كُسِرَ أَوْ مَرَضَ أَوْ عَرَجَ .. فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ » .

قَالَ عِكْرِمَةُ : فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ فَقَالَا : صَدَقَ ، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ : فَوَجَدْتُهُ فِي « جُزْءِ هِشَامٍ » صَاحِبِ الدُّسْتَوَائِي ، فَأَتَيْتُ بِهِ مَعْمَرًا فَقَرَأَ عَلَيَّ أَوْ قَرَأْتُ عَلَيْهِ .

بسوقه : متابعة معمر بن راشد لحجاج بن أبي عثمان في رواية هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير .

أي : قال عبد الله بن رافع : سألت الحجاج بن عمرو الأنصاري (عن حبس المحرم) ومنعه من البيت (فقال) الحجاج : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كسر) رجله بالبناء للمفعول (أو مرض) مرضاً يمنعه من الوصول إلى البيت (أو عرج) - بفتحيتين - أي : أصابه شيء في رجله ، وليس بخلقة ؛ كما مر .. (فقد حل) أي : جاز له ترك النسك والرجوع إلى وطنه (وعليه الحج) أي : قضاؤه (من قابل) أي : في عام قابل ؛ كما بسطنا الكلام عليه في الرواية الأولى ، فراجعها .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح كأصله ؛ لصحة سنده ، وغرضه : بيان المتابعة ؛ كما مر آنفاً .

(قال عكرمة) البربري : (فحدثت به) أي : بهذا الحديث الذي سمعته من حجاج بن عمرو بواسطة عبد الله بن رافع (ابن عباس وأبا هريرة ، فقالا : صدق) حجاج بن عمرو فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(قال عبد الرزاق) بن همام : (فوجدته) أي : فوجدت حديث حجاج هذا (في جزء) وثبت (هشام صاحب الدستوائي) وحفظته (فأتيت به معمرًا ، فقرأ علي) معمر (أو قرأت) أنا هذا الحديث (عليه) أي : على معمر شيخي ، والله أعلم .

.....

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، وقال غيره : حديث صحيح ، وهذا هو الصواب ؛ كما قد علمت آنفاً ، وهكذا رواه غير واحد عن الحجاج الصواف نحو هذا ، وروى معمر ومعاوية بن سلام هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن حجاج بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وحجاج الصواف لم يذكر في حديثه عبد الله بن رافع ، وحجاج ثقة حافظ عند أهل الحديث ، وسمعت محمداً يقول : رواية معمر ومعاوية بن سلام أصح . انتهى من « جامع الترمذي » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٥) - (١٠٩٣) - بَابُ فِدْيَةِ الْمُخَصَّرِ

(٣٣) - ٣٠٢٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَا :
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ

(١٥) - (١٠٩٣) - (بَابُ فِدْيَةِ الْمُخَصَّرِ)

والصواب في هذه الترجمة : (باب فدية من حلق رأسه لعذر) .



(٣٣) - ٣٠٢٧ - (١) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي البصري ،
ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(ومحمد بن الوليد) بن عبد الحميد القرشي البصري - بضم الموحدة وسكون
المهملة - البصري ، يلقب بحمدان ، ثقة ، من العاشرة مات سنة خمسين ومئتين
(٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (خ م س ق) .

كلاهما (قالا : حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ربيب شعبة ، ثقة ،
من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة
(١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن) عبد الله (الأصبهاني) أصلاً ، الكوفي وطناً ،
الجهني قبيلة ، ثقة ، من الرابعة ، مات في إمارة خالد القسري على العراق .
يروى عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن معقل) - بفتح أوله وسكون المهملة بعدها قاف - ابن مقرر

قَالَ : قَعَدْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فِي الْمَسْجِدِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ ، قَالَ كَعْبٌ : فِيَّ أَنْزَلْتُ ؛ كَانَ بِي أَدَى مِنْ رَأْسِي ، فَحُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ :

أبي الوليد ، الكوفي ، ثقة ، من كبار الثالثة ، مات دون المئة سنة ثمان وثمانين (٨٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) عبد الله : (قعدت إلى) جنب (كعب بن عجرة) الأنصاري المدني أبي محمد الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات بعد الخمسين ، وله نيف وسبعون (٧٥) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قال عبد الله بن معقل : قعدت إلى جنب كعب بن عجرة وهو جالس (في المسجد) يعني : مسجد الكوفة .

وفيه : الجلوس في المسجد ومذاكرة العلم فيه والاعتناء بسبب النزول ؛ لما يترتب عليه من معرفة الحكم وتفسير القرآن . انتهى « فتح الملهم » .

قال عبد الله بن معقل : (فسألته) أي : فسألت كعب بن عجرة (عن) سبب نزول (هذه الآية) يعني : قوله تعالى : ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ (١) ؛ أي : سألته عن الفدية المذكورة في هذه الآية (قال كعب : في) خاصة (أنزلت) هذه الآية ؛ وذلك أنه (كان بي أدى من رأسي) يعني : القمل قال كعب : (فحملت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل) أي : والحال أن القمل (يتناثر) أي : يتساقط من رأسي (على وجهي) شيئاً فشيئاً (فقال) لي

(١) سورة البقرة : (١٩٦) .

« مَا كُنْتُ أَرَى الْجُهْدَ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى ، أَتَجِدُ شَاةً ؟ » ، قُلْتُ : لَا ، قَالَ :
فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ قَالَ : فَالْصَّوْمُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ،
وَالصَّدَقَةُ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ ؛ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مِّنْ طَعَامٍ ، وَالنُّسُكُ
شَاةٌ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما كنت أرى) - بضم الهمزة - أي : أظن أن
(الجهد) والمشقة (بلغ منك ما أرى) - بفتح الهمزة - أي : أبصر منك الآن ؛
أي : ما كنت أظن أن الجهد والمشقة وصل بك إلى ما أبصر منك الآن .
قال الحافظ ابن حجر : « أرى » الأولى - بضم الهمزة - بمعنى الظن ، والثانية :
- بفتح الهمزة - من الرؤية بصرية ، والجهد - بفتح الجيم وسكون الهاء - :
المشقة والتعب .

ثم قال لي : (أتجد) أي : هل تجد (شاة) تذبح إذا حلقت شعرك ؟ (قلت)
له صلى الله عليه وسلم : (لا) أجد شاة (قال) كعب : (فنزلت) فيَّ وفي
أمثالي (هذه الآية) يعني قوله : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ (١) .

(قال) كعب : (فالصوم) أي : فصوم فدية الحلق (ثلاثة أيام ؛ والصدقة) :
هي أن تتصدق بثلاثة أصع (على ستة مساكين ؛ لكل مسكين نصف صاع من
طعام) غالب قوت البلد (والنسك) : هو ذبح (شاة) وتوزيع لحمها .

قوله : « أتجد شاة ؟ » ليس المراد بهذا السؤال : أن الصوم لا يجزئ إلا لعادم
النسك ، بل هو محمول على أنه سأل عن النسك ؛ فإن وجده . . أخبره بأنه مخير
بينه وبين الصيام والإطعام ، وإن عدمه . . فهو مخير بين الصيام والإطعام . انتهى
« نووي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المحصر ، باب

(١) سورة البقرة : (١٩٦) .

(٣٣) - ٣٠٢٧ - (م) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ
.....

الإطعام في الفدية نصف صاع ، ومسلم في كتاب الحج ، باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها ، والترمذي في كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة البقرة .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث كعب بن عجرة رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٣٣) - ٣٠٢٧ - (م) (حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم) بن عمرو العثماني مولاهم الدمشقي ، لقبه دحيم ، ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حدثنا عبد الله بن نافع) بن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم أبو محمد المدني ، ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين ، من كبار العاشرة ، مات سنة ست ومئتين : (٢٠٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن أسامة بن زيد) الليثي مولاهم أبي زيد المدني ، صدوق يهم ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن محمد بن كعب) بن سليم بن أسد أبي حمزة القرظي المدني ، وقد كان نزل الكوفة مدة ، ثقة عالم ، من الثالثة ، ولد سنة أربعين على الصحيح ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن كعب بن عجرة) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : أَمَرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ آذَانِي الْقَمْلُ أَنْ أَحْلِقَ رَأْسِي وَأَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ لَيْسَ عِنْدِي مَا أَنْسُكَ .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الله بن نافع ، وهو ثقة صحيح الكتاب ، لكن في حفظه لين ، غرضه : بيان متابعة محمد بن كعب لعبد الله بن معقل في الرواية عن كعب بن عجرة .

(قال) كعب : (أمرني النبي صلى الله عليه وسلم حين آذاني القمل أن أحلق رأسي ، و) أن (أصوم ثلاثة أيام) فدية عن حلق شعري (أو) أن (أطعم) ثلاثة أصع (ستة مساكين) بالمناصفة (و) الحال أنه صلى الله عليه وسلم (قد علم أن ليس) أي : أنه ليس (عندي ما أنسك) وأذبح فدية لحلقي ؛ لأنني أخبرته ذلك أولاً حين سألتني بقوله : « أتجد شاة ؟ » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح بما قبله وإن كان سنده حسناً ؛ لما ذكر .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٦) - (١٠٩٤) - بَابُ الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرَمِ

(٣٤) - ٣٠٢٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرَمٌ .

(١٦) - (١٠٩٤) - (باب الحجامة للمحرم)

(٣٤) - ٣٠٢٨ - (١) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(أخبرنا سفيان بن عيينة) الهلالي الكوفي ثم المكي ، ثقة إمام ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد بن أبي زياد) الهاشمي مولاهم الكوفي ، ضعيف كبرفتغير وصار يتلقن وكان شيعياً ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن مقسم) - بكسر أوله - ابن بُجْرَةَ - بضم الموحدة وسكون الجيم - أبي القاسم مولى عبد الله بن الحارث ، ويقال له : مولى ابن عباس ؛ للزومه له ، صدوق وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم) قال السندي : قد يقال : هذا الحديث لا يدل على بقاء الصوم بعد الحجامة ؛ لجواز أنه كان

(٣٥) - ٣٠٢٩ - (٢) حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الضَّيْفِ ، عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ ،
.....

في سفر ، أو كان الصوم صوم تطوع يجوز فيه الإفطار ، فأفطر بالحجامة ، بل قد جاء ما يدل على أنه كان في حجة الوداع ، وحينئذ كان في صومه أمران : التطوع والسفر .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المحصر وجزاء الصيد ، باب الحجامة للمحرم ، وفي كتاب الصوم وفي كتاب الطب ، ومسلم في كتاب الحج ، باب جواز الحجامة ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب المحرم يحتجم ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في الحجامة للمحرم عن ابن عباس .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

وقد تقدم هذا الحديث للمؤلف في كتاب الصيام ، باب ما جاء في الحجامة للصائم رقم (٤٩٠) ، حديث رقم (١٦٥٤) .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث جابر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٥) - ٣٠٢٩ - (٢) (حدثنا بكر بن خلف) ختن المقرئ (أبو بشر) البصري صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) .
(حدثنا محمد بن أبي الضيف) - بالضاد المعجمة - واسم : زيد الحجازي المخزومي مولاهم ، مستور ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(عن) عبد الله بن عثمان (بن خثيم) - بضم الخاء المعجمة وفتح الشاء

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ
عَنْ رَهْصَةٍ أَخَذَتْهُ .

المثلثة مصغراً - القارئ المكي أبي عثمان ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة
اثنيتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي الزبير) المكي محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولا هم ،
صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه محمد بن أبي الضيف ،
وهو مستور ، لم أر من جرحه ولا وثقه ، وباقي رجال الإسناد ثقات .
(أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم عن رهصة) ووجعة
(أخذته) وأضعفته .

قال السندي : الرهص : أن يصيب باطن حافر الدابة شيء يوهنه ، أو ينزل فيه
الماء من الإعياء ، وأصل الرهص : الشدة . انتهى منه .
يعني : احتجم لأجل صداع أخذه في رأسه .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث ابن عباس
المذكور قبله .

فدرجته : أنه صحيح بغيره وإن كان سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به .

تتمة

قال القرطبي : لا خلاف بين العلماء في جواز الحجامة للمحرم حيث كانت ؛
من رأس أو جسد للضرورة ، وأما لغير الضرورة في جسده ؛ حيث لا يحلق

.....
شعراً . . فجمهورهم على جوازه ، ومالك يمنعه ، واتفقوا : على أنه إذا احتجم
في رأسه فحلق لها شعراً أنه يفتدي ، وجمهورهم على أن حكم شعر الجسد
كذلك إلا داوود ؛ فإنه لا يرى في حلق شعر الجسد ؛ لضرورة الحجامة دماً ،
والحسن يوجب عليه الدم بالحجامة . انتهى من « المفهم » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٧) - (١٠٩٥) - بَابُ مَا يَدَّهْنُ بِهِ الْمُحْرَمُ

(٣٦) - ٣٠٣٠ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا
حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ فَرْقَدِ السَّبْخِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ

(١٧) - (١٠٩٥) - (باب ما يدهن به المحرم)

(٣٦) - ٣٠٣٠ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين
ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حماد بن سلمة) بن دينار البصري ، ثقة ثبت تغير حفظه بأخرة ،
من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(عن فرقْد) بن يعقوب (السبخي) - بفتح المهملة والموحدة وبخاء
معجمة - نسبة إلى سبخة البصرة ، وقيل : من سبخة الكوفة ، أبي يعقوب
البصري ، صدوق عابد ، ولكنه لين الحديث كثير الخطأ ، من الخامسة ، مات
سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عن سعيد بن جبیر) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ،
قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه فَرْقَدَ السَّبْخِيِّ ، وهو
مختلف فيه ، قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : بصري لا
بأس به ، وقال : ليس بثقة ، وقال الحاكم : منكر الحديث .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْهِنُ رَأْسَهُ بِالزَّيْتِ وَهُوَ مُحْرِمٌ غَيْرِ الْمُقْتَتِ .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدهن رأسه بالزيت) وهو دهن الزيتون (وهو) أي : والحال أنه صلى الله عليه وسلم (محرم غير الْمُقْتَتِ) (غير) بالجر صفة للزيت .

والمقتت - بضم الميم وفتح القاف وبالتاء الفوقية المفتوحة المشددة ، آخره تاء فوقية أيضاً - اسم مفعول ؛ من قَتَّتْ ؛ أي : يدهن رأسه بالزيت الغير المطيب ؛ أي : غير المخلوط بالطيب ؛ كالورد والورس .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الحج في آخره ، بابُ ادهان المحرم بالزيت ، رقم الحديث (٩٦٩) ، قال أبو عيسى : المقتت : المطيب ، هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث فرقد السبخي عن سعيد بن جبير ، وقد تكلم يحيى بن سعيد القطان في فرقد السبخي ، ولكن روى عنه الناس ، قاله الترمذي في « جامعه » .

قوله : (غير المقتت) قال في « القاموس » : زيت مقتت طبخ فيه الرياحين ، أو خلط بأدهان طيبة . انتهى .

والحديث يدل على جواز الادهان بالزيت الذي لم يخلط بشيء من الطيب ، لكن الحديث ضعيف .

قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أنه يجوز للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج ، وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه ، سوى رأسه ولحيته .

قال : وأجمعوا على أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه ، وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا ، كذا في « الفتح » و« النيل » .

قلت : ظاهر كلام الحنفية أن الادهان ممنوع عندهم مطلقاً .

.....

قال المرغيناني الحنفي في « الهداية » : ولا يمس طيباً ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم الحاج الشعث التفل ، وكذا لا يدهن ؛ لما روينا . انتهى .

قال ابن الهمام : والشعث : انتشار الشعر وتغيره ؛ لعدم تعهده ، فأفاد منع الادهان . انتهى من « تحفة الأحوزي » (ص ٣٦) قبيل باب (١١١) .

قلت : فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ؛ كما يدل عليه ظاهر ترجمة المؤلف .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد ، ولكن يحمل الحديث على حالة الضرورة ؛ كترجمته .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٨) - (١٠٩٦) - بَابُ الْمُحْرَمِ يَمُوتُ

(٣٧) - ٣٠٣١ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ،
.....

(١٨) - (١٠٩٦) - (باب المحرم يموت)

(٣٧) - ٣٠٣١ - (١) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سفيان) بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة حجة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن جبير) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رجلاً) من الصحابة ، قال الحافظ : لم أقف على اسمه (أوقصته) أي : كسرت عنقه (راحلته) أي : ناقته (وهو محرم) بالحج واقف بعرفات عند الصخرات ، يقال : وقصته وأوقصته بمعنى واحد ؛ أي : كسرت عنقه ، والأول من

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » .

الوقص ، والثاني من الإيقاص ، وهو شاذ ؛ لأن الأفصح هو الثلاثي .

(فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اغسلوه بماء وسدر) قال العيني : فيه غسله بالسدر ، فلولا أنه خرج عن الإحرام . . ما أمر بغسله بالسدر (وكفنوه في ثوبيه) الإزار والرداء ، وللنسائي : (في ثوبيه اللذين أحرم فيهما) ، وفي الحديث جواز التكفين بثوبين ، وهو كفن الكفاية ، وكفن الضرورة واحد ، وإنما لم يزد ثالثاً ؛ إكراماً له ؛ كما في الشهيد لم يزد له على ثيابه ، كذا في « عمدة القاري » .

قال ابن عبد الملك : وفي الحديث أن التكفين مقدم على الدين ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل عن دينه . انتهى .

(ولا تخمروا وجهه ولا رأسه) أي : لا تغطوهما عند التكفين ؛ من التخمير ؛ وهو التغطية (فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً) أي : حالة كونه قائلاً : لبيك ؛ والمعنى : أنه يحشر يوم القيامة على هيئته التي مات عليها ؛ ليكون ذلك علامة على حجه ؛ كالشهيد يأتي وأوداجه تشخب دماً .

وفيه أن من شرع في طاعة الله ، ثم حال بينه وبين إتمامها الموت . . يرجى له أن الله تعالى يكتبه في الآخرة من أهل ذلك العمل ، ويقبله منه إذا صحت النية ، ويشهد لذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ . . . ﴾ الآية (١) .

قوله : « ولا تخمروا وجهه » قال الحافظ ابن حجر : وقد تمسكت الأحناف ومن وافقهم من هذا الحديث بلفظة اختلف في ثبوتها ؛ وهي قوله : « ولا

(١) سورة النساء : (١٠٠) .

(٣٧) - ٣٠٣١ - (م) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ،
.....

تخمروا وجهه » فقالوا : لا يجوز للمحرم تغطية وجهه ، مع أنهم لا يقولون بظاهر الحديث لمن مات محرماً .

وأما الجمهور .. فأخذوا بظاهر الحديث ، وقالوا : إن في ثبوت ذكر الوجه مقالاً ، وتردد ابن المنذر في صحته ، وقال البيهقي : ذكر الوجه غريب ، وهو وهم من بعض رواته ، وفيه نظر .

وقيل : يتأول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز تغطية وجهه ، بل هو صيانة للرأس ؛ فإنهم لو غطوا وجهه .. لم يؤمن من أن يغطي رأسه . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب جزاء الصيد ، باب المحرم يموت بعرفة ، ومسلم في كتاب الحج ، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ، وأبو داود في كتاب الجنائز ، باب المحرم يموت كيف يصنع به ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في المحرم يموت في إحرامه ، والنسائي في كتاب الجنائز ، باب كيف يكفن المحرم إذا مات .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، فقال :
(٣٧) - ٣٠٣١ - (م) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(حدثنا وكيع ، حدثنا شعبة ، عن أبي بشر) جعفر بن إياس بن أبي وحشية

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : « أَعْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ » ،
وَقَالَ : « لَا تُقَرِّبُوهُ طَيْباً ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » .

- بفتح الواو وسكون المهملة وكسر المعجمة وتثقيل التحتانية - ثقة ، من
الخامسة ، مات سنة خمس ، وقيل : ست وعشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ،
غرضه بسوقه : بيان متابعة أبي بشر لعمر بن دينار في رواية هذا الحديث عن
سعيد بن جبير .

وساق أبو بشر (مثله) أي : مثل حديث عمرو بن دينار (إلا أنه) هذا استثناء
من المماثلة ؛ أي : لكن أبا بشر (قال) في روايته : (أعقصته) - بالهمزة والعين
المهملة - بدل قول ابن دينار : (أوقصته) - بالهمزة والواو - والمعنى : أنها
حرنت فوق صاحبها عنها فكسرت عنقه (راحلته) أي : ناقته .

وفي نسخة : (أقصته) - بتقديم العين على الصاد - أي : قتله في الحال ،
فهو إعجال الهلاك ؛ أي : لم يلبث أن مات .

وقال الجوهري : يقال : ضربه فأقصه ؛ أي : قتله مكانه ، يقال : قصع القملة ؛
أي : قتلها ، وقصع الماء عطشه ؛ أي : أذهب وسكنه .

(وقال) أبو بشر أيضاً في روايته : (لا تقربوه طيباً ؛ فإنه يبعث يوم القيامة
ملبياً) قوله : « لا تقربوه طيباً » قال بمقتضى ظاهر هذا الحديث الشافعي وأحمد
وإسحاق ، فقالوا : إذا مات المحرم . . لا يحنط ولا يغطى رأسه .

وقال مالك والكوفيون والحسن والأوزاعي : إنه يفعل به ما يفعل بالحلال ،
وكأنهم رأوا أن هذا الحكم مخصوص بذلك الرجل . انتهى من « المفهم » .

وقال العيني : احتج بهذا الحديث الشافعي وأحمد وإسحاق وأهل الظاهر ؛

.....

في أن المحرم على إحرامه بعد الموت ، ولهذا يحرم ستر رأسه وتطييبه ، وهو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء والثوري .

وذهب أبو حنيفة ومالك والأوزاعي إلى أنه يصنع به ما يصنع بالحلال ؛ وهو مروى عن عائشة وابن عمر وطاووس ؛ لأنها عبادة شرعت فبطلت بالموت ؛ كالصلاة والصيام ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا مات ابن آدم . . انقطع عمله إلا من ثلاث » وإحرامه من عمله ، وليس من الثلاث ، فينبغي أن ينقطع بالموت ، ولأن الإحرام لو بقي . . لطيف به وكملت مناسكه .

وقال بعضهم : وأجيب بأن ذلك ورد على خلاف الأصل ، فيقتصر فيه على مورد النص ، ولا سيما قد وضح أن الحكمة في ذلك استبقاء شعار الإحرام ؛ كاستبقاء دم الشهداء ؛ حيث قال : (فإن الله) سبحانه وتعالى (يبعثه) أي : يبعث هذا الرجل (يوم القيامة) حالة كونه (ملبياً) أي : قائلاً : لبيك ؛ لتكون علامة على إحرامه .

وشارك المؤلف في هذه الرواية : البخاري في كتاب الجنائز ، باب كيف يكفن المحرم ، ومسلم في كتاب الحج ، باب ما يُفعلُ بالمحرم إذا مات ، والنسائي في كتاب المناسك ، باب تخمير المحرم وجهه ورأسه .

والمقصود من هذه الرواية : بيان المتابعة ، وإنما كرر المتن ؛ لما في هذه الرواية من المخالفة للرواية الأولى في بعض الكلمات وبالإضافة .

ودرجتها : أنها صحيحة ؛ كالرواية الأولى ؛ لصحة سندها .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٩) - (١٠٩٧) - بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ يُصِيبُهُ الْمُحْرَمُ

(٣٨) - (٣٠٣٢) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الضَّبُعِ يُصِيبُهُ الْمُحْرَمُ كَبْشًا وَجَعَلَهُ

(١٩) - (١٠٩٧) - (بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ يُصِيبُهُ الْمُحْرَمُ)

(٣٨) - (٣٠٣٢) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ (بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري ، والد وهب ، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، من السادسة ، مات سنة سبعين ومئة (١٧٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عبيد) بالتصغير وبغير إضافة أيضاً (ابن عمير) مصغراً الليثي المكي ، ثقة ، من الثالثة ، استشهد غازياً سنة ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبد الرحمن) بن عبد الله (بن أبي عمار) المكي ، وقد ينسب إلى جده حُليف بن جُمح ، الملقَّب بالقُسِّ - بضم القاف وتشديد السين المهملة - ثقة عابد ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) جابرٌ : (جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي (الضَّبُعِ) الذي (يُصِيبُهُ) أي : يصيده (المحرمُ كبشاً) أي : ذَكَرَ ضَاْنٍ الذي تَمَّ له سنة ؛ أي : حَكَمَ فيه بالكَبْشِ إِذَا قَتَلَهُ (وجَعَلَهُ) أي : وجعل رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلم

الضَّبْعُ (من الصيد) الذي يُضْمَنُ ؛ لأنه مما يحل أكله فيضمن بالمثل .

قال الخطابي : إذا كان قد جعله صيداً ، ورأى فيه الفداء . . فقد أباح أكله ؛ كالطباء والحُمَر الوحشية وغيرهما من أنواع صيد البر ، وإنما أسقط الفداء في قتل ما لا يؤكل فقال : « خمس لا جناح فيمن قتلهن في الحل والحرم . . . » الحديث .

والضبع : هو الواحد الذكر ، والأنثى الضبعان ، ولا يقال : ضبعة ، ومن عجيب أمره أنه يكون سنة ذكراً ، وسنة أنثى ، فيلقح في حال الذكورة ، ويلد في حال الأنوثة ، وهو مولعٌ بِنَبْشِ القُبُورِ ؛ لشهوته لِلْحُومِ بني آدم ، كذا في « النيل » ، ويقال للضبع في الفارسية : كِفْتَارٌ . انتهى من « العون » .

وفي الحديث دليل على أن الكبش مثل الضبع ، وفيه أن المعتبر في المثلية بالتقريب في الصورة لا بالقيمة ؛ ففي الضبع الكبش سواء كان مثله في القيمة أو أقل أو أكثر .

والحديث يدل على جواز أكل الضبع ، وإليه ذهب الشافعي وأحمد ، وقال الشافعي : ما زال الناس يأكلونها ويبيعونها بين الصفا والمروة من غير نكير ، ولأن العرب تستطيبه وتمدحه ، وذهب أكثر العلماء إلى التحريم ، واحتجوا : بأنها سبع ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع .

ويجاب بأن حديث الباب خاص ، فيقدم على حديث : « كل ذي ناب . . . » ، واحتجوا أيضاً بما أخرجه الترمذي من حديث خزيمة بن جزء ، قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع ، فقال : « أويأكل الضبع أحد ؟ ! » .

فيجاب بأن هذا الحديث ضعيف ؛ لأن في إسناده عبد الكريم بن أمية ، وهو

.....
متفق على ضعفه ، والراوي عنه إسماعيل بن مسلم ، وهو ضعيف أيضاً .

قال الخطابي في « المعالم » : وقد اختلف الناس في أكل الضبع : فروي عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يأكل الضبع ، وروي عن ابن عباس إباحة لحم الضبع ، وأباح أكلها عطاء والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور .

وكرهه الثوري وأصحاب الرأي ومالك ، وروي ذلك عن سعيد بن المسيب ، واحتجوا بأنها سبع ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع ، قال الخطابي : وقد يقوم دليل الخُصوص فيَنْزَعُ الشيء من الجملة ؛ أي : يستثنى البعض من العموم ، وخبر جابر خاص ، وخبر تحريم السباع عام . انتهى .

وقال الحافظ ابن القيم في « إعلام الموقعين » : والذين صححوا الحديث جعلوه مخصصاً لعموم تحريم ذي الناب من غير فرق بينهما ، حتى قالوا : ويحرم أكل كل ذي ناب من السباع إلا الضبع ، ومن تأمل ألفاظه صلى الله عليه وسلم الشريفة . . تبين له اندفاع هذا السؤال ؛ فإنه إنما حرم ما اشتمل على الوصفين :

١ - أن يكون له ناب .

٢ - وأن يكون من السباع العادية بطبعها ؛ كالأسد والنمر والذئب والفهد ، وأما الضبع . . فإنما فيها أحد الوصفين ؛ وهو كونها ذات ناب ، وليست من السباع العادية ، ولا ريب أن السباع أخص من ذوات الأنياب .

والسبع إنما حرم ؛ لما فيه من القوة السبعية التي تورث المُغتَذي بها شبهها ؛ فإن الغاذي شبهه بالمغتذى ، ولا ريب أن القوة السبعية التي في الذئب والأسد والنمر والفهد ليست في الضبع حتى تجب التسوية بينهما في التحريم ،

(٣٩) - ٣٠٣٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ ،
حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ مَوْهَبٍ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ ،

ولا تُعدُّ الضُّبْعُ من السَّبَاعِ لُغَةً ولا عَرَفًا . انتهى . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأطعمة ، باب
في أكل الضبع ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في الضبع يصيبها
المحرم ، والنسائي في كتاب المناسك ، باب ما لا يقتله المحرم ، وفي كتاب
الصيد ، باب الضبع .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ،
فقال :

(٣٩) - ٣٠٣٣ - (٢) (حدثنا محمد بن موسى) بن عمران (القطان)
أبو جعفر (الواسطي) صدوق ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (خ م ق) .
(حدثنا يزيد) بن خالد بن يزيد بن عبد الله (بن موهب) - بفتح الهاء -
أبو خالد الرملي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئتين
(٢٣٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا مروان بن معاوية) بن الحارث بن أسماء (الفزاري) أبو عبد الله
الكوفي ، نزيل مكة ودمشق ، ثقة حافظ ، وكان يدلّس أسماء الشيوخ ، من
الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا علي بن عبد العزيز) ويقال له : علي بن غراب ، باسم الطائر ،

حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ ، عَنْ أَبِي الْمُهَزِّمِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « فِي بَيْضِ النَّعَامِ يُصِيبُهُ الْمُحْرِمُ ثَمَنُهُ » .

لقب أبيه ، الفزاري مولا هم الكوفي القاضي ، صدوق ، وكان يدلس ، وأفراط ابن حبان في تضعيفه ، من الثامنة ، مات سنة أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) . يروي عنه : (س ق) ، قال أحمد : حديثه حديث أهل الصدق ، وقال ابن معين : صدوق ، وتارة : لا بأس به ، ولكنه كان يتشيع ، وقال ابن قانع : كوفي شيعي ثقة ، وقال عثمان ابن أبي شيبة : ثقة ، ووقع في « العلل » للدارقطني بعد أن ذكر جماعة من جملتهم علي بن غراب ، فوصفهم بأنهم ثقات .

قلت : والمفهوم من كلامهم أنه مختلف فيه . انتهى من « التهذيب » .

(حدثنا حسين) بن ذكوان (المعلم) المكتب العوزي - بفتح المهملة وسكون الواو بعدها معجمة - البصري ، ثقة ربما وهم ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي المهزم) - بضم الميم وتشديد الزاي المكسورة - يزيد بن سفيان التميمي البصري ، وقيل : عبد الرحمن بن سفيان ، متروك ، من الثالثة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا المهزم ، وهو متفق على ضعفه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) : يجب (في بيض النعام يصيبه) أي : يأخذه (المحرم ثمنه) أي : قيمته .

.....
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (٢) (٣١٢) ؛
لضعف سنده وليس له شاهد ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٠) - (١٠٩٨) - بَابُ مَا يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ

(٤٠) - ٣٠٣٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالُوا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عَائِشَةَ

(٢٠) - (١٠٩٨) - (باب ما يقتل المحرم)

(٤٠) - ٣٠٣٤ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة) العبسي الكوفي .

(ومحمد بن بشار) بن عثمان العبدي البصري .

(ومحمد بن المثنى) العنزي البصري .

(ومحمد بن الوليد) بن عبد الحميد القرشي البصري - بضم الموحدة وسكون

المهملة - البصري ، يلقب بحمدان ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (خ م س ق) .

كلهم من العاشرة (قالوا : حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ربيب شعبة ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(سمعت قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(يحدث عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة ، من الثانية ، مات بعد سنة تسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْحَيَّةُ وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْحِدَاةُ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خمس) من الدواب ، وسوغ الابتداء بالنكرة وصفه بصفة محذوفة ؛ كما قدرناها (فواسق) أي : خارجات عن حكم سائر الحيوانات ، يحل قتلهن في الحرم والحل والإحرام ؛ لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وعدم الانتفاع بها ؛ مأخوذ من الفسق ؛ بمعنى : الخروج عن الاستقامة ، سميت به ؛ لخبثهن وإفسادهن (يقتلن في الحل) وهو ما عدا الحرم (والحرم) وفي حالة الإحرام .

أحدها : (الحية) وهي حيوان معروف خبيث لا أرجل لها (و) ثانيها : (الغراب الأبقع) وهو الذي في رأسه بقعة بياض ؛ لأنه يأكل المستقذرات من الجيف وديدان القمامة ، وقال النووي : هو الذي في بطنه أو ظهره بياض . انتهى . قال صاحب « الهداية » : المراد بالغراب في الحديث : الغداف والأبقع ؛ لأنهما يأكلان الجيف ، وأما غراب الزرع .. فلا يقتل .

(و) ثالثها : (الفأرة) حيوان معروف ، يجمع على فئران .

(و) رابعها : (الكلب العقور) أي : كثير الافتراس والاعتداء على غيره ؛ فالعقور : هو الذي يبتدئ بالأذى بلا سبب ، فهو قيد لا بد منه .

واختلف العلماء في غير العقور مما لم يؤمر باقتنائه : فصرح بتحريم قتله القاضيان حسين والماوردي وغيرهما ، ووقع في الأم للشافعي الجواز ، قاله الحافظ ابن حجر .

(و) خامسها : (الحداة) - بكسر أوله وفتح ثانيه بعدها همزة بغير مد - وجمعها حداء ؛ كعنبه وعنب ؛ وهو طائر خبيث ، هو أخس الطيور ، يخطف

(٤١) - ٣٠٣٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

نُمَيْرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ،
.....

الأفراخ وصغار أولاد الكلب ، وربما يخطف ما لا يصلح له إن كان أحمر ؛ يظنه
لحمًا .

ومن خواص الحداة : أنها تقف في الطيران ، ويقال : إنها لا تخطفه إلا من
جهة اليمين . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحج ، باب ما يندب
للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم ، والنسائي في كتاب الحج ،
باب قتل العقرب ، وأحمد في « المسند » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، في
كتاب الحج ، باب ما للمحرم قتله في الحل والحرم .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ،
فقال :

(٤١) - ٣٠٣٥ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي

الكوفي ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي
عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة

تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله) بن عمر بن حفص بن عاصم العمري المدني ، ثقة ثبت ،

من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَمْسٌ مِنْ الدَّوَابِّ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ - أَوْ قَالَ - : فِي قَتْلِهِنَّ وَهُوَ حَرَامٌ : الْعَقْرَبُ وَالْغُرَابُ وَالْحَدِيَا وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس من الدواب لا جناح) ولا ذنب ولا مؤاخذه ولا جزاء (على من قتلهن) أي : على من قتل واحدةً منهن .

قال نافع : (أو قال) ابن عمر : (في قتلهن) بدل قوله أولاً : (على من قتلهن) (وهو) أي : والحال أن ذلك القاتل (حرام) أي : محرم بأحد النسكين ، أو داخل في الحرم (العقرب) ذكرها هنا بدل (الحية) في الرواية الأولى ؛ وهو حيوان خبيث معروف ذو سم (والغراب) الأبقع (والحديا) - بصيغة التصغير - وقد أنكر ثابت في الدلائل هذه الصيغة ، وقال : الصواب : الْحَدِيَّةُ وَالْحَدِيَّةُ ؛ أي : بهمزة وزيادة هاء ؛ أو بالتشديد بغير همزة (والفأرة والكلب العقور) .

قال المازري : يختلف في صغير هذه الأجناس المذكورة في الحديث ؛ هل تقتل أم لا ؟ وعلى المنع ؛ هل فيها الفدية إذا قتلت ؟

قال القاضي عياض : واتفقوا على أن ما أذن في قتله أنه يجوز قتله ابتداءً ، وعلى أن ما لا يقتل عند أحدهم أنه يقتل إذا ابتداءً بالإذابة ، أو خافه المحرم أنه يقتله ولا فدية إلا عند زفر ؛ فمن قتل عنده ما لا يباح قتله ابتداءً . . فداه ولو صال عليه ، ووقع لبعض أصحابنا في سباع الطير غير الحداة والغراب . . الفدية وإن ابتدأت ، والمعروف خلافه .

قال مالك : لو تركت . . كثرت ، وشأن المحرم يسير ، ولم يختلف في

(٤٢) - ٣٠٣٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ،

قتل الحلال الوزغ في الحرم ، وقد أخرج مسلم حديث الأمر بقتلها في آخر الكتاب .

قلت : وفي هذا الحديث - أي : الذي هو في « صحيح مسلم » - : أن ثواب من قتلها بأول ضربة أكثر من ثواب من قتلها بضربتين ، وثواب من قتلها بضربتين أكثر من ثواب من قتلها بثلاث ضربات ، وعن مالك في الذئب أنه لا يقتله المحرم ابتداءً ، وكأنه لضعف افتراسه . انتهى من « الأبى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ومسلم في كتاب الحج ، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله في الحل والحرم ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب ما يقتل المحرم من الدواب ، والنسائي في كتاب الحج ، باب ما يقتل المحرم .

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٢) - ٣٠٣٦ - (٣) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن فضيل) بن غزوان الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق عارف بالحديث رمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ وَالسَّبْعَ الْعَادِيَّ وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ وَالْفَأْرَةَ الْفُؤَيْسِقَةَ » ،

(عن يزيد بن أبي زياد) الهاشمي الكوفي ، ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن ابن أبي نعم) - بضم النون وسكون العين المهملة - عبد الرحمن البجلي أبي الحكم الكوفي العابد ، صدوق ، من الثالثة ، مات قبل المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سعيد) الخدري رضي الله تعالى عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه يزيد بن أبي زياد ، وهو متفق على ضعفه .

(أنه) أي : أن النبي صلى الله عليه وسلم (قال : يقتل المحرم) أي : من كان في إحرام النسك أو كان داخل الحرم (الحية) بجميع أنواعها (والعقرب والسبع العادي) أي : الظالم الذي يفترس الناس ويعقرهم ، فكل ما كان هذا الفعل نعتاً له ؛ من أسد ونمر وفهد ونحوها . . فحكمه هذا الحكم ، وليس على قاتلها فدية ، والله أعلم . انتهى من « العون » . (والكلب العقور) - بفتح العين - صيغة مبالغة لعافر ؛ وهو الجارح المفترس . انتهى « سندي » .

(والفأرة الفويسقة) تصغير فاسقة ؛ لخروجها من جحرها على الناس وإفسادها ، وأصل الفسق : هو الخروج ، ومن هذا سمي الخارج عن الطاعة فاسقاً ، ويقال : فسقت الرطبة عن قشرها ؛ إذا خرجت عنه ، قاله الخطابي .

فَقِيلَ لَهُ : لِمَ قِيلَ لَهَا : الْفُؤَيْسِقَةُ ؟ قَالَ : لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَسْتَيْقِظَ لَهَا وَقَدْ أَخَذَتِ الْفَتِيلَةَ لِتُحْرِقَ بِهَا الْبَيْتَ .

قوله : « والكلب العقور » اختلف في المراد بالكلب العقور :

فروى سعيد بن منصور عن أبي هريرة بإسناد حسن ؛ كما قال الحافظ : إنه
الأسد ، وعن زيد بن أسلم أنه قال : وأي كلب أعقر من الحية ؟!

وقال زفر : المراد به هنا : الذئب خاصة .

وقال في « الموطأ » : كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم ؛ كالأسد
والنمر والفهد والذئب . . فهو عقور ، وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان ، وهو قول
الجمهور .

وقال أبو حنيفة : المراد به هنا : الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم
سوى الذئب . انتهى من « العون » .

(ف قيل له) أي : لأبي سعيد الخدري ، ولم أر من ذكر اسم هذا القائل : (لم
قيل لها) أي : للفأرة (الفويسقة) ولم سميت بها ؟ (قال) أبو سعيد في جواب
السائل : (لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم استيقظ لها) أي : للنظر إليها ؛
لأنها كانت في عاداتها تفسد في البيت ليلاً ، وقد ترك الشمعة موقدة ، فرآها
(وقد أخذت الفتيلة) أي : فتيلة الشمعة وخيطها (لتحرق بها) أي : بنار الفتيلة
(البيت) فسميت لذلك فويسقة ؛ لأنها خرجت عن عادة سائر الدواب الخمس
بهذا الإفساد ، فسميت بذلك .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب المناسك ، باب
ما يقتل المحرم من الدواب ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما يقتل المحرم
من الدواب ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والعمل على هذا عند أهل
العلم .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله ، وسنده ضعيف ؛ لما تقدم آنفاً ،
وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢١) - (١٠٩٩) - بَابُ مَا يُنْهَى عَنْهُ الْمُحْرَمُ مِنَ الصَّيْدِ

(٤٣) - (٣٠٣٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(٢١) - (١٠٩٩) - (بَابُ مَا يَنْهَى عَنْهُ الْمُحْرَمُ مِنَ الصَّيْدِ)

(٤٣) - (٣٠٣٧) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وهشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة) .

(ح وحدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي المصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي مولا هم المصري ، ثقة ، من السابعة ، قرين مالك ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(جميعاً) أي : كل من سفيان والليث روى (عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب الزهري) المدني ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله بن عبد الله) بن عتبة بن مسعود الهذلي أبي عبد الله المدني ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، مات دون المئة سنة أربع وتسعين ، وقيل : سنة ثمان ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

قَالَ : أَنبَأَنَا الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ قَالَ : مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بَوْدَانَ ، فَأَهْدَيْتُ لَهُ حِمَارَ وَحْشٍ

(قال) ابن عباس : (أنبأنا الصعب) بفتح أوله وسكون المهملة (ابن جثامة) - بفتح الجيم وتشديد المثناة - الليثي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات في خلافة أبي بكر الصديق على ما قيل ، والأصح أنه عاش إلى خلافة عثمان رضي الله تعالى عنهما . يروي عنه : (ع) .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

(قال) الصعب : (مر بي) أي : مر علي (رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا) نازل (بالأبواء) - بفتح الهمزة وسكون الموحدة - قرية أو جبل من عمل الفُزَع - بضم الفاء وبعدها راء وعين مهملة - بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً ، قيل : سمي بالأبواء ؛ لوبائه وهو على القلب المكاني ، وإلا ل قيل : (بالأوباء) بدل (بالأبواء) ، وقيل : لأن السيول تتبوءه ؛ أي : تحله .

(أو) قال الصعب : أنا نازل (بودان) والشك من ابن عباس - وهو بفتح الواو وتشديد الدال آخره نون - موضع بقرب الجحفة ، بينه وبين الجحفة ثمانية أميال ، وبالشك جزم أكثر الرواة ، وجزم ابن إسحاق وصالح بن كيسان عن الزهري بودان ، وجزم معمر وعبد الرحمن بن إسحاق ومحمد بن عمر بالأبواء ، والذي يظهر لي أن الشك فيه من ابن عباس ؛ لأن الطبراني أخرج الحديث من طريق عطاء عنه على الشك أيضاً ، قاله الحافظ رحمه الله تعالى .

وفي « أسد الغابة » : كان الصعب ينزل ودان والأبواء من أرض الحجاز ، ومر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأهدى له حماراً وحشياً ؛ كما قال : (فأهديت له) صلى الله عليه وسلم (حمار وحش) بالإضافة ، ويقال : حماراً

فَرَدَّهُ عَلَيَّ ، فَلَمَّا رَأَى فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ . . قَالَ : « إِنَّهُ لَيْسَ بِنَا رَدُّ عَلَيْكَ وَلَكِنَّا حُرْمٌ » .

وحشياً بالوصف ؛ كما في كتب الفقه ؛ وهو حيوان بري مأكول معروف يشبه الحمر الإنسية .

(فرده) أي : فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم (علي) الحمار الذي أهديت له (فلما) رده علي . . انكسر قلبي حتى (رأى) رسول الله صلى الله عليه وسلم (في وجهي الكراهية) أي : أثر كراهيتي رده علي هدية الحمار ؛ وذلك الأثر : عبوسة الوجه وتغير لونه ؛ فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أثر كراهية الرد علي (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ جبراً لانكسار قلبي وحزني وتطيباً لخاطري وإزالة لحزني : (إنه) أي : إن الشأن والحال (ليس بنا) أي : ليس واقعاً في قلبنا (رد عليك) أي : قصد رد هديتك عليك باختيارنا (ولكنا) أي : ولكن نحن معاشر الحاضرين معي (حرم) - بضم تين - جمع حرام ؛ وهو من أحرم بنفسك ؛ أي : قوم محرمون للنسك ، فلا يحل لنا أكل لحم الصيد ، وكأنه كان ذلك الحمار حماراً حيّاً ؛ أو كان لحماً وصيد بقصد الإهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

وفي « المبارك » : يجوز للمحرم أكل ما اصطاده الحلال في الحل ، سواء اصطاده لنفسه أو للمحرم إن لم يأمره محرم باصطياده له ، ولم يدل عليه ، ولا أعانه عليه ، ولا أشار له إليه ؛ لما روي في حديث أبي قتادة الأنصاري أَنَّ الْحُرْمَ سَأَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لَحْمِ الصَّيْدِ ، فَقَالَ لَهُمْ : « أَشْرْتُمْ إِلَيْهِ أَوْ دَلَلْتُمْ عَلَيْهِ ؟ » قَالُوا : لَا ، قَالَ « كُلُوا » . انتهى ، قال الطحاوي : حديث الصعب لا يعمل به ؛ للاختلاف في روايته .

وقال الشافعي : لا يجوز للمحرم أكل ما صاده حلال إذا صيد له ، وحمل رد

.....
النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث الصعب على علمه أن الحمار صيد له
صلى الله عليه وسلم . انتهى .

وشارك المؤلف فى رواية هذا الحديث : البخارى فى كتاب الصيد ، باب إذا
أهدى للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل ، ومسلم فى كتاب الحج ، باب تحريم
الصيد على المحرم ، والترمذى فى كتاب الحج ، باب ما جاء فى كراهية لحم
الصيد للمحرم ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فهذا الحديث فى أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .

تتمة

قال الحافظ رحمه الله تعالى : واستدل بهذا الحديث على تحريم الأكل من
لحم الصيد على المحرم مطلقاً ؛ لأنه اقتصر فى التعليل على كونه محرماً ،
فدل على أنه سبب الامتناع خاصة ، وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث
والثوري وإسحاق ؛ لحديث الصعب هذا ، ولما أخرجه أبو داود وغيره من
حديث علي رضي الله تعالى عنه أنه قال لناس من أشجع : أتعلمون أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أهدى له رجل حمار وحش وهو محرم ، فأبى أن يأكله ؟
قالوا : نعم .

لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم أيضاً من حديث طلحة أنه أهدى
له لحم طير وهو محرم ، فَوَفَّقَ مَنْ أَكَلَهُ - أي : حكم له بالتوفيق للصواب -
وقال : أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحديث أبي قتادة الأنصاري
المذكور فى الباب بعده ، وحديث عمير بن سلمة أن البهزي أهدى النبي
صلى الله عليه وسلم ظبياً وهو محرم ، فأمر أبا بكر الصديق أن يقسمه بين

الرفاق . أخرجه مالك وأصحاب السنن ، وصححه ابن خزيمة وغيره .

والبهزي : هو زيد بن كعب ، صحابي له حديث واحد عند النسائي .

وبالجواز مطلقاً قال الكوفيون وطائفة من السلف ، وجمع الجمهور بين ما اختلف من ذلك ؛ بأن أحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ، ثم يهدي منه للمحرم ، وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم .

قالوا : والسبب في الاقتصار على الإحرام عند الاعتذار للصعب : أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيد له ، إلا إذا كان محرماً ، فبين الشرط الأصلي ، وسكت عما عداه ، فلم يدل على نفسه ، وقد بينه في الأحاديث الآخر .

ويؤيد هذا الجمع حديث جابر مرفوعاً : « صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » أخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة .

هكذا الرواية بالرفع في (يصاد) ، وهي جائزة على لغة ، ومنه قول الشاعر :
ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
والجاري على القوانين العربية : (أو يصد) بالجزم ؛ لأنه معطوف على المجزوم . انتهى « سندي » .



ثم استشهد المؤلف لحديث الصعب بن جثامة بحديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٤) - ٣٠٣٨ - (٢) (حدثنا عثمان ابن أبي شيبة) العباسي الكوفي ، أخو أبي بكر ابن أبي شيبة ، وهو أكبر من أبي بكر بسنتين ، ولكن أبا بكر أوثق منه

حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
.....

حفظاً وأوسع منه علماً ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) .
يروى عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا عمران بن محمد) بن عبد الرحمن (بن أبي ليلى) وقد ينسب إلى
جد أبيه ، مقبول ، من الثامنة . يروى عنه : (ت ق) .

(عن أبيه) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي
أبي عبد الرحمن ، صدوق سيئ الحفظ جداً ، من السابعة ، مات سنة ثمان
وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروى عنه : (عم) .

(عن عبد الكريم) بن أبي المخارق - بضم الميم وبالخاء المعجمة - اسم
أبيه قيس أو طارق ، أبي أمية المعلم البصري ، ضعيف ، من السادسة ، مات سنة
ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروى عنه : (خ م ت س ق) .

(عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي
أبي محمد المدني ، لقبه بَبَّة ، أمير البصرة ، له رؤية ولأبيه وجده صحبة .

قال ابن عبد البر : أجمعوا على ثقته ، مات سنة تسع وسبعين (٧٩ هـ) ،
ويقال : أربع وثمانين . يروى عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

(عن علي بن أبي طالب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبإياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الكريم بن
أبي المخارق ، وهو متفق على ضعفه ، وكذا الراوي عنه محمد بن أبي ليلى ،
ضعيف .

قَالَ : أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَحْمٍ صَيْدٍ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَلَمْ يَأْكُلْهُ .

(قال) علي : (أُتِيَ النبي صلى الله عليه وسلم) أي : أُهدي له (بلحم صيد وهو) صلى الله عليه وسلم (محرم فلم يأكله) فردّه على صاحبه الذي أهدى به .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وهو : صحيح بما قبله ، وسنده ضعيف ؛
لما ذكرنا آنفاً ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث الصعب بن جثامة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٢) - (١١٠٠) - بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُصَدِّ لَهُ

(٤٥) - (٣٠٣٩) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ،
عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ ،
عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ

(٢٢) - (١١٠٠) - (بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُصَدِّ لَهُ)

(٤٥) - (٣٠٣٩) - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير السلمي الدمشقي ،
صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي
عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) بن قيس الأنصاري المدني
أبي سعيد القاضي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة
(١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بن الحارث بن خالد (التيمي) أبي عبد الله
المدني ، ثقة له أفراد ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة عشرين ومئة
(١٢٠ هـ) .

(عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ) بن عبيد الله التيمي أبي محمد المدني ، ثقة فاضل ،
من كبار الثالثة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ) بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن
مرة التيمي أبي محمد المدني ؛ وهو المسمى طلحة الفياض ، أحد العشرة
المبشرة بالجنة رضي الله تعالى عنه وعنهم أجمعين ، استشهد يوم الجمل سنة
ست وثلاثين (٣٦ هـ) وهو ابن ثلاث وستين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ولكنه معلول .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ حِمَارَ وَخْشٍ وَأَمَرَهُ أَنْ يُفَرِّقَهُ فِي الرِّفَاقِ وَهُمْ مُحْرَمُونَ .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه) أي : أعطى لطلحة بن عبيد الله (حمار وخص وأمره) أي : أمر طلحة (أن يفرقه) أي : أن يقسم ذلك الحمار (في الرفاق) أي : بين الرفقة المسافرين معه صلى الله عليه وسلم ؛ والرفاق - بكسر الراء - جمع رفقة - بكسر الراء وضمها مع سكون الفاء - والرفقة : الجماعة الذين ترافقهم في سفرك . انتهى « مختار » .

(وهم) أي : والحال أنهم (محرمون) بالنسك .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، قال البوصيري : هذا إسناد رجاله ثقات ، ولكنه معلول وفي متنه خطأ ، وصوابه ما في رواية النسائي في رقم (٢٢١٨) ، وصوابه في « ابن ماجه » : أن يقال في سنده : حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن عيسى بن طلحة عن عمير بن سلمة الضمري - بفتح المعجمة وسكون الميم - المدني ، له صحبة وحديث واحد . يروي عنه : (س) ، وأسقطه ابن ماجه ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل : عن البهزي قصة الظبي الحاقف . يروي عنه : عيسى بن طلحة بن عبيد الله .

وقال ابن إسحاق : هو عمير بن سلمة بن منتاب بن طلحة بن حدي بن ضمرة .

قلت : قال ابن عبد البر : لم يختلفوا في صحبته ، وجعل مالك في حديثه عن عمير بن سلمة عن البهزي - بفتح الموحدة وسكون الهاء بعدها زاي - صحابي له حديث واحد . يروي عنه : (س) ، والصحيح أنه لعمير بن سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والبهزي كان صائداً ، وتصويب السند أن يقال : (عن

.....
يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عيسى بن طلحة عن عمير بن سلمة الضمري أن النبي صلى الله عليه وسلم (...) إلى آخره .

وأخطأ ابن ماجه في السند بإسقاط عمير بن سلمة الضمري راوي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وجعل الحديث لطلحة بن عبيد الله ، وأخطأ النسائي في « سننه » بجعل الحديث للبهزي ، بل الحديث لعمير بن سلمة الضمري ، والصواب في المتن ؛ كما في « النسائي » : (أن عمير بن سلمة الضمري أخبره) أي : أخبر عيسى بن طلحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج (من المدينة (يريد مكة ، وهو) صلى الله عليه وسلم (محرم) للنسك . وذهب (حتى كانوا بالروحاء) موضع بين مكة والمدينة (إذا حمار وحش عقير) أي : معقور بالسهم أو بالرمح (فذكر ذلك) أي : أخبر شأن ذلك الحمار (لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (دعوه) أي : اتركوا ذلك الحمار على حاله ، فلا تتعرضوا له (فإنه) أي : فإن الشأن والحال (يوشك) ويقرب (أن يأتي) ويجيء (صاحبه) أي : صاحب ذلك الحمار وصائده (فجاء) زيد بن كعب (البهزي ، وهو) أي : البهزي (صاحبه) أي : صاحب ذلك الحمار وصائده (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال) البهزي : (يا رسول الله) افعلوا (شأنكم) وعملكم (بهذا الحمار) أي : خذوه وكلوه (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر) الصديق أن يسلخ جلده ، ويقسم لحمه بين رفقتهم .

فأخذه أبو بكر (فقسمه) أي : فقسم أبو بكر لحم الحمار (بين الرفاق) الرفاق - بوزن كتاب - جمع الرفقة مثلثة الراء وسكون الفاء ؛ وهو جماعة ترافقهم في السفر (ثم مضى) وذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قسمة الحمار

(حتى إذا كان) رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل ب (الأثاية) - بضم الهمزة ، وحكي كسرهما ومثلثة - اسم موضع بطريق الجحفة إلى مكة (بين الروثة) بالتصغير (والعرج) - بفتح العين المهملة وسكون الراء وجيم في آخره - اسم قرية جامعة على أيام من المدينة (إذا ظبي حاقف) - بمهملة ثم قاف ثم فاء - أي : فاجأه ظبي حاقف ؛ أي : نائم (في ظل) شجر ؛ أي : نائم قد انحنى في نومه ، وقيل : أي : واقف منح رأسه بين يديه إلى رجله ، وقيل : الحاقف الذي لجأ إلى حقف ؛ وهو ما انعطف من الرمل .

(وفيه سهم) أي : والحال أن فيه سهماً رمي إليه (فزعم) عمير بن سلمة الضمري (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً) من الصحابة ، لم أر من ذكر اسمه ، ولعله أبو بكر ؛ كما سيأتي بأن (يقف عنده) أي : عند ذلك الظبي حارساً له كي (لا يريبه أحد) أي : كي لا يتعرض له أحد ولا يزعجه ، وهو إما ثلاثي ؛ من راب يريب ؛ من باب باع ، أو رباعي من أراب بوزن أقام ، وهذا الذي ذكرناه نقلاً عن النسائي هو الصواب متناً وسنداً .

ورواية المؤلف رحمه الله تعالى لا تصلح للاستدلال ولا للاستشهاد ؛ لكونها خطأً متناً وسنداً (٣) (٣١٣) ، فيكون غرضه : الاستثناس به .
وقيل : إنه صحيح بما بعده ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استدل المؤلف على الترجمة بحديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٤٦) - ٣٠٤٠ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَنبَأَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ فَأُحْرِمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ أُحْرَمَ ، فَرَأَيْتُ حِمَارًا فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ وَأَصْطَدْتُهُ ،

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني الحميري مولا هم ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا معمر) بن راشد الأزدي مولا هم أبو عروة البصري نزيل اليمن ، ثقة ثبت فاضل ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي مولا هم أبي نصر اليمامي ، ثقة ثبت ، ولكنه يدللس ويرسل ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن أبي قتادة) الأنصاري السلمي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) أبي قتادة الأنصاري الحارث بن ربيعة بن بلدمة - بضميتين بينهما لام ساكنة - السلمي - بفتحيتين - المدني شهد أحداً وما بعدها ، رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو قتادة : (خرجت) من المدينة (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية) وعامها ؛ أي : عام صده المشركون بالحديبية ومنعوه من دخول الحرم (فأحرم أصحابه) أي : أصحاب أبي قتادة ورفقته .

قال أبو قتادة : (ولم أحرم) أنا (فرأيت حماراً) وحشياً (فحملت عليه) أي : على الحمار ؛ أي : شددت عليه (واصطدته) أي : أخذته صيداً لي ، فلحقنا

فَذَكَرْتُ شَأْنَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَكَرْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَحْرَمْتُ
وَأَنِّي إِنَّمَا أَصْطَدْتُكَ لَكَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ أَنْ
يَأْكُلُوهُ ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتُهُ أَنِّي أَصْطَدْتُكَ لَهُ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم (فذكرت شأنه) أي : شأن الحمار وشأن رفقتي
في ذلك الحمار (لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكر) أيضاً لرسول الله
صلى الله عليه وسلم بـ (أني لم أكن أحرم) بالعمرة (و) ذكرت له أيضاً
بـ (أني إنما اصطدته) وأخذته لأهديه (لك ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم
أصحابه) الحاضرين عنده بـ (أن يأكلوه) أي : بأن يأكلوا لحم ذلك الحمار ،
فأكلوه وهم محرمون ؛ كما في رواية مسلم ، والأمر بالأكل للإباحة .

وفيه أن الحلال إذا صاد ولم يُعْنَهُ في ذلك محرم ، ولم يشر له إليه ، ولم
يدل عليه . . جاز للمحرم الأكل من صيده ، سواء كان اصطياًده لأجل المحرم
أو لنفسه ؛ فإن أبا قتادة إنما حمل على الصيد بعدما عرف أنهم أحبوا لو أنه
أبصره ؛ كما في بعض الروايات ، فكان صيده لأجلهم في الواقع .

وفي « المواهب اللطيفة » قال ابن حزم : ولم يشك أحد في أن أبا قتادة
لم يصد الحمار إلا لنفسه ولأصحابه وهم محرمون ، فلم يمنعهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم من أكله . انتهى من « المفهم » .

(ولم يأكل) رسول الله صلى الله عليه وسلم (منه) أي : من ذلك الحمار
(حين أخبرته أني اصطدته) أي : صدت الحمار (له) صلى الله عليه وسلم ،
وهذه الرواية معارضة لرواية من قال : (فأخذ رجلها من أبي قتادة ، فأكلها) .

فالجمع بينهما كما قال القاضي عياض : أن النبي صلى الله عليه وسلم
طلب من أبي قتادة تلك الرجل ؛ تطيباً لقلب من أكل منه ؛ بياناً للجواز بالفعل
والقول ؛ لإزالة الشبهة التي حصلت لهم . انتهى « فتح الملهم » .

.....

وفي حديث زيد بن أسلم زيادة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحاب أبي قتادة : « هل معكم من لحمه شيء ؟ » ، فقالوا : معنا رجله ، قال : فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأكلها ، قال القرطبي : كل ذلك تطيب لقلوبهم ، وتسكينٌ لِنَفَرَةٍ مَنْ نَفَرَ مِنْهُمْ ، وإبانةٌ لحليته بأقصى الممكن . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المغازي ، باب غزوة الحديبية ، ومسلم في كتاب الحج ، باب تحريم الصيد للمحرم ، والنسائي في كتاب المناسك ، باب إذا ضحك المحرم ففطن الحلال للصيد فقتله أيأكله أم لا ؟

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

والحديث الأول - أعني : حديث طلحة بن عبيد الله التيمي - مهمل ؛ لأنه معلول سنداً ، خطأ متناً ، فلا يصلح إلا للاستئناس .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستئناس ، والثاني للاستدلال .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٣) - (١١٠١) - بَابُ تَقْلِيدِ الْبُذْنِ

(٤٧) - (٣٠٤١) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،
عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ
زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ

(٢٣) - (١١٠١) - (بَابُ تَقْلِيدِ الْبَدَنِ)

(٤٧) - (٣٠٤١) - (١) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي
المصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي
عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن أبو الحارث المصري ، ثقة ثبت
عالم مصر وفقهها ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري .

(عن عروة بن الزبير) الأسدي المدني ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة
أربع وتسعين (٩٤ هـ) .

(وعمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية ، أكثر الرواية
عن عائشة ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة ، ويقال بعدها . يروي عنها : (ع) .
كلاهما روى (أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت) رضي الله
تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدي) الهدايا ويرسلها (من المدينة)

فَأَفْتِلْ قَلَائِدَ هَذِيهِ ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئاً مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحَرَّمُ .

إلى الكعبة ؛ وذلك حين بعثها مع أبي بكر الصديق عام تسع من الهجرة حين حج أبو بكر بالناس ، فلفظ : (كان) غير مقتض للتركار ؛ كما ذكره النووي في حديث جابر : (كنا نتمتع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنذبح البقرة عن سبعة) ، ولم يوجد ذلك منهم إلا مرة واحدة ، وهي حجة الوداع ، وفيه دليل على استحباب بعث الهدى إلى الحرم ، وأن من لم يذهب إليه . . يستحب له بعثه مع غيره .

قالت عائشة : (فأفتل) من باب ضرب ؛ أي : ألوي بِنَفْسِي (قلائد هديه) صلى الله عليه وسلم ؛ من فتلت الحبل وغيره ؛ إذا لويته .

والقلائد : جمع قلادة ؛ والمراد بها هنا : ما يعلق بعنق الهدى من الخيوط المفتولة علامةً له ، فَيَكُفُّ الناس عنه ؛ والهدى : ما يهدى إلى الحرم المكي من النعم .

ففيه استحباب تقليد الهدى وقتل قلائده .

(ثم) بعد بعث الهدى إلى الحرم (لا يجتنب) ولا يبتعد ولا يعتزل (شيئاً مما يجتنب المحرم) منه من محظورات الإحرام ؛ كالطيب والدهن .

وفيه : أن من بعث هدياً إلى الحرم . . لا يصير محرماً ، ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم ، ولا يجب عليه شيء مما يجب على المحرم ؛ كالتجرد من المخيط ، وكشف الرأس .

وقد روى ابن عباس وغيره أنه يجتنب محظورات الإحرام ، وهكذا حكى الخطابي عن أصحاب الرأي ، قال الحافظ : وهو خطأ عليهم ؛ فالطحاوي أعلم بهم منهم .

واستدل الداودي بقولها : (هديه) على أن الحديث الذي روته ميمونة

.....
أم المؤمنين مرفوعاً : « إذا دخل عشر ذي الحجة ؛ فمن أراد أنه يضحي . . فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً » . . يكون منسوخاً بحديث عائشة هذا ، أو ناسخاً له .

قال ابن التين : ولا يحتاج إلى ذلك ؛ لأن عائشة إنما أنكرت أن يصير من يبعث هديه محرماً بمجرد بعثه ، ولم تتعرض على ما يستحب في عشر ذي الحجة خاصة من اجتناب إزالة الشعر والظفر ، ثم قال : لكن عموم الحديث يدل على ما قال الداوودي ، وقد استدل به الشافعي على إباحة ذلك في عشر ذي الحجة ، قال : والحديث المذكور أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

قلت : هو من حديث أم سلمة لا من حديث ميمونة ، توهم الداوودي في النقل وفي الاحتجاج أيضاً ؛ فإنه لا يلزم من دلالة على عدم اشتراط ما يجتنبه المحرم على المضحي أنه لا يستحب فعل ما ورد به الخبر المذكور لغير المحرم ، والله أعلم ، كذا حققه الحافظ في « الفتح » . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب فتل القلائد للبدن والبقر ، ومسلم في كتاب الحج ، باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه ، وأبو داود في كتاب الحج ، باب من بعث بهديه وأقام ، والنسائي في كتاب المناسك ، باب فتل القلائد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٤٨) - ٣٠٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ،
عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : كُنْتُ أَقْتُلُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَيَقْلُدُ هَدْيَهُ ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ ، ثُمَّ يُقِيمُ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئاً مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحَرَّمُ .

(٤٨) - ٣٠٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ)
محمد بن خازم .

(عن) سليمان (الأعمش ، عن إبراهيم) بن يزيد النخعي الكوفي ، ثقة ، من
الخامسة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي أبي عمرو الكوفي ، ثقة مخضرم
مكثر فقيه ، من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين (٧٥ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (كنت أقتل) وألوي (القلائد) أي : الخيوط المعلقة في
أعناق الهدايا (لهدي النبي صلى الله عليه وسلم) وفي (كان) ما تقدم في
الحديث السابق (فيقلد) رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعلم (هديه) بتلك
الخيوط المفتولة ؛ أي : بتعليقها في أعناقها (ثم يبعث) رسول الله صلى الله
عليه وسلم (به) أي : بهديه إلى مكة مع أبي بكر في السنة التاسعة من الهجرة
(ثم يقيم) هو صلى الله عليه وسلم بنفسه بالمدينة في أهله حالة كونه (لا
يجتنب) ولا يعتزل (شيئاً) من محرمات الإحرام التي كانت (مما يجتنبه
المحرم) عنه ؛ من الملابس والطيب والنساء .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب

.....

تقليد الغنم ، ومسلم في كتاب الحج ، باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم
لمن لا يريد الذهاب بنفسه ، والنسائي في كتاب المناسك ، باب فتل القلائد .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٤) - (١١٠٢) - بَابُ تَقْلِيدِ الْغَنَمِ

(٤٩) - (٣٠٤٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً غَنَمًا إِلَى الْبَيْتِ فَقَلَّدَهَا .

(٢٤) - (١١٠٢) - (بَابُ تَقْلِيدِ الْغَنَمِ)

(٤٩) - (٣٠٤٣) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (أهدى) وبعث (رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة) واحدة (غنماً) في غير حجة الوداع (إلى البيت ، فقلدها) أي : علق في أعناق تلك الأغنام خيوطاً ؛ لتعلم أنها من هدايا الحرم ، فيردها واجدها إلى الحرم إذا ضاعت .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب تقليد الغنم ، ومسلم في كتاب الحج ، باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه واستحباب تقليده ، وأبو داود في كتاب الحج ، باب في الإشعار ، والنسائي في كتاب المناسك ، باب تقليد الغنم .

.....

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٥) - (١١٠٣) - بَابُ إِشْعَارِ الْبُذْنِ

(٥٠) - ٣٠٤٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ الْأَعْرَجِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(٢٥) - (١١٠٣) - (باب إشعار البدن)

(٥٠) - ٣٠٤٤ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد) .

كلاهما (قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة حافظ عابد ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام) بن أبي عبد الله سنبر - بوزن جعفر - المعروف بـ (الدستوائي) نسب إلى الدستواء ؛ لأنه كان يبيع الثياب التي تجلب من دستواء قرية بالشام ، فنسب إليها ، أبي بكر الربيعي البصري ، ثقة ثبت ، من كبار السابعة رمي بالقدر ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي حسان الأعرج) البصري مشهور بكنيته ، اسمه مسلم بن عبد الله ، صدوق رمي برأي الخوارج ، قتل سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) من الرابعة . يروي عنه : (م عم) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْعَرَ الْهَدْيِ فِي السَّنَامِ الْأَيْمَنِ وَأَمَاطَ عَنْهُ الدَّمَ ، وَقَالَ عَلِيٌّ فِي حَدِيثِهِ : بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَقَلَّدَ نَعْلَيْنِ .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر الهدي) أي : أعلم جنس الهدي الذي أراد سوقه إلى مكة في حجة الوداع ؛ أي : أشعره بذِي الحليفة (في) جانب (السنام) وهو أكمة في ظهر الإبل .

وقوله : (الأيمن) بالجر صفة للجانب المحذوف من بين الجار والمجرور ؛ أي : أشعره في جانب السنام الأيمن ذلك الجانب ، لا الأيسر ؛ أي : شق وطعن في الجانب الأيمن من سنامه (وأماط) أي : أزال ومسح (عنه) أي : عن ذلك الهدي (الدم) السائل من محل الطعن .

(وقال علي) بن محمد ؛ أي : زاد علي على أبي بكر (في حديثه) أي : في روايته لفظة : أشعر الهدي (بذِي الحليفة ، وَقَلَّدَ) هُ ؛ أي : علق في عنقه (نعلين) وجملته (قلد) معطوفة على (أشعر) .

وقال الحافظ : اتفق من قال بالإشعار على إلحاق البقر في ذلك بالإبل ، إلا سعيد بن جبير .

واتفقوا على أن الغنم لا تُشْعَر ؛ لضعفها ، ولكون صوفها وشعرها يستر موضع الإشعار ، وأما على ما نقل من مالك - كما سيأتي - . . فلكونها ليست ذات أسنمة ، والله تعالى أعلم . انتهى .

وإشعار البدنة : هو أن يشق أحد جانبي سنامها حتى يسيل دمها ، ويجعل ذلك علامة لها تعرف بها أنها هدي . انتهى « نهاية » .

أي : فلا يتعرض لها ، وإذا ضلت . . ردت ، وإن اختلطت بغيرها . . تميزت ؛ والسنام - بفتح السين - : أعلى ظهر الإبل .

وقال ملا علي في « شرح مشكاة المصابيح » : وكان الإشعار عادةً في
الجاهلية ، فقرره الشارع ؛ بناءً على صحة الأغراض المتعلقة به .
وقيل : الإشعار بدعة ؛ لأنه مثله ، ويرده الأحاديث الصحيحة ، بل هو بمنزلة
الفصد والحجامة .

وقد كره أبو حنيفة رحمه الله تعالى الإشعار ، وأولوه بأنه إنما كره
إشعار أهل زمانه ؛ فإنهم كانوا يبالغون فيه حتى يخاف منه السراية . انتهى
باختصار .

وفي « الأبي » : الأظهر أنه صلى الله عليه وسلم ولي ذلك بيده الشريفة ؛ كما
نحر ثلاثاً وستين بدنة بيده المباركة ، وإنما كان ذلك ؛ لأن الأصل في الكلمة
الحقيقة ، ومعنى (أمر غيره به) مجاز . انتهى منه .

قال الحافظ رحمه الله تعالى : فيه مشروعية الإشعار ، وفائدته : الإعلام
بأنها صارت هدياً لاتباعها من يحتاج إلى ذلك ، حتى لو اختلطت بغيرها . .
تميزت ، أو ضلت . . عرفت ، أو عطبت . . عرفها المساكين بالعلامة
فأكلوها ، مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع ، وحث الغير عليه ، وأبعد
من منع الإشعار ، واعتل أنه كان مشروعاً قبل النهي عن المثلة ؛ فإن النسخ
لا يصار إليه بالاحتمال ، بل وقع الإشعار في حجة الوداع ، وذلك بعد النهي
عن المثلة بزمان ، ثم قال : والإشعار : هو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل
دم ثم يسلمته ، فيكون ذلك علامة على كونها هدياً ، وبذلك قال الجمهور من
السلف والخلف .

وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء كراهته عن أبي حنيفة ، وذهب غيره
إلى استحبابه ؛ للاتباع ، حتى أصحابه أبو يوسف ومحمد ، فقالا : هو حسن ،

.....

وقال مالك : يختص الإشعار بما له سنام ؛ كما سيأتي ، قال الطحاوي : ثبت عن عائشة وابن عباس التخيير في الإشعار وتركه ، فدل على أنه ليس بنسك ، لكنه غير مكروه ؛ لثبوت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم . انتهى باختصار .

قوله : (وقلد نعلين) والتقليد : أن يعلق في عنق الهدى شيء يعرف به أنه هدي ، والأفضل النعلان ، وأجاز مالك : النعل الواحدة ، وأجاز الثوري : فم القرية وشبهها ، والأفضل عنده النعل .

وفي « الفتح » : ثم قيل : الحكمة في تقليد النعل : أن فيه إشارة إلى السفر والجد فيه ، فعلى هذا يتعين ، والله أعلم .

وقال ابن المنير في « الحاشية » : الحكمة فيه أن العرب تعتد النعل مركوبة ؛ لكونها تقي عن صاحبها ما يؤذيه من الشوك مثلاً ، وتحمل عنه وعر الطريق ، وقد كنى بعض الشعراء عنها بـ (الناقة) ، فكأن الذي أهدى .. خرج عن مركوبه لله تعالى حيواناً أو غيره ؛ كما خرج حين أحرم عن ملبوسه ، ومن ثم استحب تقليد نعلين لا واحدة . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحج ، باب تقليد الهدى وإشعاره ، وأبو داود في كتاب الحج ، باب في الإشعار ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في إشعار البدن ، والنسائي في كتاب المناسك ، باب سلت الدم عن البدن .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٥١) - ٣٠٤٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ أَفْلَحَ ، عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَلَدَ وَأَشْعَرَ

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٥١) - ٣٠٤٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ خَالِدٍ (الخياط القرشي أبو عبد الله البصري نزيل بغداد ، ثقة أُمِّي ، من التاسعة . يروي عنه : (م عم) .

(عن أفلح) بن حميد بن نافع الأنصاري المدني ، يكنى أبا عبد الرحمن ، يقال له : ابن صفيراء ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة ، قال أيوب : ما رأيت أفضل منه ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قلد) هداياه ؛ أي : علق في عنقها خيوطاً مفتولةً (وأشعر) ها ؛ أي : أعلمها بطعناتها جنب سنامها ، ومسح الدم عليها ؛ فيه استحباب التقليد والإشعار في الإبل والبقر .

قال النووي : وفيه أنه إذا أرسل هديه . . أشعره وقلده من بلده ، ولو أخذها معه . . أخر الإشعار والتقليد إلى حين يحرم من الميقات ، أو من غيره . انتهى .

وَأَرْسَلَ بِهَا وَلَمْ يَجْتَنِبْ مَا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ .

(وأرسل) أي : بعث (بها) إلى البيت ؛ كما في « مسلم » أي : إلى الكعبة وأقام بنفسه المدينة ؛ كما في « مسلم » (ولم يجتنب) أي : لم يتعد بعدما أرسلها عن (ما يجتنب) منه (المحرم) من استعمال الطيب والمخيط ومباشرة النساء .

قال النووي : فيه دليل على استحباب بعث الهدى إلى الحرم ، وأن من لم يذهب إليه . . يستحب له بعثه مع غيره .

وفيه : أن من يبعث هديه . . لا يصير محرماً ، ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم ، وهو مذهب كافة العلماء إلا رواية حكيت عن ابن عباس وابن عمر وعطاء وسعيد بن جبير أنه إذا فعل ذلك . . اجتنب ما يجتنبه المحرم ، ولا يصير محرماً بغير نية الإحرام ، والصحيح ما قاله الجمهور ؛ لهذه الأحاديث الصحيحة . وسبب هذا القول من عائشة : أنه بلغها فتيا بعض الصحابة فيمن بعث هدياً إلى مكة أنه يحرم عليه ما يحرم على الحاج ؛ من لبس المخيط وغيره حتى ينحر هديه بمكة ، فقالت ذلك رداً عليه . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم ، ومسلم في كتاب الحج ، باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه ، واستحباب تقليده . . . إلى آخره ، وأبو داود في كتاب الحج ، باب من بعث بهديه وأقام ، والنسائي في كتاب المناسك ، باب إشعار الهدى .

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٦) - (١١٠٤) - بَابُ مَنْ جَلَّلَ الْبَدَنَةَ

(٥٢) - ٣٠٤٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدْنِهِ ،

(٢٦) - (١١٠٤) - (باب من جلل البدنة)

(٥٢) - ٣٠٤٦ - (١) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عبد الكريم) بن مالك الجزري أبي سعيد مولى بني أمية ؛ وهو الخضرمي - بالخاء والضاد المعجمتين - نسبة إلى قرية من اليمامة ، ثقة متقن ، من السادسة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مجاهد) بن جبر المكي أبي الحجاج المخزومي مولاهم ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، من الثالثة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة (١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الرحمن (بن أبي ليلى) الأنصاري الكوفي ، من كبار التابعين ، ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (ع) ، مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين (٨٣ هـ) .

(عن علي بن أبي طالب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) علي : (أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه)

وَأَنْ أَقْسِمَ جَلَالَهَا وَجُلُودَهَا ، وَأَلَّا أُعْطِيَ الْجَازِرَ مِنْهَا شَيْئاً ، وَقَالَ : « نَحْنُ نُعْطِيهِ » .

- بضم الموحدة وسكون الدال - جمع بدنة ، سميت بذلك ؛ لعظم بدنها ؛ والمراد بها : بدنه التي أهداها إلى مكة في حجة الوداع ، ومجموعها مئة ؛ كما تقدم ، وفي « الفتح » : أن أقوم على البدن ؛ أي : عند نحرها للاحتفاظ بها .

ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك ؛ أي : أن أقوم عليها في مصالحها ؛ في علفها ورعيها وسقيها وغير ذلك ، وفي مسلم زيادة : (وأن أتصدق بلحمها) أي : أن أقسمها كلها على المساكين إلا ما أمر من كل بدنة ببضعة فطبخت ؛ كما مر في حديث جابر الطويل .

(وأن أقسم جلالها) على المساكين - بكسر الجيم وتخفيف اللام - جمع جل - بضم الجيم وبفتحةا - : ما تلبسه الدابة ؛ ليصان به ظهرها ، وقال بعضهم : ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه ، والمراد بتصدقها : ألا يرجع في شيء أهل به لله ، ولا في شيء أضيف إليه ، قاله المهلب .

(و) أن أقسم (جلودها) على المساكين ، قال في « الفتح » : واستدل به على منع بيع الجلود ، قال القرطبي : فيه دليل على أن جلود الهدي وجلالها تبع للحمها لا تباع ؛ كلحمها ، (و) أمرني (ألا أعطي الجازر) أي : الذابح الذي يسلخ جلدها ويفرق لحومها فرقاً قطعاً (منها) أي : من تلك البدن ولحمها (شيئاً) من أجرته ، أو المعنى : وألا أعطي الجازر شيئاً منها أجرته له ؛ لأنها مستحقة لله ، فلا تعطى إلا للمساكين (وقال) النبي صلى الله عليه وسلم أو علي : (« نحن نعطيهِ ») أي : نعطي الجازر أجرته (من عندنا) كما في رواية مسلم ؛ أي : من خالص مالنا لا منها .

.....
وحكمه إعطاؤه للمساكين ، وقد اتفقوا على أن لحمها لا يباع ، فكذاك
الجلود والجلال ، وأجازه الأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وهو وجه عند
الشافعية ، قالوا : ويصرف ثمنه مصرف الأضحية ، واستدل أبو ثور على جواز
بيعه بأنهم اتفقوا على جواز الانتفاع به ، وكل ما جاز الانتفاع به .. جاز بيعه .

وعورض باتفاقهم على جواز الأكل من لحم هدي التطوع ، ولا يلزم من
جواز أكله جواز بيعه ، وأقوى من ذلك في رد قوله ما أخرجه أحمد في حديث
قتادة بن النعمان مرفوعاً : « لا تبيعوا لحوم الأضاحي والهدي ، وتصرفوا وكلوا
واستمتعوا بجلودها ، ولا تبيعوا ، وإن أطعتم المساكين من لحومها .. فكلوا
إن شئتم » .

والانتفاع بجلودها : كجعلها غربالاً وقربةً وسفرةً وبساطاً ودلواً وحبلأً ، إلى
غير ذلك .

قوله : (وألا أعطي الجازر) اسم فاعل ؛ من جزرت الجزور ؛ وهي الناقة
وغيرها ، من باب قتل : نحرتها ، والفاعل جازر وجزار وجزير - بوزن سكيت -
والحرفة : الجزارة - بالكسر - كالخياطة ؛ كما في « القاموس » و« المصباح » .
وأما الجزارة - بالضم - فهو ما يأخذه الجزار من الذبيحة عن أجرته ؛ كالعمالة
للعامل .

وأصل الجزارة : أطراف البعير ؛ اليدان والرجلان والرأس .
سميت بذلك ؛ لأن الجزار كان يأخذها عن أجرته ؛ كما في « الصحاح »
و« النهاية » ، وذكره المجد أيضاً ، فهي - بالضم - : اسم للسواقط ، وهي في
عرفنا : الرثة والطحال والكبد أيضاً ، ونعبر عن أجر الجزار بأجرة القصاب .
انتهى من هامش نسخ « مسلم » .

.....

والمراد : منع إعطاء الجزار من الهدى عوضاً عن أجرته .
قال البغوي : وأما إذا أُعطي أجرته كاملة ، ثم تُصدق عليه إذا كان فقيراً ؛ كما
يتصدق على الفقراء .. فلا بأس بذلك .

وقال غيره : إعطاء الجزار على سبيل الأجرة ممنوع ؛ لكونه معاوضة ، وأما
إعطاؤه صدقة أو هدية أو زيادةً على حقه .. فالقياس جوازه ، ولكن إطلاق
الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة عليه ؛ لئلا تقع مسامحة في الأجرة ؛ لأجل
ما يأخذه فيرجع إلى المعاوضة .

قال القرطبي : ولم يرخص في إعطاء الجزار منها في أجرته إلا الحسن
البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير . انتهى من « فتح الملهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب
لا يعطى الجزار من الهدى ، ومسلم في كتاب الحج ، باب في الصدقة بلحوم
الهدى ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب كيف تنحر البدن .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٧) - (١١٠٥) - بَابُ الْهَدْيِ مِنَ الْإِنَاثِ وَالذُّكُورِ

(٥٣) - ٣٠٤٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
.....

(٢٧) - (١١٠٥) - (باب الهدي من الإناث والذكور)

(٥٣) - ٣٠٤٧ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد)
الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان) الثوري .

(عن) محمد بن عبد الرحمن (بن أبي ليلى) الأنصاري الكوفي القاضي ،
صدوق سيئ الحفظ ، من السابعة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) .
يروى عنه : (عم) .

(عن الحكم) بن عتيبة الكندي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الخامسة ، مات
سنة ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن مقسم) بن بجرة - بضم الموحدة وسكون الجيم - مولى عبد الله بن
الحارث ، ويقال له : مولى ابن عباس ؛ للزومه له ، صدوق وكان يرسل ، من
الرابعة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه محمد بن
عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو ضعيف ، ولكن له متابع من حديث جابر بن
عبد الله ؛ وهو جعفر الصادق ، روى هذا الحديث عن أبيه محمد الباقر عن
جابر ؛ كما مر في آخر باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (٣٠٢٥) .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى فِي بُدْنِهِ جَمَلًا لِأَبِي جَهْلٍ بُرْتُهُ مِنْ
فِضَّةٍ .

(٥٤) - ٣٠٤٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ

مُوسَى ،
.....

(أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى في بدنه) التي ساقها من المدينة إلى
مكة في حجة الوداع ؛ أي : ساق فيها (جملاً) وهو ذكر الإبل (لأبي جهل)
أسروه منه يوم بدر (برته) - بضم الباء وتخفيف الراء - : الحلقة تجعل في أنف
البعير . . كائنة (من فضة) وفي رواية البيهقي : (من ذهب) وفيه دلالة : على
جواز إهداء الذكور في الهدى ، قال السندي : قوله (جملاً) أي : ذكراً ؛ وكأنه
أراد : أن النوق كانت هي الغالب ، فإذا ثبت إهداء الذكور . . لزم جواز النوعين .
انتهى منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فسنده : ضعيف ؛ لما مر آنفاً ،
والمتن : صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً من حديث جابر ، رواه المؤلف في آخر
باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (٣٠٢٥) ، فسنده ابن عباس :
ضعيف ؛ كما بيناه آنفاً ، ومتنه : صحيح بغيره ، وغرضه : الاستدلال به على
الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث سلمة ابن الأكوع رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٥٤) - ٣٠٤٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ

مُوسَى (بن أبي المختار . باذام العبسي الكوفي ، ثقة كان يتشيع ، من التاسعة ،

أَنْبَأَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي بُدْنِهِ جَمَلٌ .

مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا موسى بن عبدة) - بالتاء المثناة في آخره مصغراً - ابن نشيط - مكبراً - الربذي - بفتحيتين ثم بمعجمة - أبو عبد العزيز المدني ، ضعيف وكان عابداً ، من صغار السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (ت ق) ، وقال الساجي : كان رجلاً صالحاً ، وقال القطان : لا يحدث عنه ، وقد حدث عنه وكيع ، وقال : كان ثقة ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال مرة : ليس بثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث وليس بحجة ، وقال يعقوب بن شيبة : كان من أهل الصدق . انتهى من « التهذيب » .

وقد تحصل مما ذكرنا أنه كان مختلفاً فيه .

(عن إياس بن سلمة) ابن الأكوع الأسلمي أبي سلمة المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة تسع عشرة ومئة (١١٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي أبي إياس المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، شهد بيعة الرضوان ، مات سنة أربع وسبعين (٧٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه راوياً مختلفاً فيه ؛ وهو موسى بن عبدة الربذي .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بدنه) التي ساقها إلى مكة في حجة الوداع (جمل) أي : ذكر من الإبل ؛ وهو جمل أبي جهل المذكور في الحديث الذي قبل هذا الحديث .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛

.....

لما تقدم آنفاً ، أو صحيح بما قبله من حديث ابن عباس ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٨) - (١١٠٦) - بَابُ الْهَدْيِ يُسَاقُ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ

(٥٥) - ٣٠٤٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى هَذِيهٗ مِنْ قَدِيدٍ .

(٢٨) - (١١٠٦) - (باب الهدي يساق من دون الميقات)

(٥٥) - ٣٠٤٩ - (١) (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا يحيى بن يمان) العجلي الكوفي ، صدوق عابد يخطئ كثيراً ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقد تغير ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن سفیان) الثوري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبید الله) بن عمر بن حفص العمري المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه يحيى بن يمان مختلف فيه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى هديه) الذي ساقه إلى مكة عام حجة الوداع (من قديد) - بالتصغير - : اسم موضع بين الحرمين داخل ميقات أهل

.....

المدينة ؛ وهو ذو الحليفة ، والصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم ساق هديه من ذي الحليفة ؛ كما مر في حديث جابر الطويل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي ، قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث الثوري إلا من حديث يحيى بن اليمان ، وقد قيل فيه ما قيل ؛ من أنه يخطئ كثيراً ، ولكن زوي عن نافع : أن ابن عمر اشترى هديه من قديد ، قال أبو عيسى : وهذا الموقوف أصح من المرفوع الذي رواه ابن اليمان ؛ لمعارضة حديث جابر له .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف المتن ، حسن السند ؛ لما تقدم آنفاً ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فالحديث : ضعيف المتن ، حسن السند (٤)
(٣١٤)



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٩) - (١١٠٧) - بَابُ رُكُوبِ الْبُذْنِ

(٥٦) - ٣٠٥٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ : « أَرْكَبُهَا » ، قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ ،

(٢٩) - (١١٠٧) - (بَابُ رُكُوبِ الْبُذْنِ)

(٥٦) - ٣٠٥٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ (عبد الله بن ذكوان الأموي مولا هم المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز الهاشمي مولا هم المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً) لم أر من ذكر اسمه (يسوق) قدامه (بدنة) أهداها إلى الحرم المكي ، وفي حديث أنس عند النسائي : (وقد جهده المشي) (فقال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (« اركبها ») يا رجل ، فلا تتعب نفسك بالمشي وراءها ، ف (قال) الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنها) أي : إن هذه الناقة (بدنة) أي : قربان مستحق لله تعالى ؛ ظاناً أنه لا يجوز ركوب الهدي مطلقاً .

قال الحافظ رحمه الله تعالى : الظاهر أن الرجل ظن أنه خفي على النبي

قَالَ : « أَرْكَبَهَا وَيَحْكُ » .

صلى الله عليه وسلم كونها هدياً ، فلذلك قال له : (إنها بدنة) ، والحق أنه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لكونها كانت مقلدة ، فلذلك (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم لما زاد في مراجعته : (« اركبها ويحك ») أي : ألزمك الله الرحمة ؛ وهي كلمة تقال لمن استحق الدعاء له بالرحمة والشفقة عليه .

واستدل بهذا الحديث على جواز ركوب الهدي ، سواء كان واجباً أو تطوعاً ؛ لكونه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل صاحب الهدي من ذلك ، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك .

وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد من حديث علي رضي الله تعالى عنه : (أنه سئل هل يركب هديه ؟ فقال : لا بأس ؛ قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بالرجال يمشون ، فيأمرهم بركوب هديه) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : هدي النبي صلى الله عليه وسلم ، إسناده صالح .

وبالجواز مطلقاً قال عروة بن الزبير ، ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحاق ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو الذي جزم به النووي في « الروضة » تبعاً لأصلها في الضحايا ، ونقله في « شرح المذهب » عن القفال والماوردي ، وفي رواية لمسلم : (اركبها ويلك) أي : ألزمك الله الهلاك .

قال السندي : الظاهر أن المراد به : مجرد الزجر لا الدعاء عليه ، وقال القرطبي : قالها تأديباً له ؛ لأجل مراجعته له على عدم خفاء الحال عليه صلى الله عليه وسلم ؛ لأنها مقلدة كما في رواية مسلم ، وبهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي ، وبالعقلى قال : الويل لمن راجع في ذلك بعد هذا ، قال : ولو أنه صلى الله عليه وسلم اشترط على ربه ما اشترط . . لهلك ذلك الرجل لا محالة .

.....

قال القرطبي : ويحتمل أن يكون فهم عنه أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في البحيرة والسائبة والوصيلة ، فزجره عن ذلك ، فعلى الحالتين هي إنشاء ، ورجحه عياض وغيره ، قالوا : والأمر هنا وإن قلنا : إنه للإرشاد ، لكنه استحق الذم بتوقفه عن امتثال الأمر ، والذي يظهر أنه ما ترك الامتثال عناداً .

ويحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرم بركوبها أو إثم ؛ وأن الإذن الصادر له بركوبها إنما هو للشفقة عليه ، فتوقف ، فلما أغلظ له . . بادر إلى الامتثال ، وقيل : لأنه كان أشرف على الهلاك من الجهد .

و (ويل) كلمة تقال لمن وقع في هلكة .

فالمعنى : أشرفت على الهلاك فاركب ، فعلى هذا هي إخبار ، وقيل : هي كلمة تدعم بها العرب كلامها ، ولا تقصد معناها ؛ كقولهم : لا أم لك ، ويقويه ما تقدم في بعض الروايات بلفظ : (ويحك) بدل (ويلك) .

قال الهروي : (ويل) يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ، و (ويح) لمن وقع في هلكة لا يستحقها ، كذا في « الفتح » .

واستنبط البخاري من هذا الحديث جواز انتفاع الواقف بوقفه ، وهو موافق للجمهور في الأوقاف العامة . انتهى ؛ كالمساجد مثلاً .

قال السندي : الرجل المذكور في الحديث لم يقف عليه الحافظ بعد طول البحث عنه . انتهى « سبل السلام » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب ركوب البدن ، ومسلم في كتاب الحج ، باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب في ركوب البدن ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في ركوب البدنة ، والنسائي في كتاب المناسك ،

(٥٧) - ٣٠٥١ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ
صَاحِبِ الدُّسْتَوَائِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ
.....

باب ركوب البدنة ، والبغوي في « شرح السنة » ، باب ركوب الهدي ، وقال : هذا
حديث صحيح ، وغيرهم من أصحاب المسانيد والسنن .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أنس بن مالك رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٥٧) - ٣٠٥١ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين .
يروى عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول
سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام) بن أبي عبد الله سنبر - بوزن جعفر - (صاحب الدستوائي)
أي : المنسوب إلى الثياب الدستوائية ؛ أي : المجلوبة من دستواء ؛ اسم قرية ؛
لأنه كان يبيعها ، الربيعي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع وخمسين
ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع
عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَيْهِ بِبَدَنَةٍ فَقَالَ : « اُرْكَبْهَا » ، قَالَ : إِنَّهَا
بَدَنَةٌ ، قَالَ : « اُرْكَبْهَا » ، قَالَ : فَرَأَيْتُهُ رَاكِبَهَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي عُتُقِهَا نَعْلٌ .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم مر) - بضم الميم على صيغة المجهول -
وقوله : (عليه) نائب فاعل له ، و (ببدة) متعلق به ، ولم أر من ذكر اسم
المار عليه ؛ أي : مر رجل من المسلمين على رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو يسوق ببدة مقلدة قدامه يمشي وراءها (فقال) له رسول الله :
(« اركبها ») أي : اركب هذه البدة التي تسوقها (قال) الرجل السائق
لها للنبي صلى الله عليه وسلم في جواب أمره له بالركوب : (إنها) أي :
إن هذه الناقة (بدنة) أي : ناقة مهداة إلى الحرم تقرباً إلى الله تعالى ،
فلا تصلح للركوب ؛ لأنها مصروفة لله تعالى ، ف (قال) له النبي صلى الله
عليه وسلم ثانياً : (« اركبها ») لا تهلك نفسك بالمشي وراءها (قال)
أنس : (فرأيت) أي : فرأيت ذلك الرجل (راكبها) أي : راكب تلك البدة
بعدها أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالركوب مرتين ، حالة كونه ذاهباً
(مع النبي صلى الله عليه وسلم) والحال أن البدة مقلد (في عتقها نعل)
إشعاراً بأنها هدي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب
ركوب البدن .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه بسوقه :
الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٠) - (١١٠٨) - بَابُ : فِي الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ

(٥٨) - ٣٠٥٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ذُوَيْبَ الْخُزَاعِيَّ حَدَّثَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . .

(٣٠) - (١١٠٨) - (بَابُ : فِي الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ)

(٥٨) - ٣٠٥٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ (الْعَبْدِيُّ) الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِئَتَيْنِ (٢٠٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ) مَهْرَانُ الْيَشْكِرِيِّ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ ، وَقِيلَ : سَبْعٌ وَخَمْسِينَ وَمِئَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ قَتَادَةَ) بَنُ دَعَامَةَ ، ثِقَةٌ ، مِنَ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ بَضْعَ عَشْرَةٍ وَمِئَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ) بَنُ الْمُحَبِّقِ الْهَذَلِيِّ الْبَصْرِيِّ ، وَلَدَ يَوْمَ حَنْيْنٍ ، فَلَهُ رِوَايَةٌ ، مَاتَ فِي آخِرِ إِمَارَةِ الْحِجَابِ . يَرْوِي عَنْهُ : (م د س ق) .
(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .

(أَنَّ ذُوَيْبًا) بَنُ حُلْحُلَةَ - بِمَهْمَلَتَيْنِ وَسَكُونِ اللَّامِ الْأُولَى - ابْنُ عَمْرٍو بْنِ كَلِيبٍ (الْخُزَاعِيُّ) وَالِدُ قَبِيصَةَ الصَّحَابِيِّ الْمَشْهُورِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، مَاتَ فِي خِلَافَةِ مَعَاوِيَةَ ، وَقِيلَ : مَاتَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . يَرْوِي عَنْهُ : (م ت ق) .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم) أي : حدث وأخبر ذؤيب لابن عباس

كَانَ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالْبُذْنِ ثُمَّ يَقُولُ : « إِذَا عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِيتَ عَلَيْهِ مَوْتًا . .
فَانْحَرْهَا ، ثُمَّ أَغْمَسَ نَعْلَهَا فِي دِمِهَا ، ثُمَّ أَضْرَبَ صَفْحَتَهَا وَلَا تَطْعَمَ مِنْهَا
أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ » .

أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يبعث) ويرسل (معه) أي : مع ذؤيب
(بالبدن) أي : ببذنه وهداياه التي ساقها من ذي الحليفة في حجة الوداع إلى
مكة (ثم يقول) رسول الله صلى الله عليه وسلم لذؤيب : (إذا عطب) من باب
فرح وتعب ؛ أي : إذا عجز وأعيا (منها) أي : من هذه البدن (شيء) أي :
واحد منها فأكثر ؛ والعطب - بوزن التعب - : الهلاك ؛ والمراد : إن قارب الهلاك
والموت شيء منها بقرينة قوله : (فخشيت عليه موتاً) أي : فخفت عليه موتاً . .
(فانحرها) أي : فانحر تلك البدنة التي خشيت عليها الموت (ثم اغمس)
وأدخل (نعلها) المعلق بعنقها ؛ لتكون علامة على كونها هدياً ؛ أي : ألق نعلها
(في دماها) الذي يسيل منها ؛ كيلا ينتفع بشيء منها ، حتى لا تؤخذ نعلها ؛
ليقلد بها غيرها .

(ثم) بعدما ألقى نعلها في دماها . . خذها (واضرب) به ؛ أي : بنعلها
(صفحتها) أي : اجعله على جانب عنقها ؛ ليحترز عن أكلها الغني ، ويعرف
أنها هدي (ولا تطعم منها) أي : من تلك البدنة (أنت) يا ذؤيب (ولا أحد
من أهل رفقتك) أي : لا تأكل أنت من لحمها ، ولا واحد من رفقتك ؛ أي : من
أصحابك الذين رافقتهم في السفر ، وهذا محمول - كما قال النووي - على سد
الذرائع ؛ حتى لا يتساهل فينحر قبل أوانه .

قال الخطابي : ويشبه أن يكون ذاك ؛ ليقطع عنهم باب التهمة ، وقال السندي :
ويحتمل أنهم كانوا أغنياء .

والرفقة - بضمه الراء وكسرهما ، وقيل : مثلثة وسكون الفاء : جماعة ترافقهم
في سفرهم .

.....
ولفظ : (الأهل) مقحم . انتهى ، أو الإضافة فيه بيانية ، وفي « القاموس » :
الرفقة - مثلثة الراء - أي : أحد من رفقائك . انتهى .

قال الطيبي : سواء كان فقيراً أو غنياً ، وإنما منعوا ذلك ؛ قطعاً لأطماعهم ؛
لئلا ينحرها أحد ويتعلل بالعطب ، قال المازري : نهاه عن ذلك ؛ حمايةً أن
يتساهل فينحره قبل أوانه بذلك .

وقال القرطبي : قوله : « ثم اجعلها على صفحتها » يعني : النعل الذي قلدها
به يجعله على صفحة عنقها ، وإنما أمره بذلك ؛ ليكون ذلك علامةً على أنه
هدي ، فيمتنع منه كل من لا يحل له أكله .

قوله : « أنت ولا أحد من رفقتك » يعني برفقته : المرافقين له في سوق الهدى
ومن يتعلق به .

وإنما منعه النبي صلى الله عليه وسلم ورفقته من أكلها ؛ سداً للذريعة ؛ لأنه
لو لم يمنعهم من ذلك . . لأمكن أن يبادروا إلى نحرها ، أو يتسببوا إلى ذلك
ليأكلوها ، فلما منعهم من المحذور المتوقع . . انسد ذلك الباب عليهم . انتهى
منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحج ، باب ما يفعل
بالهدي إذا عطب في الطريق ، وأحمد في « المسند » ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ذؤيب الخزاعي بحديث ناجية الخزاعي
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥٩) - ٣٠٥٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ نَاجِيَةِ الْخَزَاعِيِّ ، قَالَ عَمَرُو فِي حَدِيثِهِ : وَكَانَ صَاحِبَ بُذْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطَبَ مِنَ الْبُذْنِ ؟ قَالَ : « أَنْحَرُهُ وَأَغْمِسَ نَعْلَهُ »

(٥٩) - ٣٠٥٣ - (٢) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد) الطنافسي (وعمر بن عبد الله) بن حنش - بفتحيتين آخره معجمة - الأودي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ق) . (قالوا) أي : قال كل من الثلاثة : (حدثنا وكيع) بن الجراح . (عن هشام بن عروة ، عن أبيه) عروة بن الزبير . (عن ناجية) بن كعب بن جندب ، ويقال : ابن عمير بن معمر الأسلمي (الخزاعي) الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (عم) . (قال عمرو) بن عبد الله (في حديثه) أي : في روايته : (وكان) ناجية (صاحب بدن النبي صلى الله عليه وسلم) في سوقها إلى مكة في حجة الوداع . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات . قوله : (صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم) فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله أميراً على ست عشرة بدنة يسوقها إلى مكة ؛ لينحرها بمكة ؛ كما في رواية مسلم .

(قال) ناجية ابن جندب : ف (قلت : يا رسول الله ؛ كيف أصنع) وأفعل (بما عطب) وعجز وانقطع عن السير في الطريق (من) هذه (البدن) التي أمرتني عليها ؟ (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انحره) أي : انحر ما عجز في الطريق واذبحه (واغمس نعله) أي : نعل ما عجز منها ؛ أي : ألق نعله

فِي دَمِهِ ، ثُمَّ أَضْرِبْ صَفْحَتَهُ وَخَلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ فَلْيَأْكُلُوهُ » .

المعلق في عنقه ؛ ليكون علامةً على كونه هدياً ؛ فالمراد بنعله : ما علق بعنقه من الأمدسة - جمع مداس على غير القياس - ؛ ليكون علامةً على كونه هدياً ، لا نعل رجله .

والنعل : اسم لما وقيت به القدم من الأرض ، ليس خاصاً بما بقي به حافر البدنة ؛ أي : اغمسه واطرحه (في دمه) الذي سال منه عند النحر (ثم اضرب) واجعل ذلك النعل الملطخ بدمه وضعه على (صفحته) أي : على جانب سنامه ؛ لئلا يأكل منها الأغنياء ؛ أي : ليعلم من مر به أنه هدي ، فيأكله من يستحقه من الفقراء ، ويتركه من لا يستحقه من الأغنياء ، وقيل : على صفحة عنقه ؛ كما قاله القرطبي فيما مر .

(وخل بينه) أي : واخرج من بين ذلك الهدى الذي نحرت (وبين الناس ، فليأكلوه) أي : لا تمنعهم عن أكله ، ولا تأكل أنت ورفقتك منها شيئاً .
وبظاهر هذا النهي قال ابن عباس ، واختاره ابن المنذر ، فقالا : لا يأكل منه سائقه ولا أحد من أهل رفقته .

وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي ومن تبعهم : لا يأكل منه سائقه ، ويخلي بينه وبين الناس يأكلونه ، وروي عن ابن عمر : أنه كان يرى الأكل منه ، وعلى قول المانعين ؛ فإن أكل منه . . ضمنه عند مالك وغيره . انتهى من « المفهم » باختصار .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحج ، باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب في الهدى إذا عطب في الطريق قبل أن يبلغ محله ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء إذا عطب الهدى ماذا يصنع به .

.....

قال أبو عيسى : حديث ناجية حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ؛ قالوا في هدي التطوع : إذا عطب .. لا يأكل هو ولا أحد من أهل رفقته ، ويخلي بينه وبين الناس يأكلوه ، وقد أجزأ ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، وقالوا : إن أكل منه شيئاً .. غرم بقدر ما أكل منه .

وقال بعض أهل العلم : إذا أكل من هدي التطوع شيئاً .. فقد ضمن الذي أكل .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣١) - (١١٠٩) - بَابُ أَجْرِ بُيُوتِ مَكَّةَ

(٦٠) - ٣٠٥٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ نَضْلَةَ
.....

(٣١) - (١١٠٩) - (باب أجر بيوت مكة)

أي : هل تصح إجارتها أم لا ؟



(٦٠) - ٣٠٥٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ (بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي ، ثقة مأمون ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل : سنة إحدى وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عمر بن سعيد بن أبي حسين) النوفلي المكي ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(عن عثمان بن أبي سليمان) بن جبير بن مطعم القرشي النوفلي المكي قاضيها ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن علقمة بن نضلة) - بفتح النون وسكون المعجمة - المكي كناني ، وقيل : كندي تابعي صغير ، مقبول ، أخطأ من عده في الصحابة . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن هذا الإسناد على شرط مسلم ، لكن لا يصح لعلقمة صحبة ، وليس له في الكتب الستة شيء سوى هذا الحديث الذي ذكره ابن ماجه ، وذكره ابن حبان في أتباع التابعين من الثقات ، ففي هذا الإسناد إرسال ، فهو ضعيف .

قَالَ : تُؤَفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَا تُدْعَى رِبَاعُ مَكَّةَ إِلَّا السَّوَائِبَ مَنْ أَحْتَاجَ .. سَكَنَ ، وَمَنْ اسْتَغْنَى .. أَسَكَنَ .

(قال) علقمة : (توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر و) الحال أنه (ما تدعى ربيع مكة) ودورها ؛ والرباع - بكسر الراء - جمع ربيع (إلا السوائب) أي : الغير المملوكة لأهلها ، بل هي المتروكة لله ؛ لينتفع المحتاج إليها (من احتاج) إليها من أهلها .. (سكن) فيها (ومن استغنى) عنها .. (أسكن) غيره بلا إجارة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف (٥) (٣١٥) ؛ لكون سنده مرسلًا ، ولا شاهد له ولا متابع ، وغرضه : الاستئناس به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد الضعيف .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٢) - (١١١٠) - بَابُ فَضْلِ مَكَّةَ

(٦١) - ٣٠٥٥ - (١) حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، أَخْبَرَنِي عُقَيْلٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيٍّ بْنَ الْحَمَرَاءِ

(٣٢) - (١١١٠) - (باب فضل مكة)

(٦١) - ٣٠٥٥ - (١) (حدثنا عيسى بن حماد) بن مسلم التجيبي (المصري) (أبو موسى الأنصاري لقبه زغبة - بضم الزاي وسكون المعجمة بعدها موحدة - وهو لقب أبيه أيضاً ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن بن الحارث الفهمي مولاهم المصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخبرني عقيل) ابن خالد بن عقيل الأموي مولاهم المصري ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن مسلم) ابن شهاب الزهري المدني ، ثقة إمام ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(أنه) أي : أن محمد بن مسلم (قال : إن أبا سلمة) عبد الله (بن عبد الرحمن بن عوف) الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(أخبره) أي : أخبر ابن شهاب (أن عبد الله بن عدي بن الحمراء) الزهري ،

قَالَ لَهُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ وَقِفْتُ بِالْحَزْوَرَةِ يَقُولُ : « وَاللَّهِ ؛ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَيَّ ، وَاللَّهِ ؛ لَوْلَا أَنِّي أَخْرَجْتُ »

قيل : إنه ثقفى خالف بني زُهْرَةَ ، صحابي له حديث واحد في فضل مكة رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ت س ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عبد الله بن عدي : (له) أي : لأبي سلمة : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) أي : والحال أنه صلى الله عليه وسلم راكب (على ناقته واقف) أي : مستقر عليها ، لا يتحرك ، وفي رواية الترمذي : (واقفاً) بالنصب على الحال .

والجار والمجرور في قوله : (بالحزورة) - بالحاء المهملة والزاي وبالواو المفتوحة آخره راء مهملة على وزن قسورة - : اسم موضع بمكة ، وقال الطيبي : وشدهما بعضهم ؛ والحزورة في الأصل بمعنى : التل الصغير ، سميت بذلك ؛ لأنه كان هناك تل صغير ، وقيل : لأن وكيع بن سلمة بن زهير بن إياد كان وَلِيَّ أَمْرِ الْبَيْتِ بعد جُرْهُم ، فَبَنَى صِرْحاً كان هناك ، وَجَعَلَ فِيهَا أَمَةً ، يقال لها : حزورة ، فَسَوَّيْتُ حَزْوَرَةً مَكَّةَ بِهَا . انتهى ، انتهى « تحفة الأحوذى » . متعلق برأيت ؛ لأن رأى بصرية لا تتعدى إلا إلى واحد ؛ أي : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحزورة ، وهو واقف على ناقته ، حالة كونه (يقول) مخاطباً للكعبة المشرفة وما حولها من حرمها : (والله ؛ إنك) - بكسر الكاف - خطاباً للكعبة (لخير) بقاع (أرض الله) تعالى وأشرفها (و) إنك (أحب) أماكن (أرض الله) عز وجل (إلي) - بتشديد الياء - أي : عندي (والله) أي : أقسمت لك بالإله الذي لا إله غيره ؛ (لولا أنني أخرجت) أي : أمرت

بالخروج (منك) بأمر من الله تعالى . . (ما خرجت) منك أبداً ؛ لأنك أشرف بقاع الأرض وأكرمها عند الله تعالى ؛ حيث جعلك حرماً آمناً ومشاعر النسك . وفي الحديث دلالة على أنه لا ينبغي للمؤمن أن يخرج من مكة ، إلا أن يُخرج منها حساً أو حكماً ؛ وهو الضرورة الدينية أو الدنيوية .

وأما خبر الطبراني : (المدينة خير من مكة) . . فضعيف ، بل هو منكر وإيه ؛ كما قاله الذهبي ، وعلى تقدير صحته يكون محمولاً على زمانه صلى الله عليه وسلم ؛ لكثرة الفوائد في حضرته ، وملازمة خدمته ؛ لأن شرف المدينة ليس بذاتها ، بل بوجوده صلى الله عليه وسلم فيها ونزوله فيها مع بركاته .

وأيضاً نفس المدينة ليس أفضل من مكة اتفاقاً ؛ إذ لا تضاعف فيه أصلاً ، بل المضاعفة في المسجدين بالنسبة إلى الصلاة ؛ ففي الحديث الصحيح الذي قال الحفاظ على شرط الشيخين : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة في غيره من المساجد ، إلا المسجد الحرام ، صلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجدي هذا بمئة ألف صلاة » .

وصح عن ابن عمر موقوفاً ، وهو في حكم المرفوع ؛ لأنه لا يقال مثله بالرأي : (صلاة واحدة بالمسجد الحرام أفضل من مئة ألف صلاة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم) . انتهى ، انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب المناقب ، باب في فضل مكة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب صحيح ، والنسائي في كتاب المناسك ، باب فضل مكة ، والحاكم في « المستدرک » ، وأحمد في « المسند » ، والطبري في « تفسيره » .

(٦٢) - ٣٠٥٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا
يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ ،

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن عدي بحديث صفية بنت شيبة
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦٢) - ٣٠٥٦ - (٢) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ) الهمداني
الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ) بن واصل الشيباني أبو بكر الجمال الكوفي ،
صدوق يخطئ ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي
عنه : (م د ت ق) .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ) بن يسار المطلبي مولا هم المدني نزيل العراق ،
إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، بل هو إمام عارف ثقة مشهور ، من صغار
الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ) بن عمير بن عبيد القرشي مولا هم المدني ، قال
ابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبة وأبو زرعة وأبو حاتم : ثقة ، وقال النسائي :
لا بأس به ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، ووهب ابن حزم فَجَهْلَهُ - أي : جعله
مجهولاً - وابن عبد البر فضغفه ، ولهذا غفلة منهما ، ويكفي في توثيقه ابن معين
ومَنْ ذَكَرَ مَعَهُ مِنَ الْأَثَمَةِ ، من الخامسة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) .
يروي عنه : (عم) .

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ يَتَّاقٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ عَامَ الْفَتْحِ فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ؛ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فَهِيَ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ؛ لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا ، وَلَا يَأْخُذُ لُقْطَتُهَا إِلَّا مُنْشِدٌ » ،

(عن الحسن بن مسلم بن يَتَّاقٍ) - بفتح التحتية وتشديد النون آخره قاف -
المكي ، ثقة ، من الخامسة ، مات قديماً بعد المئة بقليل . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن صفية بنت شيبة) بنت عثمان بن أبي طلحة العبدري رضي الله تعالى عنها ، لها رؤية ، وحدثت عن عائشة وغيرها من الصحابة ، وفي « البخاري » التصريح بسماعها من النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنكر الدارقطني إدراكها النبي صلى الله عليه وسلم ، وكفى البخاري إثباتاً لسماعها يروي عنها : (ع) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) صفية : (سمعت) بضم التاء للمتكلم (النبي صلى الله عليه وسلم) حالة كونه (يخطب) ويعظ الناس (عام الفتح ، فقال) في خطبته : (يا أيها الناس ؛ إن الله) عز وجل (حرم مكة) أي : جعلها حراماً آمناً (يوم خلق السماوات والأرض ، فهي) أي : مكة (حرام) من وقت تحريم الله تعالى إياها (إلى يوم القيامة) ولذلك (لا يعضد) - بضم أوله وفتح ثانيه - أي : لا يُكسر ولا يُقْلَع (شجرها) الذي نبت بنفسه لا المُسْتَنْبَت (ولا ينفر صيدها) أي : لا يزعج ولا يطرد من مكانه ، وفي رواية البخاري زيادة : (ولا يختلى) بضم أوله وسكون ثانيه المعجم وفتح لامه (خلاها) - بالقصر وفتح الخاء المعجمة - أي : لا يُجَزُّ ولا يُقْطَع كلؤها الرطب الذي نبت بنفسه (ولا يأخذ لقطتها) - بفتح القاف وسكونها مع ضم اللام فيهما - أي : لا يَرْفَعُ لِقْطَتَهَا (إلا منشد) لها على

فَقَالَ الْعَبَّاسُ : إِلَّا الْإِذْخَرُ ؛ فَإِنَّهُ لِلْبُيُوتِ وَالْقُبُورِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِلَّا الْإِذْخَرُ » .

الدوام ؛ أي : إِلَّا مُعَرِّفُ يُعَرِّفُهَا عَلَى الدَّوام ، فلا يأخذها للتملك بعد التعريف ، بخلاف سائر البلدان (فقال العباس) بن عبد المطلب لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (إِلَّا الْإِذْخَرُ) أي : ليكن هذا استثناء من الكلاً يا رسول الله (فإنه) أي : فإنه الْإِذْخَرُ نحتاج إليه (للبيوت) أي : لسقف بيوتنا (والقبور) أي : ولسد فرج اللبنة عند سد لحد القبور ؛ لئلا يدخل التراب على الميت (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) باجتهاد منه أو بوحى إليه في الحال : (« إِلَّا الْإِذْخَرُ ») ويجوز أن يكون أُوحي إليه قبل ذلك : أنه إن طلب منك أحد استثناء شيء . . فاستثنى ؛ وَالْإِذْخَرُ - بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة - : نبت طيب الرائحة . ويجوز فيه الرفع على البدل ، والنصب على الاستثناء ؛ لكونه واقعاً بعد النفي ، لكن المختار - كما قاله ابن مالك - نصبه ؛ إما لكون المستثنى متراحياً عن المستثنى منه ، فتفوت المشاكلة بالبديلة ، وإما لكون الاستثناء عرض في آخر الكلام ، ولم يكن مقصوداً أولاً ، وفي رواية : (قال رجل من قريش : إِلَّا الْإِذْخَرُ يا رسول الله ؛ فإنه نجعله في بيوتنا وقبورنا) أي : لحاجة سقف بيوتنا نجعله فوق الخشب ، ولحاجة قبورنا في سد الفرج التي بين اللبنة والفرش ونحوه (فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إِلَّا الْإِذْخَرُ) وفي نسخة : (إِلَّا الْإِذْخَرُ ، إِلَّا الْإِذْخَرُ) بالتكرار . انتهى . « قسطلاني » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الجنائز ، باب الْإِذْخَرُ والحشيش في القبر .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لما قبله .



(٦٣) - ٣٠٥٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَابْنُ الْفُضَيْلِ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ سَابِطٍ ،

ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث عياش بن أبي ربيعة رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٦٣) - ٣٠٥٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العبسي الكوفي ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا علي بن مسهر) القرشي الكوفي قاضي الموصل ، ثقة له غرائب بعدما أضر ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(و) محمد (بن الفضيل) بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي - الضبي مولا هم الكوفي ، صدوق عارف رمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما روى (عن يزيد بن أبي زياد) القرشي الهاشمي أبي عبد الله مولا هم الكوفي ، رأى أنساً . روى عن : عبد الرحمن ابن سابط ، ويروي عنه : علي بن مسهر ، ومحمد بن فضيل ؛ كما في « التهذيب » ، ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن ، وكان شيعياً ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(أنبأنا عبد الرحمن ابن سابط) ويقال : عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط ، وهو الصحيح ، ويقال : عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط بن أبي حميضة بن عمرو بن أهيب بن حذافة بن جمح الجهمي المكي تابعي ، أرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثقة كثير الإرسال ، من الثالثة ،

عَنْ عِيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِخَيْرٍ مَا عَظَّمُوا هَذِهِ الْحُرْمَةَ حَقَّ تَعْظِيمِهَا ؛ فَإِذَا ضَيَّعُوا ذَلِكَ .. هَلَكُوا » .

مات سنة ثمان مائة ومئة (١١٨ هـ) . روى عن : عياش بن أبي ربيعة ، ويروي عنه : يزيد بن أبي زياد ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، له في « صحيح مسلم » حديث واحد في الفتن ، كذا في « التهذيب » . يروي عنه : (م عم) .

(عن عياش بن أبي ربيعة) عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي (المخزومي) أسلم قديماً وهاجر الهجرتين رضي الله تعالى عنه ، وكان أحد من يدعو له النبي صلى الله عليه وسلم من المستضعفين ، واستشهد باليامة ، وقيل : باليرموك ، وقيل : مات سنة خمس عشرة (١٥ هـ) . يروي عنه : (ق) ، وليس لعياش بن أبي ربيعة عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس له رواية في شيء من الخمسة الأصول . انتهى .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه يزيد بن أبي زياد ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) عياش بن أبي ربيعة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تزال هذه الأمة) المحمدية ملتبسة (بخير) وسلامة وعافية (ما عظموا هذه الحرمه) أي : حرمة شعائر الله تعالى ومعالم دينه التي كانت في الحرم المكي (حق تعظيمها) بإقامة ما يطلب فيها من المناسك (فإذا ضيعوا) أي : ضيعت هذه الأمة وتركت (ذلك) أي : تعظيم شعائر الله حق تعظيمها ؛ بأن تركوا مناسك الحج .. (هلكوا) أي : هلكت هذه الأمة في الدنيا والآخرة بتسليط أعدائهم عليهم ، وإنزال الشدائد عليهم ؛ من الوباء والقحط والأمراض ، وفي الآخرة بالعذاب الأليم .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛
لما تقدم آنفاً ، فهو ضعيف متناً وسنداً (٦) (٣١٦) ، ولا شاهد له ولا متابع ،
وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٣) - (١١١) - بَابُ فَضْلِ الْمَدِينَةِ

(٦٤) - ٣٠٥٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ الْإِيمَانَ »

(٣٣) - (١١١) - (باب فضل المدينة) المنورة



(٦٤) - ٣٠٥٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه (ع) .
(وأبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم العمري المدني ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .
(عن خبيب بن عبد الرحمن) بن خبيب - بالتصغير في الموضعين - ابن يساف الأنصاري أبي الحارث المدني ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وتسعين (٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن حفص بن عاصم) بن عمر بن الخطاب العمري المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الإيمان) وأهله

لِيَأْرُزُ إِلَى الْمَدِينَةِ ؛ كَمَا تَأْرُزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا » .

(ليأرز) - بتقديم الراء على الزاي - من باب ضرب ؛ أي : ليجتمع ويرجع (إلى المدينة) دار هجرته صلى الله عليه وسلم من مبدئه إلى يوم القيامة (كما تأرز) وتجتمع وترجع وتنضم (الحية إلى جحرها) وحفرتها .

قال القرطبي : ولهذا منه صلى الله عليه وسلم إخبار بما كان في عصره ، وعصر من يليه من أصحابه وتابعيهم ؛ من حيث إن المدينة دار هجرتهم ومقامهم ومقصدهم وموضع رحلتهم لطلب العلم والدين ، ومرجعهم فيما يحتاجون إليه من مهمات دينهم ووقائعهم ، حتى لقد حصل للمدينة من الخصوصية بذلك ما لا يوجد في غيرها ، وفيه حجة على صحة مذهب مالك في تمسكه بعمل أهل المدينة ، وكونه حجة شرعية .

وقال أبو مصعب الزهري في معنى هذا الحديث : إنما المراد بالمدينة : أهل المدينة ، وأنه تنبيه على صحة مذهبهم وسلامتهم من البدع المحدثات واقتدائهم بالسنن ، والإيمان مجتمع عندهم وعند من سلك سبيلهم . انتهى من « المفهم » .

وقال القاضي عياض : ومعنى الحديث : الإخبار عما اختصت به المدينة في زمنه صلى الله عليه وسلم ؛ من كونها ملجأ المهاجرين ومقصد المتشوقين لرؤيته صلى الله عليه وسلم للتبرك به والتعلم منه ، وفي زمن الخلفاء ؛ لأخذ سيرة العدل منهم ، والاقتداء بجمهور الصحابة ، وفي زمن التابعين فمن بعدهم ؛ لأخذ السنة والعلم عن بها من أئمة الهدى وسرج الوقت ، وفي كل زمن إلى هلم جراً ؛ لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم والتبرك بآثاره ، التي لا يحمل عليه إلا صحة الإيمان ، وكمال المحبة . انتهى ، انتهى من « الكوكب » .

قال الحافظ : إنها كما تنتشر الحية من جحرها في طلب ما تعيش به ، فإذا

.....

راعها شيء .. رجعت إلى جحرها ؛ كذلك الإيمان انتشر من المدينة ، وكل مؤمن له سائق من نفسه إلى المدينة ؛ لمحبتة النبي صلى الله عليه وسلم ، فيشمل ذلك جميع الأزمنة ؛ من زمنه صلى الله عليه وسلم إلى زماننا هذا وما بعده إلى يوم القيامة .

قلت : وفيما قلنا وفيما قاله القاضي رد علي من يخصه بوقت خروج الدجال ، وهو وإن جاء في الصحيح عن أنس رضي الله تعالى عنه مرفوعاً : « ليس من بلد إلا سيطأ الدجال ، إلا مكة والمدينة ، ليس لها من نقابها نقب إلا عليه الملائكة صافين يحرسونها » ، فلا يرد عموم هذا الحديث . انتهى من هامش « الإكمال » .

قوله : « ليأرز إلى المدينة » - بهمزة ساكنة وراء مكسورة ثم زاي - من باب ضرب يضرب ؛ أي : ينضم ويجتمع بعضه إلى بعض فيها .
وحكى القابسي فتح الرء ؛ من باب علم يعلم ، وحكى ضمها ؛ من باب نصرَ يَنْصُرُ .

« كما تأرز الحية » أي : كما تنتشر الحية وتنبسط من جحرها في طلب ما تعيش به ، فإذا راعها شيء .. رجعت إلى جحرها ، كذلك الإيمان انتشر من المدينة ؛ فكل مؤمن له من نفسه سائق إليها لمحبتة في ساكنها صلوات الله وسلامه عليه ، وهذا شامل لجميع الأزمنة ؛ أما زمنه صلى الله عليه وسلم .. فملتعلم منه ، وأما زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم .. فللاقتداء بهديهم ، وأما بعدهم .. فلزيارة قبره المنيف ، والصلاة في مسجده الشريف ، والتبرك بمشاهدة آثاره وآثار أصحابه ، رزقني الله وإياكم ذلك ، والممات على محبته هنالك ، آمين . انتهى من « القسطلاني على البخاري » .

(٦٥) - ٣٠٥٩ - (٢) حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ،
حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ أَيُّوبَ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب فضائل المدينة ،
باب الإيمان يأرز إلى المدينة ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان أن الإسلام
بدأ غربياً وأنه يأرز بين المسجدين .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٦٥) - ٣٠٥٩ - (٢) (حدثنا بكر بن خلف) البصري ختن المقرئ
أبو بشر ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د
ق) .

(حدثنا معاذ بن هشام) بن أبي عبد الله الدستوائي البصري ، وقد سكن
اليمن ، صدوق ربما وهم ، من التاسعة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حدثنا أبي) هشام الدستوائي بن أبي عبد الله سنبر ، أبو بكر البصري ، ثقة
ثبت ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن أيوب) بن أبي تميمة كيسان السخثياني أبي بكر البصري ، ثقة ثبت
حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة
(١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ . . فَلْيَفْعَلْ ؛ فَإِنِّي أَشْهَدُ لِمَنْ مَاتَ بِهَا » .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من استطاع)
وقدر (منكم) أيها المسلمون (أن يموت بالمدينة) أي : أراد أن يموت بها . .
(فليفعل) أسباب الموت بها ؛ من ملازمته إلى أن يأخذه فيها الموت ؛ والمعنى :
فَلْيُقِمَّ بها حتى يموت فيها ، فهو حث على لزوم الإقامة بها ، وألا يخرج منها
حتى يدركه الموت ثَمَّتَ (فَإِنِّي أَشْهَدُ) يوم القيامة بالإيمان (لمن مات بها)
أي : بالمدينة إن كان من أهل زماني ، وأشفع له إن لم يكن من أهل زماني ، وفي
رواية الترمذي : (فَإِنِّي أَشْفَعُ لِمَنْ يَمُوتُ بِهَا) أي : أخصه بشفاعتي الخاصة ،
غير العامة ؛ زيادةً في إكرامه .

قال الطيبي : أمر له بالموت بها ، وليس ذلك من استطاعته ، بل هو إلى الله
تعالى ، ولكنه أمر بلزومها ، والإقامة بها ؛ بحيث لا يفارقها ، فيكون ذلك
سبباً لأن يموت فيها ، فأطلق المسبب ؛ وهو الموت ، وأراد السبب ؛ وهو
الإقامة بها ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(١) . انتهى من « تحفة
الأحوذى » .

قال السندي : قوله : « من استطاع أن يموت بالمدينة » أي : بألا يخرج منها
إلى أن يموت إن أراد الموت في جواره صلى الله عليه وسلم ، وإنه بذلك حقيق
بالإكرام ، والله تعالى أعلم .

(١) سورة آل عمران : (١٥٢) .

فائدة

قال الدميري : زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من أفضل الطاعات ، وأعظم القربات ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « من زار قبري . . وجبت له شفاعتي » . رواه الدارقطني وغيره ، وصححه عبد الحق .

ولقوله صلى الله عليه وسلم : « من جاءني زائراً لا تحمله حاجة أخرى إلا زيارتي . . كان حقاً علي أن أكون له شفيعاً يوم القيامة » . رواه الجماعة ؛ منهم : الحافظ أبو علي ابن السكن في كتابه المسمى بـ « السنن الصحاح » .
فهذان إمامان صححا هذين الحديثين ، وقولهما أولى من قول من طعن في ذلك . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب المناقب ، باب فضل المدينة ، وابن حبان في « الموارد » ، في كتاب الحج ، باب فضل مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والبغوي في « شرح السنة » ، وأحمد في « المسند » ، والبيهقي .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أيوب السخيتاني .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٦٦) - ٣٠٦٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ (بن خالد

الْعُثْمَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « اَللَّهُمَّ ؛ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَكَ وَنَبِيَّكَ ، وَإِنَّكَ حَرَّمْتَ مَكَّةَ عَلَى لِسَانِ إِبْرَاهِيمَ ، »

الأموي (العثماني) المدني نزيل مكة ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (س ق) ، ووثقه أبو حاتم ، وقال صالح بن محمد الأسدي : ثقة صدوق إلا أنه يروي عن أبيه المناكير ، وقال ابن حبان في « الثقات » : يخطئ ويخالف ، وقال الحاكم : في حديثه المناكير ، فهو مختلف فيه .

(حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم) سلمة بن دينار المدني ، صدوق فقيه ، من الثامنة ، مات سنة أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن العلاء بن عبد الرحمن) بن يعقوب الحُرقي أبي شبل المدني ، صدوق ربما وهم ، من الخامسة ، مات سنة بضع وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) عبد الرحمن بن يعقوب الجهنني ، مولى الحرقة - بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف - ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه محمد بن عثمان العثماني ، وهو مختلف فيه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اللهم ؛ إن إبراهيم خليلك ونبيك) (خليلك) بالرفع خبر (إن) و (نبيك) معطوف عليه (وإنك حرمت مكة) أي : أظهرت تحريمها وتعظيمها (على لسان إبراهيم) عليه السلام

اللَّهُمَّ ؛ وَأَنَا عَبْدُكَ وَنَبِيِّكَ ، وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا » ، قَالَ أَبُو مَرْوَانَ :
لَابَتَيْهَا : حَرَّتِي الْمَدِينَةَ .

(اللهم ؛ وأنا عبدك ونبيك ، وإني أحرم ما بين لابتيتها) أي : أريد أن أحرم ما
بين لابتي المدينة ، فحرمها على لساني ؛ كما حرمت مكة على لسان إبراهيم
خليلك . انتهى .

قال المؤلف : (قال) لنا (أبو مروان) شيخنا : معنى (لابتيتها : حرتي
المدينة) ؛ الحرة - بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء - : أرض ذات حجارة سود ،
وللمدينة لابتان ؛ شرقية وغربية ، قيل : المراد : تحريم اللابتين وما بينهما ،
والجمهور على هذا الحديث ، وخلافه غير قوي ، والله تعالى أعلم .

قوله : (وإنك حرمت مكة على لسان إبراهيم) أي : بلغ إبراهيم تحريمها ؛
لأن تحريم مكة سماوي من الخلقة ، فإسناد التحريم إلى إبراهيم من حيث
التبليغ والإظهار ، وبيان جهة التحريم من كونها لا يُنْفَر صيدها ولا يُعْضَد
شجرها مثلاً .

قوله : « وإني أحرم ما بين لابتيتها » أي : إني أريد أن أجعل ما بين لابتيتها
حرماً لا يُراق فيها دم ، ولا يحمل فيها سلاح لقتال ، ولا تُخبط فيها شجرة إلا
لِعَلْف ، ولا ينفر فيها صيد .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ ولكن له شاهد من حديث علي بن
أبي طالب ، رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح ، ومسلم في كتاب الحج ،
باب الترغيب في سكنى المدينة والصبر على لأوائها ، والترمذي أيضاً في
كتاب الدعوات ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » ، وأحمد في « المسند » ،
وغيرهم .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بغيره من الشواهد المذكورة ، حسن

(٦٧) - ٣٠٦١ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَرَادَ »

السند ؛ لأن في سنده محمد بن عثمان العثماني ، فهو مختلف فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أبي هريرة الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٦٧) - ٣٠٦١ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العباسي الكوفي ، ثقة مصنف ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا عبدة بن سليمان) الكلابي أبو محمد الكوفي ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، صدوق له أوهام ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة على الصحيح (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أراد) وقصد

أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ .. أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ » .

(٦٨) - ٣٠٦٢ - (٥) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ،
.....

(أهل المدينة) وَشُكَّانَهَا (بسوء) أي : بِشَرِّ فِي الْأَنْفُسِ ؛ كَالْقِتَالِ ، أَوْ فِي الْأَمْوَالِ ؛ كَأَخْذِ أَمْوَالِهِمْ بِالنَّهْبِ أَوْ الْغَصْبِ أَوْ السَّرْقَةِ .. (أَذَابَهُ اللَّهُ) تَعَالَى ؛ أَذَابَ اللَّهُ قَلْبَهُ وَجِسْمَهُ مَعْنَى بِالْقَاءِ الرَّعْبِ وَالْخَوْفِ فِي قَلْبِهِ (كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ) الْمَطْرُوحُ (فِي الْمَاءِ) فَلَا يَبْقَى لَهُ مَرَادُهُ وَلَا قَصْدُهُ ، وَكَفَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شَرِّ مَنْ قَصَدَهُمْ ؛ كَمَا أَلْقَى اللَّهُ الرَّعْبَ فِي قَلْبِ أَبِي سَفْيَانَ ، وَفِي قُلُوبِ الْمُشْرِكِينَ حِينَ قَصَدُوا اسْتِئْصَالَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَعْدَ غَزْوَةِ أَحَدٍ بِالرَّجُوعِ إِلَيْهِمْ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ بَعْدَ وَصُولِهِمْ حِمْرَاءَ الْأَسَدِ .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث أبي هريرة الأول بحديث أنس رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦٨) - ٣٠٦٢ - (٥) (حدثنا هناد بن السري) - بكسر الراء الخفيفة -

ابن مصعب التميمي أبو السري الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا عبدة) بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولاهم المدني إمام المغازي ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَكْنَفٍ

صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) . انتهى « تقريب » .

وفي « التهذيب » : قال البخاري : رأيت علي بن عبد الله ، يحتج بحديث ابن إسحاق ، قال : وقال علي : ما رأيت أحداً يتهم ابن إسحاق ، وقال شعبة : ابن إسحاق أمير المؤمنين لحفظه ، وقال أبو زرعة الدمشقي : ابن إسحاق رجل قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ منه ، وقد اختبره أهل الحديث ، فرأوه صدقاً وخيراً مع مدح ابن شهاب له ، وقال ابن المديني : ثقة ، لم يضعه عندي إلا روايته عن أهل الكتاب ، وقال ابن حبان : ولم يكن بالمدينة أحد يقارب ابن إسحاق في علمه ولا يوازنه في جمعه ، وهو من أحسن الناس سياقاً للأخبار ... إلى أن قال : وكان يكتب عن فوقه ، ومثله ، ودونه ، فلو كان ممن يستحل الكذب . . لم يحتج إلى النُّزُولِ ، فهذا يدلّك على صدقه ، قال الحاكم : وذكر عن البُوشَنجِي أنه قال : هو عندنا ثقة ثقة . انتهى من « التهذيب » باختصار .

قلت : فهو ثقة ثقة إمام المغازي حجة في كل علم .

(عن عبد الله بن مَكْنَفٍ) - بكسر الميم وسكون الكاف بعدها نون مفتوحة ، بوزن منبر - الأنصاري المدني . روى عن أنس ، ويروي عنه محمد بن إسحاق والمسور بن رفاعه ، وقال البخاري : في حديثه نظر ، وقال ابن حبان : لا أعلم له سماعاً من أنس ، ولا يجوز الاحتجاج به ، وذكره ابن عدي ، وقال : لا يحدّث عنه غير ابن إسحاق ، كذا قال .

قلت : قد صرح عبد الله بن مكنف في رواية ابن ماجه هذه بسماعه من أنس ، فزال ما كنا نخشاه من قول ابن حبان : « لا أعلم له سماعاً من أنس » .

قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ ، وَهُوَ عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرْعِ الْجَنَّةِ ، وَغَيْرُ عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرْعِ النَّارِ » .

وقال في « التقریب » : مجهول ، من الخامسة . يروي عنه : (ق) .

(قال) عبد الله بن مكنف : (سمعت أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الله بن مكنف ،

وهو مجهول .

أي : سمعت أنساً حالة كونه (يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : إن أحداً جبل يحبنا ونحبه) .

قوله : « إن أحداً » - بضميتين - : جبل بالمدينة ؛ وهو من أعظم جبالها ، سمي

به ؛ لتوحده عن غيره من الجبال بالكبر .

قوله : « يحبنا ونحبه » قال المناوي : نحن نأنس به ، وترتاح نفوسنا لرؤيته ،

وهو سد بيننا وبين ما يؤذينا ؛ لعله هو الدجال في آخر الزمان ، أو المراد : أهله

الذين هم أهل المدينة يحبنا .

ويقابله : جبلٌ في قِبَلِي المدينة يُسَمَّى عيراً - بفتح العين - وهو غير محبوب

لنا ، وقد ورد في حقه البغض في بعض الأحاديث ؛ كما سيذكره المؤلف (وهو)

أي : أحد (على ترعة) وباب (من ترع الجنة) وأبوابها .

(وغير) : وهو اسم جبل من جبال المدينة ؛ أي : وغير هذا (على ترعة)

وباب (من ترع النار) أي : على باب من أبواب النار ، نبغضه ويبغضنا .

ولفظ حديث « الجامع الصغير » : (أحد هذا جبل يحبنا ونحبه ، وهو على

باب من أبواب الجنة ، وغير هذا يبغضنا ونبغضه ، وهو على باب من أبواب

النار) ، والترعة : هي الباب وتطلق على أفواه الجداول .

.....

قال السندي : قوله : « يحبنا ونحبه » قيل : هو على حذف مضاف ؛ أي : يحبنا أهله ونحب أهله ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وأهله هم أهل المدينة .

وقيل : على حقيقته ، وهو الصحيح عند أهل التحقيق ؛ إذ لا نستبعد وضع المحبة في الجبل ، وفي الجذع اليابس حتى حن إليه .

قوله : « على ترعة » - بضم فسكون - نظير غرفة وغرف ، وفي « الصحاح » : هي الباب ، وفي الحديث : « أن منبري هذا على ترعة من ترع الجنة » ، ويقال : الترعة : الروضة ، ويقال : هي الدرجة ، والترعة أيضاً : أفواه الجداول ، حكاه بعضهم ، وذكر السيوطي عن « النهاية » : أن الترعة في الأصل : الروضة على المكان المرتفع خاصة ، فإذا كانت في المطمئن . . فهي روضة .

قلت : يكون قوله : (على ترعة النار) مجازاً ؛ من باب المقابلة والمشاكلة . انتهى .

قوله : « وغير » : اسم جبل من جبال المدينة . ومعنى الحديث ينبغي تفويضه إلى الله تعالى ، والمقصود بالإفادة : أن أحداً جبل ممدوح ، وغيراً بخلافه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث ؛ في الجملة الأولى ؛ وهي المتعلقة بأحد : البخاري في كتاب المغازي ، باب أحد جبل يحبنا ونحبه ، ومسلم في كتاب الحج ، باب أحد جبل يحبنا ونحبه .

فهذا الحديث في الجملة الأولى : صحيح المتن في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ؛ وغرضه فيها : الاستشهاد ، ضعيف السند ؛ لما قد علمت .

.....

وروى الجملة الثانية ؛ أعني : جملة (العير) : الطبراني في « الكبير »
و« الأوسط » ، والبزار بهذا السند ، والسيوطي في « الجامع الصغير » .
فهي ضعيفة المتن والسند ، وغرضه فيها : الاستئناس وتكملة الحديث .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح الصدر متناً ، ضعيفه سنداً ، وضعيف
العجز متناً وسنداً ، ومقصود المؤلف من هذا الحديث : الصدر ذكره للاستدلال ،
والعجز إنما ذكره ؛ لتمام الحديث على ما رواه بعضهم .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : خمسة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد ، إلا العجز من الحديث الأخير ؛
فالمقصود من ذكره : تكملة الحديث على ما رواه بعضهم .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٤) - (١١١٢) - بَابُ مَالِ الْكَعْبَةِ

(٦٩) - ٣٠٦٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ ،
عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ : بَعَثَ رَجُلٌ مَعِيَ
بِدَرَاهِمَ هَدِيَّةٍ إِلَى الْبَيْتِ قَالَ : فَدَخَلْتُ الْبَيْتَ وَشَيْبَةُ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيِّ

(٣٤) - (١١١٢) - (بَابُ مَالِ الْكَعْبَةِ)

(٦٩) - ٣٠٦٣ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا)
عبد الرحمن بن محمد بن زياد (المحاربي) أبو محمد الكوفي ، لا بأس به ،
وكان يدلّس ، قاله أحمد ، من التاسعة ، مات في حدود سنة خمس وتسعين ومئة
(١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) أبي إسحاق (الشيباني) سليمان بن أبي سليمان فيروز الكوفي ،
ثقة ، من الخامسة ، مات في حدود سنة أربعين ومئة (١٤٠ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن واصل) بن حيان (الأحذب) الأسدي الكوفي بياح السابري - بمهملة
وموحدة - ثقة ثبت ، من السادسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن شقيق) بن سلمة الأسدي أبي وائل الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ،
مات في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وله مئة سنة . يروي عنه : (ع) .

(قال) شقيق : (بعث) أي : أرسل (رجل) من المسلمين ، لم أر من ذكر
اسمه (معي بدراهم) حالة كون تلك الدراهم (هديةً) أي : مهداة (إلى البيت)
أي : إلى الكعبة المشرفة (قال) شقيق : (فدخلت البيت) أي : الكعبة (وشيبة)
صاحب مفتاح الكعبة (جالس على كرسي) في داخل الكعبة ؛ وهو شيبة بن

فَنَاولَتْهُ إِيَّاهَا فَقَالَ لَهُ : أَلَيْكَ هَذِهِ ؟ قُلْتُ : لَا ، وَلَوْ كَانَتْ لِي .. لَمْ آتِكَ
بِهَا ، قَالَ : أَمَّا لَيْتُنِ قُلْتُ ذَلِكَ ..

عثمان بن أبي طلحة العبدري الحجبي المكي ، من مسلمة الفتح ، وله صحبة
وأحاديث رضي الله تعالى عنه ، مات سنة تسع وخمسين (٥٩ هـ) . يروي عنه :
(خ د ق) وهو راوي هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات يحتج بهم .
قال شقيق : (فناولته) أي : ناولت شيبة ، وسلمت إليه (إيّاها) أي : تلك
الدراهم ، قال واصل الراوي عن شقيق : (فقال) شيبة (له) أي : لشقيق : (ألك)
أي : هل لك يا شقيق (هذه) الدراهم التي سلمت إلي ؟ قال شقيق : (قلت)
لشيبة : (لا) أي : ليست هذه الدراهم لي ، بل لرجل غيري ، سلمته إليك
بالوكالة عنه .

قال شقيق : قلت لشيبة بن عثمان : (ولو كانت) هذه الدراهم التي سلمتها
إليك مملوكة (لي لم آتك) أي : ما أتيت وجئت (بها) إليك ، بل أقسمها بين
الناس بنفسي .

وقوله : (لم آتك بها) مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛
وهي الياء ، والكسر قبلها دليل عليها ؛ لأنه من أتى الثلاثي .

(قال) شيبة الحجبي لشقيق : (أما) - بفتح الهمزة وتخفيف الميم - حرف
استفتاح وتنبيه ؛ أي : انتبه واستمع مني يا شقيق ما أقول لك ، فسأخبرك عن
سبب عدم قسمة مال الكعبة بين الناس ؛ لأنه وقف خاص بها ، مصروف في
مصلحتها لا وقف عام يستحقه جميع المسلمين ؛ كالوقف على بيت المال ، بل
هو وقف خاص بها ؛ كالوقف على المساجد ، وأقول لك : (لئن قلت) يا شقيق
(ذلك) أي : قسمة مالها بين المسلمين .. فلقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم

لَقَدْ جَلَسَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَجْلِسَكَ الَّذِي جَلَسْتَ فِيهِ فَقَالَ : لَا أَخْرِجْ
 حَتَّى أَقْسِمَ مَالِ الْكُعْبَةِ بَيْنَ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، قُلْتُ : مَا أَنْتَ فَاعِلٌ ، قَالَ :
 لِأَفْعَلَنَّ ، قَالَ : وَلِمَ ذَاكَ ؟ قُلْتُ : لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ رَأَى
 مَكَانَهُ وَأَبُو بَكْرٍ

مال الكعبة ، فلم يقسمه بينهم و(لقد جلس عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى
 عنه في زمن خلافته (مجلسك) هذا (الذي جلست فيه) الآن (فقال) عمر :
 (لا أخرج) من هذا البيت (حتى أقسم مال الكعبة) أي : المدفون فيها (بين
 فقراء المسلمين) .

ولفظ البخاري : (لقد هممت ألا أدع فيها صفراء) أي : الذهب (ولا بيضاء)
 أي : الفضة (إلا قسمته) ، وفي لفظ له : (إلا قسمتها بين المسلمين) .
 وعند الإسماعيلي : (لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة بين فقراء المسلمين)
 أي : بين المحاويع منهم .

قال القرطبي : غلط من ظن أن المراد بذلك : حلية الكعبة ، وإنما المراد :
 الكنز الذي فيها ؛ وهو ما كان يهدى إليها ، فيدخر ما يزيد على الحاجة .
 وقال ابن الجوزي : كانوا في الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال ؛ تعظيماً لها ،
 فيجتمع فيها مال كثير .

قال شيبه بن عثمان الحجبي : ف (قلت) لعمر : (ما أنت فاعل) ذلك ؛ أي :
 قسم مالها بين المسلمين (قال) عمر : والله ؛ (لأفعلن) ذلك ؛ أي : قسم مالها
 بين المسلمين ، ثم (قال) عمر لشيبه : (ولم ذاك ؟) أي : ولأي سبب وعلّة
 قولك لي : ما أنت فاعل ذلك القسم ؟ قال شيبه : (قلت) لعمر : سبب قولي
 لك : ما أنت فاعل ذلك (لأن النبي صلى الله عليه وسلم) في زمان حياته (قد
 رأى مكانه) أي : مكان مال الكعبة (وأبو بكر) الصديق رضي الله تعالى عنه

وَهُمَا أَحْوَجُ مِنْكَ إِلَى الْمَالِ فَلَمْ يُحَرِّكَاهُ ، فَقَامَ كَمَا هُوَ فَخَرَجَ .

قد رأى مكانه أيضاً في مدة خلافته (وهما) أي : والحال أنهما ؛ أي : أن النبي صلى الله عليه وسلم وأن أبا بكر رضي الله عنه (أحوج منك) أي : أشد حاجة منك يا عمر (إلى) توزيع (المال) أي : مال الكعبة ؛ لقلة المال في زمنهما (فلم يحركاه) أي : لم يحركا مال الكعبة عن مكانه ؛ أي : لم يأخذه ولم يوزعه للناس (فقام) عمر من عندي ، حالة كونه (كما هو) أي : على ما هو عليه أولاً من عدم أخذ المال (فخرج) عمر من عندي ولم يأخذ مالاً .

قال ابن بطال : أراد عمر لكثرتة إنفاقه في منافع المسلمين ، ثم لما ذكر شبهة بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتعرض له .. أمسك ، وإنما تركا ذلك - والله أعلم - لأن ما جعل في الكعبة وسبل لها يجري مجرى الأوقاف الخاصة ، فلا يجوز تغييره عن وجهه ، وفي ذلك تعظيم الإسلام ، وترهيب العدو .

قلت : هذا التعليل ليس بظاهر من الحديث ، بل يحتمل أن يكون تركه صلى الله عليه وسلم لذلك ؛ رعاية لقلوب قريش ؛ كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم ، ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق حديث عائشة في بناء الكعبة : « لأنفقت كنز الكعبة » ، ولفظه : « لولا أن قومك حديثو عهد بكفر .. لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله ، ولجعلت بابها بالأرض ... » الحديث ، فهذا التعليل هو المعتمد ، قاله الحافظ . انتهى من « العون » .

وعبارة السندي : قوله : (فلم يحركاه) استدل بتركه صلى الله عليه وسلم وترك أبي بكر رضي الله تعالى عنه التعرض لمال الكعبة ، مع علمهما به ، وحاجتهما إليه .. على أنه لا يجوز إخراجه والتعرض له ، ووافقه عمر رضي الله تعالى عنه على ذلك ، لكن النبي صلى الله عليه وسلم كان يراعي

.....
حدثا عهدهم بالجاهلية ، وأبو بكر لم يفرغ لأمثال هذه الأمور ، والله تعالى أعلم . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب كسوة الكعبة ، وأبو داود في كتاب الحج ، باب في مال الكعبة .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٥) - (١١١٣) - بَابُ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ بِمَكَّةَ

(٧٠) - ٣٠٦٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ زَيْدٍ الْعَمِّيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَدْرَكَ »

(٣٥) - (١١١٣) - (باب صيام شهر رمضان بمكة)

(٧٠) - ٣٠٦٤ - (١) (حدثنا محمد) بن يحيى (بن أبي عمر العدني) أصلاً المكي نزولاً ، وقيل : إن أبا عمر كنية يحيى ، صدوق صنف « المسند » ، وكان لازم ابن عيينة ، وقال أبو حاتم : لكن كانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا عبد الرحيم بن زيد) بن الحواري (العمي) - بفتح المهملة وتشديد الميم - أبو زيد البصري ، متروك كذبه ابن معين ، من الثامنة ، مات سنة أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) زيد بن الحواري العمي أبي الحواري البصري قاضي هَرَاةَ ، يقال اسم أبيه : مُرَّةٌ ، ضعيف ، من الخامسة . يروي عنه : (عم) .

(عن سعيد بن جبیر) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، قتله الحجاج سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه عبد الرحيم بن زيد ، وهو متروك ؛ وفيه زيد بن الحواري ، وهو ضعيف أيضاً .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أدرك) شهر

رَمَضَانَ بِمَكَّةَ فَصَّامَ وَقَامَ مِنْهُ مَا تَيْسَّرَ لَهُ . . كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِئَةَ أَلْفِ شَهْرِ رَمَضَانَ
فِيمَا سِوَاهَا ، وَكَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ عِثْقَ رَقَبَةٍ ، وَكُلِّ لَيْلَةٍ عِثْقَ رَقَبَةٍ ، وَكُلِّ
يَوْمٍ حُمْلَانَ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَفِي كُلِّ يَوْمٍ حَسَنَةً ، وَفِي كُلِّ لَيْلَةٍ حَسَنَةً » .

(رمضان بمكة ، فصام) فيها (وقام منه) أي : من ليالي رمضان بالصلاة (ما
تيسر) وأمكن (له) قيامه ولو ليلة . . (كتب الله له) أي : لهذا الصائم القائم
أجر (مئة ألف شهر رمضان فيما سواها) أي : فيما سوى مكة صياماً وقياماً
(وكتب الله) تعالى (له) أي : لذلك الصائم القائم (بـ) صوم (كل يوم) من
رمضان ثواب (عتق رقبة) أي : نسمة من رقيق (و) كتب الله له بقيام (كل
ليلة) من رمضان (عتق رقبة و) كتب الله له بصيام (كل يوم) ثواب (حملان)
وإركاب (فرس) واحد لمن يجاهد (في سبيل الله) تعالى وطاعته ؛ لإعلاء
كلمة الله وإظهارها ؛ وهي كلمة التوحيد (و) كتب الله له (في كل يوم) من
رمضان (حسنة) مزيدة بلا مقابلة عمل (و) كتب الله له (في كل ليلة) منه
(حسنة) مزيدة بلا مقابلة عمل .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فلا شاهد له ولا متابع ، فهو حديث
ضعيف جداً جداً ؛ لمجاوزته الحد في الأجر المذكور ، فهو ضعيف متناً وسنداً
(٧) (٣١٧) ، وغرضه : الاستئناس به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٦) - (١١١٤) - بَابُ الطَّوَافِ فِي مَطَرٍ

(٧١) - (٣٠٦٥) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَجْلَانَ قَالَ : طَفْنَا مَعَ أَبِي عَقَالٍ فِي مَطَرٍ ؛ فَلَمَّا قَضَيْنَا طَوَافَنَا .. أَتَيْنَا خَلْفَ الْمَقَامِ فَقَالَ : طُفْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

(٣٦) - (١١١٤) - (باب الطواف في مطر)

(٧١) - (٣٠٦٥) - (١) (حدثنا محمد) بن يحيى (بن أبي عمر العدني) منشأ المكي نزولاً ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا داوود بن عجلان) البلخي نزيل مكة ، ضعيف ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) . ضعفه ابن معين وأبو داود والحاكم والنقاش ، وقال : روى عن أبي عقال أحاديث موضوعة .

(قال) (داوود) : (طفنا) (معاشرة الرفقة) (مع أبي عقال) - بكسر المهملة ثم قاف - هلال بن زيد بن يسار - بالتحانية والمهملة - البصري ، نزيل عسقلان ، متروك ، من الخامسة . يروي عنه : (ق) ، ضعفه أبو حاتم والبخاري والنسائي وابن عدي وابن حبان ، قال : يروي عن أنس أشياء موضوعات لا يجوز الاحتجاج به ؛ أي : طفنا معه (في مطر فلما قضينا) وأتممنا أشواط (طوافنا .. أتينا) أي : جئنا (خلف المقام) أي : خلف مقام إبراهيم الخليل عليه السلام ، فصلينا ركعتي سنة الطواف .

قال داوود بن عجلان : (فقال) لنا أبو عقال : (طفنت مع أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه داوود بن عجلان ،

فِي مَطَرٍ ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الطَّوَافَ . . أَتَيْنَا الْمَقَامَ فَصَلَّيْنَا رَكَعَتَيْنِ ، فَقَالَ لَنَا أَنَسٌ : ائْتَنَّفُوا الْعَمَلَ فَقَدْ غُفِرَ لَكُمْ ، هَكَذَا قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَفْنَا مَعَهُ فِي مَطَرٍ .

فهو ضعيف ، وفيه شيخه أبو عقال ، وهو ضعيف أيضاً .

(في مطر ، فلما قضينا) وأتمنا (الطواف) أي : أشواطه السبعة . . (أتينا) مع أنس بن مالك (المقام) أي : مقام إبراهيم (فصلينا ركعتين) سنة الطواف (فقال لنا أنس) بن مالك رضي الله تعالى عنه : (ائتنفوا العمل) أي : استأنفوا العمل مرةً بعد مرة ؛ لأن أعمالكم وذنوبكم قد غفرت لكم ، فاستأنفوا العمل ؛ أي : لم يبق لكم ذنب (فقد غفر لكم) اليوم بتكرار الطواف (هَكَذَا) أي : مِثْلَ قولي : (ائْتَنَّفُوا الْعَمَلَ ؛ فقد غفر لكم) (قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم و (كذا) طفنا معه) صلى الله عليه وسلم (في مطر) .

وهذا الحديث يسمى مسلسل الطواف في مطر .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ورواه أبو يعلى الموصلي من هذا الوجه ، وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق داود بن عجلان ، وقال : لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فدرجته : أنه ضعيف جداً (٨) (٣١٨) ؛ لضعف سنده جداً ، وغرضه : الاستئناس به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٧) - (١١١٥) - بَابُ الْحَجِّ مَاشِيًا

(٧٢) - ٣٠٦٦ - (١) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَفْصٍ الْأُبْلِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حَبِيبٍ الزِّيَّاتِ ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ،

(٣٧) - (١١١٥) - (باب الحج ماشياً)

(٧٢) - ٣٠٦٦ - (١) (حدثنا إسماعيل بن حفص) بن عمر بن دينار (الأبلبي) - بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام المكسورة - أبو بكر الأودي البصري ، صدوق ، من العاشرة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، مات سنة نيف وخمسين ومئتين . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا يحيى بن يمان) العجلي الكوفي ، صدوق عابد يخطئ كثيراً ، وهو وإن روى عنه مسلم ، فقد اختلط بأخرة ، ولم يتميز حال من روى عنه ، هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن حمزة بن حبيب الزيات) القارئ أبي عمارة الكوفي التيمي مولاهم ، صدوق زاهد ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة ست أو ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن حمران بن أعين) الكوفي مولى بني شيبان ، ضعيف رمي بالرفض ، من الخامسة . يروي عنه : (ق) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن عدي : ليس بالساقط . انتهى « تهذيب » .

(عن أبي الطفيل) - مصغراً - عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو بن جحش الليثي ، وربما سُمِّيَ عُمَرُ ، وُلِدَ عام أحد ، ورأى النبي صلى الله عليه وسلم ،

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : حَجَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ مُشَاءً مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ وَقَالَ : « أَرْبُطُوا أَوْسَاطَكُمْ بِأُزْرِكُمْ » ، وَمَشَى خِلْطَ الْهَرْوَلَةِ .

وروى عن أبي بكر بعده ، وعمر إلى أن مات سنة عشر ومئة على الصحيح ، وهو آخر من مات من الصحابة ، قاله مسلم وغيره ، رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سعيد) الخدري سعد بن مالك الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين ، وقيل : سنة أربع وسبعين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حمران بن أعين ضعفه الجمهور ، وأيضاً يحيى بن يمان مختلط في آخره .

(قال) أبو سعيد : (حج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه) حالة كونهم (مشاءً) جمع ماشٍ ؛ نظير رام ورماة ؛ أي : ماشين بأرجلهم (من المدينة إلى مكة) بعد الهجرة (وقال) النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : (اربطوا) من ربط ؛ من باب نصر ؛ أي : شدوا (أوساطكم) جمع وسط ؛ وهو معقد الإزار ؛ أي : شدوا أوساط أبدانكم (بأزركم) - بضمتين - جمع إزار ؛ لتكونوا أقوياء على المشي بالرجل (ومشى) بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم (خلط الهرولة) . قوله : (خلط) صفة لمصدر محذوف ؛ تقديره : مشى بهم مشياً مختلطاً بالهرولة ؛ أي : بالإسراع .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » ، فقال : حدثنا أحمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن يمان ، فذكره بإسناده ومثله ، وأخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » رقم (٢٥٣٥) .

قال السندي : قوله : (مشاة) هذا إن صح ينبغي أن يرفع (مشاة) على أنه

.....

خبر لقوله : (وأصحابه) أو ينصب على أنه حال منهم ؛ على أن المراد بهم بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وإلا . . فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم وكثير من الصحابة كانوا راكبين في حجة الوداع (وقال) النبي صلى الله عليه وسلم أي : للمشاة من الصحابة (ومشى) أي : أمرهم بهذا المشي ، أو مشى لهم ؛ ليبرهم بذلك .

قوله : (خلط الهرولة) - بالكسر - أي : مشياً مخلوطاً بالهرولة ؛ بأن يمشي حيناً ، ويهرول حيناً ، أو معتدلاً .

وقال الدميري : انفرد به المؤلف ، وهو ضعيف منكر مردود بالأحاديث الصحيحة التي تقدمت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا مشاة من المدينة إلى مكة .

قلت : قد عرفت التوفيق بما ذكرناه بينه وبين الأحاديث الصحيحة ، فليتأمل . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس للترجمة .

وعلى التوفيق الذي ذكره السندي . . درجة الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ لأن حمران بن أعين مختلف فيه ، وغرضه بسوق الحديث : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الأضيحي

(٢٥) - كِتَابُ الْأَضَاحِيِّ

(٢٥) - (كِتَابُ الْأَضَاحِيِّ)

الأضاحي - بفتح الهمزة وتشديد الياء وتخفيفها - : جمع أضحية - بضم الهمزة على الأشهر ، وقد تكسر في غيره ، والياء فيهما مخففة أو مشددة ، فهذه أربعة ، ويقال في مفردا أيضاً : ضَحِيَّةٌ - بفتح الضاد وكسرهما - وجمعها ضحايا ؛ كعطية وعطايا ، فهاتان ثنتان .

ويقال : أضحاة - بفتح الهمزة وكسرهما - وجمعها أضحيّ - بالتنوين - كأرطاة وأرطى ، فهاتان ثنتان أيضاً ، فمجموع اللغات في مفردا ثمان .

وهي اسم لما يذبح من النعم الثلاثة التي هي الإبل والبقر والغنم يوم عيد النحر بعد طلوع الشمس ومضي قدر ركعتين وخطبتين إلى آخر أيام التشريق مع لياليها - وإن كان الذبح في الليل مكروهاً - تقرباً إلى الله تعالى .

وأول طلبها كان في السنة الثانية من الهجرة ، وأول من ذبحها إبراهيم الخليل عليه السلام ؛ فداءً لولده إسماعيل عليه السلام بكبش هابيل الذي رعى في الجنة ، وأول من قربها هابيل .

وكانت شريعةً مستمرةً في جميع الملل والأديان ؛ من لدن آدم إلى موسى عليهما السلام وبعده اليهود .

وهي : عبادة تتعلق بالحيوان ، واختصت بالأنعام : لقوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ أَقَـمَةٍ جَعَلْنَا مَدَنًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ ^(١) .

(١) سورة الحج : (٣٤) .

(٣٨) - (١١١٦) - بَابُ أَضَاحِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٧٣) - (٣٠٦٧) - (١) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : (أنه يكفي فيها إراقة الدم ، ولو من دجاج ، أو إوز) كما قاله الميداني .

وكان شيخنا يأمر الفقير بتقليده ، ويقيس على الأضحية العقيقة ، ويقول : « من ولد له مولود . . عق بالديكة ؛ على مذهب ابن عباس » .

والحاصل : أن القيود في الأضحية ثلاثة :

١ - كونها من النعم .

٢ - وكونها في يوم العيد وأيام التشريق ولياليها .

٣ - وكونها تقرباً إلى الله تعالى .

وسميت باسمٍ مشتق مما اشتق منه اسم أول وقتها ؛ وهو الضحى ، والأصل فيها قوله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ ^(١) ؛ أي : صل صلاة العيد ، وانحر الأضحية ؛ بناءً على أشهر الأقوال من أن المراد بالصلاة : صلاة العيد ، وبالنحر : ذبح الأضحية ، والأحاديث الآتية في الباب . انتهى « بيجوري على الغزي » .

فالأضحية في اللغة : الشاة التي تذبح ضحوةً ، وفي عرف الفقهاء : ذبح حيوان مخصوص في وقت مخصوص ؛ تقرباً إلى الله تعالى ؛ كما في « الدر المختار » .



(٣٨) - (١١١٦) - (باب أضاحي رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(٧٣) - (٣٠٦٧) - (١) (حدثنا نصر بن علي) بن نصر بن علي بن صهبان

(١) سورة الكوثر : (٢) .

الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبِي ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ
قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ

الأزدی (الجهضمي) البصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة خمسين
ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثني أبي) نصر بن علي بن صهبان الأزدی الجهضمي البصري ، ثقة ،
من السابعة ، مات قبل الخمسين ومئة . يروي عنه : (عم) .

(ح وحدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي البصري ، ثقة ، من العاشرة ،
مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ، ربيب شعبة ، ثقة ، من التاسعة ،
ولكن فيه غفلة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

كلاهما ؛ أي : كل من المحدثين (قال : حدثنا شعبة) بن الحجاج بن الورد
العتكي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(سمعت قتادة) بن دعامة ، ثقة ، ولكنه مدلس ، من الرابعة ، مات سنة بضع
عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(يحدث عن أنس بن مالك) الأنصاري البصري رضي الله تعالى عنه .
وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات
أثبتات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي بكبشين) تثنية كبش ؛
وهو الذكر الفحل من الضأن إذا أثنى ، أو إذا خرجت رباعيته ، وفيه إشارة إلى
أن الذكر أفضل من الأنثى ؛ فإن لحمه أطيب . انتهى « مرقة » ، وهو قول أحمد .

وحكى الرافعي فيه قولين عن الشافعي ؛ أحدهما : عن نصه في « البويطي » :
الذكر أفضل ؛ لأن لحمه أطيب ، ولهذا هو الأصح ، والثاني : أن الأنثى أولى .
قال الرافعي : وإنما يذكر ذلك في جزاء الصيد عند التقويم ، والأنثى أكثر
قيمة فلا تفدى بالذكر ، أو أراد الأنثى التي لم تلد . انتهى « قسطلاني » .

(أملحين) ثنية أملح ، قال ابن الأعرابي وغيره : الأملح هو الأبيض الخالص
البياض ، وبه تمسك الشافعية في تفضيل الأبيض في الأضحية ، وقال الأصمعي :
هو الأبيض ويشوبه شيء من السواد ، وقيل : هو الذي يعلو بياضه حمرة ، وقال
الخطابي : هو الأبيض الذي في خلال صوفه طبقات سود ، وقيل : هو الأبيض
الذي بياضه كبياض الملح ، وقيل : هو الذي ينظر في سواد ، ويأكل في سواد ،
ويبرك في سواد ؛ أي : إن هذه المواضع منها سود ، وما عداها أبيض ، واختار
ذلك ؛ لحسن منظره ، وشحمه ، وطيب لحمه ؛ لأنه نوع يتميز عن جنسه . انتهى
من « الإرشاد » .

ففيه ما يدل على أن المضحي ينبغي له أن يختار الأفضل نوعاً ، والأكمل
خلقاً والأحسن شيةً . انتهى من « المفهم » .

(أقرنين) أي : لكل واحد منهما قرنان حسنان ، قال العلماء : فيستحب
الأقرن . انتهى « نووي » ، فالأقرن : هو الطويل القرن ، وهو أفضل ، ولا خلاف
في جواز الأجم ؛ وهو الذي لا قرن له خلقة ، واختلف في المكسورة القرن :
فالجمهور على الجواز إلا أن يبلغ الكسر إلى المخ ، وإلا إن عاب اللحم ؛ فإنه
لا يجوز ؛ فإنه يؤدي إلى خلل في الدماغ .

وأخرج أبو عوانة هذا الحديث من طريق الحجاج بن محمد عن شعبة ، فزاد
فيه : (السمينين) .

وَيُسَمِّي وَيُكَبِّرُ ، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يُذْبَحُ بِيَدِهِ وَاضِعاً قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا .

وفيه : استحباب التوضيح بالسمين .

وعلق البخاري عن أبي أمامة بن سهل : (كنا نسمن الأضحية بالمدينة ، وكان المسلمون يسمنون) ووصله أبو نعيم في « المستخرج » .

(و) كان صلى الله عليه وسلم أيضاً : (يسمي ويكبر) أي : يقول على أضحيتہ عند ذبحهما : باسم الله والله أكبر .

قال في « المرقاة » : الواو في (ويكبر) لمطلق الجمع ؛ فإن التسمية من قبل الذبح ، ثم اعلم أن التسمية شرط عند الأحناف ، والتكبير مستحب عند الكل .
انتهى .

وفي « النوي » : فيه : إثبات التسمية على الضحية وعلى سائر الذبائح ، وهذا مجمع عليه ، لكن هل هو شرط أم مستحب ؟ فيه خلاف . انتهى .

وهو شرط عند الحنفية ، ومستحب عند الشافعية ، والله أعلم .

قال أنس : (ولقد رأيته) صلى الله عليه وسلم بعيني (يذبح) الكبشين
(بيده) الشريفة .

وفيه استحباب أن يتولى الإنسان ذبح أضحيته بنفسه إن أحسن الذبح ، ولا يوكل في ذبحها إلا لعذر ، وحينئذ يستحب له أن يشهد ذبحها ، وإن استناب فيها مسلماً .. جاز بلا خلاف ، وإن استناب كتابياً .. أجزأه ، ويكره عند الحنفية والشافعية ، ولا يجوز استنابة المجوسي ، ولا يجزئ ذبحه عن الأضحية ؛ لأنه ليس له كتاب معلوم ، وإن أقر بالجزية ؛ كما في « رد المحتار » (٣٢٨/٦) .

أي : ولقد رأيته يذبهما بيده الشريفة ، حالة كونه (واضعاً قدمه) الشريفة ؛
يعنى : القدم اليمنى (على صفاحهما) أي : على صفحة عنقهما وجانبه ، وإنما

(٧٤) - ٣٠٦٨ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ،

فعل هذا ؛ ليكون أثبت له ، وأمكن في ذبحه ؛ لئلا تضطرب الذبيحة برأسها
فتمنعه من إكمال الذبح أو تؤذيه .

وفي « المرقاة » : الصفاح جمع صفح - بفتح فسكون - وقيل : جمع صفحة ؛
وهو عرض الوجه ، وقيل : نواحي عنقها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب من
نحر هديه بيده ، وفي كتاب الأضاحي ، باب التكبير عند الأضحية ، ومسلم في
كتاب الأضاحي ، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل والتسمية
والتكبير ، وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما يستحب من الضحايا ، والترمذي
في كتاب الأضاحي ، باب ما جاء في الأضحية بكبشين ، قال أبو عيسى : هذا
حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب الكبش ، والدارمي في
كتاب الأضاحي ، باب السنة في الأضحية ، وأحمد في « المسند » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٧٤) - ٣٠٦٨ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نصير السلمي

الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ) بن سليم العنسي - بالنون - أبو عتبة الحمصي ،

صدوق في روايته عن أهل بلده ، مغلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيِّ ،
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عِيدِ
بِكْبَشَيْنِ

إحدى أو اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(حدثنا محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبى مولا هم المدني إمام المغازي ،
صدوق مدلس ، بل هو ثقة ؛ كما مر مراراً ، مشهور بالعلم ، من صغار الخامسة ،
مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن يزيد بن أبي حبيب) المصري أبي رجاء ، واسم أبيه سويد ، ثقة فقيه ،
وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن أبي عياش الزرقى) زيد بن عياش - بتحتانية ومعجمة - المدني ،
صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصارى الخزرجى المدني رضى الله عنهما .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه إسماعيل بن عياش ،
وهو مختلف فيه فيما رواه عن المدنيين والمكيين ، وفيما رواه عن الشاميين
ثقة .

قال يعقوب بن سفيان : تكلم قوم في إسماعيل ، وهو ثقة عدل أعلم الناس
بحديث أهل الشام ، قال يزيد بن هارون : ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن
عياش ، ولكن الحديث صحيح بما قبله .

(قال) جابر : (ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد) أي : يوم
النحر (بكبشين) وفي رواية أبي داود : (ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم
الذبح كبشين أقرنين أملحين موجأين) - بضم الميم وسكون الواو وفتح الجيم

فَقَالَ حِينَ وَجَّهَهُمَا : « إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ، اَللَّهُمَّ ؛ مِنْكَ وَلَكَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ . »

وبعدها همزة مفتوحة - أي : خصيين ، قال في « النهاية » : الوجأ : أن ترض ؛ أي : تدق أنثيا الفحل رضاً شديداً يذهب شهوة الجماع ، وقيل : هو أن توجأ العروق والخصيتان بحالهما . انتهى منه .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (حين وجههما) استقبلهما إلى جهة القبلة : (إنني وجهت) وصرفت (وجهي) أي : قصدي بهذين الكبشين (للذي) أي : لعبادة الإله الذي (فطر السماوات والأرض) أي : إلى عبادة خالقهما ومبدعهما على غير مثال سابق ، حالة كوني (حنيفاً) أي : مائلاً عن الأديان الباطلة ؛ كالذبح لغير الله تعالى ، إلى الدين الحق ؛ وهو الذبح للتقرب إلى الله تعالى (وما أنا) أي : والحال أنني لست (من المشركين) بالله في ذبيحتي وغيرها (إن صلاتي) كالصلوات الخمس (ونسكي) أي : سائر عبادتي ، فهو من عطف العام على الخاص ، أو تقربي بالذبح (ومحياي) أي : حياتي (ومماتي) أي : موتي (لله) أي : منسوبان إليه تعالى ، وقال الطيبي : أي : وما آتاه في حياتي وما أموت عليه من الإيمان والعمل . انتهى .

(رب) أي : مالك (العالمين) وخالقهم (لا شريك له) في العبادة والخلق (وبذلك) التوحيد (أمرت) من جهة ربي (وأنا أول المسلمين) من هذه الأمة (اللهم) هذه الأضحية عطية ومنحة واصله إلي (منك و) مذبوحة خالصة (لك) مجزئة في التقرب إليك (عن محمد) صلى الله عليه وسلم (و) عن (أمته) الأمة المرحومة .

(٧٥) - ٣٠٦٩ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ،

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الضحايا ،
باب ما يستحب من الضحايا ، والدارمي في كتاب الأضاحي ، باب السنة في
الأضحية .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله ، وإن كان سنده حسناً ، وغرضه :
الاستشهاد به لما قبله .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أنس بحديث عائشة وأبي هريرة رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٧٥) - ٣٠٦٩ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي ، النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ثبت ، من التاسعة ،
مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا سفيان) بن سعيد بن مسروق (الثوري) الكوفي ، ثقة حجة ، من
السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن محمد بن عقال) - مكبراً - ابن أبي طالب الهاشمي
أبي محمد المدني ، صدوق في حديثه لين ، ويقال : تغير بأخرة ، من الرابعة ،
مات بعد الأربعين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف ، ثقة ، من الثالثة ، مات
سنة أربع وتسعين أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ . . اشْتَرَى كَبْشَيْنِ عَظِيمَيْنِ سَمِينَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ ، فَذَبَحَ أَحَدَهُمَا عَنْ أُمِّتِهِ لِمَنْ شَهِدَ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ وَشَهِدَ لَهُ بِالْبَلَاغِ ، وَذَبَحَ الْآخَرَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عائشة وعن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو مختلف فيه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يضحي . . اشترى كبشين عظيمين) أي : جسيمين (سمينين) أي : طيبين في اللحم (أقرنين) أي : طويلي القرن (أملحين) أي : حنين في اللون (موجوعين) تشية موجوء ، اسم مفعول ؛ من وجأ ، مهموز اللام ، ورؤي بإثبات الهمزة ، وقلبها ياءً ثم قلب الواو ياءً وإدغامها فيها كمرمي ؛ أي : منزوعتين ، قد نزع عرق الأنثيين منهما ؛ وذلك أسمن لهما . انتهى « سندي » .

ومعنى موجوعين : أي : خصيئين .

(فذبح أحدهما عن أمته) أي : (لمن شهد لله بالتوحيد) أي : بالوحدانية (وشهد له) أي : لمحمد صلى الله عليه وسلم (بالبلاغ) أي : بتبليغ الشريعة إلى الأمة ؛ والمراد : شهد له بالرسالة .

(وذبح الآخر) من الكبشين (عن محمد وآل محمد) أي : أهل بيته (صلى الله عليه وسلم) .

قال الخطابي : وفي هذا الحديث دليل على أن الخصى في الضحايا غير مكروه ، وقد كرهه بعض أهل العلم ؛ لنقص العضو ، وهذا النقص ليس بعيب ؛ لأن الخصاء يزيد اللحم طيباً ، وينفي فيه الزهومة وسوء الرائحة . انتهى من « العون » .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه البيهقي في « الكبرى » من طريق الطبراني عن ابن أبي مريم عن الفريابي عن سفيان ، فذكره بإسناده ومتمنه ، ورواه أحمد بن منيع في « مسنده » ، حدثنا سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل بتمامه ، وله شاهد من حديث أنس السابق أول الباب ، رواه الشيخان والنسائي والترمذي في « الجامع » ، وقال : حسن صحيح ، وقال : وفي الباب عن علي وعائشة وأبي هريرة وأبي أيوب وجابر وأبي الدرداء وأبي رافع وعبد الله بن عمر وأبي بكرة نفيح بن الحارث ، ورواه الدارقطني في « سننه » من حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله ، وإن كان سنده حسناً ؛ لما تقدم ، وله شواهد مما ذكرناه ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٩) - (١١١٧) - بَابُ : الْأَضَاحِيُّ وَاجِبَةٌ هِيَ أَمْ لَا ؟

(٧٦) - ٣٠٧٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحَّ . . فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا » .

(٣٩) - (١١١٧) - (باب : الأضحى واجبة هي أم لا ؟)

(٧٦) - ٣٠٧٠ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا زيد بن الحباب) - بضم المهملة وبموحدين - أبو الحسين العكلي - بضم المهملة وسكون الكاف - أصله من خراسان ، وكان في الكوفة ، صدوق يخطئ في حديث الثوري ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) . (حدثنا عبد الله بن عياش) - بمثناة ومعجمة - ابن عباس - بموحدة ومهملة - القتباني - بكسر القاف بعدها مثناة ساكنة ثم موحدة - أبو حفص المصري ، صدوق يغلط من السابعة ، مات سنة سبعين ومئة (١٧٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) . (عن عبد الرحمن) بن هرمز (الأعرج) أبي داوود المدني مولى ربيعة بن الحارث ، ثقة ثبت عالم ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الله بن عياش ، وهو مختلف فيه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كان له سعة) في المال والحال ، قيل : هي أن يكون له نصاب الزكاة (ولم يضح . . فلا يقربن مصلانا)

.....
أي : مصلى العيد ، ليس المراد : أن صحة صلاة العيد تتوقف على الأضحية ، بل هي عقوبة له بطرده عن مجالس الأختيار ، وهذا يفيد وجوب الأضحية على كل غني . انتهى « سدي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الحاكم في « المستدرک » من طريق يحيى بن أبي طالب ، حدثنا زيد بن الحباب ، فذكره .

ورواه البيهقي عن الحاكم في « الكبرى » ، وقال : بلغني عن أبي عيسى الترمذي أنه قال : الصحيح عن أبي هريرة موقوف ، لم ينفرد زيد بن الحباب عن عبد الله بن عياش ولا ابن عياش عن الأعرج ، ولا الأعرج عن أبي هريرة ؛ كما هو مذكور في « زوائد البيهقي » على الكتب الستة ، والخطيب في « تاريخ بغداد » ، والدارقطني في « سننه » في كتاب الصيد والذبائح .

وعبد الله بن عياش وإن روى له مسلم في « صحيحه » .. فإنما روى له في المتابعات والشواهد ؛ فقد ضعفه أبو داود والنسائي .

وقال أبو حاتم - كما في « التهذيب » لابن حجر - : ليس بالمتين ، صدوق يكتب حديثه ، فيحتاج لمتابع ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

فالحديث يدل على وجوب الأضحية على الغني ، لكن بمعنى أكيدة المطلوبة له ؛ فلا يَأثم بتركها ، والله أعلم .

وقال في « الفتح » : قال ابن حزم : لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة ، وصح أنها غير واجبة عن الجمهور ، ولا خلاف في كونها من شرائع الدين ، وهي عند الشافعية والجمهور سنة مؤكدة على الكفاية ، وفي وجه : من فروض

(٧٧) - ٣٠٧١ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ : سَأَلْتُ أَبْنَ عُمَرَ ...

الكفاية ، وعن أبي حنيفة : تجب على المقيم الموسر ، وعن مالك مثله ، وقال أحمد : يكره تركها مع القدرة ، وعن محمد بن الحسن : هي سنة غير مرخص في تركها ، قال الطحاوي : وبه نأخذ . انتهى من « العون » .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٧٧) - ٣٠٧١ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) السلمي الدمشقي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي - بالنون - الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومئة . يروي عنه : (عم) .

(حدثنا) عبد الله (بن عون) بن أرطبان أبو عون البصري ، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن سيرين) الأنصاري أبي بكر البصري ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) ابن سيرين : (سألت ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه إسماعيل بن عياش ، وهو مختلف فيه .

عَنِ الضَّحَايَا أَوْاجِبَةٌ هِيَ ؟ قَالَ : ضَحَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالْمُسْلِمُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَجَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ .

(٧٧) - ٣٠٧١ - (م) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
عِيَّاشٍ ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ ،
.....

أي : سألت ابن عمر (عن) حكم (الضحايا) فقلت له : (أواجبة هي)
أي : الضحايا ، أم غير واجبة ؟ ف (قال) لي ابن عمر في جواب سؤالي : (ضحى
رسول الله صلى الله عليه وسلم و) ضحى (المسلمون من بعده) أي : من بعد
وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وجرت به) أي : بفعلها (السنة) الشرعية
من غير تكبير .

فهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده
حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :
(٧٧) - ٣٠٧١ - (م) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ،
صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي
عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي الحمصي ، صدوق ، من
الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومئة . يروي عنه : (عم) .

(حدثنا الحجاج بن أرتاة) بن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي القاضي ،
صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة
(١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً .

(٧٨) - ٣٠٧٢ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ

مُعَاذٍ ،

(حدثنا جبلة بن سحيم) - بمهملتين مصغراً - كوفي ، ثقة ، من الثالثة ،

مات سنة خمس وعشرين ومئة (١٢٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) جبلة : (سألت ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، غرضه : بيان متابعة جبلة لمحمد بن سيرين في

سؤال ابن عمر ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ، وهو متفق على ضعفه .

(فذكر) جبلة بن سحيم (مثله) أي : مثل ما ذكر محمد بن سيرين عن

ابن عمر ، حالة كون ما ذكر جبلة ومحمد بن سيرين (سواء) أي : متساويين لفظاً ومعنى ، فالحديث تبع لما قبله في كونه حسناً ، ولكن السند ضعيف .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث مخنف - بوزن منبر -

ابن سليم رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧٨) - ٣٠٧٢ - (٣) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة) العبسي الكوفي ،

ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا معاذ بن معاذ) بن نصر بن حسان العنبري أبو المثنى البصري

القاضي ، ثقة متقن ، من كبار التاسعة ، مات سنة ست وتسعين ومئة (١٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ : أَنْبَأَنَا أَبُو رَمْلَةَ ، عَنْ مِخْنَفِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ : كُنَّا وَقُوفًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَفَةَ فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ؛ إِنَّ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَضْحِيَّةً وَغَيْرَةً ، »

(عن) عبد الله (بن عون) بن أربطبان البصري ، ثقة ثبت متقن فاضل ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .
(قال) ابن عون : (أنبأنا أبو رملة) اسمه عامر ، شيخ لابن عون لا يعرف ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن مخنف) بوزن منبر بكسر أوله وسكون ثانيه وبنون (ابن سليم) - مصغراً - ابن الحارث بن عوف الأزدي الغامدي الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه نزل الكوفة ، وكانت معه راية الأزدي بصفين ، واستشهد بعين الوردية سنة أربع وستين (٦٤ هـ) . يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه أبا رملة ، وهو مستور غير معروف .

(قال) مخنف : (كنا) معاشر الصحابة (وقوفاً) جمع واقف ؛ وهو جمع جاء على وزن المصدر ؛ كقعود وجلوس ، وهو خبر كان ، و (عند) في قوله : (عند النبي صلى الله عليه وسلم) بمعنى : مع ؛ أي : كنا واقفين مع النبي صلى الله عليه وسلم (بعرفة) أي : في عرفة في حجة الوداع (فقال) لنا النبي صلى الله عليه وسلم : (يا أيها الناس ؛ إن على كل أهل بيت) واحد وأسرته (في كل عام أضحيةً وغيرةً) .

قال السندي : قوله : « إن على كل أهل بيت » مقتضاه أن الأضحية الواحدة تكفي عن تمام أهل البيت ، ويوافقه ما رواه الترمذي عن أبي أيوب : (كان الرجل يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ويطعمون ، حتى تباهى

أَتَذَرُونَ مَا أَلْعَتِيرَةُ ؟ هِيَ الَّتِي يُسَمِّيهَا النَّاسُ الرَّجَبِيَّةَ .

الناس ، فصارت كما ترى) ، وقال : لهذا حديث حسن صحيح ، قال : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : لا تُجزئ الشاة الواحدة إلا عن نفس واحدة ، وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم .

وقال ابن العربي : في « شرحه » في قوله الثاني : الآثارُ الصحاحُ ترد عليه . انتهى منه .

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن عنده : (أتدرون) أي : هل تعلمون أيها الناس جواب سؤالي (ما العتيرة) - بفتح المهملة وكسر الفوقية وسكون التحتية بعدها راء - وهي ذبيحة كانوا يذبحونها في العشرِ الأولِ من رجب ؛ كما قال في بيانها : (هي) أي : العتيرة : الشاة (التي يسميها الناس الرجبية) أي : الذبيحة المنسوبة إلى رجب ؛ لوقوعها فيه ، قال النووي : اتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا ، كذا في « النيل » .

وفي « المرقاة » : هي شاة تذبح في رجب يتقرب بها أهل الجاهلية والمسلمون في صدر الإسلام ، قال الخطابي : وهذا هو الذي يشبه معنى الحديث ، ويليق بحكم الدين .

وأما العَتِيرَةُ يَغْتَرُّهَا أَهْلُ الجاهلية . . فهي الذبيحة التي تذبح للأصنام ، ويصب دمها على رأسها ، وفي « النهاية » : كانت العتيرة بالمعنى الأول في صدر الإسلام ، ثم نسخ . انتهى ، انتهى من « العون » .

وقال ابن المنذر : ثبت أن عائشة قالت : (أمر النبي صلى الله عليه وسلم في الفرعة من كل خمسين بواحدة) ، قال : وروينا عن نبیشة الهذلي قال : سئل رسول الله ، فقالوا : يا رسول الله ؛ إنا كنا نَعْتِرُ عَتِيرَةً في الجاهلية في رجب ،

.....
فما تأمرنا ؟ فقال : « في كل سائمة فَرْعٌ ... » الحديث .

قال : وخبر عائشة وخبر نبیثة ثابتان ، قال : وقد كانت العرب تفعل ذلك في الجاهلية ، وفعله بعض أهل الإسلام ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بهما ، ثم نهى عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا فَرْعَ ولا عَتِيرةَ ، فانتهى الناس عنهما ؛ لنهي إياهم عنهما ، ومعلوم أن النهي لا يكون إلا عن شيء قد كان يُفْعَلُ ، ولا نَعْلَمُ أن أحداً من أهل العلم يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان نهاهم عنهما ، ثم أذن فيهما .

والدليل على أن الفعل قبل النهي . . قوله في حديث نبیثة : (إنا كنا نعتز عتيرة في الجاهلية ، وإنا كنا نَفْرَعُ فرعاً في الجاهلية) ، وفي إجماع عوام علماء الأمصار على عدم استعمالهم ذلك وقوف عن الأمر بهما ، مع ثبوت النهي عن ذلك وبيان لما قلنا .

وقد كان ابن سيرين من بين أهل العلم يذبح العتيرة في شهر رجب ، وكان يروي فيها شيئاً ، وكان الزهري يقول : الفَرْعةُ : أوَّلُ نِتاج ، والعتيرة : شاة كانوا يذبحونها في رجب . لهذا آخر كلام ابن المنذر .

قال الشيخ ابن القيم رحمه الله تعالى في « شرح السنة » : وقال الشافعي : الفرعة : شيء كان أهل الجاهلية يطلبون به البركة في أموالهم ؛ فكان أحدهم يذبح بكر ناقته لا يعدوه ؛ رجاء البركة فيما يأتي بعده ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « افرعوا إن شئتم » أي : اذبحوا إن شئتم ، وكانوا يسألونه عما يصنعونه في الجاهلية ؛ خوفاً أن يكون ذلك مكروهاً في الإسلام ، فأعلمهم أن لا بركة لهم فيه ، وأمرهم أن يعدُّوه ، ثم يحملون عليه في سبيل الله .

قال البيهقي : أو يذبحونه ؛ كما في حديث نبیثة .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما جاء في إيجاب الأضاحي ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب العتيرة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الفرع والعتيرة ، والبيهقي وابن أبي شيبة في « مصنفه » .

وله شاهد رواه أحمد في « مسنده » : عن أبي رزين العقيلي أنه قال : يا رسول الله ؛ إنا كنا نذبح في رجب ذبائح ، فنأكل منها ونطعم من جاءنا ، فقال : « لا بأس بذلك » ، وفي « المسند » أيضاً و« سنن النسائي » عن الحارث عن عمرو أنه لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، قال : فقال رجل : يا رسول الله ؛ الفرائع والعتائر ؟ قال : « من شاء .. فرع ، ومن شاء .. لم يفرع ، ومن شاء .. عتر ، ومن شاء .. لم يعتر ، في الغنم أضحية » ، فهذه الأحاديث تدل على مشروعيتها . انتهى من « ابن القيم » .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثالث للمتابعة ، والباقيان للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٠) - (١١١٨) - بَابُ ثَوَابِ الْأُضْحِيَّةِ

(٧٩) - (٣٠٧٣) - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو الْمُثَنَّى ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ
أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ
.....

(٤٠) - (١١١٨) - (باب ثواب الأضحية)

(٧٩) - (٣٠٧٣) - (١) (حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم) بن عمرو العثماني
مولا هم (الدمشقي) أبو سعيد ، لقبه دحيم ، ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ،
مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .
(حدثنا عبد الله بن نافع) بن أبي نافع الصائغ المخزومي أبو محمد
المدني ، ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين ، من كبار العاشرة ، مات سنة ست
ومئتين (٢٠٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (م عم) .
(حدثني أبو المثنى) سليمان بن يزيد بن قنفذ الكعبي المخزومي المدني ،
ضعيف ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .
(عن هشام بن عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات
سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبيه) عروة بن الزبير ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين
(٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا المثنى سليمان بن
يزيد ، وهو ضعيف .

وفي « التهذيب » : وذكره ابن حبان في « الثقات » ، روى له الترمذي وابن

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هِرَاقَةٍ دَمَ ، وَإِنَّهُ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَظْلَافِهَا وَأَشْعَارِهَا ، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَكَانٍ »

ماجه حديثه عن هشام عن أبيه عن عائشة في فضل الأضحية وهو هذا الحديث ، قال الترمذي : حسن غريب .

قلت : ذكره ابن حبان في « الضعفاء » في الكنى ، فقال أبو المثنى : شيخ يخالف الثقات في الروايات ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للاعتبار . انتهى منه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما عمل ابن آدم يوم النحر عملاً أحب إلى الله عز وجل) أي : عند الله تعالى ، وهو محمول على غير الفروض العينية ؛ كالصلاة (من هراقة دم) أصله : الإراقة ، والهاء بدل من الهمزة ؛ كما أن الهمزة أبدلت عنها في الماء والآل ؛ بدليل : المياه والأهيل ؛ أي : من صب دم على الأرض بسبب ذبح الأضحية (وإنه) أي : وإن الشأن (ليأتي) صاحبها ، أو المهرق دمه ، قاله في « التحفة » .

(يوم القيامة بقرونها) أي : بقرون تلك الأضحية جمع قرن (وأظلافها) جمع ظلف (وأشعارها) لتوضع له في ميزان حسناته ، وتأنيث الضمير باعتبار أن المهرق دمه أضحية .

قال القاري : قال زين العرب : يعني : أفضل العبادات يوم العيد إراقة دم القربات ، وأنه يأتي يوم القيامة كما كان في الدنيا ، من غير نقصان شيء منه ؛ ليكون بكل عضو منه أجر ، ويصير مركبه على الصراط . انتهى ، انتهى من « التحفة » .

(وإن الدم ليقع من الله عز وجل) أي : من رضاه (بمكان) أي : بموضع

قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ، فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا .

(٨٠) - ٣٠٧٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ ، حَدَّثَنَا

آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ ،
.....

قبول (قبل أن يقع) ويصب (على الأرض) أي : يقبله الله تعالى عند قصد الذبح قبل أن يقع على الأرض (فطيبوا بها) أي : بالأضحية (نفساً) تمييز نسبة .

قال ابن الملك : والفاء في قوله : « فطيبوا » للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ؛ تقديره : إذا علمتم أنه تعالى يقبله ويجزيكم بها ثواباً كثيراً . . فلتكن أنفسكم بالتضحية طيبةً غير كارهة لها . انتهى ، انتهى « تحفة الأحوزي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الأضاحي ، باب ما جاء في فضل التضحية ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب .
فدرجته : أنه ضعيف (٩) (٣١٩) ؛ لضعف سنده ؛ لما مر آنفاً ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة ثانياً بحديث زيد بن أرقم رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٨٠) - ٣٠٧٤ - (٢) (حدثنا محمد بن خلف) بن عمار أبو نصر

(العسقلاني) صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) .
يروى عنه : (س ق) .

(حدثنا آدم بن أبي إياس) عبد الرحمن العسقلاني ، أصله خراساني ،

حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ مَسْكِينٍ ، حَدَّثَنَا عَائِدُ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ
قَالَ : قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ مَا هَذِهِ
الْأَضَاحِي ؟ قَالَ : « سُنَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ » ،
.....

يكنى أبا الحسن ، نشأ ببغداد ، ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة إحدى وعشرين
ومئتين (٢٢١ هـ) . يروي عنه : (خ ت س ق) .

(حدثنا سلام) بتشديد اللام (ابن مسكين) بن ربيعة الأزدي البصري
أبو روح ، يقال : اسمه سليمان ، ثقة رمي بالقدر ، من السابعة ، مات سنة سبع
وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا عائذ الله) المجاشعي أبو معاذ روى عن أبي داود نفع الأعمى ،
ويروي عنه : سلام بن مسكين قاص سليمان بن عبد الملك ، ضعيف ، من
السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبي داود) نفع بن الحارث الأعمى الكوفي مشهور بكنيته ، متروك ،
وقد كذبه ابن معين ، من الخامسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن زيد بن أرقم) بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي الصحابي المشهور
رضي الله تعالى عنه ، أول مشاهده الخندق ، مات سنة ست أو ثمان وستين
(٦٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه أبا داود
الأعمى ، وهو متروك ، وفيه عائذ الله ، وهو ضعيف .

(قال) زيد بن أرقم : (قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم :
يا رسول الله ؛ ما هذه الأضاحي ؟) هل هي مشروعة في الإسلام أم سنة
قديمة ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالهم : هي
(« سنة أبيكم إبراهيم ») الخليل عليه السلام ؛ يعني : أنه أول من شرعها

قَالُوا : فَمَا لَنَا فِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٌ » ، قَالُوا :
فَالصُّوْفُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنَ الصُّوْفِ حَسَنَةٌ » .

حين ذبح كبش هابيل ولد آدم عليه السلام ، الذي رعى في الجنة ؛ فداءً عن ولده
إسماعيل حين أمر بذبحه ، ثم (قالوا) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (فما
لنا فيها) أي : في الأضحية من الأجر (يا رسول الله ؟ قال) رسول الله صلى الله
عليه وسلم في جواب سؤالهم : يكتب لكم (بكل شعرة) منها فضلاً عن اللحم
والشحم والجلد (حسنة) واحدة ، ف (قالوا) له أيضاً : (فالصوف) هل يكتب
به شيء من الحسنات (يا رسول الله ؟) ف (قال) لهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم : يكتب (« بكل شعرة من الصوف حسنة ») أيضاً .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الحاكم في « المستدرک »
من طريق يزيد بن هارون عن سلام بن مسكين ، فذكره بإسناده ومثله سواء ،
ونقل البيهقي في « سننه الكبرى » أن البخاري قال : عاثر الله المجاشعي عن
أبي داود ، روى عنه سلام بن مسكين ، لا يصح حديثه ، ورواه أحمد بن
منيع في « مسنده » قال : حدثنا يزيد بن هارون عن سلام بن مسكين ، فذكره
بتمامه ، ورواه عبد بن حميد عن يزيد بن هارون عن سلام بن مسكين به ،
ورواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » عن هذبة بن خالد عن سلام بن
مسكين ، فذكره ، والطبراني في « المعجم الكبير » ، وأحمد في « المسند » ،
والبخاري في « التاريخ الكبير » ، والعقيلي في « الضعفاء الكبير » ، في
ترجمة عاثر الله المجاشعي ، وذكر الحديث ، قال : عن عاثر عن أبي داود
لا يعرف إلا به ، وقال عنه البخاري : لا يصح حديثه ، في « التاريخ الكبير » ،
وقال الذهبي : منكر الحديث ، في « ميزان الاعتدال » . انتهى من هامش
المؤلف .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (١٠) (٣٢٠) ؛ لضعف سنده ؛ كما مر ،
وغرضه : الاستئناس به للترجمة ثانياً .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين ؛ كلاهما للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤١) - (١١١٩) - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَضَاحِي

(٨١) - ٣٠٧٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَبْشٍ

(٤١) - (١١١٩) - (باب ما يستحب من الأضاحي)

(٨١) - ٣٠٧٥ - (١) (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حفص بن غياث) - بمعجمة مكسورة وياء مثلثة - ابن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي ، ثقة ثبت فقيه تغير حفظه بأخرة قليلاً ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جعفر) الصادق (ابن محمد) الباقر ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبي عبد الله المدني المعروف بالصادق ، صدوق فقيه إمام ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(عن أبيه) محمد الباقر ابن علي زين العابدين ابن الحسين بن أبي طالب السجاد أبي جعفر ، ثقة فاضل ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سعيد) الخدري سعد بن مالك الأنصاري رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو سعد : (ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش) أي :

أَقْرَنَ فَحِيلَ ، يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ ، وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ .

بذكر ضأن (أقرن) أي : بكبش ذي قرن ؛ لكونه أفضل من الأجم ؛ لأن القرن عضو زائد ، والأجم ناقص بالنسبة إليه .

(فحيل) - بوزن كريم - قال الخطابي : هو الكريم المختار للفحولة ، وأما الفحل . . فهو عام في الذكورة منها ، وقالوا في ذكورة النخل : فحال ؛ فرقاً بينه وبين سائر الفحول من الحيوان . انتهى .

قال في « النيل » : فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بالفحيل ؛ كما ضحى بالخصي .

(يأكل في سواد) يعني : أن ما حول فمه أسود (ويمشي) أي : يدب (في سواد) أي : في عضو ذي سواد ، فيه إشارة إلى سواد رجله ، وفي رواية مسلم زيادة : (ويبرك في سواد) وهو الجلوس على الركبتين ؛ أي : يبرك ويضطجع ذلك الكبش على عضو ذي سواد ، فيه إشارة إلى سواد ركبتيه (وينظر) أي : يبصر (في سواد) أي : في عضو ذي سواد ، فيه إشارة إلى سواد ما حول عينيه . قال القرطبي : ومعنى (يطأ في سواد) أي : أسود القوائم ، و (يبرك في سواد) أي : في بطنه سواد ، و (ينظر في سواد) أي : ما حول عينه أسود . انتهى . وقال النووي : ومعنى هذا الكلام : أن قوائمه وبطنه وما حول عينه أسود ، والله أعلم .

أي : ضحى بكبش على هذه الشية ؛ لأنها أحسن الشيات .

قال السندي : (أقرن) أي : ذي قرنين (فحيل) أي : كامل الخلقة لم يقطع أنثياه (يأكل في سواد) أي : في بطنه سواد ، و (يمشي في سواد) أي : في رجله سواد (وينظر في سواد) أي : مكحول في عينيه سواد .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الهدايا ، باب

(٨٢) - ٣٠٧٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مَيْسَرَةَ بْنِ حَلْبَسٍ

استحباب الأضحية ، لكن جعله من حديث عائشة ، وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما يستحب من الضحايا ، لكن من حديث عائشة أيضاً ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب ما جاء في ما يستحب من الأضاحي ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب الكبش .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي سعيد الخدري بحديث أبي سعيد الزرقى رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨٢) - ٣٠٧٦ - (٢) (حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم) بن عمرو العثماني مولاهم الدمشقي أبو سعيد ، لقبه دحيم - مصغراً - ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حدثنا محمد بن شعيب) بن شابور - بالمعجمة والموحدة - الأموي مولاهم الدمشقي نزيل بيروت ، صدوق صحيح الكتاب ، من كبار التاسعة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(أخبرني سعيد بن عبد العزيز) التنوخي الدمشقي ، ثقة إمام ، سواء أحمد بالأوزاعي ، وقدمه أبو مسهر ، لكنه اختلط في آخر أمره ، من السابعة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا يونس بن ميسرة بن حلبس) - بمهملتين في طرفيه وموحدة على

قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ أَبِي سَعِيدٍ الزُّرْقِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى شِرَاءِ الضَّحَايَا ، قَالَ يُونُسُ : فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ إِلَى كَبْشٍ أَذْغَمَ لَيْسَ بِالْمُرْتَفِعِ وَلَا الْمُتَضِّعِ فِي جِسْمِهِ ، فَقَالَ لِي : أَشْتَرِ لِي هَذَا ؛ كَأَنَّهُ شَبَّهُهُ

وزن جعفر - وقد ينسب لجده ، ثقة عابد مُعَمَّر ، من الثالثة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

(قال) يونس بن ميسرة : (خرجت مع أبي سعيد) عمارة بن سعيد ، أو سعيد بن عمارة ، وقيل : أبي سعد الأنصاري (الزرقي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم) الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (س ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

وليس لأبي سعيد هذا رواية في شيء من الكتب الستة سوى هذا الحديث عند ابن ماجه ، وآخر عند النسائي ، وإسناد حديث ابن ماجه هذا صحيح ، رجاله ثقات . انتهى « سندي » .

أي : خرجت معه (إلى) سوق لـ (شراء الضحايا ، قال يونس) بن ميسرة : (فأشار أبو سعيد) الزرقي بيده (إلى كبش) من كباش السوق (أدغم) ممنوع من الجر بالكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ؛ لوزن الفعل والوصفية ، قال السيوطي : بدال مهملة وغين معجمة ؛ هو الذي يكون فيه أدنى سواد ، خصوصاً أذنيه وتحت حنكه .

(ليس) ذلك الكبش (بـ) الكبير (المرتفع) في جسمه (ولا) بالصغير (المتضعب) أي : المنخفض (في جسمه) ، بل هو وسط بين الكبير والصغير (فقال لي) أبو سعيد الزرقي : (اشتر لي هذا) الكبش الأدغم (كأنه) أي : كأن أبا سعيد (شبهه) أي : شبه هذا الكبش الأدغم الذي أشار إليه

بِكَشٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٨٣) - ٣٠٧٧ - (٣) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عُثْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا
الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَائِدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سُلَيْمَ بْنَ عَامِرٍ
.....

أبو سعيد (بكش) ضحى به (رسول الله صلى الله عليه وسلم) .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي سعيد الخدري ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي سعيد الخدري بحديث أبي أمامة
رضي الله عنهما ، أو استأنس به للترجمة ، فقال :

(٨٣) - ٣٠٧٧ - (٣) (حدثنا العباس بن عثمان) بن محمد البجلي
أبو الفضل (الدمشقي) المعلم ، صدوق يخطئ ، من كبار الحادية عشرة ، مات
سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه
كثير التدليس والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس
وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو عائد) لعله إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة
المخزومي المدني ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (خ س ق) وإلا .. فمجهول
(أنه) أي : أن أبا عائد (سمع سليم) بالتصغير (ابن عامر) الكلاعي ، ويقال :
الخبائري - بخاء معجمة وموحدة - أبا يحيى الحمصي ، ثقة ، من الثالثة ، غلط
من قال : إنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) .
يروى عنه : (م عم) .

يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« خَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ ، وَخَيْرُ الضَّحَايَا الْكَبَشُ الْأَقْرَنُ » .

(يحدث عن أبي أمامة الباهلي) صدي - مصغراً - ابن عجلان ، الصحابي
المشهور رضي الله تعالى عنه ، سكن الشام ومات بها سنة ست وثمانين (٨٦ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف إن قلنا : إن أبا عائذ مجهول ،
ولاً . . فحسن ؛ لأنه مقبول .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خير الكفن) وأفضله (الحلة)
أي : الإزار والرداء (وخير الضحايا) أي : أفضلها وأكثرها أجراً (الكبش الأقرن)
أي : صاحب القرن ، قال الطيبي : ولعل فضيلة الكبش على غيره ؛ لعظم جثته
وسمنه في الغالب . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الجنائز ، باب
كراهية المغلاة في الكفن ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب (١٦) حدثنا
سلمة بن شبيب ، قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، والبيهقي في كتاب
الجنائز ، باب من استحب في الكفن الحبرة ، وغيرهم .

فدرجته : أنه حسن ، إن كان أبو عائذ إبراهيم بن عبد الرحمن ، وغرضه :
الاستشهاد به ، وإن كان أبو عائذ مجهولاً . . فسنده ضعيف ، وكذلك المتن
ضعيف ، وغرضه : الاستئناس به .

ملحقة

قال في « النهاية » : الحلة : واحد الحل ؛ وهي برود اليمن ، ولا يسمى حلة
حتى يكون ثوبين من جنس واحد . انتهى .

قال في « اللمعات » : والمقصود - والله أعلم - : أنه لا ينبغي الاختصار على الثوب الواحد ، والثوبان خير منه ، وإن أريد السنة والكمال . . فثلاث ؛ على ما عليه الجمهور . انتهى .

وهي نوع مخطط من ثياب القطن ؛ على ما قاله بعضهم .

قال المظهري : اختار بعض الأئمة أن يكون الكفن من برود اليمن بهذا الحديث ، والأصح أن الأبيض أفضل ؛ لحديث عائشة : (كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في السحولية) ، وحديث ابن عباس : (كفنوا فيها موتاكم) . انتهى . قال القاري : وفيه أن الحلة على ما في « القاموس » : إزار ورداء أو غيره ، فمع هذا الاحتمال لا يتم الاستدلال .

وقال ابن الملك : والأكثر على اختيار البيض ، وإنما قال ذلك في الحلة ؛ لأنها كانت يومئذ أيسر عليهم . انتهى من « تحفة الأحوذى » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول منها للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للاستئناس ، أو الأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٢) - (١١٢٠) - باب : عَنْ كَمْ تُجْزَى الْبَدَنَةُ وَالْبَقَرَةُ ؟

(٨٤) - ٣٠٧٨ - (١) حَدَّثَنَا هَدِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ ، أَنبَأَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، أَنبَأَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ وَقْدٍ ، عَنْ عَلْبَاءِ بْنِ أَحْمَرَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(٤٢) - (١١٢٠) - (باب : عن كم تجزئ البدنة والبقرة ؟)

(٨٤) - ٣٠٧٨ - (١) (حدثنا هدية) بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد التحتانية (ابن عبد الوهاب) المروزي أبو صالح ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(أنبأنا الفضل بن موسى) السيناني - بمهملة مكسورة بعدها ياء ساكنة ونونين بينهما ألف - أبو عبد الله المروزي ، ثقة ثبت وربما أغرب ، من كبار التاسعة ، مات سنة اثنتين وتسعين ومئة (١٩٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أنبأنا الحسين بن واقد) المروزي أبو عبد الله القاضي ، ثقة له أوهام ، من السابعة ، مات سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) ، ويقال : سنة سبع وخمسين . يروي عنه : (م عم) .

(عن علباء) بكسر أوله وسكون اللام بعدها موحدة ومد (ابن أحمر) الشكري - بفتح التحتانية وسكون المعجمة - البصري ، صدوق من القراء ، من الرابعة . يروي عنه : (م ت س ق) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله الهاشمي مولا هم المكي ، ثقة عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَ الْأَضْحَى ،
فَاشْتَرَكْنَا فِي الْجَزُورِ عَنْ عَشْرَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ .

(قال) ابن عباس : (كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر) لم أر
من عين ذلك السفر (فحضر الأضحى) أي : يوم عيده (فاشتركنا في الجزور)
أي : في البعير ، حالة كونه مجزئاً (عن عشرة) أشخاص في الأضحية (و)
اشتركنا في (البقرة) حالة كونها مجزئة (عن سبعة) أشخاص ، فيه دليل على
أنه يجوز اشتراك عشرة أشخاص في البعير ، وبه قال إسحاق بن راهويه ؛ بأن
البعير يجزئ عن عشرة في الأضحية والهدي أيضاً ؛ لحديث ابن عباس هذا .

قال الشوكاني في « النيل » : وقد اختلفوا في البدنة : فقالت الشافعية والحنفية
والجمهور : إنها تجزئ عن سبعة ، وقالت العترة وإسحاق بن راهويه وابن
خزيمة : تجزئ عن عشرة ، وهذا هو الحق هنا ؛ يعني : في الأضحية ؛ لحديث
ابن عباس ؛ يعني : هذا المذكور في الباب ، والأول هو الأحق في الهدى ؛
للأحاديث الآتية ؛ يعني بها : حديث جابر المذكور بعد هذا ، وما في معناه .
وأما البقرة .. فتجزئ عن سبعة فقط اتفاقاً في الهدى والأضحية . انتهى ،
انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الحج ، باب ما
جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب ما تجزئ
عنه البدنة في الضحايا .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة ، ولكن حديث جابر الآتي أصح منه ؛ لأن عمل
الناس عليه .



(٨٥) - ٣٠٧٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : نَحَرْنَا بِالْحَدِيثِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ .

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث جابر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٨٥) - ٣٠٧٩ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مالك بن أنس) الأصبحي المدني ، إمام في الفروع حجة ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولا هم المكي ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) جابر : (نحرنا بالحديث مع النبي صلى الله عليه وسلم البدنة عن سبعة) أشخاص (والبقرة عن سبعة) أشخاص .

قال في « النهاية » : البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة ، وهي بالإبل أشبه ، وفي « القاموس » : البدنة - محركة - من الإبل والبقر ، وفي « الفتح » : إن أصل البدن : من الإبل ، وألحقت بها البقرة شرعاً . انتهى « تحفة » .

.....

وظاهر هذا الحديث : أن البقرة لا تسمى بدنة ، وهو الغالب بالنسبة لغالب استعمالها ، وسميت بدنة ؛ لعظمها وسمنها .

وفي هذا الحديث دليل لمذهبنا كأكثر أهل العلم : أنه يجوز اشتراك السبعة في البدنة أو البقرة إذا كان كلهم مُتَقَرِّبِينَ ، سواء كانت القرية جنساً واحداً ؛ كالأضحية أو الهدي ، أو مختلفةً ؛ كأن أراد بعضهم الهدي ، وبعضهم الأضحية ، وعند الشافعي : لو أراد بعضهم اللحم ، وبعضهم القرب . . جاز ، وعند مالك : لا يجوز الاشتراك في الواجب مطلقاً ؛ وأما الاشتراك في الغنم ، فلا يجوز إجماعاً . انتهى « فتح الملهم » .

وأحاديث جابر مصرحة بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك في الحديبية سنة ست وفي حجة الوداع ، وبهذه الأحاديث تمسك الجمهور من السلف والخلف وغيرهم على جواز الاشتراك في الهدي . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحج ، باب الاشتراك في الهدي ، وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب في البقرة والجزور عن كم تجزئ ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في الاشتراك في البدنة أو البقرة .

قال أبو عيسى : هذا الحديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .

وقال إسحاق : يجزئ أيضاً البعير عن عشرة ، واحتج عليه بحديث ابن عباس المذكور قبل هذا الحديث .

قال المظهر في « المصابيح » : عمل بحديث ابن عباس إسحاق .

(٨٦) - ٣٠٨٠ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا
الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ،

وقال غيره : إنه منسوخ بحديث جابر ، والجمهور أخذوا بحديث جابر وابن
عمر وغيرهما ، والقول الراجح : ما قاله الجمهور .
والنسائي في كتاب الضحايا ، باب ما تجزئ عنه البقرة في الضحايا ، ومالك
في « الموطأ » ، والدارمي في « المسند » .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث ابن عباس .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس بحديث أبي هريرة رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٨٦) - ٣٠٨٠ - (٣) (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن عمرو
العثماني مولاهم الدمشقي ، ثقة متقن حافظ ، من العاشرة ، مات سنة خمس
وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) القرشي مولاهم الدمشقي ، ثقة كثير التدليس
والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة .
يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو أبو عمرو الفقيه ،
ثقة جليل ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) صالح بن المتوكل الطائي اليمامي ، ثقة ، من
الخامسة ، مات سنة ثنتين وثلاثين ومئة ، وقيل : سنة تسع وعشرين ومئة . يروي
عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّنِ اعْتَمَرَ مِنْ نِسَائِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقْرَةً بَيْنَهُنَّ .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عمن اعتمر من نسائه) وأزواجه يوم النحر (في حجة الوداع بقرة) واحدة مُجَزَّاةً (بينهن) .

قال الحافظ ابن القيم - في « شرح سنن أبي داود » في باب هدي البقر - رحمه الله تعالى : وقد روى النووي من حديث إسرائيل عن عمار عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، قالت : ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حَجَجْنَا بَقْرَةً بَقْرَةً .

وعن الزهري عن عمرة عن عائشة قالت : ما ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آل محمد في الوداع إلا بَقْرَةً ، وبه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن آل محمد في حجة الوداع بَقْرَةً واحدةً ، وسيأتي قول عائشة : ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم البقر يوم النحر ، ولا ريب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج بنسائه كلهن ، وهن يومئذ تسع ، وكلهن كن متمتعات حتى عائشة ؛ فإنها قرنت .

فإن كان الهدي متعدداً . . فلا إشكال ، وإن كان بَقْرَةً واحدةً بينهن ، وهن تسع . . فهذا حجة لإسحاق ومن قال بقوله : إن البدنة تجزئ عن عشرة ، وهو إحدى الروايتين عند أحمد .

وقد ذهب ابن حزم إلى أن هذا الاشتراك في البقرة إنما كان بين ثمان نسوة ، قال : لأن عائشة لما قرنت لم يكن عليها هدي .

واحتج بما في « صحيح مسلم » عنها من قولها : (فلما كانت ليلة الحصبة ، وقد قضى الله حجنا . . أرسل معي عبد الرحمن بن أبي بكر ، فأردفني ، وخرج إلى التنعيم ، فأهللت بعمرة ، فقضى حجنا وعمرتنا ، ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم) .

وجعل هذا أصلاً في إسقاط الدم عن القارن ، ولكن هذه الزيادة ؛ وهي : (ولم يكن في ذلك هدي) مدرجة في الحديث من كلام هشام بن عروة عن أبيه ، بينه مسلم في « الصحيح » ، قال : أنبأنا أبو كريب ، أنبأنا وكيع ، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . . . فذكر الحديث ، وفي آخره : (قال عروة في ذلك : إنه قضى الله حجها وعمرتها ، قال هشام : ولم يكن في ذلك هدي ولا صيام ولا صدقة ، فجعل وكيع هذا اللفظ من قول هشام ، وابن نمير وغيره لم يقولوا : (قالت عائشة) ، بل أدرجاه إدراجاً ، وفصله وكيع وغيره . انتهى منه . وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب المناسك ، باب في هدي البقر .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به ثانياً لحديث ابن عباس .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث ابن عباس الأول بحديث آخر له رضي الله عنهما ، فقال :

(٨٧) - ٣٠٨١ - (٤) (حدثنا هناد بن السري) - بكسر الراء المخففة -

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ أَبِي حَاضِرٍ الْأَزْدِيِّ ،
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَلَّتِ الْإِبِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَنْحَرُوا الْبَقَرَ .

ابن مصعب التميمي أبو السري الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث
وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا أبو بكر) محمد أو عبد الله أو سالم (بن عياش) بن سالم الأسدي
الكوفي المقرئ ، والأصح : أن كنيته اسمه ، ثقة عابد ، من السابعة إلا أنه لما
كبر . . ساء حفظه ، وكتابه صحيح ، من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة
(١٩٤ هـ) ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن ميمون) بن مهران الجزري أبي عبد الله ، سبط سعيد بن
جبير ، ثقة فاضل ، من السادسة ، مات سنة سبع وأربعين ومئة (١٤٧ هـ) ، وقيل
غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي حاضر) عثمان بن حاضر (الأزدي) القاص ، صدوق ، من الرابعة .
يروي عنه : (د ق) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن عباس : (قَلَّتِ الْإِبِلُ) من القلة ضد الكثرة ؛ أي : كانت قليلة
عزيزة الوجود (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمرهم) أي : أمر
النبي صلى الله عليه وسلم الناس بـ (أن ينحروا البقر) أي : يطعنوا البقر في
لبتها ؛ أي : في أسفل عنقها بدل الذبح في أعلاها .

وفي الحديث دليل على أن البقر ينحر كالإبل ، ولا يذبح كالغنم . انتهى

« سندي » .

(٨٨) - ٣٠٨٢ - (٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ الْمِصْرِيُّ
أَبُو طَاهِرٍ ، أَنْبَأَنَا أَبُو وَهْبٍ ، أَنْبَأَنَا يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ،

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عباس الأول .



ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث ابن عباس الأول بحديث عائشة رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٨٨) - ٣٠٨٢ - (٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ (الأموي مولاهم
(المصري أبو طاهر) ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) .
يروى عنه : (م د س ق) .

(أنبأنا) عبد الله (بن وهب) بن مسلم القرشي مولاهم المصري ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا يونس) بن يزيد الأيلي - بفتح الهمزة وسكون الياء - أبو يزيد
الأموي ، مولى آل أبي سفيان ، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي
غير الزهري خطأ ، من كبار السابعة ، مات سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) ،
وقيل : سنة ستين . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني ، ثقة إمام الأئمة ، من
الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي
عنه : (ع) .

(عن عمرة) بنت عبد الرحمن بن سعد بن زراراة الأنصارية المدنية ، أكثر
الرواية عن عائشة ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة ، ويقال بعدها . يروي
عنها : (ع) .

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقْرَةً وَاحِدَةً .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن آل محمد صلى الله عليه وسلم) وأزواجه يوم النحر (في حجة الوداع بقرة واحدة) موزعة عليهن .

وعند مسلم من حديث جابر قال : ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر ، وفي لفظ له : قال : (نحر النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه بقرة في حجته) ، قد ذكرنا ما في هذه الروايات آنفاً من المخالفة نقلاً عن ابن القيم رحمه الله تعالى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب المناسك ، باب في هدي البقر ، والنسائي في كتاب المناسك .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : خمسة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٣) - (١١٢١) - بَابُ : كَمْ تُجْزَى مِنَ الْغَنَمِ عَنِ الْبَدَنَةِ ؟

(٨٩) - ٣٠٨٣ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ
الْبُرْسَانِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ : قَالَ عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ...

(٤٣) - (١١٢١) - (بَابُ : كَمْ تُجْزَى مِنَ الْغَنَمِ عَنِ الْبَدَنَةِ ؟)

أي : كم من الغنم تجزئ عن البدنة ؟



(٨٩) - ٣٠٨٣ - (١) (حدثنا محمد بن معمر) بن ربيعي القيسي البصري
البحراني - بالموحدة فالمهملة - صدوق ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة
خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن بكر) بن عثمان (البرساني) - بضم الموحدة وسكون
الراء ثم مهملة - أبو عثمان البصري ، صدوق قد يخطئ ، من التاسعة ، مات سنة
أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا ابن جريج قال) أي : ابن جريج : (قال) أي : حدثنا (عطاء) بن
أبي مسلم أبو عثمان (الخراساني) واسم أبيه ميسرة ، وقيل : عبد الله ، صدوق
يهم كثيراً ويرسل ويدلس ، من الخامسة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئة
(١٣٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وفي إسناده ابن جريج مدلساً ؛ إلا أنه صرح
بسماعه من عطاء ؛ حيث قال في روايته عنه : قال عطاء .

وأما عطاء .. فقد قال فيه ابن معين : ثقة ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : ثقة
صدوق ، قلت له : هل يحتج به ؟ قال : نعم ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ عَلَيَّ بَدَنَةً وَأَنَا مُوسِرٌ بِهَا وَلَا أَجِدُهَا فَأَشْتَرِيهَا ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْتَاعَ سَبْعَ شَيْءٍ فَيَذْبَحَهُنَّ .

الدارقطني في « العلل » : ثقة في نفسه إلا أنه لم يلق ابن عباس ولم يره ، وقال ابن سعد : كان ثقة ، روى عنه مالك . انتهى « تهذيب » .

فهذا السند مختلف في انقطاعه ووصله ، فدرجته : أنه حسن إن ثبت وصله ، وضعيف باعتبار أن عطاء لم يلق ابن عباس رضي الله عنهما . والله أعلم .

أي : حدث عن ابن عباس (أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه رجل) لم أر من ذكر اسمه (فقال) ذلك الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن علي بدنة) أي : علي فدية واجبة هي بدنة ؛ أي : بغير (وأنا موسر) أي : واجد (بها) أي : بثمانها قادر على شرائها إن وجدت (ولا أجدها) أي : لم أجدها تلك البدنة (فأشترتها) بالنصب ؛ لوقوعه بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي .

قال ابن عباس : (فأمره النبي صلى الله عليه وسلم) أي : فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الرجل (أن يبتاع) ويشترى (سبع شيء فيذبحهن) أي : فيذبح تلك الشياه السبعة بدلاً عن البدنة الواجبة عليه ، فدل الحديث على أن قيمة البدنة الواجبة عليه سبع شياه ، فيجزئ عنه ذبحهن بدل البدنة .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن المتن ، وعليه عمل الفقهاء ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث رافع بن خديج رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٩٠) - ٣٠٨٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ
وَعَبْدُ الرَّحِيمِ ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ح قَالَ : وَحَدَّثَنَا
الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ،
.....

(٩٠) - ٣٠٨٤ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني
الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(حدثنا) عبد الرحمن بن محمد بن زياد (المحاربي) أبو محمد الكوفي ،
لا بأس به ، وكان يدلّس ، قاله أحمد ، وقال ابن معين والنسائي : ثقة ، وذكره
ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الغلط ، من التاسعة ،
مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(و) كذا حدثنا (عبد الرحيم) بن سليمان الكناني أو الطائي أبو علي الأشل
المروزي نزيل الكوفة ، ثقة له تصانيف ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع
وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (عن سفیان) بن سعيد (الثوري) الكوفي ، ثقة حجة ، من السابعة ،
مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) أبيه (سعيد بن مسروق) الثوري ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ست
وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وفي بعض النسخ : (ح قال) أبو كريب أيضاً : (وحدثنا الحسين بن
علي) بن الوليد الجعفي الكوفي المقرئ ، ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة
أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) ، فهو معطوف على قوله : (حدثنا
المحاربي) .

(عن زائدة) بن قدامة الثقفي أبي الصلت الكوفي ، ثقة ثبت صاحب سنة ،

عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةَ ،

من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن سعيد بن مسروق) الثوري .

(عن عباية) - بفتح أوله والموحدة الخفيفة وبعد الألف تحتانية خفيفة -
(ابن رفاعه) بن رافع بن خديج الأنصاري الزرقي المدني ، ثقة ، من الثالثة .
يروي عنه : (ع) .

(عن رافع بن خديج) بن عدي الحارثي الأوسي الأنصاري أبي عبد الله المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، أول مشاهده أحد ، مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين (٧٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) رافع بن خديج : (كنا) معاشر الصحابة (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن) أي : والحال أنا نحن نازلون (بذِي الحليفة) أي : بمكان (من تهامة) يسمى ذلك المكان بذِي الحليفة .

قال الحافظ في « الفتح » (٦٢٥/٩) : وذو الحليفة هذا : مكان ميقات المدينة ؛ لأن الميقات في طريق الذهاب من المدينة ومن الشام إلى مكة ؛ وذو الحليفة المذكورة هنا بالقرب من ذات عرق ، بين الطائف ومكة ، كذا جزم به أبو بكر الحازمي والشيخ ياقوت ، ووقع للقباسي أنه الميقات المشهور لأهل المدينة ، وكذا ذكر النووي ، قالوا : وكان ذلك عند رجوعهم من الطائف سنة ثمان ، وتهامة : اسم لكل ما نزل من بلاد الحجاز إلى جهة البحر . انتهى .

وقال السندي : وذو الحليفة : مكان من تهامة اليمن .

فَأَصَبْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا ، فَعَجَلَ الْقَوْمَ فَأَغْلَيْنَا الْقُدُورَ قَبْلَ أَنْ تُقَسَّمَ ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِئْتُ ، ثُمَّ عَدَلَ الْجَزُورَ بِعَشْرَةٍ مِنَ الْغَنَمِ .

(فأصبنا) أي : أخذنا (إبلًا و غنمًا) غنيمة من الكفار (فعجل القوم) أي : استعجل قوم من الصحابة في شأن تلك الغنيمة ، فنحروها وذبحوها (فأغلينا) أي : أوقدنا عليها (القدور) أي : أوقدنا النار على القدور لطبخ تلك اللحوم (قبل أن تقسم) بالبناء للمفعول متعلق بعجل ؛ أي : عجل القوم فنحروها وذبحوها قبل أن تقسم الغنائم وتوزع على الغانمين (فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم) ونحن نوقد النار تحت القدور ، وكان يمشي خلفنا (فأمر بها) أي : بإكفاء تلك القدور وإراقة ما فيها من اللحوم والمرق (فأكفئْتُ) القدور بالبناء للمفعول ؛ أي : قلبت على الأرض ، وأريق ما فيها من اللحوم (ثم) بعد إكفاء القدور ، قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم باقي الغنيمة بينهم ، و (عدل) أي : قوم (الجزور) أي : البعير الواحد لنفساسته (بعشرة من الغنم) لعدم نفاستها ؛ يعني : أنه صلى الله عليه وسلم قسم ما بقي من الغنيمة على الغانمين ؛ لما رأى من حاجتهم إلى ذلك ، فجعل عشرة من الغنم ؛ لكونها هزيلة عجفاء بإزاء جزور واحد ؛ لكونه سميناً جسيماً ، ولم يحتج إلى القرعة بينهم ؛ لرضا كل منهم ما قسم له ، وصار إليه من ذلك ، ولم يكن بينهم تشاح في شيء من ذلك ، والله تعالى أعلم .

وكأن هذه الغنيمة لم يكن فيها إلا الإبلُ والغنمُ ، ولو كان فيها غيرهما . .
لقوم جميع الغنيمة ، ولقسم على القيم . انتهى من « المفهم » .

قلت : ولهذا محمول على أن هذه الغنيمة كانت الإبل فيها نفيسة دون الغنم ؛ بحيث كانت قيمة البعير الواحد عشر شياه ، فلا يكون ما هنا مخالفاً

.....

لقاعدة الشرع في باب الأضحية ؛ من إقامة البعير الواحد مقام سبع شياه ؛ لأن هذا هو الغالب في قيمة الشياه والإبل المعتدلة ، وأما هذه القسمة . . فكانت قضيةً اتفق فيها ما ذكرناه من نفاسة الإبل ورداءة الغنم ، وبما ذكرنا هنا يندفع التعارض بين حديث رافع هذا ، وبين حديث ابن عباس المذكور في أول هذا الباب .

وفي هذا الحديث أن قسمة الغنيمة لا يشترط فيها قسمة كل نوع منها على حدة ، والله أعلم .

فائدة

واختلفوا في سبب أمره صلى الله عليه وسلم بإكفاء القدور : ف قيل فيه أقوال كثيرة ، أشبهها قولان ؛ أحدهما : أنهم انتهبوا ممتلكين لها من غير قسمة ، ولم يأخذوها بجهة القسمة العادلة ، وعلى وجه الحاجة لأكلها ، ويشهد لهذا قوله في بعض الروايات : (فانتهبناها) ، ثانيهما : أن ذلك إنما كان لتركهم النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات القوم ، واستعجالهم للنهب ، ولم يخافوا من مكيدة العدو ، فحرمهم الشرع ما استعجلوه ؛ عقوبةً لهم بنقيض قصدهم ؛ كما منع القاتل من الميراث ، قاله المهلب .

ويشهد لهذا التأويل مساق حديث أبي داود ؛ فإنه قال فيه : (وتقدم سرعان الناس ، فتعجلوا فأصابوا من الغنائم ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الناس) رواه أبو داود برقم (٢٨٢١) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الشركة ، باب قسم الغنم ، ومسلم في كتاب الأضاحي ، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا

.....

السن والظفر وسائر العظام ، وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب في الذبيحة
بالمروة ، والترمذي في كتاب الأحكام والفوائد ، باب في الزكاة بالقصب وغيره ،
والنسائي في كتاب الضحايا ، باب ذكر المُنْقَلِةِ التي لا يقدر على أخذها .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٤) - (١١٢٢) - بَابُ مَا تُجْزَى مِنَ الْأَصْحَابِي

(٩١) - ٣٠٨٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ غَنَمًا ، فَقَسَمَهَا عَلَى أَصْحَابِهِ ضَحَايَا

(٤٤) - (١١٢٢) - (بَابُ مَا تُجْزَى مِنَ الْأَصْحَابِي)

(٩١) - ٣٠٨٥ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ) بن المهاجر التجيبي المصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) بن عبد الرحمن الفهمي المصري ، ثقة حجة ، من السابعة ، مات سنة ست أو سبع وسبعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ) سويد المصري ، واختلف في ولائه ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي الْخَيْرِ) مرثد بن عبد الله اليزني - بفتح التحتانية والزاي ثم بعدها نون - المصري ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات قبل المئة سنة تسعين (٩٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ) الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، الفقيه الفاضل ، مات قرب ستين (٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ) أي : أعطى عقبة وسلم إليه (غَنَمًا) يقسمها على أصحابه صلى الله عليه وسلم ويوزعها عليهم ؛ ليضحوا بها (فَقَسَمَهَا) أي : فقسم عقبة تلك الغنم (عَلَى أَصْحَابِهِ) ليضحوا بها (ضَحَايَا)

فَبَقِيَ عَثُودٌ ، فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « ضَحَّ بِهِ أَنْتَ » .

والغنم يشمل الضأن والمعز ، ويحتمل أن تكون من مال النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن تكون من الغنيمة ، ومال القرطبي إلى الثاني من الاحتمالين .

والضمير في (فقسّمها) يحتمل أن يكون عائداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إلى عقبة .

قلت : ورجح العيني الأول .

قوله : (فقسّمها ضحايا) قال ابن المنير : يحتمل أن يكون المراد : أنه أطلق عليها ضحايا ؛ باعتبار ما يؤول إليه الأمر .

ويحتمل أن يكونَ عَيْنَهَا لِلأُضْحِيَّةِ ، ثم قَسَمَهَا بينهم ؛ ليحوز كل واحد نصيبه ، فيؤخذ منه جواز قسمة لحم الأضحية بين الورثة ، ولا يكون ذلك بيعاً ، وهي مسألة خلاف عند المالكية ، كذا في « فتح الباري » (٥/١٠) .

(فبقي) بعد قسمها بينهم في يد عقبة (عتود) والعتود - بفتح العين - : صغير ولد المعز ، وهو في سن الجذع ، وفي الحديث الآتي تصريح بكونه جذعاً ، وفي « النهاية » : العتود - بفتح العين المهملة - : الصغير من أولاد المعز إذا قوي وأتى عليه حول ، وعلى هذا ؛ توضيحه به موافق لمذهب الحنفية ، كذا في « المرقاة » .

ولكن زاد البيهقي في روايته بهذا الحديث : (ولا رُخْصَةً لِأحد فيها بَعْدَكَ) وهي تشعر بأنه لم يبلغ سن الإجزاء ، فعلى هذا ؛ يختص بعقبة ، والله أعلم .
(فذكره) أي : فذكر عقبة ذلك العتود الباقي (لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لعقبة : (ضح به) أي : بذلك العتود (أنت) يا عقبة ؛ أي : اذبحه أضحية لك ، وكانت هذه رخصة لعقبة بن

(٩٢) - ٣٠٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،
حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَحْيَى مَوْلَى
.....

عامر ؛ كما كان مثلها رخصةً لأبي بردة بن نيار المذكور في حديث البراء بن عازب .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأضاحي ، باب أضحية النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين ، ومسلم في كتاب الأضحية ، باب سن الأضحية ، وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما يجوز من السن في الضحايا ، عن زيد بن خالد الجهني ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب المسنة والجذعة عن بعجة عن عقبة بن عامر ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب ما جاء في الجذع من الضأن ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث عقبة بن عامر بحديث هلال بن أبي هلال الأسلمي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٢) - ٣٠٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو العثماني مولاهم (الدمشقي) لقبه دحيم - مصغراً - ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ (بن ضمرة الليثي أبو ضمرة المدني ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) ، وله ست وتسعون سنة . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَحْيَى (المدني أبو عبد الله الأسلمي (مولى

الْأَسْلَمِيِّينَ ، عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ : حَدَّثْتَنِي أُمُّ بِلَالٍ بِنْتُ هِلَالٍ عَنْ أَبِيهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يَجُوزُ الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ »

الأسلميين) واسم أبي يحيى سمعان ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة سبع وأربعين ومئة (١٤٧ هـ) . يروي عنه : (د س ق) ، وأنس بن عياض ، قال العجلي : ثقة مدني ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال الخليل : ثقة .

(عن أمه) أي : أم محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، لم يعرف اسمها ، ولكن لم أر من تكلم فيها بجرح ولا تعديل . روت عن : أم بلال بنت هلال ، وسهل بن سعد ، ويروي عنها : ابنها محمد بن أبي يحيى ، و (ق) ، وفي التقريب : مقبولة من الخامسة . انتهى .

(قالت) أم محمد بن أبي يحيى : (حدثتني أم بلال بنت هلال) بن أبي هلال الأسلمية المدنية ، قال العجلي : تابعة ثقة ، ويقال : لها صحبة ، من الثانية ، روت عن أبيها هلال بن أبي هلال حديث : (يجوز الجذع من الضأن في الأضحية) وهو هذا الحديث ، روى محمد بن أبي يحيى الأسلمي عن أمه عنها . يروي عنها : (ق) .

قلت : روى أحمد في « مسنده » وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري والبيهقي حديثاً من روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر أبيها ، وذكر كذلك في الصحابة . انتهى من « التهذيب » .

(عن أبيها) هلال بن أبي هلال الأسلمي مولا هم الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، له هذا الحديث . يروي عنه : (ق) ، وليس لهلال عند ابن ماجه إلا هذا الحديث ، وليس له رواية في شيء من الأصول الخمسة .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يجوز الجذع من الضأن) أن يذبح

(أضحيةٌ) والجذع - بفتحيتين - : ما تم له سنة من الضأن ، وقيل : ما أجذع ؛ أي : أسقط السن .

وقوله : « من الضأن » أي : لا من المعز ، فلا يجوز الجذع من المعز في الأضحية ؛ كما مر آنفاً في حديث عقبة بن عامر ، وهذا الحديث من الزوائد ، ولم يتعرض في « الزوائد » لإسناده حكماً .

وقال الدميري : قال ابن حزم : إنه حديث ساقط ؛ لجهالة أم محمد بن أبي يحيى ، وأم بلال أيضاً مجهولة لا ندري أنها صحابية أم لا ، كذا قال ، فأصاب في الأول ، وأخطأ في الثاني ؛ فقد ذكر أم بلال في الصحابة ابن منده وأبو نعيم وابن عبد البر ، ثم قال الذهبي في « الميزان » : إنها لا تعرف ، ووثقها العجلي . انتهى .

قلت : وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه أم محمد بن أبي يحيى ، وهي مستورة مهملة ، لم أر من تكلم فيها بجرح ولا تعديل ، وباقى رجال الإسناد ثقات .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً من حديث زيد بن خالد الجهني رواه أبو داود ، ورواه الترمذي من حديث أبي هريرة ، قال : وفي الباب عن ابن عباس وأم بلال ابنة هلال عن أبيها وجابر وعقبة بن عامر ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخرجه أحمد في « المسند » ، والبخاري في « التاريخ الكبير » .

وانفرد به ابن ماجه عن أصحاب الأمهات الخمس ، فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بغيره ، حسن السند ؛ لما تقدم آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عقبة بن عامر .



(٩٣) - ٣٠٨٧ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَنْبَأَنَا الثَّوْرِيُّ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كُنَّا مَعَ رَجُلٍ مِنْ
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهُ : مُجَاشِعٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ ،

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عقبة بن عامر بحديث مجاشع السلمي
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٣) - ٣٠٨٧ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني الحميري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ،
مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا) سفيان بن سعيد (الثوري) الكوفي ، ثقة حجة إمام ، من السابعة ،
مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عاصم بن كليب) - مصغراً - ابن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي ،
صدوق رمي بالإرجاء ، من الخامسة ، مات سنة بضع وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) .
يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) كليب بن شهاب ، صدوق ، من الثانية ، ووهم من ذكره في
الصحابة . يروي عنه : (عم) .

(قال) كليب : (كنا مع رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم) أي : ممن يلازمه (يقال له) أي : لذلك الرجل الصحابي : (مجاشع)
- بضم أوله وتخفيف الجيم وبشين معجمة مكسورة - ابن مسعود بن
ثعلبة بن وهب السلمي الصحابي الفاضل (من بني سليم) رضي الله تعالى
عنه ، قتل يوم الجمل سنة ست وثلاثين (٣٦ هـ) . يروي عنه : (خ م د ق) .

فَعَزَّتِ الْغَنَمُ ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ : « إِنَّ الْجَذَعَ يُوفِي مِمَّا تُوفِي مِنْهُ الثَّانِيَةُ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .
قال مجاشع : (فَعَزَّتْ) أي : قَلَّتْ (الغنم) المجزئة في الأضحية في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (فأمر) رسول الله صلى الله عليه وسلم (منادياً) ينادي في الناس (فنادى) ذلك المنادي في ندائه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : إن الجذع) - بفتحيتين - من الضأن ؛ وهو ما تم له سنة وإن لم يسقط مقدم أسنانه ، أو أسقط وتم له نصف سنة (يوفي) أي : يجزئ (مما توفي منه) أي في كل ما توفي وتجزئ فيه (الثانية) من الأضحية والهدي والعقيقة ، فالثنية والثني من الضأن والمعز عند الحنابلة والحنفية : ما تمت لها سنة ، وعند الشافعية وأكثر أهل اللغة : ما استكمل سنتين ودخل في السنة الثالثة . ويسمى الداخل فيها : تيساً إن كان معزاً ، وكبشاً إن كان ضأناً .

وأما الجذع من الضأن . . فيجزئ في الأضحية ؛ لأنه يوفي ما توفي الثانية ، والجذع من المعز لا يجزئ فيها .

والحاصل : أن الجذع من الضأن يجزئ في كل القربات ؛ لهذا الحديث ، ولحديث جابر الآتي ، ولحديث معاذ بن عبد الله بن حبيب عن عقبة بن عامر : (ضحيناً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بجذاع من الضأن) أخرجه النسائي ، قال الحافظ : سنده قوي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما يجوز في السن في الضحايا ، إسناده صحيح ، والنسائي في كتاب الأضاحي ، باب المسنة والجذعة ، وأحمد في « المسند » .

(٩٤) - ٣٠٨٨ - (٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ حَيَّانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنْبَأَنَا زُهَيْرٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ
.....

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث عقبة .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عقبة بن عامر بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٩٤) - ٣٠٨٨ - (٤) (حدثنا هارون) بن موسى (بن حيان) التميمي أبو موسى القزويني ، وقد ينسب لجده ، ثقة عالم ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله) بن سعد بن عثمان ، وقد ينسب إلى جده الدشتكي - بفتح المهملة وسكون المعجمة وفتح المثناة - أبو محمد الرازي المقرئ ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة بضع عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(أنبأنا زهير) بن معاوية بن حُديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) ، وكان مولده سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الزبير) المكي محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما ، مات بعد السبعين . يروي عنه : (ع)

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ » .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تذبحوا) أيها الناس في الأضحية ، وكذا في الهدى (إلا مسنة) قال العلماء : المسنة : هي الشنية من كل شيء ؛ من الإبل والبقر والغنم ؛ أي : إلا ثنية فما فوقها ، وهذا تصريح بأنه لا يجوز الجذع من غير الضأن في حال من الأحوال . انتهى « نوي » .

قال ابن الملك : الشنية من الضأن والمعز : بنت سنة ، ومن البقر : بنت سنتين ، ومن الإبل : بنت خمس سنين . انتهى .

وقال في « الأزهار » : النهي في قوله : « لا تذبحوا » للتحريم في الإجزاء ، وللتنزيه في العدول إلى الأدنى ، وهو المقصود في الحديث ؛ بدليل قوله : (إلا أن يعسر) ويشق (عليكم) ذبح المسنة ، والعسر قد يكون لغلاء ثمنها ، وقد يكون لفقدائها وعزتها . انتهى من « المرقاة » .

(ف) إن عسر عليكم حساً أو شرعاً ذبح مسنة من الضأن . . ف (تذبحوا) أي : فاذبحوا (جذعة من الضأن) وقد أجمع الفقهاء على أن الجذع إنما يجزئ من الضأن ، ولا يجزئ من المعز والبقر والإبل ، وإنما يجزئ منها الشني لا غير .

وقال إبراهيم الحربي : إنما أجزأ الجذع من الضأن دون الجذع من المعز ؛ لأنه ينزو فيلقح ، وأما الجذع من المعز . . فلا يلحق حتى يكون ثنياً ، حكاه ابن قدامة في « المغني » (٦٢٣/٨) .

ثم اختلف الفقهاء في تفسير الجذع والشني : فالجذع من الضأن والمعز عند الحنفية والحنابلة : ابن ستة أشهر ، والشني منهما : ما تم له سنة ودخل في الثانية ، وأما عند الشافعي . . فالجذع من الضأن والمعز : ما استكمل سنة وطعن

.....

في الثانية ، ولو أجدع قبل تمام السنة ؛ أي : سقطت أسنانه .. أجزأ ؛ كما في « الإقناع » للخطيب الشربيني (٢٥٩/٢) ، والثني عند الشافعية : ما تمَّ له سنتان ودخل في الثالثة .

وما ذهب إليه الشافعي في تفسير الجذع .. هو المشهور عند المالكية ؛ كما في « شرح الأبي » (٢٩٤/٥) .

وأما الجذع والثني من البقر والإبل .. فلا خلاف فيهما ؛ فالثني من البقر : ما تم له سنتان ، ومن الإبل : ما تم له خمس سنين ، وما دون ذلك فيهما : جذع .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الأضاحي ، باب سن الأضحية عن جابر ، وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما يجوز من السن في الضحايا ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب المسنة والجذعة عن عاصم بن كليب عن أبيه .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٥) - (١١٢٣) - بَابُ مَا يُكْرَهُ أَنْ يُضَحَّى بِهِ

(٩٥) - ٣٠٨٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ النُّعْمَانِ ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُضَحَّى
.....

(٤٥) - (١١٢٣) - (بَابُ مَا يَكْرَهُ أَنْ يُضَحَّى بِهِ)

(٩٥) - ٣٠٨٩ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بن سفيان أبو جعفر التاجر الجرجرائي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ) محمد (بن عياش) بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنط ، مشهور بكنيته ، والمشهور أنها اسمه ، وقيل : اسمه محمد ، وفي اسمه أقوال عشرة ، ثقة عابد إلا أنه لما كبر .. ساء حفظه ، وكتابه صحيح ، من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي إسحاق) الهمداني السبيعي عمرو بن عبد الله الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن شريح بن النعمان) الصائدي الكوفي ، صدوق ، من الثالثة ، ووثقه ابن حبان . يروي عنه : (عم) .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) علي : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضحي) - بضم الياء وفتح الضاد المعجمة وتشديد المهملة المفتوحة - على صيغة المبني

بِمُقَابَلَةٍ أَوْ مُدَابَرَةٍ ، أَوْ شَرْقَاءَ أَوْ خَرْقَاءَ أَوْ جَدْعَاءَ .

للمجهول ؛ أي : نهى أن يضحي الشخص (بـ) شاة (مقابلة) : - بفتح الباء - وهي التي قطع من قُبْلِ أذنها شيء ، ثم تُرك معلقاً على مقدمها ، قاله القاري ، وفي « القاموس » : هي شاة قطعت أذنها من قدام وترك معلقة .

(أَوْ) يضحي بشاة (مدابرة) : وهي شاة قطع من دبر أذنيها وترك معلقاً على مؤخرها ، قال في « النهاية » : المدابرة : الشاة التي قطع من مؤخر أذنها شيء ، ثم ترك معلقاً عليها ؛ كأنه زنمة . انتهى .

(أَوْ) يضحي بشاة (شرقاء) - بالمد - وهي الشاة التي شق أذنها طولاً من الشرق ؛ وهو الشق طولاً ، ومنه أيام التشريق ؛ فإن فيها تشرق لحوم القرابين .
(أَوْ) بشاة (خرقاء) - بالمد - وهي الشاة المثقوبة الأذن ثقباً مستديراً ، وقيل : الشرعاء : ما قطع أذنها طولاً ؛ والخرقاء : ما قطع أذنها عرضاً .

قال في « النهاية » : المدابرة : التي قطع من مؤخر أذنيها شيء وترك معلقاً عليها ؛ كأنه زنمة ، والمقابلة : هي التي قطع من مقدم أذنها شيء وترك معلقاً عليها ، والشرعاء : هي المشقوقة الأذن باثنتين ؛ أي : بنصفين طولاً ، والخرقاء : المشقوقة الأذن نصفين عرضاً .

(أَوْ) بشاة (جدعاء) - من الجدع - وهو قطع الأنف والأذن والشفة ، وهي بالأنف أخص ، فإذا أطلق . . غلب عليه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما يكره من الضحايا ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب ما يكره من الأضاحي ، والنسائي في كتاب الأضاحي ، باب الخرقاء ، وأحمد في « المسند » ، والدارمي في كتاب الأضاحي ، باب ما لا يجوز في الأضاحي ، والحاكم في « المستدرک » ، وسكت عنه ، وكذلك الذهبي ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(٩٦) - ٣٠٩٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ،
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ ، عَنْ حُجَّيَّةَ بْنِ عَدِيٍّ ،
.....

قال الحافظ في « بلوغ المرام » : أخرجه الخمسة ، وصححه الترمذي وابن
حبان والحاكم . انتهى .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث علي الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى
عنه ، فقال :

(٩٦) - ٣٠٩٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العباسي الكوفي ،
ثقة له تصانيف ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) .
يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سفيان) بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة حجة ، من
السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) ، وفي
بعض نسخ المتن : (سفيان بن عيينة) وهو تحريف من النساخ ؛ لأن وكيعاً لا
يروي إلا عن الثوري .

(عن سلمة بن كهيل) - مصغراً - الحضرمي أبي يحيى الكوفي ، ثقة يتشيع ،
من الرابعة . يروي عنه : (ع) .

(عن حُجَّيَّةَ) بتقديم المهملة على الجيم على وزن عليّة (ابن عدي)
الكندي ، صدوق يخطئ ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذْنَ .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه حجية بن عدي ، وهو مختلف فيه ، قال في « تهذيب التهذيب » : قال أبو حاتم : شيخ لا يحتج بحديثه شبيهه بالمجهول ، وقال ابن سعد : كان معروفاً وليس بذاك ، وقال العجلي : تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

(قال) علي : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف) وننظر (العين) أي : عين الأضحية ونتأمل فيها هل هي صحيحة أو علية ؟ (و) ننظر (الأذن) أي : أذن الأضحية هل هي تامة أو ناقصة ؟ ونبحث عنهما ونتأمل في حالهما ؛ لئلا يكون فيهما عيب .

قوله : (أن نستشرف) من الاستشراف ، قال في « النهاية » : والاستشراف أصله : أن تضع يدك على حاجبك وتنظر ؛ كالذي يستظل من الشمس ؛ حتى يتبين الشيء .

وأصله : من الشرف ؛ وهو العلو ؛ كأنه ينظر إليه من موضع مرتفع ، فيكون أكثر لإدراكه ، ومنه حديث : « أمرنا أن نستشرف العين والأذن » أي : نتأمل سلامتهما من آفة تكون بهما ، وقيل : هو من الشرفة : وهي خيار المال ؛ أي : أمرنا أن نتخيرها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأضاحي ، باب ما يكره من الضحايا ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب ما يكره من الأضاحي ، باب في التضحية بعضباء القرن والأذن ، والنسائي في كتاب الأضاحي ، باب الخرقاء ؛ وهي التي تخرق أذنهما ، والحاكم في « المستدرک » .

(٩٧) - ٣٠٩١ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَبُو دَاوُدَ وَأَبْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَأَبُو الْوَلِيدِ

فهذا الحديث درجته : أنه صحيح المتن ؛ للمشاركة فيه ، حسن السند ؛ لما
تقدم آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث علي الأول بحديث البراء بن عازب
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٩٧) - ٣٠٩١ - (٣) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى البصرى ، ثقة ، من
العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ التميمى البصرى القطان ، ثقة إمام ، من
التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ومحمد بن جعفر) الهذلى البصرى ربيب شعبة ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(وعبد الرحمن) بن مهدي بن حسان الأزدي البصرى ، ثقة ، من التاسعة ،
مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وأبو داود) الطيالسى البصرى سليمان بن داود بن الجارود ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(و) محمد بن إبراهيم (بن أبي عدي) ، وقد ينسب إلى جده ، وقيل : هو
إبراهيم أبو عمرو البصرى ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة
(١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وأبو الوليد) الطيالسى هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم البصرى ، ثقة
ثبت ، من التاسعة ، مات سنة سبع وعشرين ومئتين (٢٢٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

قَالُوا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ
فَيْرُوزَ قَالَ : قُلْتُ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ : حَدِّثْنِي بِمَا كَرِهَ أَوْ نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَضَاحِيِّ فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ هَكَذَا بِيَدِهِ

(قالوا) أي : قال كل من يحيى بن سعيد ومن بعده :

(حدثنا شعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ، ثقة إمام الأئمة في
الجرح والتعديل ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

قال شعبة : (سمعت سليمان بن عبد الرحمن) بن عيسى البصري ، أصله
من خراسان ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (عم) ، وشعبة .

(قال) سليمان بن عبد الرحمن : (سمعت عبيد بن فيروز) الشيباني مولاهم
أبا الضحاك الكوفي ، نزل الجزيرة ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(قال) عبيد بن فيروز : (قلت للبراء بن عازب) بن الحارث بن عدي
الأنصاري الأوسي الصحابي ابن الصحابي رضي الله تعالى عنهما ، نزل الكوفة ،
مات سنة اثنتين وسبعين (٧٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أي : قال عبيد : قلت للبراء : يا براء (حدثني) وأخبرني (بما كره) رسول الله
صلى الله عليه وسلم من الأضاحي (أو) قال عبيد : قلت للبراء : أخبرني بما
(نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأضاحي) والشك من سليمان بن
عبد الرحمن فيما قال عبيد للبراء .

(فقال) البراء في جواب سؤالي : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
هكذا) أي : أشار (بيده) الشريفة ؛ أي : أشار بأصابعه الأربع من يده الشريفة

- وَيَدِي أَقْصَرُ مِنْ يَدِهِ - : « أَرْبَعٌ لَا تُجْزَى فِي الْأَصَاحِي : الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا ، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا ، وَالْكَسِيرَةُ الْبَيِّنُ لَا تُنْقِي » ،

هكذا ؛ أي : كما أنا أشرت لك بها الآن ؛ وصفاً لك بكيفية إشارته صلى الله عليه وسلم .

وقوله : (ويدي أقصر من يده) صلى الله عليه وسلم جملة معترضة ؛ أي : أشار بيده إلى أربع ، فقال : (أربع) من الأنعام (لا تجزى في الأصاحي : العوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلعها ، والكسيرة التي لا تنقي) .

قوله : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) والقول هنا بمعنى الإشارة ؛ أي : أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم إشارةً كائنةً (هكذا) أي : كائنة كإشارتي لكم الآن بأصابعي الأربع غير الإبهام ؛ لأبين لكم كيفية إشارته لنا .
وقوله : (بيده) متعلق بقال ؛ وهو على حذف مضاف ؛ أي : أشار بأصابع يده الشريفة الأربع ؛ أي : رفعها كأنه يشير بها إلى أمور أربعة .

وقوله : (ويدي أقصر من يده) قال ذلك أدباً ؛ أي : أصابع يدي أقصر من أصابع يده ، وهذه الجملة معترضة ، قالها البراء لمن عنده ؛ لحسن الأدب في حقه صلى الله عليه وسلم .

وقوله : (أربع . . .) إلى آخره ، مقول لقال ؛ بمعنى اللفظ .

وفي رواية أبي داود زيادة : (فقال) هنا ؛ أي : (أربع) مبتدأ ، سوغ الابتداء بالنكرة وصفه بصفة محذوفة ؛ أي : أربع من الأنعام .

وخبر المبتدأ قوله : (لا تجزى في الأصاحي) أي : لا تكفي ولا تسقط مطلوبة الأضحية وجوباً أو ندباً عن صاحبها .

أحدها : (العوراء) - بفتح العين وسكون الواو - مؤنث الأعور ، خبر لمبتدأ

قَالَ : فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ نَقْصٌ فِي الْأُذُنِ ، قَالَ : فَمَا كَرِهْتَ مِنْهُ فَدَعُهُ ، وَلَا تُحَرِّمَهُ عَلَى أَحَدٍ .

محذوف كما قدرناه ، أو بدل من (أربع) بدل تفصيل من مجمل (البين) بالرفع صفة للعوراء ، وقوله : (عورها) - بفتحتين - فاعل (البين) لأنه صفة مشبهة ؛ والعور : ذهاب بصر إحدى العينين ، وبالأولى ذهابه من العينين ؛ أي : إحدى الأربع : العوراء البين الظاهر الواضح عورها فوق الباصرة .

(و) الثانية : (المريضة البين مرضها) وهي التي لا تعتلف ، قاله القاري ؛ أي : المريضة البين الظاهر الواضح مرضها ؛ بحيث يمنعها من أكل العلف .

(و) الثالثة : (العرجاء) - بفتح العين وسكون الراء - مؤنث الأعرج (البين) أي : الظاهر الواضح (ظلعها) - بفتح أوله وسكون ثانيه وقد يفتح - أي : الظاهر عرجها ؛ بحيث يمنعها من المشي مع المواشي إلى المرعى .

(و) الرابعة : (الكسيرة) أي : المنكسرة الرجل التي لا تقدر على المشي ، فهو فعيل بمعنى مفعول ؛ أي : المكسورة الرجل (التي لا تنقي) أي : التي لا تخرج النقي والمخ لو ذبحت ؛ لشدة كسرها ؛ من الإنقاء ؛ أي : التي لا نقي لها - بكسر النون وإسكان القاف - وهو المخ ، يقال : أنقى الحيوان ؛ إذا صار ذا نقي ؛ فالمعنى : التي ما بقي لها مخ من شدة العجف .

(قال) عبيد بن فيروز : قلت للبراء : (فإنني أكره أن يكون) فيها (نقص في الأذن) بقطعه أو شقه (قال) البراء لي : (فما كرهت منه) أي : من الحيوان الذي يضحي به بسبب قطع أذن أو كسر سن أو قلعها . . (فدعه) أي : فاترك التضحية به (و) لكن (لا تحرمه) أي : لا تحرم التضحية به ؛ لنقص أذن أو كسر سن (على أحد) من الناس الذين يريدون التضحية به ؛ لأنه لم يرد النهي عنه ؛ أي : عن التضحية بذلك الناقص ؛ لنقص أذنه .

(٩٨) - ٣٠٩٢ - (٤) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ،
.....

قال الخطابي : في الحديث دليل على أن العيب الخفيف في الضحايا معفو عنه ، ألا تراه يقول : (بين عورها) و (بين مرضها) و (بين ظلعتها) ؟ ! فالقليل منه غير بين ، فكان معفواً عنه . انتهى .

وقال النووي : وأجمعوا على أن العيوب الأربعة المذكورة في حديث البراء .. لا تجزئ التضحية بها ، وكذا ما كان في معناها ، أو أقبح منها ؛ كالعمى وقطع الرجل وشبهه . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما يكره من الضحايا ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب ما لا يجوز من الأضاحي ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب ما نهى عنه من الأضاحي العوراء . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث علي الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٩٨) - ٣٠٩٢ - (٤) حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ (بن المبارك السامي - بالمهملة - أو الباهلي البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا خالد بن الحارث) بن عبيد - مصغراً - الهجيمي - مصغراً - أبو عثمان البصري ، ثقة ثبت ، يقال له : خالد الصدق ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ومئة (١٨٦ هـ) ، مولده سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا سعيد) بن أبي عروبة مهران الشكري البصري ، ثقة ، من السادسة ،

عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ سَمِعَ جُرَيِّ بْنِ كَلَيْبٍ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا يُحَدِّثُ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُضْحَى بِأَعْضَبِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ .

مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة مدلس ، من الرابعة ، مات
سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(أنه) أي : أن قتادة (ذكر) لي (أنه) أي : أن قتادة (سمع جري) تصغير
جرو (ابن كليب) - تصغير كلب - السدوسي البصري . روى عن : علي بن
أبي طالب ، مقبول ، من الثالثة ، ويروي عنه : : قتادة ، روى له الأربعة حديثاً
واحداً في النهي عن الأضحية بعضباء الأذن وهو هذا الحديث ، وذكره ابن حبان
في « الثقات » بروايته عن علي . يروي عنه : (عم) .

حالة كون جري (يحدث) قتادة (أنه) أي : أن جرياً (سمع علي) بن
أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أي : سمع جري علياً حالة كون علي (يحدث أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى) عن (أن يضحي) - بضم أوله وفتح ثالثه المشدد - على صيغة
المجهول ؛ أي : نهى أن يضحي الرجل (بأعضب) - بعين مهملة ساكنة وضاد
معجمة وموحدة - أي : نهى أن يضحي بحيوان مكسور (القرن و) مقطوع
(الأذن) .

قال في « النيل » : فيه دليل على أنها لا تجزئ التضحية بأعضب الأذن
والقرن ؛ وهو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه ، وذهب أبو حنيفة والشافعي والجمهور
إلى أنه تجزئ التضحية بمكسور القرن مطلقاً ، وكرهه مالك إذا كان يدمي حتى
يرى الدماغ ، لا دون ذلك فيكره فقط ، ولا يعتبر الثلث فيه ، بخلاف الأذن .

.....

وفي « القاموس » : أن العضباء : الشاة المكسورة القرن الداخل ، فالظاهر أن مكسورة القرن لا تجوز التضحية بها ، إلا أن يكون الذاهب من القرن مقداراً يسيراً ؛ بحيث لا يقال لها عضباء لأجله ، أو يكون دون النصف إن صح أن التقدير بالنصف المروي عن سعيد بن المسيب لغوي أو شرعي . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما يكره من الضحايا ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب في التضحية بعضباء القرن والأذن ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فدرجته : أنه صحيح لصحة سنده وللمشاركة ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث علي الأول رضي الله تعالى عنه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : أربعة :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٦) - (١١٢٤) - بَابُ مَنْ اشْتَرَى أُضْحِيَّةً صَحِيحَةً فَأَصَابَهَا عِنْدَهُ شَيْءٌ

(٩٩) - ٣٠٩٣ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبُو بَكْرٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنِ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَرْظَةَ الْأَنْصَارِيِّ ،

(٤٦) - (١١٢٤) - (باب من اشترى أضحيةً صحيحةً فأصابها عنده شيء)

(٩٩) - ٣٠٩٣ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(ومحمد بن عبد الملك) بن زنجويه البغدادي (أبو بكر) الغزال ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

كلاهما (قالا : حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني الحميري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) سفيان بن سعيد (الثوري) ثقة ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن يزيد) بن الحارث الجعفي الكوفي ، ضعيف رافضي ، من الخامسة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) ، وقيل : سنة اثنتين وثلاثين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن محمد بن قرظة) - بفتحات - ابن كعب (الأنصاري) مجهول ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : ابْتَعْنَا كَبْشًا نُضَحِّي بِهِ ، فَأَصَابَ الذِّئْبُ مِنْ أَلَيْتِهِ أَوْ أُذُنِهِ ، فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرْنَا أَنْ نُضَحِّي بِهِ .

(عن أبي سعيد الخدري) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه جابر بن يزيد ، وهو ضعيف ، وفيه أيضاً محمد بن قرظة ، وهو مجهول .

(قال) أبو سعيد : (ابتعنا) معاشر الصحابة واشترينا (كبشاً نضحى به) بالبناء للمعلوم ؛ أي : نذبحه أضحيةً (فأصاب الذئب) أي : أخذه الذئب وأكل (من أليته أو) قال الراوي : أكل من (أذنه) بالشك من الراوي أو ممن دونه (فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم) عن حكم التضحية به ، هل يجزئ فيها أم لا ؟ (ف) قال النبي صلى الله عليه وسلم : نعم ، يجزئ في التضحية به و (أمرنا أن نضحى به) أي : أن نذبحه في الأضحية .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه أبو داود الطيالسي في « مسنده » عن شعبة عن جابر الجعفي به ، ورواه الإمام أحمد في « مسنده » من حديث أبي سعيد الخدري ، ورواه الحاكم من طريق إسرائيل عن جابر به ، ورواه البيهقي في « سننه الكبرى » عن الحاكم به ، وله شاهد من حديث أبي العشاء عن أبيه رواه النسائي .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن بغيره ؛ لأن له شاهداً ومتابعات ؛ فكثرة المتابعات فيه مع وجود الشاهد له ترفعه عن درجة الضعف إلى درجة الحسن .

فالحديث : ضعيف السند ، حسن المتن ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ؛ لأن العيب الحاصل في الأضحية عارض بعد شرائها بنية التضحية

.....

بها ، فيغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ، فدرجة الحديث : أنه حسن المتن بغيره ، ضعيف السند .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٧) - (١١٢٥) - بَابُ مَنْ ضَحَّى بِشَاةٍ عَنْ أَهْلِهِ

(١٠٠) - ٣٠٩٤ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا
أَبْنُ أَبِي فَدْيِكٍ ، حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
صَيَّادٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ

(٤٧) - (١١٢٥) - (بَابُ مَنْ ضَحَّى بِشَاةٍ عَنْ أَهْلِهِ)

(١٠٠) - ٣٠٩٤ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو
العثماني مولا هم الدمشقي ، لقبه دحيم ، ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات
سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حَدَّثَنَا) محمد بن إسماعيل بن مسلم (بن أبي فديك) - بالفاء مصغراً -
اسمه دينار الديلي مولا هم المدني ، صدوق ، من صغار الثامنة ، مات سنة مئتين
(٢٠٠ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ) بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي
- بكسر أوله وبالياء - أبو عثمان المدني ، صدوق يهم ، من السابعة ، مات سنة
ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيَّادٍ) أبي أيوب المدني ، ثقة فاضل ، من
الرابعة ، مات بعد الثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) الهلالي أبي محمد المدني ، مولى ميمونة أم المؤمنين
رضي الله تعالى عنها ، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة ، من صغار الثانية ،
مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(قَالَ) عطاء : (سَأَلْتُ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ) خالد بن زيد بن كليب ، من
كبار الصحابة رضي الله تعالى عنه ، شهد بدرًا ، ونزل النبي صلى الله عليه وسلم

كَيْفَ كَانَتْ الضَّحَايَا فِيكُمْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
كَانَ الرَّجُلُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُضْحِي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ
بَيْتِهِ فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعَمُونَ ، ثُمَّ تَبَاهَى النَّاسُ فَصَارَ كَمَا تَرَى .

حين قدم المدينة عليه ، مات غازياً بالروم سنة خمسين (٥٠ هـ) ، وقيل بعدها .
يروى عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أي : سألته (كيف كانت الضحايا فيكم) معاشر الصحابة (على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كان الرجل) منا (في عهد النبي صلى الله
عليه وسلم يضحى بالشاة) الواحدة (عنه) أي : عن نفسه (وعن أهل بيته) .
وفي رواية مالك في « الموطأ » : (كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل
عنه وعن أهل بيته) .

(فياًكلون) أي : فياًكل أهل بيته من تلك الشاة (ويطعمون) غيرهم من أهل
الجيران من الإطعام (ثم) بعد ذلك العهد (تباهى الناس) وتفاخروا ؛ لغناهم
بكثرة ضحاياهم على ضحايا غيرهم (فصار) شأنهم الآن (كما ترى) من
المباهاة والمفاخرة بكثرتها .

وفي رواية مالك : (ثم تباهى الناس بعد) أي : بعد عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وفي رواية في « موطئه » : (ثم تباهى الناس بعد ذلك) أي : بعد
ذلك العهد .

(فصارت) الضحايا (كما ترى) أي : يكثرون الضحايا ، ويفتخرون بها ،
وفي رواية مالك : (فصارت مباهاة) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الأضاحي ، باب
ما جاء أن الشاة الواحدة تجزئ عن أهل البيت .

.....

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحاق ، واحتجاً بحديث النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ ضَحَّى بِكَبْشٍ ، فقال : « هذا عمن لم يضح من أمتي » .

وقال بعض أهل العلم : لا تجزئ الشاة إلا عن نفس واحدة ؛ وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم ، هذا آخر كلام الترمذي في « جامعه » . قال العيني في « البناية » - بعدما ذكر حديث عبد الله بن هشام قال - : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحى الشاة الواحدة عن جميع أهله) ، وحديث : (أنه ذبح كبشاً عن أمته) ، وبهذه الأخبار ذهب مالك وأحمد والليث والأوزاعي إلى جواز الشاة عن أكثر من واحد ، كذا في « التعليق الممجد » .

وقال مالك في « الموطأ » : أحسن ما سمعت في البدنة والبقرة والشاة الواحدة أن الرجل ينحر عنه وعن أهل بيته البدنة ، ويذبح البقر والشاة هو يملكها ويذبحها عنهم ، ويشركهم فيها . انتهى .

واحتج هؤلاء الأئمة بحديث أبي أيوب المذكور في هذا الباب ، وهو نص صريح في أن الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وعن أهل بيته ، وإن كانوا كثيرين ، وهو الحق .

قال الحافظ ابن القيم في « زاد المعاد » : وكان من هديه صلى الله عليه وسلم أن الشاة تجزئ عن الرجل وعن أهل بيته ، ولو كثر عددهم ؛ كما قال عطاء بن يسار : سألت أبا أيوب الأنصاري كيف كانت الضحايا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : إن كان الرجل يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ويطعمون . قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

واستدلوا أيضاً بحديث أبي سريحة المذكور للمؤلف بعد هذا الحديث .

(١٠١) - ٣٠٩٥ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَنبَأَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ خَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ

فدرجة حديث أبي أيوب : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي أيوب بحديث أبي سريحة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٠١) - ٣٠٩٥ - (٢) (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) بن بهرام الكوسج
التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين
ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(أنبأنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان العنبري مولا هم البصري ، ثقة
ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ، قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه ، من
التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ومحمد بن يوسف) بن واقد بن عثمان الضبي مولا هم الفريابي - بكسر
الفاء وسكون الراء بعدها تحتانية وبعد الألف موحدة - نزيل قيسارية من ساحل
الشام ، ثقة فاضل ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(ح وحدَّثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي
النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ثبت ، من التاسعة ،
مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

جَمِيعاً ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ بَيَّانٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ قَالَ :
حَمَلَنِي أَهْلِي عَلَى الْجَفَاءِ بَعْدَمَا عَلِمْتُ مِنَ السُّنَّةِ ؛

(جميعاً) أي : روى كل من عبد الرحمن ومحمد بن يوسف وعبد الرزاق
(عن سفيان) بن سعيد (الثوري) الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة
إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن بيان) بن بشر الأحمسي - بمهملتين - أبي بشر الكوفي ، ثقة ثبت ، من
الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(عن الشعبي) عامر بن شراحيل الحميري الكوفي أبي عمرو ، ثقة مشهور
فقيه فاضل ، من الثالثة ، قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المئة . يروي
عنه : (ع) .

(عن أبي سريحة) - بفتح أوله - الغفاري حذيفة بن أسيد - بفتح الهمزة -
صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رضي الله تعالى عنه ، من أصحاب
الشجرة ، مات سنة اثنتين وأربعين (٤٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .

(قال) أبو سريحة : (حملني) أي : حثني وحضني (أهلي على الجفاء)
والبخل وأمروني بتخصيص الشاة الواحدة بنفسي ، وبترك قصد الإشراك لأهلي
معي في الشاة الواحدة (بعدما علمت من السنة) المأثورة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم من قصد إشراك الأهل في الشاة الواحدة ؛ حيث قال في
تضحيته بكبش واحد : « اللهم ؛ تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد »
كما في « صحيح مسلم » .

وقوله : (كان أهل البيت ...) إلى آخره .. بيان للسنة ، و (من) الجارة فيه
مؤخرة ؛ والتقدير : حملوني على الجفاء والبخل بعدما علمت السنة المطهرة

كَانَ أَهْلُ الْبَيْتِ يُضَحُّونَ بِالشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ ، وَالْآنَ يُبَخِّلُنَا جِيرَانُنَا .

من أنه (كان أهل البيت) الواحد (يضحون) أي : يقصدون التضحية (بالشاة) الواحدة (والشاتين) مثلاً ، فيجزئ ذلك عن كلهم (والآن) بعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم (يبخلنا) أي : ينسبوننا إلى البخل والشح إن اكتفينا بالواحدة وبالاثنين (جيراننا) فيقولون : لا تكفي الشاة الواحدة ، ولا تجزئ إلا عن الرجل الواحد الذي ذبحها ، والسنة المطهرة وردت بترك البخل وقصد الإشراف .

قال الشوكاني في « النيل » : وحديث أبي سريحة إسناده في « سنن ابن ماجه » إسناده صحيح ، وقال : والحق أن الشاة الواحدة تجزئ عن أهل البيت وإن كانوا مئة نفس أو أكثر ؛ كما قضت بذلك السنة . انتهى .

واستدلوا أيضاً بما أخرج الحاكم عن أبي عقيل زهرة بن معبد عن جده عبد الله بن هشام - وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير ، وذهبت به أمه زينب بنت حميد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صغير ، فمسح رأسه ودعا له - قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله .

وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، وهو خلاف من يقول : إنها لا تجزئ إلا عن النفس الواحدة . انتهى كذا في « تخريج الهداية » للزيلعي .

وقال الزيلعي قبل هذا : ويشكل على المذهب - يعني : مذهب الحنفية - أيضاً في منعهم الشاة لأكثر من واحد . . الأحاديث المتقدمة أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبش عنه وعن أمته . وأخرج الحاكم عن أبي عقيل زهرة بن معبد عن جده عبد الله بن هشام . . . إلى آخره .

واستدلوا أيضاً بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطأ في سواد ، ويبرك في سواد ، وينظر في سواد ،

.....

فأتي به ؛ ليضحى به ، قال : « يا عائشة ؛ هلمي المديّة » ، ثم قال : « اشحذوها بحجر » ، ففعلت ، ثم أخذها ، وأخذ الكبش فأضجعه ، ثم ذبحه ، ثم قال : « باسم الله ، اللهم ؛ تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد » ، ثم ضحى به . رواه مسلم في « صحيحه » .

فإن قلت : هذه الأحاديث منسوخة أو مخصوصة لا يجوز العمل بها ؛ كما قال الطحاوي في « شرح الآثار » .

قلت : تضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمته وإشراكهم في أضحيته مخصوص به صلى الله عليه وسلم ، وأما تضحيته عن نفسه وآله . . فليس بمخصوص به صلى الله عليه وسلم ولا منسوخاً .

والدليل على ذلك أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يضحون الشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ؛ كما عرفت ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة التضحية عن الأمة وإشراكهم في أضحيته البتة ، وأما ما ادعاه الطحاوي . . فليس عليه دليل .

فإن قلت : حديث أبي أيوب المذكور في أول هذا الباب محمول على ما إذا كان الرجل محتاجاً إلى اللحم ، وفقيراً لا يجب عليه الأضحية ، فيذبح الشاة الواحدة عن نفسه ، ويطعم اللحم أهل بيته ، أو يشركهم في الثواب ، فذلك جائز ، وأما الاشتراك في الشاة الواحدة في الأضحية . . فلا ؛ فإن الاشتراك خلاف القياس ، وإنما جوز في الإبل والبقر ؛ لورود النص أنهم اشتركوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقر والإبل ، ولا نص في الشاة ، كذا في « التعليق الممجد » نقلاً عن « البناية » للعيني .

قلت : كما ورد النص أنهم اشتركوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإبل والبقر . . كذلك ورد النص أنهم اشتركوا في الشاة الواحدة ، إلا أنه قد

.....

ثبت الاشتراك في الإبل والبقر من أهل أبيات شتى ، وثبت الاشتراك في الشاة من أهل بيت واحد ؛ كما قد عرفت ، فالقول بأن الاشتراك في الشاة خلاف القياس ، وأنه لا نص فيه .. باطل .

وأما حملهم حديث أبي أيوب المذكور على ما إذا كان الرجل محتاجاً إلى اللحم ، أو فقيراً لا يجب عليه الأضحية .. فلا دليل عليه ، ولم يثبت أن من كان من الصحابة يجد سعة .. يضحى الشاة عن نفسه فقط ولا يشترك فيها أهله ، ومن كان منهم لا يجد سعة .. يضحى الشاة الواحدة عن نفسه وعن أهله ويشركهم فيها ، ولما لم يثبت هذا التفريق .. بطل حمل الحديث عليه .

والحاصل : أن أبا سريحة كان ذا سعة ، ولم يكن فقيراً ، ومع هذا كان يضحى الشاة الواحدة عن أهل بيته ؛ فإنه لو كان فقيراً .. لم يحمله أهله على الجفاء ، ولم يبخله جيرانه . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث أبي أيوب الأنصاري المذكور قبله في « ابن ماجه » ، وذكره الترمذي في « الجامع » ، وقال : حديث حسن صحيح .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي أيوب .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٨) - (١١٢٦) - بَابُ : مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ . . فَلَا يَأْخُذُ فِي الْعَشْرِ مِنْ
شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ

(١٠٢) - ٣٠٩٦ - (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَّالُ ، حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا
دَخَلَ الْعَشْرُ »

(٤٨) - (١١٢٦) - بَابُ : مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ . . فَلَا يَأْخُذُ فِي الْعَشْرِ مِنْ
شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ (شَيْئاً)



(١٠٢) - ٣٠٩٦ - (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (بن مروان البغدادي
أبو موسى (الحمال) - بالمهمله - البزاز ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث
وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) الهلالي الكوفي ، ثقة إمام ، من الثامنة ، مات سنة
ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ) الزهري المدني ،
ثقة ، من السادسة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئة (١٣٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بن حزن المخزومي ، ثقة ، من الثانية ، من كبار
التابعين ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) هند بنت أبي أمية المخزومية أم المؤمنين رضي الله عنها .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ) الأول من ذي الحجة

وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ . . فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بَشَرِهِ شَيْئًا .

(وأراد أحدكم) أيها المحلون (أن يضحي) في أيامه . . (فلا يمس) أي : فلا يزيلن ذلك الأحد الذي أراد التضحية فيه (من شعره) بفتح العين وتسكن (ولا بشره) - بفتحيتين - أي : ولا من ظفره (شيئاً) قليلاً ولا كثيراً ؛ والمراد بالبشر : الظفر ؛ بدليل المقابلة بالشعر ؛ لأنهما نظيران في حرمة إزالتهما في النسك .

قال التوربشتي : ذهب بعضهم إلى أن النهي ها هنا ؛ للتشبه بحجاج بيت الله الحرام المحرمين في بعض محظورات الإحرام ، لا في كلها ؛ كالنساء .

والأولى أن يقال في التوجيه : المضحي يرى نفسه مستوجبة للعقاب ؛ وهو القتل ، ولم يؤذن له فيه ، ففداها بالأضحية ، وصار كل جزء منها فداء كل جزء من أجزائه ، فلذلك نهى من مس الشعر والبشر ؛ لئلا يفقد من ذلك قسط ما عند تنزل الرحمة وفيضان النور الإلهي ؛ ليتم له الفضائل ويتنزه عن النقائص . انتهى « مرقاة » .

قال الإمام النووي : قال أصحابنا : المراد بالنهي عن أخذ الشعر والظفر : النهي عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره ، والمنع من إزالة الشعر بحلق أو تقصير أو نتف أو إحراق أو أخذه بنورة أو غير ذلك ، وسواء شعر الإبط والشارب والعانة والرأس وغير ذلك من شعور بدنه ، قال أصحابنا : والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء ؛ ليعتق من النار . انتهى .

قوله : « وأراد أن يضحي » يعني : ليجتنب المضحي عن إزالة شعره وأظفاره بوجه من الوجوه ؛ كالمحرم ، وإزالتهما حرام عند أحمد ، ومكروه كراهة تنزيه عند الشافعي ، وغير مكروه عند أبي حنيفة ومالك ؛ لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجتنب مما يجتنبه المحرم حين أهدئ هديه إلى الحرم ، قال الطحاوي : وحديثها جاء متواتراً ، ثم قال :

(١٠٢) - ٣٠٩٦ - (م) حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ بَكْرِ الضَّبِّيُّ أَبُو عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ،

ولما رأينا الجماع الذي يفسد الحج لا يحرم على من دخل عليه العشر وأراد الأضحية ، وهو أغلظ . . كان أحرى وأولى ألا يحرم عليه غير ذلك . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الأضاحي ، باب نهى من دخل عليه عشر ذي الحجة ، وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب الرجل يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يضحى ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب ترك أخذ الشعر لمن أراد أن يضحى ، والنسائي في كتاب الضحايا أول الكتاب ، والإمام أحمد في « المسند » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها ، فقال : (١٠٢) - ٣٠٩٦ - (م) (حدثنا حاتم بن بكر) بن غيلان (الضبي أبو عمرو) البصري الصيرفي ، مقبول ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) . (حدثنا محمد بن بكر) بن عثمان (البرساني) - بضم الموحدة وسكون الراء ثم مهملة - أبو عثمان البصري ، صدوق يخطئ ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح) وحدثنا محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم (التستري أبو بكر ، نزيل البصرة ، مقبول ، من صغار العاشرة . يروي عنه : (س ق) .

حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ وَيَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ »

(حدثنا أبو قتيبة) الشعيري - بفتح المعجمة - سلم بن قتيبة الخراساني ، نزيل البصرة ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (خ عم) .

(ويحيى بن كثير) بن درهم العنبري مولا هم البصري أبو غسان ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قالوا) أي : قال كل من محمد البرساني وأبي قتيبة ويحيى بن كثير :

(حدثنا شعبة) بن الحجاج العتكي البصري ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مالك بن أنس) إمام الفروع ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن مسلم) بن عمارة بن أكيمة - بالتصغير - الليثي المدني ، وقيل : اسمه عمر ، صدوق من السادسة . يروي عنه : (م عم) .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة ثبت ، من الثانية ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن أم سلمة) رضي الله تعالى عنها .

وهذان السندان من سبائياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات ، وغرضه بسوقهما : بيان متابعة عمرو بن مسلم لعبد الرحمن بن حميد في رواية هذا الحديث عن سعيد بن المسيب .

(قالت) أم سلمة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من رأى منكم)

هِلَالٌ ذِي الْحِجَّةِ فَأَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ . . فَلَا يَقْرَبَنَّ لَهُ شَعراً وَلَا ظُفْراً .

أيها المسلمون (هلال) شهر (ذي الحجة) والهلال : هو القمر أول ظهوره في مبدأ الشهر (فأراد أن يضحي) أي : أن يذبح الأضحية في أيام العيد . . (فلا يقربن) ذلك الرائي .

والجار والمجرور في قوله : (له) متعلق بمحذوف صفة لشعر أو ظفر ؛ أي : فلا يقربن (شعراً ولا ظفراً) كائنين له بإزالتهما بأي وجه كان ؛ أي : فلا يزيلن من شعره شيئاً بحلق أو تقصير أو نتف أو إحراق أو أخذه بنورة أو غير ذلك ، وسواء كان شعر الإبط أو العانة أو الرأس أو غير ذلك من شعور بدنه ؛ كشعر الصدر والساق مثلاً ، ولا يزيلن شيئاً من ظفره بقلم أو كسر أو قلع .
والحكمة في النهي عن ذلك : أن يبقى كامل الأجزاء ؛ ليعتق من النار جميع أجزائه ؛ كما تقدم .

وغرضه في سوق هذا الحديث : بيان المتابعة في السند ، وإنما كرر المتن ؛ لما في هذه الرواية من المخالفة للرواية الأولى في بعض الكلمات ، ولهذه المتابعة ما لأصلها في الصحة وفيمن شاركه في تخريجها .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٩) - (١١٢٧) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ ذَبْحِ الْأُضْحِيَّةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ

(١٠٣) - (٣٠٩٧) - (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
ابْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا

(٤٩) - (١١٢٧) - (باب النهي عن ذبح الأضحية قبل الصلاة)

(١٠٣) - (٣٠٩٧) - (١) (حدثنا عثمان ابن أبي شيبة) العباسي الكوفي ،
أخو أبي بكر ابن أبي شيبة ، أكبر منه بسنتين ؛ وهو عثمان بن محمد بن
إبراهيم بن عثمان العباسي أبو الحسن ابن أبي شيبة الكوفي ، ثقة حافظ شهير ،
ولكن له أوهام ، وقيل : لا يحفظ القرآن ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين
ومئتين (٢٣٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا إسماعيل) بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري ،
المعروف بـ (ابن عليّة) الأسدية اسم أمه ، ثقة حافظ ، من الثامنة ، مات سنة
ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أيوب) بن كيسان أبي تميم السخثياني أبي بكر البصري ، ثقة ثبت
حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة
(١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن سيرين) الأنصاري أبي بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة ثبت
عابد كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة
(١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رجلاً) من المسلمين ؛ هو أبو بردة بن نيار ، خال البراء بن عازب

ذَبَحَ يَوْمَ النَّحْرِ ؛ يَعْنِي : قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعِيدَ .

(١٠٤) - ٣٠٩٨ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ جُنْدَبِ الْبَجَلِيِّ
.....

(ذبح) أضحيته (يوم النحر) أي : يوم العيد بالمدينة ، قال محمد بن سيرين : (يعني) أنس الراوي بقوله : ذبح يوم النحر ؛ أي : ذبحها (قبل الصلاة) أي : قبل صلاة العيد (فأمره) أي : فأمر (النبي صلى الله عليه وسلم) ذلك الرجل (أن يعيد) ذلك الرجل ذبحه مرة ثانية بعد الصلاة ؛ لأن الأولى لن تجزئ له ؛ لأنها وقعت قبل وقتها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العيدين ، باب الأكل يوم النحر ، ومسلم في كتاب الأضاحي ، باب وقتها .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بن مالك بحديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٤) - ٣٠٩٨ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - بنون مصغراً - السلمي الدمشقي الخطيب المقرئ ، من كبار العاشرة ، صدوق ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الأسود بن قيس) العبدي ، ويقال له : العجلي الكوفي ، يكنى أبا قيس ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .

(عن جندب) بن عبد الله بن سفيان (البجلي) ثم العَلْقِي - بفتحتيين ثم

أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَبَحَ أَنَسٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَ ذَبَحَ مِنْكُمْ قَبْلَ الصَّلَاةِ .. فَلْيُعِدْ أَضْحِيَّتَهُ ، وَمَنْ لَا .. فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ » .

قاف - وربما نسب إلى جده ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات بعد الستين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أنه) أي : أن الأسود بن قيس (سمعه) أي : سمع جندب بن عبد الله (يقول : شهدت) وحضرت عيد (الأضحى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذبح أناس) من الصحابة أضحيتهم (قبل) فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من (الصلاة) أي : من صلاة العيد (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) للناس الذين ذبحوا أضحيتهم قبل الصلاة : (من كان ذبح) أضحيته (منكم) أيها الناس (قبل الصلاة) أي : قبل فراغنا من صلاة العيد .. (فليعد أضحيته) أي : فليذبح ثانياً ؛ لأن ما ذبحه قبل الصلاة وقع قبل دخول وقت ذبح الأضحية ، فلا يجزئ عنه في أضحيته ؛ لأن وقت ذبحها إنما يدخل بالفراغ من صلاة العيد ، فليذبح شاة أخرى مكان ما ذبحه أولاً (ومن لا) أي : ومن لم يذبح أضحيته قبل الصلاة .. (فليذبح) أضحيته الآن بعد الصلاة (على اسم الله) تعالى أي : قائلاً : باسم الله ؛ أي : ذاكراً للتسمية ؛ بأن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ؛ فعلى بمعنى الباء ، فهو بمعنى رواية : (فليذبح باسم الله) أي : فليذبح قائلاً : باسم الله ؛ للتبرك أو للوجوب .

وقد استدل بهذا الأمر في قوله : « فليذبح » من قال بوجوب الأضحية ، وهو معارض بالأدلة على عدم الوجوب ، فيحمل الأمر هنا على الندب . انتهى « قسطلاني » .

.....

وفي الحديث دلالة على أن وقت الأضحية يدخل بعد مضي قدر صلاة ركعتين وخطبتين من طلوع الشمس ، سواء صلى الإمام صلاة العيد أم لا ، ويستوي فيه أهل القرى والأمصار ، وهو مذهب الشافعي وابن المنذر وداوود ، وهو رواية الخرقى عن أحمد .

وقيل : يدخل وقتها بعد صلاة الإمام في الأمصار ، وبعد طلوع الفجر الصادق في القرى ، وهو مذهب الحنفية والحسن والأوزاعي وإسحاق ؛ كما في « المغني » لابن قدامة .

وقيل : يدخل وقتها بذبح الإمام ؛ فإن ذبح قبله .. أعاد ؛ وهو مذهب مالك ؛ كما في « الشرح الصغير » للرافعي (٩٩/١) .

وأما آخر وقتها عند الشافعي : آخر أيام التشريق ؛ وهو الثالث عشر من ذي الحجة ، وحكاه النووي عن الأوزاعي وداوود ومكحول أيضاً ، وهو اختيار ابن القيم في « زاد المعاد » (٢٩٦/١) .

وقيل : آخر وقتها : الثاني عشر من ذي الحجة ؛ وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد .

وأما الشافعي .. فقد استدل بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : « كل فجاج مكة منحر ، وكل أيام التشريق ذبح » أخرجه أحمد وابن حبان والبيهقي ؛ كما في « نيل الأوطار » .

واستدل الجمهور بما أخرجه مالك في « الموطأ » أن عبد الله بن عمر قال : الأضحية يومان بعد يوم الأضحى ، وقال مالك : إنه بلغه عن علي بن أبي طالب مثله . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العيدين ، باب

(١٠٥) - ٣٠٩٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عُوَيْمِرِ بْنِ أَشْقَرٍ

كلام الإمام والناس في الخطبة ، ومسلم في كتاب الأضاحي ، باب وقتها عن جندب بن سفيان ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب ذبح الضحية قبل الإمام .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أنس بن مالك بحديث عويمر بن أشقر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٥) - ٣٠٩٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ (سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، صدوق يخطئ ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري أبي سعيد المدني القاضي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عباد بن تميم) بن غزية الأنصاري المازني ، ثقة ، من الثالثة ، وقيل : إن له رؤية . يروي عنه : (ع) .

(عن عويمر) بزيادة راء في آخره (ابن أشقر) الأنصاري الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، له حديث واحد في الأضاحي وهو هذا الحديث . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ولكن فيه انقطاع ؛ لأن عباداً لم يسمع عويمراً .

أَنَّهُ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « أَعِدْ أَضْحِيَّتَكَ » .

(أنه) أي : أَنَّ عويمراً (ذبح) أضحيته (قبل الصلاة) أي : قبل صلاة العيد (فذكره) أي : ذكر عويمر ذبحه قبل الصلاة وأخبره (للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (« أعد أضحيتك ») بذبح شاة أخرى بدل التي ذبحته قبل الصلاة ؛ لأنها لا تجزئ عنك ؛ لوقوع ذبحها قبل وقته ؛ لأن وقت ذبح الأضحية يدخل بالفراغ من صلاة العيد .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وليس لعويمر عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس له رواية في شيء من الكتب الخمسة ، ورجال إسناد حديثه ثقات إلا أنه منقطع ؛ لأن عباد بن تميم لم يسمع من عويمر بن أشقر ، ولكن رواه الإمام مالك في « الموطأ » في كتاب الضحايا ، باب النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف الإمام من الصلاة ، والإمام أحمد في « مسنده » من طريق عويمر بن أشقر ؛ كما رواه ابن ماجه وابن أبي شيبه في « مسنده » هكذا ، ورواه البيهقي في « الكبرى » من طريق مالك عن يحيى بن سعيد به ، ورواه الإمام مالك في « الموطأ » أيضاً عن يحيى بن سعيد بالإسناد والمتن ، وله شواهد في « الصحيحين » وغيرهما من حديث جندب بن سفيان والبراء بن عازب وأنس ، وله شواهد أخر أعرضت عن ذكرها اختصاراً .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ، وإن كان إسناده منقطعاً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أنس .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أنس بن مالك بحديث أبي زيد الأنصاري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٦) - ٣١٠٠ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَقَالَ غَيْرُ عَبْدِ الْأَعْلَى : عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ ،

(١٠٦) - ٣١٠٠ - (٤) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا عبد الأعلى) بن عبد الأعلى السامي - بالمهملة - أبو محمد البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن خالد) بن مهران (الحذاء) أبي المنازل البصري ، ثقة يرسل ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي قلابة) عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري ، ثقة فاضل كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي زيد) الأنصاري البصري عمرو بن أخطب الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال أبو بكر) ابن أبي شيبة ، والواو في قوله : (وقال) عاطفة على محذوف ؛ تقديره : قال عبد الأعلى في سوق الأسانيد : عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي زيد ... الحديث .

وقال (غير عبد الأعلى) من مشايخنا في سوق الأسانيد بدل قول عبد الأعلى : عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي زيد ، ولم يعين المؤلف ذلك الغير ؛ أي : قال ذلك الغير :

(عن عمرو بن بجدان) - بضم الموحدة وسكون الجيم - العامري البصري ، تفرد بالرواية عنه أبو قلابة ، من الثانية ، وقال الأمير علي : وثقه ابن حبان ، وحسن له الترمذي حديث التيمم . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ أَبِي زَيْدٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَبُو مُوسَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ ، عَنْ أَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَارٍ مِنْ دُورِ الْأَنْصَارِ فَوَجَدَ رِيحَ

أي : قال ذلك الغير : عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان (عن أبي زيد) الأنصاري ولعل ذلك الغير عبد الوارث بن سعيد ؛ كما بينه في السند المذكور بعده بقوله :

(ح) أي : حول المؤلف السند ؛ أعني : ابن ماجه (و) قال ؛ أي : المؤلف أيضاً : (حدثنا محمد بن المثنى) بن عبيد العزيز (أبو موسى) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث) بن سعيد العنبري مولا هم التنوري - بفتح المثناة وتشديد النون المضمومة - أبو سهل البصري ، صدوق ثبت في شعبة ، من التاسعة ، مات سنة سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبي) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولا هم أبو عبيدة التنوري البصري ، ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه ، من الثامنة ، مات سنة ثمانين ومئة (١٨٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن عمرو بن بجدان ، عن أبي زيد الأنصاري) .

وهذا السند من سبإياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن عمرو بن بجدان مختلف فيه .

(قال) أبو زيد : (مر رسول الله صلى الله عليه وسلم) في يوم العيد لعله حين ما رجع من العيد (بدار من دور الأنصار ، فوجد) أي : شم (ريح

قَتَارَ فَقَالَ : « مَنْ هَذَا الَّذِي ذَبَحَ ؟ » فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَّا ، فَقَالَ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُصَلِّيَ ؛ لِأُطْعِمَ أَهْلِي وَجِيرَانِي ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ؛ مَا عِنْدِي إِلَّا جَذَعٌ أَوْ حَمَلٌ مِنَ الضَّأْنِ ، قَالَ : « أَذْبَحَهَا ، »

قتار) - بضم القاف وتخفيف المثناة من فوق على وزن غراب - هو ربح القدر والشواء (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن عنده : (من هذا) الشخص (الذي ذبح) الذبيحة وطبخ لحمها أو شواه وتشم من بيته هذه الرائحة اللحمية ؟ (فخرج إليه) صلى الله عليه وسلم (رجل منا) أي : من الأنصار ، ولم أر من ذكر اسم هذا الرجل (فقال) ذلك الرجل الخارج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنا يا رسول الله ، ذبحت) أضحتي (قبل أن أصلي) صلاة العيد (ل) كي (أطعم) لحمها (أهلي) أي : أهل بيتي (وجيراني) أي : جيران بيتي (فأمره) أي : فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الذابح (أن يعيد) أضحيته ويذبح شاة أخرى بعد صلاة العيد ؛ لأن أضحيته لا تجزئ ؛ لأنها ذبحت قبل وقتها (فقال) الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا والله) أي : أقسمت لك يا رسول الله بالإله (الذي لا إله) ولا معبود (إلا هو ؛ ما عندي) من الشياه (إلا جذع) وهو ما تم له سنة أو أسقط السن من الضأن (أو) قال : (حَمَلٌ مِنَ الضَّأْنِ) والشك من الراوي أو ممن دونه ؛ والحَمَلُ - بفتححتين - : الخَروف ، والجمع حُمَلاَن - بضم المهملة وسكون الميم - والخروف - بفتح أوله - : الحَمَلُ . انتهى « مختار » .

والخروف - بوزن صبور - : الذكر من أولاد الضأن ، أو إذا رعى وقوي ؛ وهي خروفة . انتهى « قاموس » .

ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (اذبحها) أي : اذبح تلك الجذعة

وَلَنْ تُجْزَىٰ جَذَعَةٌ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ .

لأضحيتك (ولن تجزى جذعة) في الأضحية (عن أحد بعدك) فإجزاؤها في الأضحية خاص بك .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث البراء المذكور في « الصحيحين » حيث قال في آخره لأبي بردة بن نيار : « ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح أو حسن ؛ لصحة سنده أو حسنه ، ولأن له شاهداً من الحديث المتفق عليه ، فهو حسن سنده ، صحيح بغيره ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أنس .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٠) - (١١٢٨) - بَابُ مَنْ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ بِيَدِهِ

(١٠٧) - (٣١٠١) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْبَحُ أَضْحِيَّتَهُ بِيَدِهِ وَاضِعاً قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهَا .

(٥٠) - (١١٢٨) - (بَابُ مَنْ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ بِيَدِهِ)

(١٠٧) - (٣١٠١) - (١) (حدثنا محمد بن بشار) بنادر العبدي البصري ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ربيب شعبة ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(قال : حدثنا شعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ، ثقة إمام أئمة الجرح والتعديل ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) . قال شعبة : (سمعت قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

حالة كون قتادة (يحدث) هذا الحديث الآتي :

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أنس : والله ؛ (لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذبح أضحيته) في المدينة (بيده) اليمنى الشريفة ، حالة كونه (واضعاً قدمه) أي : قدم رجله اليمنى (على صفاها) أي : على جانب عنقها ، فعل ذلك ؛ ليكون

(١٠٨) - ٣١٠٢ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِ بْنِ عَمَّارٍ بْنِ سَعْدٍ مُؤَذِّنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
.....

أثبت وأمكن من ذبحها ؛ لئلا تهرب الذبيحة أو تضطرب برأسها فتمنعه من إكمال الذبح أو تؤذيه .

وفي « المرقاة » : الصفاح - بكسر الصاد - جمع صفح - بفتح فسكون - وقيل : جمع صفحة ؛ وهي عرض الوجه ، وقيل : نواحي عنقها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب من نحر هديه بيده ، ومسلم في كتاب الأضاحي ، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل ، وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما جاء في الأضحية بكبشين ، والترمذي والنسائي في كتاب الأضاحي .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

وقد تقدم هذا الحديث للمؤلف مبسوطاً في أوائل كتاب الأضاحي ، باب أضاحي رسول الله صلى الله عليه وسلم رقم (١١١٦) ، حديث رقم (٣٠٦٧) .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بحديث سعد القرظ مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٨) - ٣١٠٢ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) السلمي الدمشقي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد) القرظ (مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم) المدني ، وقد ينسب إلى جده ، ضعيف ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَبَحَ
أُضْحِيَّتَهُ عِنْدَ طَرَفِ الزُّقَاقِ طَرِيقَ بَنِي زُرَيْقٍ بِيَدِهِ بِشَفْرَةٍ .

قال عبد الرحمن : (حدثني أبي) سعد بن عمار بن سعد القرظ المؤذن ،
مستور ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) عمار بن سعد القرظ - بفتح القاف والراء بعدها ظاء معجمة -
المؤذن ، مقبول ، من الثالثة ، وهم من زعم أن له صحبة . يروي عنه :
(ق) .

(عن جده) سعد القرظ ؛ وهو سعد بن عائذ ، أو سعد بن عبد الرحمن ،
مولى الأنصار ، المعروف بسعد القرظ ، المؤذن بمسجد قباء ، الصحابي المشهور
رضي الله تعالى عنه ، بقي إلى ولاية الحجاج على الحجاز ؛ وذلك سنة أربع
وسبعين (٧٤ هـ) . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه عبد الرحمن بن
سعد ، وهو ضعيف ، وفيه سعد بن عمار ، وهو مستور ، وعمار بن سعد مقبول
أيضاً .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح أضحيته عند طرف الزقاق) - بضم
الزاي - السكة ؛ وهي الطريق المسدود في طرفه الآخر ، ويسمى بالدرب عند
الفقهاء ؛ أي : عند طرف الطريق آخره .

وقوله : (طريق بني زريق) - بتقديم الزاي على الراء - بدل أو عطف بيان من
الزقاق ؛ أي : ذبحها (بيده) الشريفة بلا توكيل (بشفرة) - بفتح الشين وسكون
الفاء - : السكين الكبير تذبح بها البهيمة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث أنس بن مالك
رواه الشيخان .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بغيره ، ضعيف السند ؛ لما تقدم ،
وغرضه : الاستشهاد به لحديث أنس .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥١) - (١١٢٩) - بَابُ جُلُودِ الْأَضَاحِيِّ

(١٠٩) - ٣١٠٣ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ
الْبُرْسَانِيُّ ، أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ ، أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ ،
أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى

(٥١) - (١١٢٩) - (باب جلود الأضاحي)

(١٠٩) - ٣١٠٣ - (١) (حدثنا محمد بن معمر) بن ربيعي القيسي البصري
البحراني - بالموحدة والمهمل - صدوق ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة
خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن بكر) بن عثمان (البرساني) - بضم الموحدة وسكون
الراء ثم مهملة - أبو عثمان البصري ، صدوق قد يخطئ ، من التاسعة ، مات سنة
أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من
السادسة ، مات سنة خمسين ومئة أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(أخبرني الحسن بن مسلم) بن يثاق - بفتح التحتانية وتشديد النون آخره
قاف - المكي ، ثقة ، من الخامسة ، ومات قديماً بعد المئة بقليل . يروي عنه :
(خ م د س ق) .

(أن مجاهد) بن جبر أبا الحجاج المخزومي مولاهم المكي ، ثقة إمام في
التفسير وفي العلم ، من الثالثة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة
(١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخبره) أي : أخبر الحسن بن مسلم (أن عبد الرحمن بن أبي ليلى)
اسمه يسار ، وقيل : بلال الأنصاري الأوسي أبا عيسى الكوفي أو المدني ، ثقة ،

أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَ بَدَنَهُ كُلَّهَا لِحُومِهَا وَجُلُودِهَا وَجِلَالِهَا لِلْمَسَاكِينِ .

من الثانية ، مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين (٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخبره) أي : أخبر مجاهداً (أن علي بن أبي طالب) رضي الله تعالى عنه (أخبره) أي : أخبر ابن أبي ليلى .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره) أي : أمر علياً (أن يقسم بدنه) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أمر علياً أن يقسم نيابةً ووكالةً عنه صلى الله عليه وسلم بدنه التي أتى بها هدياً إلى مكة (كلها) أي : جميعها ، وقوله : (كلها) تأكيد للبدن .

وقوله : (لحومها) بدل من البدن بدل بعض من كل ، وقوله : (وجلودها وجلالها) معطوفان على اللحوم ، وقوله : (للمساكين) متعلق بيقسم ؛ أي : يقسم ويوزع جميع ما ذكر بين مساكين الحرم وفقرائه القاطنين والمقيمين والمسافرين ، واللام بمعنى : بين ، قال السندي : قوله : (بدنه) - بضم أوله وسكون ثانيه - جمع بدنة .

قال أهل اللغة : سميت بدنة ؛ لعظم بدنها ، وتطلق على الذكر والأنثى ، وتطلق على الإبل والبقر والغنم ، هذا قول أكثر أهل اللغة ، ولكن معظم استعمالها في الأحاديث والفقه في الإبل خاصة .

قوله : (وجلالها) جمع جُلٍّ ؛ والجُلُّ للدابة كالشوب للإنسان : ما يسان به ظهرها من تأثير القتب والسرج فيها .

قال ابن عبد البر - بعد أن أخرج هذا الحديث في « التمهيد » (١١٣/٢) - :

.....
أجمع العلماء على جواز الأكل من هدي التطوع إذا بلغ محله ؛ لقوله عز وجل : ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ (١) .

واختلفوا في جواز الأكل فيما عدا هدي التطوع : فقال مالك : يؤكل من كل هدي سيق في الإحرام إلا جزاء الصيد وفدية الأذى وما نذر للمساكين ، والأصل في ذلك عند مالك وأصحابه : أن كل ما دخله الإطعام من الهدي والنسك لمن لم يجده . . فسبيله سبيل ما جعل للمساكين ، فلا يجوز الأكل منه ، وما سوى ذلك يؤكل منه ؛ لأن الله تعالى قد أطلق الأكل من الهدي ، وهي من شعائر الله ، فلا يجب أن يمتنع من كل شيء منها إلا بدليل لا معارض له ، أو باجماع ، وقد أجمعوا على إباحة الأكل من هدي التطوع إذا بلغ محله ، ولم يجعلوه رجوعاً فيه ، فكذلك كل هدي إلا ما اجتمعوا عليه .

وقال أبو حنيفة : يأكل من هدي التطوع ومن هدي المتعة إذا بلغ محله لا غير ، وقال الشافعي : لا يأكل من شيء من الهدي الواجب ، وقال : في معنى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ أن ذلك في هدي التطوع لا في الواجب ؛ بدليل الإجماع على أنه لا يأكل من جزاء الصيد وفدية الأذى ، فكانت العلة في ذلك أنه دم واجب في الإحرام ؛ من أجل ما أتاه المحرم ، فكل هدي وجب على المحرم بسبب فعل أياه . . فهو بمنزلته ، والواجبات لا يجوز الرجوع في شيء منها ؛ كالزكاة ، وبالله التوفيق . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب لا يعطى الجزار من الهدي ، ومسلم في كتاب الحج ، باب في الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب كيف تنحر

(١) سورة الحج : (٣٦) .

.....
الهدى ، وأحمد في « المسند » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، وابن عبد البر
في « التمهيد » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد ، وقد تقدم تخريجه
في كتاب المناسك ، باب من جلل البدنة رقم (١١٠٤) ، حديث رقم (٣٠٤٦) .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٢) - (١١٣٠) - بَابُ الْأَكْلِ مِنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ

(١١٠) - ٣١٠٤ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ مِنْ كُلِّ جَزُورٍ بِبَضْعَةٍ فَجُعِلَتْ فِي قِدْرِ ، فَأَكَلُوا . . .

(٥٢) - (١١٣٠) - (باب الأكل من لحوم الأضاحي)

(١١٠) - ٣١٠٤ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق خطيب مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن جعفر) الصادق (ابن محمد) بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبي عبد الله الهاشمي المدني ، صدوق فقيه إمام ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) محمد الباقر ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبي جعفر السجاد المدني ، ثقة فاضل ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر) من عنده أن يقطع (من كل جزور) وناقية (ببضعة) أي : بقطعة لحم من كل الهدايا (فجعلت) كل البضعات بالبناء للمجهول (في قدر) وهي ما يطبخ فيه اللحم وغيره ، سواء كانت من نحاس أو رصاص أو حديد أو غيرها (فأكلوا) أي : أكل النبي صلى الله عليه وسلم وعلي

مِنْ اللَّحْمِ وَحَسَّوْا مِنَ الْمَرْقِ .

ومن معهما (من اللحم) المطبوخ فيها (وحسوا) أي : شربوا ما عليها (من المرق) أي : من مرق تلك البضعات .

قوله : (من كل جزور) بوزن صبور ؛ من جزرت الناقة ونحوها ؛ من باب قتل : نحررتها ، والفاعل جازر وجَزَّار وجَزَّير كسكيت ، والحرفة : الجِزارة - بالكسر - كالخياطة ؛ كما في « القاموس » و« المصباح » .

وأما الجِزارة بالضم . . فهو ما يأخذه الجزار من الذبيحة عن أجرته ؛ كالعمالة للعامل ، وأصل الجِزارة : أطراف البعير ؛ اليدان والرجلان والرأس ، سميت بذلك ؛ لأن الجزار كان يأخذها عن أجرته ؛ كما في « الصحاح » و« النهاية » ، وذكره المجد أيضاً ، فهي بالضم : اسم للسواقط من الذبيحة ؛ وهي في عرفنا تشمل الرئة والطحال والكبد أيضاً ، ويعبر عن أجر الجازر بأجرة القصاب . انتهى من « الكوكب » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه النسائي في « الكبرى » .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٣) - (١١٣١) - بَابُ ادِّخَارِ لُحُومِ الضَّحَايَا

(١١١) - ٣١٠٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ ؛ لِجَهْدِ النَّاسِ ثُمَّ

(٥٣) - (١١٣١) - (بَابُ ادِّخَارِ لُحُومِ الضَّحَايَا)

(١١١) - ٣١٠٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العباسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بن الجراح الرُّاسِي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن سُفْيَانَ) بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن عابس) - بموحدة ومهملة - ابن ربيعة النخعي الكوفي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة تسع عشرة ومئة (١١٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن أبيه) عابس - بموحدة مكسورة ثم مهملة - ابن ربيعة النخعي الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية . يروي عنه : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن) ادخار (لحوم الأضاحي ؛ لجهد الناس) ومجاعتهم ومشقتهم بضيق المعيشة (ثم)

رَخَّصَ فِيهَا .

(١١٢) - ٣١٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ ،
.....

بعدما نهى عن ادخارها (رخص) أي : جوز وأذن لهم (فيها) أي : في ادخار لحوم الأضاحي ؛ أي : نهى عن ادخارها فوق ثلاث ليالي التشريق ؛ لجهد الناس ومجاعتهم بقلّة الطعام ، بل أمرهم بإطعامها الناس ، وكان أهل البوادي ألجأتهم الفتنة إلى المدينة ، فأصابهم الجهد ، وظاهر النهي عن الادخار التحريم ، وقيل : كان محمولاً على الكراهة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأطعمة ، باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم وغيره ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب ما جاء في الرخصة في أكلها بعد ثلاث ، قال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في الضحايا ، باب الادخار من الأضاحي .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث نُبَيْشَةَ رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٢) - ٣١٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى (السامي أبو محمد البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن خالد) بن مهران أبي المنازل (الحذاء) البصري ، ثقة يرسل ، من

عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ ، عَنْ نُبَيْشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَكُلُوا وَادْخَرُوا » .

الخامسة ، وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام ، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي المليح) بن أسامة بن عمير ، أو عامر بن عمير بن حنيف بن ناجية الهذلي ، اسمه عامر ، وقيل : زيد ، وقيل : زياد ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمان وتسعين (٩٨ هـ) ، وقيل : ثمان ومئة ، وقيل : بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن نبيشة) - بمعجمة مصغراً - ابن عبد الله الهذلي ، ويقال له : نبيشة الخير ، صحابي قليل الحديث ، رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (م عم) . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) لنا : (كنت نهيتكم) أيها المؤمنون في العام الماضي (عن) أكل (لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام) لمساعدة أهل المجاعة والفقراء (ف) الآن ؛ أي : في هذا العام أمسكوها ما شئتم و (كلوا) منها ما بدا وظهر لكم (وادخروا) أي : واقتنوا منها ما شئتم في بيوتكم لأكلها في المستقبل ؛ لزوال علة النهي ؛ وهو مساعدة الفقراء والمساكين لأجل مجاعتهم . قوله : « فوق ثلاثة أيام » قال القاضي عياض : يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الأضحية إن ذبحت بعد يوم النحر ، ويحتمل أن يكون من يوم النحر وإن أخر الذبح عنه .

قال : وهذا أظهر ، ورجح ابن القيم الأول ، وهذا الخلاف لا يتعلق به فائدة إلا باعتبار الاحتجاج بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح ، كذا في « النيل » . انتهى « تحفة الأحوزي » .

قوله : « فكلوا ما بدا لكم » فيه دليل على عدم تقدير الأكل بمقدار ، وأن

.....

للرجل أن يأكل من أضحيتة ما شاء وإن كثر ما لم يستغرق ؛ بقرينة قوله :
« وأطعموا » المساكين ، « وادخروا » ما شئتم - بتشديد الدال المهملة - وكأن
أصله إذتخروا ، فأبدلت تاء الافتعال بالدال المهملة ، وأبدلت الذال المعجمة
أيضاً بها ، ثم أدغمت الدال الأولى في الدال الثانية .

والمعنى : اجعلوها ذخيرةً مقتناةً لأكلها في الزمان المستقبل ، والعمل على
هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم .
وفي أحاديث هذا الباب مما ذكره المؤلف هنا وغيرها . . دلالة صريحة على
نسخ تحريم أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام وادخارها ، وإليه ذهب الجماهير
من علماء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وحكى النووي عن علي
وابن عمر أنهما يحرمان الإمساك . انتهى من « التحفة » ، ولعلهما لم يعلما
بالناسخ ، ومن علم . . حجة على من لم يعلم ، قاله في « النيل » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الضحايا ،
باب في حبس لحوم الضحايا ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب ما جاء في
الرخصة في أكلها بعد ثلاثة أيام ، والنسائي في الفرع والعتيرة ، باب في تفسير
العتيرة ، ولم يذكر مسلم حديث نبیة .

فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٤) - (١١٣٢) - بَابُ الذَّبْحِ بِالمُصَلَّى

(١١٣) - ٣١٠٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ ، حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَذْبَحُ بِالمُصَلَّى .

(٥٤) - (١١٣٢) - (باب الذبح بالمصلّى)

(١١٣) - ٣١٠٧ - (١) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى البصرى ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروى عنه (ع) .

(حدثنا أبو بكر الحنفى) الأكبر ، اسمه عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله البصرى ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروى عنه : (ع) .

(حدثنا أسامة بن زيد) الليثى مولاهم أبو زيد المدني ، صدوق يهتم ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروى عنه : (م عم) .
(عن نافع ، عن ابن عمر) رضى الله تعالى عنهما (عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(أنه) صلى الله عليه وسلم (كان يذبح بالمصلّى) أي : بمصلّى العيد ، وزاد أبو داود فى روايته : (وكان ابن عمر يفعلهُ) لأنه كان شديد الاتباع .
وفى هذا الحديث استحباب أن يكون الذبح والنحر بالمصلّى ؛ وهو الجبانة ، والحكمة فى ذلك أن يكون بمرأى من الفقراء ، فيصيبون من لحم الأضحية ، ذكره فى « النيل » .

.....

قال الحافظ في «الفتح» : هو سنة للإمام خاصة عند مالك ، قال مالك - فيما رواه ابن وهب - : إنما يفعل ذلك ؛ لثلا يذبح أحد قبله .

زاد المهلب : وليذبحوا بعده على يقين ، وليتعلموا منه صفة الذبح . انتهى .

قال المنذري : وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب الإمام يذبح بالمصل ، والنسائي في كتاب الضحايا .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

کتابُ الذَّبائح

1

(٢٦) - كِتَابُ الذَّبَائِحِ

(٥٥) - (١١٣٣) - بَابُ الْعَقِيقَةِ

(١١٤) - ٣١٠٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهْشَامُ بْنُ عَمَّارٍ
قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ ،
.....

(٢٦) - (كِتَابُ الذَّبَائِحِ)

(٥٥) - (١١٣٣) - (بَابُ الْعَقِيقَةِ)

والعقيقة لغةً : اسم للشعر على رأس المولود حين ولادته ، وشرعاً : اسم
للذبيحة عن المولود يوم سابعه .

وأصل العق : الشق ، ف قيل للذبيحة : عقيقة ؛ لأنه يشق حلقها ويقطع ؛ ولأن
الشعر الذي هو العقيقة لغةً . . يحلق إذ ذاك ، فهو من باب تسمية الشيء باسم
مجاوره ؛ لأنه من حلق شعر المولود ولو أنثى يوم سابعه بعد ذبح العقيقة .

ويسن أن يتصدق بزنة شعره ذهباً ، فإن لم يرده . . فبفضة ؛ لأنه صلى الله
عليه وسلم أمر فاطمة رضي الله تعالى عنها ، فقال لها : « زني شعر الحسين ،
وتصدقني بوزنه فضةً ، وأعطي القابلة رجل العقيقة » . رواه الحاكم وصححه .

وقيس بالفضة الذهب بالأولى ، وبالذكر غيره . انتهى « ب ج » .



(١١٤) - ٣١٠٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهْشَامُ بْنُ عَمَّارٍ

السلمي الدمشقي .

(قالوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ) المكي مولى

آل قارظ بن شيبه . روى عن : أبيه أبي يزيد وسباع بن ثابت ، ويروي عنه :

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سِبَاعِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ أُمِّ كُرْزٍ قَالَتْ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُتَكَافِئَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ » .

(ع) ، وسفيان بن عيينة ، وحماد بن زيد . قال ابن المديني وابن معين والعجلي وأبو زرعة والنسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : ثقة كثير الحديث ، من الرابعة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن عيينة : مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) أبي يزيد المكي حليف بني زهرة مولى آل قارظ بن شيبة . روى عن : سباع بن ثابت ، وعمر بن الخطاب ، ويروي عنه : (د ت ق) ، وابنه عبيد الله ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، من الثانية .

(عن سباع) بكسر أوله ثم بموحدة (ابن ثابت) حليف بني زهرة ، قال : أدركت الجاهلية ، وعده البغوي وغيره في الصحابة ، وابن حبان في ثقات التابعين . يروي عنه : (عم) .

(عن أم كرز) - بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي - الكعبية الخزاعية المكية ، صحابية لها أحاديث ، رضي الله تعالى عنها . يروي عنها : (عم) . وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) أم كرز : (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول) : يعق ويذبح (عن الغلام) أي : عن الصبي الذكر (شاتان متكافئتان) بكسر الفاء ، وفي بعض النسخ بفتحها ، قال النووي : بكسر الفاء بعدها همزة ، هكذا صوابه عند أهل اللغة ، والمحدثون يقولون : بفتح الفاء ؛ أي : متساويتان في السن ؛ أي : متقاربتان ؛ من كافأه ؛ إذا ساواه .

(و) يعق ويذبح (عن الجارية) أي : عن البنت (شاة) واحدة ، قال الخطابي : المراد : التكافؤ في السن ؛ فلا تكون إحداها مسنة ، والأخرى غير

.....

مسنة ، بل يكونان مما يجزئ في الأضحية ، وقيل : معناه : أن تذبح إحداهما مقابلةً للأخرى ، ذكره في « النيل » ، وقال زيد بن أسلم : متشابهتان تذبحان جميعاً ؛ أي : لا يؤخر ذبح إحداهما عن الأخرى ، وقال الزمخشري : معناه : متعادلان لما يجزئ في الزكاة والأضحية .

قال الحافظ في « الفتح » بعد هذه الأقوال : وأولى من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث أم كرز بلفظ : (شاتان مثلان) .

قلت : وكذا وقع عند أبي داود في حديث أم كرز من طريق حماد عن عبيد الله بن أبي زيد عن سباع بن ثابت عن أم كرز بلفظ : قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عن الغلام شاتان مثلان ، وعن الجارية شاة » .

وفي الحديث دليل على أن المشروع في العقيقة شاتان عن الذكر ، وشاة واحدة عن الأنثى .

فائدة

قال في « الفتح » : واستدل بإطلاق الشاة والشاتين على أنه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الأضحية ، وفيه وجهان للشافعية ، وأصحهما يشترط ، وهو بالقياس لا بالخبر ، وبذكر الشاة والكباش على أنه يتعين الغنم للعقيقة ، ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر ، والجمهور على إجزاء الإبل والبقر أيضاً ، وفيه حديث عند الطبراني وأبي الشيخ عن أنس رفعه : « يعق عنه من الإبل والبقر والغنم » . انتهى .

فائدة

قال القسطلاني في « شرح البخاري » : وسن طبخها كسائر الولاثم ، إلا رجلها

.....
فتعطى نيئةً للمقابلة ؛ لحديث الحاكم المار آنفاً . انتهى ، انتهى من « العون » .

تنبيه

قوله : (أخبرنا سفيان) قال المزي : أخرج أبو داود في الذبائح عن مسدد عن سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن ثابت ، وروى عن مسدد عن حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن ثابت ، ولم يقل : عن أبيه . قال أبو داود : هذا الحديث هو الصحيح ؛ أي : بإسقاط : (عن أبيه) ، وحديث سفيان خطأ .

وأخرج النسائي في العقيقة عن قتيبة عن سفيان ، ولم يقل : عن أبيه . وعن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن ثابت .

وأخرج ابن ماجه في الذبائح عن أبي بكر ابن أبي شيبة وهشام بن عمار كلاهما عن سفيان ، وقالوا : عن أبيه . انتهى ، انتهى من « العون » أيضاً .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأضاحي ، باب في العقيقة ، وقال : حديث سفيان وهم ؛ كما مر آنفاً ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب الأذان في أذن المولود ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب العقيقة ، باب العقيقة عن الجارية ، والدارمي في كتاب الأضاحي .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١١٥) - ٣١٠٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ
.....

ثم استشهد المؤلف لحديث أم كرز بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٥) - ٣١٠٩ - (٢) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا عفان) - بتشديد الفاء - ابن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري ، ثقة ثبت ، قال ابن المديني : كان إذا شك في حرف من الحديث .. تركه ، وربما وهم ، وقال ابن معين : أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ومئتين (٢١٩ هـ) ، ومات بعدها ببسير ، من كبار العاشرة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حماد بن سلمة) بن دينار البصري ، ثقة عابد ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(أخبرنا عبد الله بن عثمان بن خثيم) - بالمعجمة والمثلثة مصغراً - القارئ المكي أبو عثمان ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن يوسف بن ماهك) بن بهزاد - بضم الموحدة وسكون الهاء بعدها زاي - الفارسي المكي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن حفصة بنت عبد الرحمن) بن أبي بكر الصديق التيمية المدنية ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنها : (م د ت ق) .

(عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَتْ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَعُقَّ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شاةً .

(قالت) عائشة : (أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أمر إرشاد وندب عند الجمهور ، وأمر إيجاب عند الظاهرية (أن نعق) أي : أن نذبح العقيقة (عن الغلام) أي : عن المولود الذكر (شاتين وعن) المولود (الجارية) أي : الأنثى (شاةً) واحدةً قياساً على توريثه مثل حظ الأنثيين .

قال الحافظ في « الفتح » : فيه حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية ، وعن مالك : هما سواء ، فيعق عن كل واحد منهما شاةً ، واحتج له بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم : (عق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً) أخرجه أحمد .

ولا حجة فيه ؛ فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ : (كبشين كبشين) ، وأخرج أيضاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله .

وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود فليس في الحديث ما يرد به الأحاديث المتواردة في التنصيص على التثنية للغلام ، بل غايته أن يدل على جواز الاقتصار ، وهو كذلك ؛ فإن العدد ليس شرطاً ، بل مستحب .

وذكر الرافعي بحثاً أنها تتأدئ بالسبع ؛ كما في الأضحية ، والله أعلم . انتهى كلام الحافظ باختصار . انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الأضاحي ، باب ما جاء في العقيقة ، قال : وفي الباب عن علي وأم كرز وبريدة وسمرة وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وأنس وسلمان بن عامر وابن عباس ، قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح .

(١١٦) - ٣١١٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنَّ مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةً ،

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أم كرز بحديث سلمان بن عامر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٦) - ٣١١٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ) الْأَزْدِيُّ الْقُرْدُوسِيُّ - بِالْقَافِ وَضَمِّ الدَّالِ - أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ ، ثَقَّةٌ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي ابْنِ سِيرِينَ ، وَفِي رَوَايَتِهِ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءِ مَقَالٍ ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ : كَانَ يَرْسُلُ عَنْهُمَا ، مِنَ السَّادَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةَ (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ) أُمُّ الْهَذِيلِ الْأَنْصَارِيَّةُ الْبَصْرِيَّةُ ، ثَقَّةٌ ، مِنَ الثَّلَاثَةِ ، مَاتَتْ بَعْدَ الْمِئَةِ . يروي عنها : (ع) .

(عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ) بَنِ الْأَوْسِ بْنِ حَجْرٍ بَنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ الضَّبِّيِّ الصَّحَابِيِّ الْفَاضِلِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ . يروي عنه : (خ عم) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ مَعَ الْغُلَامِ) أَي : إِنَّ مَعَ الْمَوْلُودِ ذَكَراً كَانَ أَوْ أُنْثَى (عَقِيقَةً) وَإِنَّمَا قَالَ : « إِنَّ مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةً » لِأَنَّهُ لَمَّا

فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى .

كان وجود الغلام سبباً لندب الذبح . . صار كأن الذبح معه ، وهو يستصحبه .
انتهى « سندي » .

والظاهر : أن المراد بالعقيقة ها هنا : الشعر ؛ أي : ينبغي إزالته مع إراقة الدم ؛
كما ذكره بقوله : (فَأَهْرِيقُوا) أي : أريقوا (عنه) عند حلق شعره ؛ أي : أريقوا
عند حلق شعره (دمًا ، وأميطوا) أي : أزيلوا (عنه الأذى) أي : الشعر بالحلق .
انتهى من « السندي » .

قال في « التحفة » : قوله : « إن مع الغلام عقيقة » تمسك بمفهومه الحسن
وقتادة ، فقالا : يعق عن الصبي ، ولا يعق عن الجارية ، وخالفهما الجمهور ،
فقالوا : يعق عن الجارية أيضاً ، وهو الحق ، وحجتهم الأحاديث المصرحة بذكر
الجارية ؛ فلو ولد اثنان في بطن . . استحب عن كل واحد منهما عقيقة ، ذكره
ابن عبد البر عن الليث ، وقال : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافه .

قوله : « فَأَهْرِيقُوا دَمًا » كذا أبهم ما يهراق عنه في هذا الحديث ، وفسر
ذلك في حديث عائشة المذكور في الباب بلفظ : « عن الغلام شاتان ، وعن
الجارية شاة » ، وغير ذلك من الأحاديث المتقدمة « وأميطوا » كأزيلوا وزناً ومعنى
« الأذى » قال ابن سيرين : (إن لم يكن الأذى حلق الرأس . . فلا أدري ما هو) .
رواه أبو داود .

وأخرج الطبراني عنه ، قال : لم أجد من يخبرني عن تفسير الأذى ، وقد جزم
الأصمعي بأنه حلق الرأس ، وأخرجه أبو داود بسند صحيح عن الحسن كذلك .
ووقع في حديث عائشة عند الحاكم : (وأمر أن يماط عن رؤوسهما الأذى) ،
ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس ؛ فقد وقع في حديث ابن عباس عند
الطبراني : (ويماط عنه الأذى ، ويحلق رأسه) ، فعطفه عليه ، فالأولى : حمل

(١١٧) - ٣١١١ - (٤) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ،
.....

الأذنى على ما هو أعم من حلق الرأس ، ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب : (ويماط عنه أقذاره) رواه أبو الشيخ ، كذا في « فتح الباري » . انتهى من « تحفة الأحوزي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العقيدة ، باب إماطة الأذنى عن الصبي في العقيدة ، وأبو داود في كتاب الأضاحي ، باب في العقيدة ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب الأذان في أذن المولود ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب العقيدة ، باب متى يعق .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أم كرز بحديث سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٧) - ٣١١١ - (٤) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ (بن عبد الرحمن الأموي مولا هم البصري ثم الدمشقي ، ثقة رمي بالإرجاء ، وسماعه من ابن أبي عروبة في آخره ، ثقة ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا سعيد بن) مهران (أبي عروبة) اليشكري مولا هم أبو النضر البصري ، ثقة حافظ له تصانيف ، لكنه كثير التدليس واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« كُلُّ غُلَامٍ مَرَّتَهُنَّ بِعَقِيقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيُسَمَّى » .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع
عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن البصري ، واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم ،
ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، رأس الطبقة الثالثة ، مات
سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سمرة) بن جندب بن هلال الفزاري ، حليف الأنصار ، الصحابي
المشهور رضي الله تعالى عنه ، له أحاديث ، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين
(٥٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (كل
غلام مرتهن) بصيغة اسم المفعول ؛ أي : ممنوع محبوس عن شفاعته والديه
(بعقيقته) إن لم يعق عنه .

قال الخطابي : اختلف الناس في معنى هذا الكلام ، وأجود ما قيل فيه ما
ذهب إليه أحمد ابن حنبل ، قال : هذا في الشفاعة ؛ يريد أنه إذا لم يعق عنه ،
فمات طفلاً . . لم يشفع في أبويه .

وقيل : معناه : أن العقيقة لازمة له لا بد منها ، فشبه المولود في لزومها وعدم
انفكاكه منها بالرهن في يد المرتهن في عدم انتفاع الرهن به ، حتى ينفك بقضاء
الدين ، فهذا يقوي قول من قال بالوجوب .

(تذبح عنه يوم السابع) من ولادته ، وقيل : يحسب يوم الولادة (ويحلق) شعر
(رأسه) في السابع (ويسمى) باسم حسن ، بالبناء للمجهول في الأفعال الثلاثة .

.....

وقيل : معنى قوله : « مرتهن بعقيقته » أنه مرهون بأذى شعره ، ولذلك قال :
« أميطوا عنه الأذى » ، والذي نقل عن أحمد قاله عطاء الخراساني ، أسنده عنه
البيهقي ، وأخرج ابن حزم عن بريدة الأسلمي قال : « إن الناس يعرضون يوم
القيامة ؛ كما يعرضون على الصلوات الخمس » ، وهذا لو ثبت .. لكان قولاً آخر
يتمسك به من قال بوجوب العقيقة .

قال ابن حزم : ومثله عن فاطمة بنت الحسين . انتهى .
« تذبح عنه » بالبناء للمجهول « يوم السابع » أي : من يوم الولادة ، وهل
يحسب يوم الولادة من السبعة أم لا ؟
قال ابن عبد البر : نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم
الولادة إلا إن ولد قبل طلوع الفجر ، وكذا نقله البويطي عن الشافعي ، ونقل
الرافعي وجهين ، ورجح الحسبان ، واختلف ترجيح النووي ، كذا في « فتح
الباري » .

قلت : الظاهر هو أن يحسب يوم الولادة ، والله أعلم .
قال الحافظ : فيه أنه لا يتعين الذابح .
وعند الشافعية : يتعين من تلزمه نفقة المولود ، وعن الحنابلة : يتعين الأب ،
إلا إن تعذر بموت أو امتناع ، قال الرافعي : وكأن الحديث (أنه صلى الله عليه
وسلم عق عن الحسن والحسين) .. مؤول .

قال النووي : يحتمل أن يكون أبواهما حينئذ كانا معسرين ، أو تبرع بإذن
الأب ، أو قوله : (عق) أي : أمر ؛ أو من خصائصه صلى الله عليه وسلم ؛ كما
ضحى عمن لم يضح من أمته ، وقد عده بعضهم من خصائصه ، ونص مالك
على أنه يعق عن اليتيم من ماله ، ومنعه الشافعية .

.....

« ويسمى » بالبناء للمجهول ، وفيه دليل على سنية تسمية المولود يوم السابع ، وقد ورد فيه غير هذا الحديث ؛ ففي « البزار » و« صحيح ابن حبان والحاكم » بسند صحيح عن عائشة قالت : (عى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وسماههما) .

وفي « معجم الطبراني الأوسط » عن ابن عمر مرفوعاً : « إذا كان اليوم السابع للمولود . . فأهريقوا عنه دمأ ، وأميطوا عنه الأذى ، وسموه » ، وسنده صحيح .

وقد ثبت تسمية المولود يوم ولد ؛ ففي « صحيح البخاري » : عن أبي موسى قال : (ولد لي غلام ، فأتيته النبي صلى الله عليه وسلم ، فسماه إبراهيم ، فحنكه بتمرة . . .) الحديث .

وفيه عن أبي أسيد أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بابنه حين ولد ، فسماه المنذر .

وفي « صحيح مسلم » : عن أنس رفعه قال : (ولد لي الليلة غلام ، فسميته باسم أبي إبراهيم . . .) الحديث .

والأحاديث التي ذكرناها أصح من حديث سمرة ؛ فإنها متفق عليها كلها ، ولا تعارض بينها وبينه ، فالأمران جائزان .

قوله : « ويحلق رأسه » أي : جميعه ؛ لثبوت النهي عن القزع . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأضاحي ، باب في العقيقة ، والترمذي في كتاب الأضاحي ، باب ما جاء في العقيقة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ؛

(١١٨) - ٣١١٢ - (٥) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى

يستحبون أن يذبح عن الغلام العقيقة يوم السابع ؛ فإن لم يتهياً يوم السابع . .
فيوم الرابع عشر ، فإن لم يتهياً . . عق عنه يوم الحادي والعشرين ، وقال : لا
يجزئ في العقيقة إلا ما يجزئ في الأضحية .

والنسائي في كتاب العقيقة ، باب العقيقة عن الجارية .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث أم كرز رضي الله تعالى عنها بحديث
يزيد بن عبد المزنني ، فقال :

(١١٨) - ٣١١٢ - (٥) (حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب) المدني نزيل
مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) ، أو
إحدى وأربعين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولا هم المصري ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثني عمرو بن الحارث) بن يعقوب الأنصاري مولا هم المصري ، ثقة
فقيه حافظ ، من السابعة ، مات قديماً قبل الخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أيوب بن موسى) بن عمرو بن سعيد بن العاص أبي موسى المكي
الأموي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمُزْنِيِّ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« يُعَقُّ عَنِ الْغُلَامِ »

(أنه) أي : أن أيوب (حدثه) أي : حدث عمرو بن الحارث (أن يزيد بن عبد) بغير إضافة (المزني) الحجازي ، مجهول الحال ، من الثالثة ، وهم من ذكره في الصحابة . يروي عنه : (ق) .

(حدثه) أي : حدث يزيد بن عبد أيوب بن موسى ، وفي « التهذيب » : يزيد بن عبد هذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغلام يعق ، وقيل : عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الصواب . روى عنه : أيوب بن موسى القرشي .

قال البخاري في « التاريخ الكبير » : يزيد بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وعنه : أيوب بن موسى ، وكذا قال أبو حاتم في « الجرح » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، والصواب : (عن أبيه) أي : حدث يزيد بن عبد عن أبيه عبد المزني لأيوب بن موسى ، وعبد المزني هذا والد يزيد ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في العقيقة ، ويروي عنه : (ق) ، وابنه يزيد في العقيقة ، وهو صحابي قليل الحديث رضي الله تعالى عنه ، قال أبو حاتم : أرى ابنه يزيد مرسلًا ، أخرجه ابن ماجه ، وسقط قوله : (عن أبيه) من كتابه .

قلت : وثبت لفظة : (عن أبيه) في « المعجم الأوسط » من هذا الوجه الذي أخرجه منه ابن ماجه ، وهو عند أحمد أيضاً . انتهى من « التهذيب » .

وهذا السند على الصواب من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه يزيد بن عبد ؛ وهو مختلف فيه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يعق عن الغلام) والمراد بالغلام هنا :

وَلَا يُمَسُّ رَأْسُهُ بِدَمٍ .

المولود ، سواء كان ذكراً أو أنثى (ولا يمس رأسه) أي : لا يلطخ رأسه (بدم) أي : بدم العقيقة ؛ كما كان يفعل أهل الجاهلية ؛ فإنهم كانوا يلطخون رأسه بالدم ؛ حفظاً للمولود عن مس الجن ؛ أعني : أم الصبيان . انتهى « سندي » .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : الحسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ كما مر ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : خمسة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٦) - (١١٣٤) - بَابُ الْفَرْعَةِ وَالْعَتِيرَةِ

(١١٩) - ٣١١٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ ، عَنْ نُبَيْشَةَ قَالَ : نَادَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّا كُنَّا نَعْتِرُ

(٥٦) - (١١٣٤) - (باب الفرعة والعتيرة)

(١١٩) - ٣١١٣ - (١) (حدثنا أبو بشر) البصري (بكر بن خلف) ختن المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا يزيد بن زريع) - تصغير زرع بتقديم الزاي - أبو معاوية البصري ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن خالد) بن مهران (الحذاء) أبي المنازل البصري ، ثقة يرسل ، من الخامسة ، عاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي المليح) عامر بن أسامة بن عمير الهذلي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمان وتسعين (٩٨ هـ) ، وقيل : ثمان ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن نبيشة) - مصغراً - ابن عبد الله الهذلي ، ويقال : نبيشة الخير ، الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) نبيشة : (نادى رجل) من المسلمين (رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال) الرجل في ندائه : (يا رسول الله ؛ إنا كنا) في الجاهلية (نعتز)

عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ ، فَمَا تَأْمُرُنَا ؟ قَالَ : « اذْبَحُوا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ ، وَبَرُّوا اللَّهَ وَأَطِعُوا » ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّا كُنَّا نَفْرَعُ فَرَعًا

من باب ضرب ؛ أي : نذبح (عتيرة) أي : شاة تسمى عتيرة (في الجاهلية في) شهر (رجب ، فما تأمرنا) فيها ؟ هل نستمر على فعلها أم نتركها ؟ والعتيرة - بفتح العين المهملة على وزن فعيلة - تطلق على شاة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ، ويسمونها الرجبية ؛ من عتر ، من باب ضرب .

ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال الرجل - ولم أر من ذكر اسم هذا الرجل - : (اذبحوا) ها (لله عز وجل) أي : تقرباً إليه تعالى ، يُتَصَدَّقُ لحمها على الفقراء والمساكين ، لا للأصنام ؛ يأكل لحمها سنداتُها ؛ أي : اذبحوها في رجب و (في أي شهر كان) قال البيهقي في « سننه » : « اذبحوا لله » ؛ أي : اذبحوا إن شئتم أيها المسلمون ، واجعلوا الذبح في رجب وغيره سواء .

وقيل : كان الفرع والعتيرة في الجاهلية ، ويفعلهما المسلمون في صدر الإسلام ، ثم نسخ ، وقيل : المشهور أنه لا كراهة فيهما ؛ والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا فرع ولا عتيرة » في الإسلام : نفي وجوبهما ، أو نفي التقرب بالإراقة ؛ كالأضحية .

وأما التقرب باللحم وتفريقه على المساكين . . فبر وصدقة ، كذا في « فتح الودود » . انتهى من « العون » .

(وبروا الله) أي : أطيعوا الله عز وجل بفعل البر والخير ونيته (وأطعموا) الفقراء والمساكين منهما ومن غيرهما ؛ طلباً لمرضاة الله تعالى .

(قالوا) أي : قال الحاضرون عنده صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ إنا كنا) أولاً في حياتنا (نفرع) من أفرع الرباعي ؛ أي : نذبح (فرعاً) - بفتحيتين -

فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَمَا تَأْمُرُنَا بِهِ ؟ قَالَ : « فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فَرَعٌ تَغْذُوهُ مَاشِيَتُكَ ؛ حَتَّى إِذَا اسْتَحْمَلَ . . ذَبَحْتَهُ فَتَصَدَّقْتَ بِلَحْمِهِ - أَرَاهُ قَالَ - : عَلَى ابْنِ السَّبِيلِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ خَيْرٌ » .

قال الخطابي : الفرع : هو أول ولد تلده الناقة ، وكانوا يذبحون ذلك لألهتهم في الجاهلية ، ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . انتهى .

أي : نذبحه (في الجاهلية) لألهتنا (فما) ذا (تأمرنا به) في شأنه ؟ هل نستمر على ذبحه كعادتنا أو تأمرنا بتركه ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (في كل) ماشية (سائمة) في المرعى ؛ يعني : غير معلوفة في البيت (فرع) أي : ولد (تغذوه) أي : تلده ماشيتك ؛ من الغذي ؛ كغني ، قاله في « إنجاح الحاجة » ، وقال السندي : تغذوه ؛ أي : تعلقه .

وقوله : (ماشيتك) فاعل (تغذوه) ، ويحتمل أن يكون (تغذوه) للخطاب ، و (ماشيتك) منصوب ، ولكن بتقدير مضاف ؛ أي : تغذوه مثل ماشيتك ، أو مع ماشيتك . انتهى منه .

(حتى إذا استحمَلَ) ذلك الفرع والولد - بالحاء المهملة - أي : إذا قوي على الحمل ؛ أي : على حمل المتاع عليه وصار بحيث يحمل عليه ، قاله الخطابي . وبالجيم ؛ أي : حتى إذا صار جملاً (ذبحته فتصدقت بلحمه) على الفقراء والمساكين ، قال خالد الحذاء : (أراه) أي : أرى أبا المليح وأظنه أنه (قال) عندما روى لي هذا الحديث : فتصدقت بلحمه (على ابن السبيل) أي : على المسافرين ، وعلى سائر المحاييج (فإن ذلك) أي : إن ذبحه والتصدق بلحمه على ابن السبيل (هو خير) لك ؛ أي : أجر وثواب لك عند ربك .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأضاحي ، باب في العتيرة ، والنسائي في كتاب الفرع والعتيرة ، باب تفسير العتيرة ، وأحمد

(١٢٠) - ٣١١٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ
قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا فِرْعَةَ وَلَا عَتِيرَةَ » ،

في « المسند » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، وعبد الرزاق في « مصنفه » ،
والطحاوي في « مشكل الآثار » .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث نبیة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٢٠) - ٣١١٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَا :
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا فِرْعَةَ وَلَا عَتِيرَةَ ») أي : ليسا
واجبين ؛ جمعاً بين الأحاديث ، كذا قاله بعض العلماء .

وفي « النهاية » : والفرع : أول ما تلده الناقة ، كانوا يذبحونه لألهتهم ، فنهي
المسلمون عنه ، وقيل : كان الرجل في الجاهلية إذا تمت إبله مئة . . قدم بكرة
فنحر لصنمه ، وهو الفرع ، وقد كان المسلمون يفعلونه في صدر الإسلام ، ثم
نسخ . انتهى .

قال الخطابي : العتيرة : تفسيرها في الحديث : أنها شاة تذبح في رجب ،
وهذا الذي يشبه معنى الحديث ، ويليق بحكم الدين ، وأما العتيرة التي كانت

قَالَ هِشَامٌ فِي حَدِيثِهِ : وَالْفَرْعَةُ أَوَّلُ النَّتَاجِ ، وَالْعَتِيرَةُ الشَّاةُ يَذْبَحُهَا أَهْلُ
الْبَيْتِ فِي رَجَبٍ .

(١٢١) - ٣١١٥ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ ،

تعترها الجاهلية . . فهي الذبيحة التي كانت تذبح للأصنام فيصب دمها على
رأسها . انتهى .

(قال هشام) بن عمار (في حديثه) أي : في روايته : (والفرعة) - بفتحيتين -
وكذا الفرع (أول النتاج) أي : أول ما تلده الناقة ، كانوا يذبحونه لآلهتهم ؛ رجاء
البركة في الأم ، وكثرة نسلها (والعتيرة : الشاة يذبحها أهل البيت في رجب)
فيأكلونها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العقيدة ، باب
الفرع ، باب العتيرة ، ومسلم في كتاب الأضاحي ، باب الفرع والعتيرة ، وأبو
داود في كتاب الأضاحي ، باب في العتيرة ، والنسائي في كتاب الفرع والعتيرة ،
باب الفرع والعتيرة ، وأحمد في « المسند » ، والحاكم في « المستدرک » في كتاب
الذبائح ، وقال : اتفق الشيخان عليه ، والدارمي في كتاب الأضاحي .
وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث نبیة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث نبیة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(١٢١) - ٣١١٥ - (٣) (حدثنا محمد) بن يحيى (بن أبي عمر العدني)
منشأً ، المكي نزولاً ، يقال : إن أبا عمر كنية يحيى ، صدوق صنف « المسند » ،
وكان لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم : كانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا فِرْعَةَ وَلَا عَتِيرَةَ » ، قَالَ ابْنُ مَاجَهَ : هَذَا مِنْ فَرَائِدِ الْعَدَنِيِّ .

سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا سفيان بن عيينة) ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن زيد بن أسلم) العدوي مولاهم ؛ مولى عمر أبي عبد الله المدني ، ثقة عالم ، وكان يرسل ، من الثالثة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) أسلم العدوي مولى عمر ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات سنة ثمانين (٨٠ هـ) ، وقيل : بعد سنة ستين . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا فرعة ولا عتيرة ») واجبان ولا مندوبان ، وقد تقدم معناه أنفأ ، قال أبو الحسن القطان تلميذ المؤلف : (قال) لنا شيخنا (ابن ماجه : هذا) الحديث (من فرائد العدني) أي : مما انفرد به محمد بن يحيى العدني في روايته ؛ يعني : حديث ابن عمر .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً في « الصحيحين » ، وغرضه : الاستشهاد به .

مستظرفة

قال الأبي : الفرع ، وكذا الفرعة - بفتح الفاء والراء فيهما - : أول ولد الناقة ،

كانوا يذبحونه لآلهتهم ؛ رجاء البركة في الأم بكثرة النسل ، وقيل : كان الرجل إذا بلغت إبله مئة .. يقدم ذكراً يذبحه لآلهتهم .

وأما العتيرة في غير الإسلام .. فقد فسرهما في الحديث الشريف بأنها شاة تذبح في رجب يتقربون بها إلى آلهتهم ، ويصبون دمها على رأس الصنم ، فلما جاء الإسلام .. صاروا يذبحونها لله تعالى ؛ كما فسرهما في الحديث ، ثم نسخ ذلك ، والعتيرة مأخوذة من العتر ؛ وهو الذبح .

وقال في « المرقاة » : العتيرة - بفتح العين المهملة - : تطلق على شاة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ، وعلى الذبيحة التي كانوا يذبحونها لأصنامهم ، ثم يصبون دمها على رؤوسها . انتهى .

قال العيني في « العمدة » (٧١٦/٩) نقلاً عن أبي عبيد : أما الفرع - بفتح الفاء والراء - وكذلك الفرعة .. فهو أول نتاج ، كان أهل الجاهلية يذبحونه لأصنامهم .

والفرع أيضاً ذبح ؛ إذا بلغت الإبل ما تمناه صاحبها .. ذبحوه ، وكذلك إذا بلغت الإبل مئة .. يعتر منها ؛ أي : يذبح بغيراً كل عام ، ولا يأكل منه هو ولا أهل بيته .

والفرع أيضاً طعام يصنع لنتاج الإبل ؛ كالخرس للولادة ، كذا في « فتح الباري » (٥٩٦/٩) .

وأما العتيرة .. فهي فعيلة من العتر ؛ وهو الذبح ؛ وهي النسيكة التي كانت تعتر ؛ أي : تذبح في العشر الأول من رجب ، ويسمونها الرجبية أيضاً .

وجمهور العلماء على أن كلاً من الفرع والعتيرة منسوخ غير مشروع اليوم ؛ استدلالاً بحديث الباب ، وقال الشافعي رحمه الله : إنما المنسوخ وجوبهما ، وهما جائزان ، بل مستحبان ، واستدل بما أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب

عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والفرع حق » .
 وبما أخرجه أصحاب السنن من طريق أبي رملة عن مخنف بن محمد بن سليم
 قال : كنا وقوفاً مع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ، فسمعتة يقول : « يا أيها
 الناس ؛ على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة ، هل تدرون ما العتيرة ؟
 هي التي يسمونها بالرجبية » ، وحسنه الترمذي ، ولكن ضعفه الخطابي .
 وأخرج النسائي وصححه الحاكم من حديث الحارث بن عمرو أنه لقي
 النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، فقال رجل : يا رسول الله ؛ العتائر
 والفرائع ؟ قال : « من شاء . . عتر ، ومن شاء . . لم يعتر ، ومن شاء . . فرع ، ومن
 شاء . . لم يفرع » .

وحمل الشافعي حديث الباب على نفي الوجوب لا على نفي الجواز أو
 الاستحباب ، وأما الجمهور . . فقالوا : إن حديث الباب ناسخ لأحاديث الجواز
 أو الاستحباب ؛ لأن النهي لا يكون إلا عن شيء كان يفعل ، وما قال أحد : إنه
 نهى عنهما ، ثم أذن في فعلهما ، ثم إنه لم ينقل عن أحد من الصحابة أنه
 فعلهما بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك دليل على النسخ لأن الصحابة
 كانوا أسبق الناس إلى الخيرات ، وكذلك لم يفعلهما التابعون ، إلا ما حكى عن
 ابن سيرين ، والله أعلم . انتهى من « التكملة » ، انتهى « كوكب » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
 الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٧) - (١١٣٥) - بَابُ إِذَا ذَبَحْتُمْ . . فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ

(١٢٢) - (٣١١٦) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ،
حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ

(٥٧) - (١١٣٥) - (بَابُ إِذَا ذَبَحْتُمْ . . فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ)

(١٢٢) - (٣١١٦) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) بن عبيد العنزي
البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بن عبد المجيد الثقفي البصري ، ثقة ، من الثامنة ،
مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا خَالِدُ) بن مهران (الحذاء) أبي المنازل البصري ، ثقة ، من
الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله بن زيد الجرمي البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات
سنة أربع ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ) شراحيل بن آدة - بالمد وتخفيف الدال - الصنعاني ،
صنعاء الشام ، أو صنعاء اليمن . روى عن : شداد بن أوس ، ويروي عنه :
أبو قلابة ، ثقة ، من الثانية ، شهد فتح دمشق . يروي عنه : (م عم) .

(عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ) بن ثابت الأنصاري أبي يعلى المدني ، الصحابي
المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات بالشام قبل الستين (٦٠ هـ) أو بعدها ، وهو
ابن أخي حسان بن ثابت الشاعر المشهور .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات
أثبتات .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ؛ فَإِذَا قَتَلْتُمْ .. فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ .. فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ ، وَلِيُحَدِّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلِيُرِخَ ذَبِيحَتَهُ » .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله عز وجل كتب) أي : أوجب عليكم (الإحسان على كل شيء) فعلتموه من الأمور (ف) (على) بمعنى : (في) ؛ أي : أمركم بالإحسان في كل شيء (فإذا قتلتم) قوداً أو حداً لغير قاطع طريق وزانٍ محصن ؛ لإفادة نص آخر بالتشديد فيهما ، قاله العريزي .

(فأحسنوا القتلة) - بكسر القاف وسكون التاء - للهيئة ؛ أي : أحسنوا هيئة القتل ؛ والإحسان فيها : اختيار أسهل الطرق وأقلها إيلاًماً (وإذا ذبحتم) بهيمةً تحل .. (فأحسنوا الذبح) - بفتح الذال بغير تاء - أي : أحسنوا بالرفق بها ؛ فلا يصرعها بعنف ، ولا يجرها للذبح بعنف ، ولا يذبحها بحضرة أخرى .

(وليحد) - بضم الياء - من أحد الرباعي ؛ أي : وليجعل (أحدكم) ممن يريد ذبحها (شفرته) حادةً - بفتح الشين وسكون الفاء - أي : سكينه ؛ أي : وليجعلها حادةً سريعةً في القتلة ، ويستحب ألا يحدها بحضرة الذبيحة .

(وليرخ ذبيحته) أي : بضم الياء ؛ من أراح الرباعي ؛ إذا حصلت لها راحة ، وإراحتها تحصل بسقيها ، وإمرار السكين عليها بقوة ؛ ليسرع موتها فتستريح من ألمه .

وقال ابن الملك : أي : ليتركها بعد الذبح حتى تستريح وتبرد ، وهذان الفعلان كالبيان للإحسان في الذبح . انتهى من « العون » .

قوله : « إن الله عز وجل كتب » أي : أمر وطلب « الإحسان على كل شيء » أي : في كل شيء ؛ أي : أمر بالإحسان وحض عليه .

.....
وأصل (كتب) : أثبت وجمع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ ^(١) ؛ أي : أثبته وجمعه .

و(الإحسان) هنا بمعنى : الإحكام والإكمال والتحسين في الأعمال المشروعة ، فحق من شرع في شيء منها أن يأتي به على غاية كماله ، ويحافظ على آدابه المصححة والمكملة له ، إذا فعل ذلك . . قُبِلَ عمله ، وكَثُرَ ثوابه .

و(على) هنا بمعنى : (في) كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ ﴾ ^(٢) ؛ أي : في ملكه ، ويقال : كان كذا على عهد فلان ؛ أي : في عهده وزمانه ، حكاة القتبي . انتهى « مفهم » .

والمعنى : أمركم بالإحسان في كل شيء من الأعمال المشروعة ؛ برعاية آدابها وشروطها (فإذا قتلتم) قصاصاً أو حداً ؛ كما يقتل تارك الصلاة عمداً عند الشافعي ومالك وأحمد ؛ إذ لا قتل في الشرع حداً غير ذلك .

« فأحسنوا القتلة » - بكسر القاف - هي الرواية ؛ وهي هيئة القتل ، والقتلة - بالفتح - مصدر قتل المحدود ، وكذلك الركبة والمشية ؛ الكسر للاسم والفتح للمصدر ؛ أي : فأحسنوا هيئة قتل المقتول ، وصفة الإحسان فيها : اختيار أسهل الطرق وأقلها إيلاًماً .

وأما قتل قطاع الطريق بالصلب ، والزاني المحصن بالرجم . . فمستثنى من هذا الحديث ؛ فإن التشديد في قتلها ورد من الشارع .

« وإذا ذبحتم » الذبيحة ؛ أي : أردتم تذكية المذكاة « فأحسنوا الذبح » أي : قطع الحلقوم ونحر اللبة .

(١) سورة المجادلة : (٢٢) .

(٢) سورة البقرة : (١٠٢) .

.....
وعطف قوله : « وليحد أحدكم شفرته » أي : وليجعل سكينه حادةً قاطعةً ،
وليُعجل إمرارها ، « فليرح » أي : فليعط « ذبيحته » الراحة من الألم ؛ من عطف
السبب على المسبب ، والبيان على المبين .

قوله : « الذبح » - بفتح الذال المعجمة وكسرهما وسكون الموحدة بلا هاء -
من ذبح الذبيحة ؛ إذا قطع حلقومها ، أو نحرَ لَبَّتْها ، وأصله : الشق والقطع .
وإحسان الذبح في البهائم : الرفق بالبهيمة ؛ فلا يصرعها بعنف ، ولا يجرها
من موضع إلى موضع ، وإحداد الآلة ، وتعجيل إمرارها ، وإحضار نية الإباحة
والقربة ، وتوجيهها إلى القبلة ، والتسمية ، والإجهاز ، وقطع الودجين والحلقوم ،
وإراحتها وتركها إلى أن تبرد ، والاعتراف لله تعالى بالمنة ، والشكر على النعمة
بأنه سخر لنا ما لو شاء . . لسلطه علينا ، وأباح لنا ما لو شاء . . لحرمه علينا .
وقال ربعة : من إحسان الذبح : ألا تذبح بهيمة وأخرى تنظر إليها ، وحكي
جوازه عن مالك ، والأول أولى .

وقال النووي : ويستحب ألا يحد السكين بحضرة الذبيحة ، وألا يجرها إلى
مذبحها .

قوله : « وليحد أحدكم شفرته » والشفرة - بفتح الشين وسكون الفاء - :
السكين العظيم المعد للذبيحة ؛ أي : ليجعلها حادةً غير كالة ، وليُعجل في
إمرارها .

قوله : « فليرح ذبيحته » أي : فليتركها حتى تستريح وتبرد ، وهذان الفعلان
كالبيان للإحسان في الذبح ، لا يقال : هذا معارض لقوله صلى الله عليه وسلم :
« من غرق . . غرقناه ، ومن حرق . . حرقناه » لأنه محمول على السياسة . انتهى
من « المبارك » بعبارته .

(١٢٣) - ٣١١٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، أَخْبَرَنِي أَبِي ،
.....

وكل طريق أدى إلى تعذيب الحيوان أكثر من اللازم لإزهاق روحه .. فهو داخل في النهي ، ومأمور بالاجتناب عنه ؛ كما مر آنفاً .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب الأمر بإحسان الذبائح ، وأبو داود في كتاب الأضاحي ، باب في النهي أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة ، والترمذي في كتاب الديات ، باب النهي عن المثلة ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب حسن الذبح ، والدارمي في كتاب الأضاحي ، باب حسن الذبيحة .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٢٣) - ٣١١٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ (بن عقبة السَّكُونِي ، أبو مسعود الكوفي المُجَدَّر - بالميم والجيم والبدال على صيغة اسم المفعول ؛ وهو الذي أصابه الجدري - صدوق صاحب حديث ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن موسى بن محمد بن إبراهيم) بن الحارث (التيمي) أبي محمد المدني ، منكر الحديث ، من السادسة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئة (١٥١ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(أخبرني أبي) محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي أبو عبد الله

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ وَهُوَ يَجُرُّ شَاةً بِأُذُنِهَا فَقَالَ : « دَعْ أُذُنَهَا وَخُذْ بِسَالِفَتِهَا » .

(١٢٤) - ٣١١٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَخِي حُسَيْنِ الْجُعْفِيِّ ،
.....

المدني ، ثقة له أفراد ، من الرابعة ، مات سنة عشرين ومئة على الصحيح (١٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك الأنصاري رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه موسى بن محمد التيمي ، وهو منكر الحديث .

(قال) أبو سعيد : (مر النبي صلى الله عليه وسلم برجل) لم أر من ذكر اسمه (وهو) أي : والحال أن ذلك الرجل (يجر) ويسحب (شاةً بأذنها) إلى المذبح (فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (دع) أي : اترك (أذنها ، وخذ بسالفتها) أي : بصفحة عنقها ؛ كأنه قصد بذلك النهي عن مثلة البهائم أو تعذيبها . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛ لما مر آنفاً ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فهو ضعيف السند والمتن (١١) (٣٢١) .



ثم استشهد المؤلف لحديث شداد بن أوس بحديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٢٤) - ٣١١٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (بن الحسن بن علي ، ابن (ابن أخي حسين) بن علي (الجعفي) وقوله : (ابن أخي) بالجر صفة

حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو لَهِيعةَ ، حَدَّثَنِي قُرَّةُ ابْنُ حَيْوَيْلٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ

لعبد الرحمن ؛ أي : حدثنا محمد هو ابن ابن أخي حسين بن علي ؛ وذلك الأخ هو الحسن بن علي الجعفي الكوفي ، نزيل دمشق ، صدوق يحفظ وله غرائب ، من الحادية عشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا مروان بن محمد) بن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري - بمهملتين مفتوحتين - ثقة ، من التاسعة ، مات سنة عشر ومئتين (٢١٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا) عبد الله (بن لهيعة) - بفتح اللام وكسر الهاء - ابن عقبة الحضرمي المصري القاضي ، صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه إلا فيما روى عنه العبادلة ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .
(حدثني قرة) بن عبد الرحمن (بن حيوييل) - بمهملة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ثم واو مفتوحة ثم همزة مكسورة ثم ياء ساكنة بعدها لام - على وزن جبرئيل ، المعافري المصري يقال : اسمه يحيى ، صدوق له مناكير ، من السابعة ، مات سنة سبع وأربعين ومئة (١٤٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن الزهري) محمد بن مسلم ابن شهاب المدني ، ثقة إمام ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن سالم بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب .

(عن أبيه عبد الله بن عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه ابن لهيعة ، وهو متفق على ضعفه ، وكذا شيخه حيوييل ضعيف .

قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَدِّ الشِّفَارِ ، وَأَنْ تُوَارَى عَنِ الْبَهَائِمِ وَقَالَ : « إِذَا ذَبَحَ أَحَدُكُمْ . . فَلْيُجْهِزْ » .

(١٢٤) - ٣١١٨ - (م) حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ ،

(قال) ابن عمر : (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم) الناس عندما أرادوا تذكية البهائم (بحد الشفار) بالمبارد - بكسر الشين المعجمة - جمع شفرة (وأن توارى) البهيمة التي أرادوا ذبحها وتستتر (عن البهائم ، وقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً : (إذا ذبح أحدكم) أي : أراد ذبح البهيمة . . (فليجهز) في ذبحها ؛ أي : فليسرع فيه ؛ إراحةً من ألم الموت ؛ من الإجهاز ؛ وهو الإسراع في الذبح .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث شداد بن أوس السابق أول الباب ، رواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ فهو ضعيف السند ، صحيح المتن ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث شداد بن أوس .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :
(١٢٤) - ٣١١٨ - (م) (حدثنا جعفر بن مسافر) بن راشد التنيسي أبو صالح الهذلي ، صدوق ربما أخطأ ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وخمسين ومئتين (٢٥٤ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا أبو الأسود) النضر بن عبد الجبار المرادي مولا هم المصري مشهور بكنيته ، ثقة ، من كبار العاشرة ، مات سنة تسع عشرة ومئتين (٢١٩ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

حَدَّثَنَا أَبُو لَهْيَعَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ .

(حدثنا) عبد الله (بن لهيعة) صدوق مخلط ، من السابعة ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(عن يزيد بن أبي حبيب) سويد ، أبي رجاء المصري ، واختلف في ولائه ، ثقة فقيه وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سالم) بن عبد الله بن عمر ، من الثالثة ، مات في آخر سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وغرضه بسوق هذا السند : بَيَانُ متابعة يزيد بن أبي حبيب للزهري في رواية هذا الحديث عن سالم بن عبد الله .

وساق يزيد بن أبي حبيب (مثله) أي : مثل حديث الزهري المذكور ؛ فالمتابعة حديثها مثل حديث المتابع لفظاً ومعنىً وحكماً .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس ، والثالث للاستشهاد ، والرابع للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٨) - (١١٣٦) - بَابُ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ

(١٢٥) - ٣١١٩ - (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
إِسْرَائِيلَ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(٥٨) - (١١٣٦) - (بَابُ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ)

(١٢٥) - ٣١١٩ - (١) (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن حنش - بفتح
المهملة والنون بعدها معجمة - الأودي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين
ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بن الجراح الرُّؤَاسِي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ إِسْرَائِيلَ) بن يونس بن أَبِي إِسْحَاق السَّبْيَعِي الهمداني أَبِي يَوْسُف
الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها .
يروي عنه : (ع) .

(عَنْ سِمَاكِ) بن حرب بن أَوْس بن خَالِدِ الذَّهْلِيِّ أَبِي الْمَغِيرَةِ الكوفي ،
صدوق ، وروايته عن عكرمة خَاصَّةً مُضْطَرِبَّةً ، وقد كان تَغْيِيرَ بَأْخَرَةٍ ، فكان ربما
يلقن ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م)
عم) .

(عَنْ عِكْرِمَةَ) أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيِّ مَوْلَاهُمْ ؛ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَكِّي ، ثقة
عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، وإن كان
سماك مضطرباً في روايته عن عكرمة .

﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَيْكَ أَوْلِيَاءَهُمْ﴾ ، قَالَ : كَانُوا يَقُولُونَ : مَا ذَكَرَ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ .. فَلَا تَأْكُلُوا ، وَمَا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ .. فَكُلُوهُ ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ .

قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى : (﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ﴾) أي : ليوسوسون (﴿إِلَى أَوْلِيَاءِهِمْ﴾) (١) الكفار .

(قال) ابن عباس في تفسير وسوسة الشياطين لهم : (كانوا) أي : كان الشياطين (يقولون) لأوليائهم الكفار : (ما ذكر عليه) أي : على ذبحه (اسم الله .. فلا تأكلوا) منه ؛ أي : تعظيماً لاسمه وتادباً معه ؛ أي : كانوا يوسوسون إليهم أن مقتضى التعظيم لاسم الله تعالى ألا يؤكل ما ذبح باسمه تعالى ، ويقولون لهم أيضاً : (وما لم يذكر اسم الله عليه .. فكلوه) لأنه لا تعظيم فيه وليس في أكله إساءة أدب (فقال الله عز وجل) رداً عليهم : (﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾) أيها المؤمنون (﴿وَمِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾) أي : عمداً ؛ إذ الناسي حال نسيانه ليس مكلفاً ، وذكر الله تعالى في قلب كل مؤمن ، وأما العامد .. فلا أنه لما ترك التسمية عمداً .. فكأنه نفى ما في قلبه .

ويدخل فيه الميتة ؛ لأنها مما لم يذكر اسم الله عليه ، وكذا ما ذبح على اسم غير الله تعالى ؛ كالكالات والعزى .

﴿وَإِنَّهُ﴾ أي : وإن الأكل منه أو عدم ذكر التسمية ﴿لَفَسْقٌ﴾ أي : لخروج إلى ما لا يحل ؛ فإن من ترك التسمية عامداً حال الذبح .. لا يحل أكل ذبيحته عند الإمام الأعظم .

واعلم : أن المشركين جادلوا المسلمين فقالوا : أتأكلون مما قتلتم ولا تأكلون مما نقتله؟! فأنزل الله هذه الآية ، وأجاب بجواب أعم ، وبني الحرمة

(١) سورة الأنعام : (١٢١) .

(١٢٦) - ٣١٢٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ،
.....

على وصف يشمل الكل ؛ وهو ترك الذكر ، ثم قال : ﴿ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ ﴾ أي : إبليس
وجنوده ﴿ لِيُؤْخَذَ إِلَىٰ أُولِيَائِهِمْ ﴾ أي : يوسوسون إلى المشركين ؛ والوحي : إلقاء
المعنى إلى النفس مع الخفية ﴿ لِيَجْذُلُوكُمْ ﴾ أيها المؤمنون في تحليل الميتة
بالوساوس الشيطانية ﴿ وَإِنَّ أَطْعُمَهُمْ ﴾ في استحلال الحرام وساعدتموهم على
أباطيلهم .. ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ ^(١) ضرورة أن من ترك طاعة الله إلى طاعة غيره ،
واتبعه في دينه .. فقد أشرك به تعالى ، بل أثره عليه سبحانه .

وهذا الأثر دل على وجوب التسمية على الذبيحة ، فيعارضه الحديث الآتي .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأضاحي ، باب
في ذبائح أهل الكتاب .
فدرجة هذا الأثر : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لأثر ابن عباس بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهم ،
فقال :

(١٢٦) - ٣١٢٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا
عبد الرحيم بن سليمان (الكنانى أبو علي الأشل المروزي ، نزيل الكوفة ، ثقة
له تصانيف ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(١) سورة الأنعام : (١٢١) .

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ قَوْمًا قَالُوا :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَا بِلَحْمٍ لَا نَدْرِي ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ قَالَ :
« سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُوا » ، وَكَانُوا حَدِيثَ عَهْدٍ بِالْكَفْرِ .

(عن هشام بن عروة) ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين
ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عروة بن الزبير ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين
(٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة أم المؤمنين) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن قوماً) من المسلمين - لم أر من ذكر أسمائهم - سألوا رسول الله
صلى الله عليه وسلم و(قالوا : يا رسول الله ؛ إن قوماً) حديثي عهد بالكفر ؛
كما سيأتي في آخر الحديث (يأتونا بلحم لا ندري) ولا نعلم أ (ذكر اسم الله
عليه) أي : على ذبحه (أم لا) أي : أم لم يذكر عليه ؟ ف (قال) رسول الله
صلى الله عليه وسلم للسائلين : (سمو أنتم) أي : اذكروا أنتم اسم الله عليه
عند الأكل (وكلوا) منه .

قال ابن الملك : ليس معناه : أن تسميتكم الآن تنوب عن تسمية المذكي ،
بل فيه بيان أن التسمية مستحبة عند الأكل ، وأن ما لم تعرفوا أذكر اسم الله عليه
عند ذبحه . . يجوز أكله إذا كان الذابح ممن يجوز أكل ذبيحته ؛ حملاً لحال
المسلم على الصلاح . انتهى .

قال الراوي : (وكانوا) أي : وكان الذين جاؤوا إليهم باللحم (حديث عهد
بالكفر) أي : قريب زمن إلى الكفر ؛ يعني : أنهم ليسوا قدماء في الإسلام .

قال الخطابي : فيه دليل على أن التسمية غير واجبة عند الذبح ، ويجيء تقرير

.....
كلامه ؛ أي : تفصيل كلام الخطابي في كلام المنذري ؛ حيث قال المنذري : وقد
اختلف الناس فيمن ترك التسمية على الذبح عامداً أو ناسياً : فقال الشافعي :
التسمية مستحبة ليست بواجبة ، وسواء تركها ساهياً أو عامداً . . حلت الذبيحة ؛
وهو قول مالك وأحمد ابن حنبل .

وقال سفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وأصحاب الرأي : إن تركها ناسياً . .
حلت الذبيحة ، وإن تركها عامداً . . لم تحل .

وقال أبو ثور وداود : كل من ترك التسمية عامداً كان أو ساهياً . . فذبيحته
لا تحل ، وقد روي معنى ذلك عن ابن سيرين والشعبي . انتهى ، انتهى من
« العون » .

وقال بعضهم : فيه دليل على أن التسمية غير واجبة عند الذبح ؛ وذلك لأن
البهيمة أصلها على التحريم حتى يتيقن وقوع الذكاة ، فهي لا تستباح بالأمر
المشكوك فيه ؛ فلو كانت التسمية من شرط الذكاة . . لم يجز أن يحمل الأمر
فيها على حسن الظن بهم ، فيستباح أكلها ؛ كما لو عرض الشك في نفس
الذبح . انتهى كلام المنذري . انتهى منه أيضاً .

قال السندي : قوله : « سموا أنتم وكلوا » أرشدهم بذلك إلى حمل حال المؤمن
على الصلاح وإن كان جاهلاً ، وأن تسمية الأكل تنوب عن تسمية الذبح ، فلم
يقبل أحد بالنيابة ، والله تعالى أعلم . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب التوحيد ، باب
السؤال بأسماء الله والاستعاذة ، وأبو داود في كتاب الأضاحي ، باب أكل اللحم
الذي لا يدرى أذكر اسم الله عليه أم لا ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب
ذبيحة من لم يعرف ، والدارمي ومالك .

.....

وفي « تحفة الأشراف » : انفرد به ابن ماجه ، والله أعلم .
ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٩) - (١١٣٧) - بَابُ مَا يُذَكَّى بِهِ

(١٢٧) - (٣١٢١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيِّ قَالَ :
ذَبَحْتُ أَرْزَبِينَ بِمَرْوَةٍ ،

(٥٩) - (١١٣٧) - (بَابُ مَا يَذَكَّى بِهِ)

(١٢٧) - (٣١٢١) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة) العباسي الكوفي ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا أبو الأحوص) سلام بن سليم الحنفي مولاهم الكوفي متقن صاحب حديث ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عاصم) بن سليمان الأحول أبي عبد الرحمن البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات بعد سنة أربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن) عامر بن شراحيل (الشعبي) الحميري الكوفي ، ثقة مشهور فقيه فاضل ، من الثالثة ، قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن صيفي) بن سهل بن الحارث الأنصاري الخطمي ، صحابي مدني رضي الله تعالى عنه ، نزل الكوفة . يروي عنه : (س ق) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) محمد بن صيفي : (ذبحت أرزبين) ثنية أرنب ؛ وهو حيوان ذو صوف وأذنين طويلين طيب اللحم يحيض كالنساء (بمروة) وهو حجر أبيض براق ، وقيل : هي التي يقدح منها النار . انتهى من « النهاية » .

فَأْتَيْتُ بِهِمَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَنِي بِأَكْلِهِمَا .

(١٢٨) - ٣١٢٢ - (٢) (حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ،

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ،)

(فأتيت) وجئت (بهما النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرني) النبي صلى الله عليه وسلم (بأكلهما) فدل الحديث على أن الأرنب من المأكولات ، وأن الذبح يجوز بكل ما له حد يقطع .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأضاحي ، باب في الذبيحة بالمرءة ، والنسائي في كتاب الصيد والذبائح ، باب الأرنب ، وسيأتي عند المؤلف في كتاب الصيد والذبائح ، باب الأرنب .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث محمد بن صيفي بحديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٨) - ٣١٢٢ - (٢) (حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ (البصري ختن

المقرئ عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن المقرئ المكي ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) محمد بن جعفر البصري ، ربيب شعبة ، ثقة من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج العتكي البصري شيخ أئمة الجرح والتعديل ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

سَمِعْتُ حَاضِرَ بْنَ مُهَاجِرٍ يُحَدِّثُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ
ذِئْبًا نَيْبَ فِي شَاةٍ فَذَبَحُوهَا بِمَرْوَةٍ ، فَرَخَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِي أَكْلِهَا .

قال شعبة : (سمعت حاضر بن مهاجر) أبا عيسى الباهلي ، مقبول ،
من السادسة . يروي عنه : (س ق) .

حالة كونه (يحدث عن سليمان بن يسار) الهلالي المدني مولى ميمونة
أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها ، ثقة فاضل ، أحد الفقهاء السبعة في المدينة ،
من كبار الثالثة ، مات بعد المئة وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن زيد بن ثابت) بن الضحاك بن لوذان الأنصاري النجاري أبي سعيد
الصحابي المشهور ، كاتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله
تعالى عنه ، قال مسروق : كان من الراسخين في العلم ، مات سنة خمس أو ثمان
وأربعين (٤٨ هـ) ، وقيل : بعد الخمسين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن ذئباً) من السباع المفترسة معروف (نَيْبٌ) أي : أدخل نابَه وأضرأسَه ؛
والناب : سن خلف الرباعية ؛ أي : أثر بنابه (في شاة) وأشرفت على الموت
(فذبحوها) أي : ذبحها الحاضرون عندها من أهلها (بمروة) وهي الحجارة
البيضاء ، قاله القاري .

فأتوا بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فرخص لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم) أي : أذن لهم (في أكلها) أي : في أكل تلك الشاة ؛ لأن
تذكيته حصلت بالمروة .

قال ابن الجوزي في « تفسيره » : الذكاة في اللغة : تمام الشيء ، ومنه : الذكاء

(١٢٩) - ٣١٢٣ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ مُرِّيِّ بْنِ قَطَرِيٍّ ،

في الفهم ؛ إذا كان تام العقل سريع القبول ، قال : ويجزئ في الزكاة قطع الحلقوم والمريء .

(بمرؤة) أي : بحجر أبيض براق يجعل منه ؛ كالسكين .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الضحايا ، باب إباحة الزكاة .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث محمد بن صيفي بحديث عدي بن حاتم رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٩) - ٣١٢٣ - (٣) (حدثنا محمد بن بشار) العبد البصري ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان الأزدي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سفيان) بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة حجة ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سماك بن حرب) بن أوس بن خالد الذهلي الكوفي ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن مُرِّيِّ) بالتصغير (ابن قَطَرِيٍّ) - بفتحيتين وكسر الراء مخففاً - الكوفي ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّا نَصِيدُ الصَّيْدَ فَلَا نَجِدُ سَكِينًا إِلَّا الظَّرَارَ وَشِقَّةَ الْعَصَا قَالَ : « أَمَرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ ، وَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » .

(عن عدي بن حاتم) بن عبد الله بن سعد بن الحشرج - بفتح المهملة وسكون المعجمة آخره جيم - أبي طريف - بفتح المهملة آخره فاء - الصحابي الشهير رضي الله عنه ، وكان ممن ثبت على الإسلام في زمن الردة ، وحضر فتوح العراق وحروب علي ، ومات سنة ثمان وستين (٦٨ هـ) وهو ابن مئة وعشرين سنة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عدي بن حاتم : (قلت : يا رسول الله ؛ إنا نصيد الصيد) أي : نأخذه من الغابة (فلا نجد سكيناً) نذبحه بها (إلا الظرار) - بكسر الظاء المشالة - جمع ظرر ؛ وهو حجر صلب محدد .

(و) إلا (شقة العصا) - بكسر الشين المعجمة - أي : ما يشق منها ويكون محدداً ، ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (أَمَرِ الدَّمَ) منه ؛ من الإمرار بالفك ؛ أي : أجز الدم وأسله ؛ أي : اجعله يمر ؛ أي : يسيل ويذهب ، وفي رواية : (أَمَر) أي : استخرجه وأجره (بما شئت) من كل محدد .

قال الشوكاني : بفتح الهمزة وكسر الميم والراء المخففة - من أمار الشيء ومار ؛ إذا جرى ؛ أي : اجعل الدم جارياً منه بما شئت من كل محدد .

(واذكر اسم الله عليه) إذا أجريت الدم منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داوود في كتاب الأضاحي ، باب في الذبيحة بالمروة ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب إباحة الذبح بالعود ، والطبراني في « المعجم الكبير » ، وأحمد في « المسند » .

(١٣٠) - ٣١٢٤ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا
عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الطَّنَافِسيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ ، عَنْ جَدِّهِ
رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث محمد بن صيفي بحديث رافع بن خديج
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٠) - ٣١٢٤ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (الهمداني
الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ) - مصغراً - ابن أبي أمية (الطنافسي) - بفتح الطاء
والنون وبعد الألف فاء مكسورة ثم سين مهملة - الكوفي ، صدوق ، من الثامنة ،
مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن مسروق) الثوري والد سفيان ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة
ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عباد) بفتح أوله والموحدة الخفيفة وبعد الألف تحتانية خفيفة
(ابن رفاع) بن رافع بن خديج الأنصاري الزرقي أبي رفاع المدني ، ثقة ، من
الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن جده رافع بن خديج) بن عدي الأنصاري الأوسي الحارثي أبي عبد الله
المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، أول مشاهده أحد ثم الخندق ،
مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين (٧٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّا نَكُونُ فِي الْمَغَازِي فَلَا يَكُونُ مَعَنَا مُدًى فَقَالَ : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ .. فَكُلْ غَيْرَ السِّنِّ وَالظُّفْرِ ؛ فَإِنَّ السِّنَّ عَظْمٌ ، »

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) رافع بن خديج : (كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر) وفي رواية مسلم زيادة : (بذي الحليفة من تهامة) وذو الحليفة هذا : مكان غير ميقات المدينة ؛ وهو مكان بالقرب من ذات عرق بين الطائف ومكة ، وكان ذلك عند رجوعهم من الطائف سنة ثمان .

قال رافع : (فقلت : يا رسول الله ؛ إنا نكون في المغازي) ونصيب من المغانم إبلاً وغنماً (فلا يكون معنا) أي : فلم يكن معنا (مدًى) أي : سكاكين نذبح بها ، بل الذي معنا الأسنة والرماح والسهام ، فليست هذه تصلح للذبح ؛ أي : ليست معنا سكاكين ذبح ونحر إلا السيوف والأسنة ، فإذا استعملنا آلة الحرب في التذكية .. ربما كُلت وخرجت عن صلاحيتها للقتال ، فهل يجوز لنا الذبح بمحدد يقطع غير السلاح ؛ كالحجر والقصب (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه) في الكلام حذف مضاف ، هو مبتدأ وما واقعة على محدد ، والخبر قوله الآتي : (فكل) والفاء فيه رابطة الخبر بالمبتدأ ؛ لما في المبتدأ من العموم ، أو للجواب بشرطه ؛ والتقدير : ذبيحة محدد أنهر وأسال الدم من المذبوح ، وقد ذكر على ذلك المذبوح اسم الله .. فكلها ليس ذلك المنهر السن والظفر ، و (غير) هنا للاستثناء ، والسن والظفر منصوبان على الاستثناء محلاً ، مجروران لفظاً .

وإنما قلت لك : (غير السن والظفر ؛ فإن السن) أي : لأن السن (عظم)

كسائر العظام ، قال البيضاوي : هو قياس حذفت منه المقدمة الثانية ؛ أي : الكبرى ؛ لشهرتها عندهم ؛ والتقدير : فإن السن عظم ، وكل عظم لا يحل الذبح به ، وطوى النتيجة ؛ لدلالة الاستثناء عليها .

وقال النووي : معنى الحديث : لا تذبحوا بالعظام ؛ فإنها تنجس بالدم ، وقد نهيتهم عن تنجيسها ؛ لأنها زاد إخوانكم من الجن (و) إن (الظفر مدى الحبشة) أي : سكاكينهم يذبحون به كل ما طال من صغار البهائم ؛ كالدجاج والحمائم والإوز والبطّة والزواج مثلاً ؛ أي : سكينهم ، وهم كفار ، وقد نهيتهم عن التشبه بالكفار ، قاله ابن الصلاح ، وتبعه النووي .

وفي رواية مسلم : (إنا لاقو العدو غداً ، وليست معنا مدى) ومعنى هذا السؤال : أنهم لما كانوا عازمين على قتال العدو . . صانوا ما عندهم من السيوف والأسنة وغير ذلك عن استعمالها في الذبح ؛ لأن ذلك ربما يفسد الآلة أو يعيبها أو ينقص قطعها ، ولم تكن لهم سكاكين صغار معدة للذبح ، فسألوا هل يجوز لهم أن يذبحوا بمحدد غير السلاح ؟ فأجابه النبي صلى الله عليه وسلم بما يقتضي الجواز ، ودخل في عموم الجواب أن كل آلة تقطع ذبحاً أو نحراً . . فالذكاة بها مبيحة للذبيحة ، والحديد المجهاز أولى ، ولا يستثنى من الآلات شيء إلا السن والظفر . انتهى من « المفهم » .

ويحتمل أن يكون مراده بهذا السؤال : أنهم إذا لقوا العدو . . صاروا بصدد أن يغنموا منهم ما يذبحونه ، ويحتمل أن يكون مراده : أنهم يحتاجون إلى ذبح ما يأكلونه ؛ ليتقوا به على العدو إذا لاقوه ، وكرهوا أن يذبحوا بسيوفهم ؛ لئلا يضر ذلك بحدّها ، فسألوا الذي يجزئ في الذبح بغير السكين والسيوف ، فلذلك زاد في رواية للبخاري : (أفنذبح بالقصب ؟) . انتهى من « الكوكب الوهاج » .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصيد والذبائح ،
باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً ، ومسلم في كتاب الأضاحي ، باب
جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام ، وأبو داود في
كتاب الأضاحي ، باب في الذبيحة بالمروة ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب
ما جاء في الذكاة بالقصب ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب النهي عن الذبح
بالظفر ، وغيرهم .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .

مذيلة

« ما أنهر الدم » أي : أساله وصبه بكثرة ، شبه بجري الماء في النهر ؛ والإنهار :
الإسالة والصب بكثرة ، قال الطيبي : قوله : « ما أنهر الدم » يجوز أن تكون (ما)
شرطية وموصولة .

وقوله : « فكل » جزاء أو خبر ، واللام في الدم بدل من المضاف إليه ، وذكر
اسم الله حال منه . انتهى .

« ما لم يكن سنٌّ أو ظفر » بضمّتين ، ويجوز إسكان الثاني ، وبكسر أوله شاذ
على ما في « القاموس » .

وفي بعض النسخ : (سنّاً أو ظفراً) بالنصب على أنه خبر (لم يكن) ؛ أي :
ما لم يكن المنهر سنّاً أو ظفراً ، وهو الظاهر ، وعلى الأول . . فكلمة (لم يكن)
تامة .

قوله : « فإن السن عظم » أي : وكل عظم لا يحل به الذبح ، قال النووي :

.....

معناه : فلا تذبحوا به لأنه يتنجس بالدم ، وقد نهيتم عن الاستنجاء بالعظام ؛ لئلا يتنجس ؛ لكونها زاد إخوانكم من الجن . انتهى .

والحديث فيه بيان أن السن والظفر لا يقع بهما الذكاة بوجه ، وفيه دلالة على أن العظم كذلك ؛ لأنه لما علل بالسن . . قال : لأنه عظم ؛ فكل عظم من العظام يجب أن تكون الذكاة به محرمة غير جائزة .

« وأما الظفر . . فمدى الحبشة » أي : وهم كفار ، وقد نهيتم عن التشبه بهم ، قاله ابن الصلاح ؛ كما مر ، وقيل : نهى عنهما ؛ لأن الذبح بهما تعذيب للحيوان ، ولا يقع به غالباً إلا الخنق الذي ليس هو على صورة الذبح ، وقد قالوا : إن الحبشة تدمي مذابح الشاة بالظفر حتى تزهر نفسها خنقاً ، ذكره الحافظ . انتهى من « العون » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٠) - (١١٣٨) - بَابُ السَّلْخِ

(١٣١) - (٣١٢٥) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ مَيْمُونٍ الْجُهَنِيُّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ قَالَ : عَطَاءٌ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

(٦٠) - (١١٣٨) - (باب السلخ)

والسلخ : نزع الجلد من الشاة .



ثم استدلل المؤلف على الترجمة بحديث أبي سعيد الخدري ، فقال :

(١٣١) - (٣١٢٥) - (١) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مروان بن معاوية) بن الحارث بن أسماء الفزاري أبو عبد الله الكوفي ، نزيل مكة ودمشق ، ثقة حافظ ، وكان يدلّس أسماء المشائخ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا هلال بن ميمون الجهني) أو الهذلي الرملي نزيل الكوفة ، صدوق ، من السادسة . يروي عنه : (د ق) .

(عن عطاء بن يزيد الليثي) المدني نزيل الشام ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس أو سبع ومئة (١٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) هلال بن ميمون : (عطاء) مبتدأ ، وجملة (لا أعلمه) خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مقول قال ؛ أي : قال هلال : لا أعلم أن عطاء روى هذا الحديث عن أحد (إلا عن أبي سعيد الخدري) رضي الله تعالى عنه .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِغُلَامٍ يَسْلُخُ شَاةً ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَنْحَ حَتَّى أُرِيكَ » ، فَأَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ ، فَدَحَسَ بِهَا حَتَّى تَوَارَتْ إِلَى الْإِبْطِ

ولفظ أبي داوود : (قال هلال : لا أعلمه إلا عن أبي سعيد الخدري) أي : لا أعلم هذا الحديث إلا أن عطاء بن يزيد أخبرني به عن أبي سعيد الخدري ، وفي رواية ابن حبان الجزم بأنه عن أبي سعيد ، ذكره السيوطي رحمه الله تعالى . وهذا اللفظ في رواية محمد بن العلاء ، ولفظ أبي داوود أوضح .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بغلام يسلخ شاة) أي : ينزع الجلد عن الشاة ، في « المصباح » : سلخت الشاة سلخاً ؛ من بابي قتل وضرب ، قالوا : ولا يقال في البعير : سلخت جلده ، وإنما يقال : كشطته . انتهى .

(فقال له) أي : للغلام (رسول الله صلى الله عليه وسلم : تنح) أي : تباعد يا غلام عن الشاة ؛ أمر من تنحى يتنحى ؛ أي : تحول من مكانك (حتى أريك) وأعلمك كيفية سلخ الجلد ، قال الخطابي : ومعنى (أريك) : أعلمك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَارِنَا مَتَابِعَنَا ﴾ ^(١) .

(فأدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يده) الشريفة (بين الجلد واللحم) أي : أدخلها بينهما (فدحس بها) أي : فبالغ في إدخالها بينهما وباعدها بينهما بقوة وقهر (حتى توارت) واستترت يده كلها بينهما (إلى الإبط) وفي « الصحاح » : الدحس : إدخال اليد بين جلد الشاة وصفاقها لسلخها ؛ أي : أدخل يده بين الجلد واللحم بشدة وقوة ، ودسها بينهما وأخفاها كفعل السلاخ ، حتى

(١) سورة البقرة : (١٢٨) .

وَقَالَ : « يَا غُلَامُ ؛ هَكَذَا فَاسْلُخْ » ، ثُمَّ مَضَى وَصَلَّى لِلنَّاسِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

توارت واستترت بينهما إلى إبطها (وقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للغلام : (يا غلام) أدخل يدك بين جلد الشاة ولحمها (هَكَذَا) أي : كما أدخلت أنا يدي بينهما (فاسلخ) ها ؛ أي : فانزع جلدها عنها إن شئت سلخها (ثم) بعدما أراه كيفية السلخ (مضى) وذهب ورجع إلى الجماعة (وصلّى) إماماً (للناس ولم يتوضأ) أي : والحال أنه لم يتوضأ للصلاة بهم مع مس يده اللحم النيء .

قال الخطابي : ومعنى الوضوء في هذا الموضع : غسل اليد ؛ أي : لم يمس الماء بيده لغسل الدسومة منها ، ومسه لا ينقض الوضوء .

وشارك المؤلف وفي رواية هذا الحديث : أبو داود أخرجه في كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس اللحم النيء وغسله .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦١) - (١١٣٩) - بَابُ النِّهْيِ عَنْ ذَبْحِ ذَوَاتِ الدَّرِّ

(١٣٢) - (٣١٢٦) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَنْبَأَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ جَمِيعاً ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
.....

(٦١) - (١١٣٩) - (بَابُ النِّهْيِ عَنْ ذَبْحِ ذَوَاتِ الدَّرِّ)

(١٣٢) - (٣١٢٦) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ (بن صاعد الأشجعي مولا هم ، أبو أحمد الكوفي ، نزل واسط ثم بغداد ، صدوق اختلط في الآخر ، وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي ، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة (١٨١ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن عمرو العثماني مولا هم الدمشقي ، لقبه دحيم ، ثقة حافظ متقن من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(أَنْبَأَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ) بن الحارث الفزاري المكي ، ثقة حافظ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما ؛ أي : كل من خلف ومروان (جميعاً) روى (عن يزيد بن كيسان) الشكري أبي إسماعيل الكوفي ، صدوق يخطئ ، من السادسة . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي حازم) سلمان الأشجعي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات على رأس المئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَخَذَ الشَّفْرَةَ لِيَذْبَحَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ » .

(١٣٣) - ٣١٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ ،

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .
 (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى رجلاً من الأنصار) في بيته ، ولم أر من ذكر اسمه (فأخذ) الرجل (الشفرة) أي : السكين (ليذبح لرسول الله صلى الله عليه وسلم) ضيافة له (فقال له) أي : لذلك الرجل (رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إياك والحلوب ») والضمير منصوب على التحذير بعامل محذوف وجوباً ؛ لقيام المعطوف مقامه ؛ أي : باعد أيها الرجل نفسك عن ذبح الحلوب ؛ أي : الناقة ذات اللبن ؛ شفقةً على أهلها بانتفاعهم بلبنها مع حصول المقصود بغيرها ، أو لأنها ليست طيبة اللحم ؛ لنشوفة لحمها .
 ولهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٣) - ٣١٢٧ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن زياد (المحاربي) أبو محمد الكوفي ،

عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ وَلِعُمَرَ : « أَنْطَلِقَا بِنَا إِلَى الْوَاقِفِيِّ » ،
.....

لا بأس به ، وكان يدلّس ، قاله أحمد ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن عبيد الله) بن عبد الله بن موهب - بفتح الميم والهاء بينهما واو ساكنة - التيمي المدني ، متروك ، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن أبيه) عبيد الله بن عبد الله بن موهب التيمي المدني . روى عن : أبي هريرة ، ويروي عنه : (د ت ق) ، وابنه يحيى ، قال أحمد : لا يعرف ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : روى عنه ابنه يحيى ، ويحيى لا شيء ، وأبوه ثقة ، وإنما وقعت المناكير في حديثه من قبل ابنه يحيى ، وقال الإمام الشافعي : لا نعرفه ، وقال ابن القطان الفاسي : مجهول الحال . انتهى ، انتهى من « التهذيب » .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

(قال) أبو هريرة : (حدثني أبو بكر) الصديق عبد الله (بن أبي قحافة) عثمان والد الصديق رضي الله عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه يحيى بن عبيد الله ، وهو متروك ، وقد وثق ، وبقية رجاله ثقات ؛ كما في « مجمع الزوائد » .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له) أي : لأبي بكر (ولعمر) بن الخطاب : (انطلقا) واذهبا (بنا إلى الواقفي) وهو هرمي بن عبد الله بن رفاعة الأنصاري الواقفي - بقاف مكسورة ثم فاء - المدني ، قال ابن سعد : كان من

قَالَ : فَأَنْطَلَقْنَا فِي الْقَمَرِ حَتَّى أَتَيْنَا الْحَائِطَ فَقَالَ : مَرْحَباً وَأَهلاً ، ثُمَّ أَخَذَ الشَّفْرَةَ ثُمَّ جَالَ فِي الْغَنَمِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ - أَوْ قَالَ - : ذَاتَ الدَّرِّ » .

البكائين في غزوة تبوك (قال) أبو بكر : (فانطلقنا) نحن ؛ أي : الثلاثة ؛ أي : ذهبنا إلى الواقفي (في) ضوء (القمر حتى أتينا) وجئنا (الحائط) أي : حائط الواقفي وحديقته (ف) لما رأنا الواقفي .. (قال) لنا للترحيب : أتيتم (مرحباً) أي : مكاناً واسعاً لكم (و) صادفتهم (أهلاً) أي : قريباً لكم (ثم أخذ) الواقفي (الشفرة) أي : السكين ؛ ليزبح لنا القرى (ثم جال) الواقفي وطاف (في الغنم) لينظر إلى السميكة منها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) للواقفي : (إياك والحلوب ، أو قال) النبي صلى الله عليه وسلم للواقفي : إياك (ذات الدر) أي : صاحبة اللبن ؛ لأن لحمها غير طيب في العادة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن درجته : أنه صحيح بما قبله وإن كان سنده ضعيفاً ؛ فهو صحيح المتن ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٢) - (١١٤٠) - بَابُ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ

(١٣٤) - ٣١٢٨ - (١) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ

(٦٢) - (١١٤٠) - (بَابُ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ)

(١٣٤) - ٣١٢٨ - (١) (حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ) بن مصعب التميمي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الكلابي أبو محمد الكوفي ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله) بن عمر بن حفص بن عاصم العمري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) مولى ابن عمر أبي عبد الله المدني ، ثقة ثبت فقيه مشهور ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الرحمن (بن كعب بن مالك) الأنصاري أبي الخطاب المدني ، ثقة ، من كبار التابعين ، ويقال : ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، مات في خلافة سليمان . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) كعب بن مالك بن أبي كعب الأنصاري السلمي - بالفتح - المدني الصحابي المشهور ؛ أحد الثلاثة الذين خلفوا رضي الله تعالى عنه وعنهم ، مات في خلافة علي . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة .

أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَرَبِهِ بِأَسَاءً .

(أن امرأة) وهي جارية أبيه (ذبحت شاة بحجر) له حَدُّ بحيث أسال الدم (فذكر) أي : فأخبر (ذلك) الذبح ؛ أي : ذبحها (لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم ير) النبي صلى الله عليه وسلم (به) أي : بذبحها (بأساً) أي : منعاً ، فأمرهم بأكلها .

وفي رواية للبخاري : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس ، حدثني مالك بن أنس عن نافع مولى ابن عمر عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أنه أخبره (أن جاريةً لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً) لكعب (بسلع ، فأصببت شاة منها) بحادثة (فأدركتها) الجارية الراعية (فذبحتها بحجر ، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم) عن ذلك (فقال) لهم : (كلوها) وفيه دليل لما ترجم له ؛ وهو جواز أكل ما ذبحته المرأة ، سواء كانت حرة أو أمة ، كبيرة أو صغيرة ، طاهرة أو غير طاهرة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أكل ما ذبحته ولم يستفصل ، نص عليه الشافعي ، وهو قول الجمهور ، ونقل محمد بن عبد الحكم كراهته عن مالك ، وفي « المدونة » جوازه . انتهى من « البخاري » مع « إرشاد الساري » .

وفي الحديث تصديق الأجير الأمين فيما ائتمن عليه حتى يظهر عليه دليل الخيانة ، وفيه جواز تصرف الأمين كالمودع بغير إذن المالك بالمصلحة .

وقال ابن القاسم : إذا ذبح الراعي شاةً بغير إذن المالك ، وقال : خشيت عليها الموت . . لم يضمن على ظاهر هذا الحديث ، وتعقب بأن الجارية كانت أمةً لصاحب الغنم ، فلا يتصور تضمينها ، وعلى تقدير أن تكون غير ملكه ، فلم ينقل في الحديث أنه أراد تضمينها ، وكذا لو أنزئ على الإناث فحلاً بغير إذن فهلك . . قال ابن القاسم : لا يضمن ؛ لأنه من صلاح المال .

.....

وفيه أيضاً جواز أكل ما ذبح بغير إذن مالكه ، ولو ضمن الذابح ، وفيه جواز أكل ما ذبحته المرأة ، سواء كانت حرة أو أمة ، كبيرة أو صغيرة ، مسلمة أو كتابية ، طاهراً أو غير طاهر ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بأكل ما ذبحته ، ولم يستفصل ، نص على ذلك الشافعي ، وهو قول الجمهور . انتهى « فتح الباري » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصيد والذبائح ، باب ذبيحة المرأة والأمة .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٣) - (١١٤١) - بَابُ ذِكَاةِ النَّادِ مِنَ الْبَهَائِمِ

(١٣٥) - ٣١٢٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ

(٦٣) - (١١٤١) - (بَابُ ذِكَاةِ النَّادِ مِنَ الْبَهَائِمِ)

(١٣٥) - ٣١٢٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (الهمداني الكوفي ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ) بْنُ أَبِي أُمَيَّةِ الطَّنَافِسي - بفتح الطاء والنون وبعد الألف فاء مكسورة ثم سين مهملة - الكوفي ، صدوق ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ) الثوري والد سفيان ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عَبَايَةَ) بفتح أوله والموحدة المخففة وبعد الألف تحتانية خفيفة (ابن رفاعه) - بكسر الراء - ابن رافع بن خديج الأنصاري الزرقي أبي رفاعه المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ) بن عدي الحارثي الأوسي الأنصاري أبي عبد الله المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، أول مشاهده أحد ثم الخندق ، مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين (٧٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) رافع : (كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر) وهو سفر

فَنَدَّ بَعِيرٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ لَهَا أَوَابِدَ - أَحْسَبُهُ قَالَ - : كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ ؛ فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا .. فَأَصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا » .

غزوة الطائف سنة ثمان ؛ يعني : في مرجعهم من الطائف حين نزلوا في ذي الحليفة ؛ وإد بين الطائف ومكة بقرب ذات عرق ، وفي رواية مسلم : (قال) رافع : (وأصبنا) أي : أخذنا (نهب إبل وغنم) أي : غنيمةً من إبل وغنم (فند) أي : شرد وهرب (منها) أي : من تلك الإبل المنهوبة (بعير) واحد فاراً ونافراً منا (فرماه) أي : رمى ذلك البعير (رجل) من المسلمين (بسهم) له .

وفي « تنبيه المعلم على مبهمات مسلم » : الرجل الرامي هو رافع بن خديج راوي الحديث ، ودليله في (خ) وفي (م) قوله بعد هذا من حديثه : (فرميناه) ، وقال الحافظ في « الفتح » (١٠٢٧/٩) في (٥٤٩٨) : لم أقف على اسم هذا الرجل الرامي .

(فحبسه وأوقفه) كما في « مسلم » أي : أثبته وأوقفه ومنعه من التحرك .
(فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن لها) أي : إن لهذه الإبل (أوابد) أي : شوارد ونوافر من الناس .

قال رافع بن خديج أو من دونه : (أحسبه) صلى الله عليه وسلم أو الراوي (قال : كأوابد) أي : كشوارد (الوحش) من الناس (فما غلبكم منها) أي : من هذه الإبل وعجزتم عن إمساكها ونحرها .. (فاصنعوا به) أي : بذلك الناد (هكذا) أي : مثل ما صنع الرجل منكم بهذا الناد من رميه بالسهم وحبسه .

والأوابد جمع أبدة - بالمد وكسر الموحدة - وهي التي نفرت من الإنس وتوحشت منها ، فصارت غريبة متوحشة ، ويقال : أبدت البقرة تأبد وتأبد ؛ من بابي ضرب وقتل ، وتأبدت الديار ؛ إذا توحشت من سكانها ، والأوابد : الوحش .

.....

وظاهر هذا الحديث أن ما ند من الإنسي ولم يقدر عليه . . جاز أن يذكر بما يذكر به الطير ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي ، وقال مالك : لا يؤكل إلا بذكاة الإنسي بالنحر أو الذبح ؛ استصحاباً لمشروعية ذكاته ، ولأنه وإن كان قد لحق بالوحش بالامتناع . . فلم يلحق بها لا في النوع ولا في الحكم ، ألا ترى أن ملك ماله باق عليه ؟!

وقد اعتذر أصحابنا عن هذا الحديث بمنع ظهور ما ادّعي ظهوره من ذلك ؛ إذ لم يقل فيه : إن السهم قتله ، وإنما قال : حبسه ، ثم بعد أن حبسه فقد صار مقدوراً ؛ فلا يؤكل إلا بالذبح أو بالنحر ، فلا فرق بين أن يكون وحشياً أو إنسياً . انتهى منه .

ونقول بموجبه : نرميه ونحبسه ؛ فإذا أدركناه حياً . . ذكناه ، وإن تلف بالرمي . . فهل نأكله أم لا ؟ ليس في الحديث تعيين أحدهما ، فلحق بالمجملات ، فلا ينهض فيه حجة ، وحينئذ يبقى متمسك مالك واضح الحجة ، والله أعلم .

وقد استدل المخالف بما رواه الترمذي وأبو داود عن أبي العشاء عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ؛ أما تكون الذكاة إلا في الحلق أو اللبة ؟ قال : « لو طعنت في فخذها . . لأجزأ عنك » . رواه أبو داود رقم (٢٨٢٥) ، والترمذي رقم (١٤٨١) ، قال يزيد بن هارون : هذا في الضرورة .

وقال أبو داود : لا يصلح هذا إلا في المتردية والنافرة والمستوحش . انتهى من « المفهم » .

وأبو العشاء - كما سيأتي - اسمه أسامة بن فهطم ، ويقال : اسمه يسار بن بَزْز ، ويقال : بَلَز ، ويقال : اسمه عطارد ، نسب إلى جده ، فهذا سند مجهول لا يحتج به .

(١٣٦) - ٣١٣٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ،
عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي الْعُشْرَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الذبائح ، باب
التسمية على الذبيحة ، وفي مواضع أخر ، ومسلم في الأضاحي ، باب جواز الذبح
بكل ما أنهر الدم ، وأبو داود في كتاب الأضاحي ، باب في الذبيحة بالمروة ،
والترمذي في كتاب الصيد ، باب ما جاء في البعير والبقر إذا ند فصار وحشياً ،
والنسائي في كتاب الصيد ، باب (١٧) وفي كتاب الضحايا ، باب (٢٦) .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث أبي أبي العشاء ، فقال :

(١٣٦) - ٣١٣٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ (بن دينار البصري ، ثقة عابد ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع
وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي العشاء) - بضم أوله وفتح المعجمة والراء والمد - الدارمي ، روى
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : (لو طعنت في فخذها . . لأجزأك)
وهو هذا الحديث ، ويروي عنه : (عم) ، وحمام بن سلمة ، قيل : اسمه يسار بن
بكر بن مسعود بن خولي بن حرملة بن قتادة ، من بني دارم بن مالك ، وهو
أعرابي مجهول ، من الرابعة . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا العشاء ، وهو
مجهول .

قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ مَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ ؟ قَالَ : « لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخْذِهَا .. لَأَجْزَأَكَ » .

(قال) أبوه : (قلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ ما تكون الذكاة) الشرعية (إلا في الحلق) وهو أعلى العنق ؛ وهو في كل ما قصر عنقه (واللبة ؟) وهو أسفل العنق ، ويكون في كل ما طال عنقه .

ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤاله : (لو طعنت في فخذه) أو في أي موضع كان منها .. (لأجزأك) وأغناك ذلك الطعن عن الذبح والنحر ، ولكن هذا في حال الضرورة ؛ ككونها متردية من الجبل أو من كل عال ، أو وقوعها في البئر العميق ؛ وما يغني ذلك عن الذبح أو النحر في حالة الاختيار .

قوله : (ما تكون الذكاة) ولفظ أبي داود : (أما تكون) بزيادة الهمزة فيه ، فالهمزة للاستفهام الاستخباري و (ما) نافية .

(الذكاة) أي : التذكية الشرعية الشاملة للذبح والنحر (قال : لو طعنت) أي : ضربت وجرحت (في فخذه) أي : في فخذ المذكاة المفهومة من الذكاة .. (لأجزأ عنك) أي : لكفى طعن فخذه عن ذبحك إياها .

وقال أبو داود : (ولا يصلح هذا) أي : هذا الحديث ولا يصح (إلا في المتردية) أي : الساقطة في البئر ، وقال الترمذي : هذا الحديث في حالة الضرورة . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأضاحي ، باب ما جاء في ذبيحة المتردية ، والترمذي في كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في الذكاة في الحلق واللبة ، قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب ذكر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها ، والبيهقي وأحمد .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (١٢) (٣٢٢) ؛ لضعف سنده ؛ كما
تقدم ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٤) - (١١٤٢) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ وَعَنِ الْمَثَلَةِ

(١٣٧) - (٣١٣١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التِّمِّيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
.....

(٦٤) - (١١٤٢) - (بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ وَعَنِ الْمَثَلَةِ)

(١٣٧) - (٣١٣١) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) الْعَبْسِيُّ الْكُوفِيُّ .
(وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ) بْنُ حَصِينٍ الْكَنْدِيُّ أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ الْكُوفِيُّ ، ثَقَّةٌ ،
مِنْ صِغَارِ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٥٧ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ :
(ع) .

كِلَاهُمَا (قَالَا : حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ) بْنُ عَقْبَةَ السَّكُونِيُّ أَبُو مَسْعُودٍ الْكُوفِيُّ
الْمَجْدَرُ - بِالْجَيْمِ - عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ ، صَدُوقٌ صَاحِبُ حَدِيثٍ ، مِنْ
الثَّامَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً (١٨٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بْنُ الْحَارِثِ (التِّمِّيِّ) أَبِي مُحَمَّدٍ
الْمَدَنِيِّ ، مَنْكَرُ الْحَدِيثِ ، مِنَ السَّادَةِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِئَةً
(١٥١ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ت ق) .

(عَنْ أَبِيهِ) مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ خَالِدِ التِّمِّيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
الْمَدَنِيِّ ، ثَقَّةٌ لَهُ أَفْرَادٌ ، مِنَ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِئَةً (١٢٠ هـ) عَلَى
الصَّحِيحِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ (الْخُدْرِيُّ) الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَسِتِّينَ ، وَقِيلَ : سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ .
يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُمَثَّلَ بِالْبَهَائِمِ .

(١٣٨) - ٣١٣٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ،

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه موسى بن محمد ، وهو منكر الحديث .

(قال) أبو سعيد : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمثل) أي : أن تفعل المثلة (بالبهائم) والحيوان ، والمثلة - بضم الميم وسكون المثلة - : أن تقطع الأطراف منها ؛ لما فيه من الشهوة والقبح ؛ كقطع الأنف والأذن والمذاكير ، أو شيء من أطرافها .

يقال : مثلت بالحيوان أمثل به مثلاً ومثلة ؛ إذا قطعت أطرافه ، وشوهت به ، ومثلت بالقتيل ؛ إذا جدعت أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شيئاً من أطرافه ، والاسم : المثلة ، فأما مثل بالتشديد .. فهو للمبالغة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث أنس رواه الشيخان وغيرهما ، أخرجه البخاري في كتاب الذبائح ، باب ما يكره من المثلة ، وأبو داود في كتاب الجهاد ، رقم الباب (١١) ، والنسائي في كتاب الضحايا ، وأحمد في « المسند » ، والدارمي .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بغيره ؛ لأن له شاهداً من حديث أنس المتفق عليه ، وضعيف السند ؛ لما تقدم آنفاً ، وغرضه : الاستدلال به على الجزء الأخير من الترجمة .



ثم استدل المؤلف للجزء الأول من الترجمة بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٣٨) - ٣١٣٢ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ .

الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن شعبة) بن الحجاج العتكي البصري .

(عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك) الأنصاري البصري ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(عن) جده (أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أنس : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صبر البهائم) قال السندي : صبر البهائم : هو أن تمسك وتجعل هدفاً يرمى إليه حتى تموت ، ففيه تعذيب لها ، وتصير ميتة لا يحل أكلها ، ويخرج جلودها عن الانتفاع به .

قوله : (عن صبر البهائم) أي : حبسها وربطها بخشب ؛ لترمى حتى تموت ؛ أي : نهى عن ذلك نهى تحريم ، ولعن فاعله ؛ لما فيه من تعذيب الحيوان من غير حاجة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصيد والذبائح ، باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجثمة ، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب النهي عن صبر البهائم ، وأبو داود في كتاب الأضاحي ، باب النهي عن صبر البهائم والرفق بالذبيحة ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، باب السبق والرمي .

(١٣٩) - ٣١٣٣ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح
وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا :
حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ ، عَنْ سِمَاكِ ،
.....

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به للجزء الأول من الترجمة ؛ أعني : صبر البهائم .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بن مالك بحديث ابن عباس رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٣٩) - ٣١٣٣ - (٣) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي
عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع ح وحدثنا أبو بكر) محمد (بن خلاد) بن كثير (الباهلي)
البصري ، ثقة من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م)
د س ق) .

(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان الأزدي البصري ، ثقة ثبت ، من
التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قالوا) أي : قال وكيع وعبد الرحمن بن مهدي : (حدثنا سفيان) بن
سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى
وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سماك) بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي الكوفي ، صدوق ، من
الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَتَّخِذُوا شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً » .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله الهاشمي مولا هم المكي ؛ مولى ابن عباس ، ثقة عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله عنهما .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تتخذوا شيئاً فيه الروح) أياً كان (غرضاً) ترمون إليه ؛ أي : لا تتخذوا الحيوان الحي هدفاً ترمون إليه ؛ كالغرض من الجلود وغيرها ، وهذا النهي للتحريم ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في رواية ابن عمر التي رواها مسلم : (لعن الله من فعل هذا) ولأنه تعذيب للحيوان وإتلاف لنفسه وتضييع لماليتة ، وتفويت لذكاته إن كان مذكياً ، ولمنفعته إن كان غير مذكياً . انتهى « نووي » .

قال في « المبارك » : الغرض : هو الهدف المرمي بالسهم ونحوها للتدريب ، وإن مات بدون ذكاة في هذه الحالة . . لم يحل أكله ؛ لأن ذكاته بعد الحبس اختيارية .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب النهي عن صيد البهائم ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب النهي عن المجثمة ، والترمذي في كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في كراهية أكل المصبور ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، وأحمد .

(١٤٠) - ٣١٣٤ - (٤) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، أَنبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أنس .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أنس بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٠) - ٣١٣٤ - (٤) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفیان بن عیینة ، أنبأنا) عبد الملك (ابن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا أبو الزبير) المكي محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولا هم ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنه) أي : أن أبا الزبير (سمع جابر بن عبد الله) الأنصاري الخزرجي المدني رضي الله تعالى عنهما (يقول) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم (أن يقتل شيء من الدواب) أي : من الحيوان الذي يدب على الأرض (صبراً) أي : حالة كونه مصبوراً محبوساً يرمى إليه هدفاً ، وقتل الإنسان صبراً : أن يشد الرجل ثم يرمى

.....
إليه بالسهم حتى يموت ، وهو ممنوع حرام ، ولو كان مستحق القتل لحد أو قصاص .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب النهي عن صبر البهائم ، وأحمد في « المسند » ، والبخاري في « شرح السنة » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أنس .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول : للاستدلال به على الجزء الثاني من الترجمة .
والثاني : للاستدلال به على الجزء الأول منها .
والباقيان : للاستشهاد بهما على الحديث الثاني .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٥) - (١١٤٣) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ لُحُومِ الْجَلَالَةِ

(١٤١) - (٣١٣٥) - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ

(٦٥) - (١١٤٣) - (باب النهي عن لحوم الجلالة)

(١٤١) - (٣١٣٥) - (١) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل ، ثم الحدثاني ، صدوق ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(حدثنا) يحيى بن زكريا (بن أبي زائدة) اسمه خالد - ويقال : هبيرة - ابن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي أبو سعيد الكوفي ، ثقة متقن ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولا هم المدني نزيل العراق ، صدوق ، بل هو ثقة كثير العلم إمام المغازي ؛ كما في « التهذيب » ، وفي « التقريب » : صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن) عبد الله (بن أبي نجیح) يسار المكي أبي يسار الثقفي مولا هم ، ثقة ، رمي بالقدر ، وربما دلّس ، من السادسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن مجاهد) بن جبر المخزومي مولا هم المكي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُحُومِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِهَا .

(قال) ابن عمر : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) نهى تنزيه (عن) أكل (لحوم الجلالة و) شرب (ألبانها) إن كانت مما يؤكل ؛ كالنعم الثلاثة ، وعن ركوبها بلا حائل سرج أو برذعة أو إكاف ؛ كالحمار والبرذون ؛ والجلالة - بفتح الجيم وتشديد اللام - : هي الدابة التي تأكل العذرة ؛ مأخوذة من الجلة ؛ وهي البعرة ، وسواء في حكم الجلالة البقر والغنم والإبل وغيرها ؛ كالدجاج والإوز وغيرهما .

وادعى ابن حزم أنها لا تقع إلا على ذات الأربع خاصة ، ثم قيل : إن كان أكثر علفها النجاسة . . فهي جلالة ، وإن كان أكثر علفها الطاهر . . فليست جلالة ، وجزم به النووي في « تصحيح التنبيه » .

وقال في « الروضة » - تبعاً للرافعي - : الصحيح أنه لا اعتداد بالكثرة ، بل بالرائحة والنتن ؛ فإن تغير ريح مرقها أو لحمها أو طعمها أو لونها . . فهي جلالة ، قال الخطابي : واختلف الناس في أكل لحوم الجلالة وألبانها : فكره ذلك أصحاب الرأي والشافعي وأحمد ابن حنبل ، وقالوا : لا يؤكل حتى تحبس أياماً ، وتعلف علفاً كغيرها ، فإذا طاب لحمها . . فلا بأس بأكله .

وقد روي في الحديث أن البقر تعلف أربعين يوماً ، ثم يؤكل لحمها ، وكان ابن عمر يقول : تحبس الدجاجة ثلاثة أيام ، ثم تذبح ، وقال إسحاق بن راهويه : لا بأس أن يؤكل لحمها بعد أن يغسل غسلاً جيداً ، وكان الحسن البصري لا يرى بأساً بأكل لحوم الجلالة ، وكذلك قال مالك بن أنس . انتهى .

وقال ابن رسلان : في « شرح السنن » : وليس للحبس مدة مقدرة ، وعن بعضهم : في الإبل والبقر أربعين يوماً ، وفي الغنم سبعة أيام ، وفي الدجاجة ثلاثة ، واختاره في « المذهب » و « التحرير » . انتهى من « العون » .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داوود في كتاب الأطعمة ، باب
النهي عن أكل الجلالة وألبانها ، والترمذي في كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في
أكل لحوم الجلالة وألبانها عن ابن عمر ، قال : وفي الباب عن ابن عباس أيضاً ،
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، والنسائي في كتاب الضحايا وأحمد .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٦) - (١١٤٤) - بَابُ لُحُومِ الْخَيْلِ

(١٤٢) - (٣١٣٦) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ : نَحَرْنَا فَرَسًا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٦٦) - (١١٤٤) - (باب لحوم الخيل)

(١٤٢) - (٣١٣٦) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، عن هشام بن عروة ، عن) زوجته (فاطمة بنت المنذر) بن الزبير بنت عمه ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنها : (ع) .

(عن) جدتها (أسماء بنت أبي بكر) الصديق رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) أسماء : (نحرنا) في المدينة (فرساً) يطلق على الذكر والأنثى (فأكلنا) نحن وأهل بيتنا (من لحمه) أي : من لحم ذلك الفرس ونحن في المدينة ، وضمير الفاعل في : (نحرنا) يعود على الذي باشر النحر منهم ، وإنما أتى بضمير الجمع ، مع أن المباشر واحد منهم ؛ لكونه عن رضاً منهم (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن حياته صلى الله عليه وسلم . قوله : (فأكلنا) زاد الدارقطني : (نحن وأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم) ففيه إشعار بأنه صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك ، والصحابي إذا قال : كنا نفعل كذا على عهده صلى الله عليه وسلم . . كان له حكم الرفع على الصحيح ؛ لأن الظاهر منه اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريره إياهم ، وإذا كان هذا في مطلق الصحابي . . فكيف بآل أبي بكر الصديق مع شدة اختلاطهم به صلى الله عليه وسلم وعدم مفارقتهم له . انتهى من « الإرشاد » .

(١٤٣) - ٣١٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا

أَبُو عَاصِمٍ ،
.....

وقولها : (نحرنا فرساً) واختلف فيه على هشام : فروى بعضهم عنه :
(نحرنا) ، وروى الآخرون : (ذبحنا) ، والروايتان في « صحيح البخاري » ،
ومال النووي رحمه الله تعالى للجمع بينهما إلى تعدد القصتين ، ولكن بعيد
جداً ؛ لاتحاد الحديث ومخرجه ، ورجح الحافظ في « الفتح » (٦٤٩/٩) أنه من
تصرف الرواة في روايتهم بالمعنى ، والمستفاد من ذلك جواز الأمرين عندهم ،
وقيام أحدهما في التذكية مقام الآخر ، والقول بتعيين أحدهما لم يتحرّر ؛ لوقوع
التساوي بين الرواة المختلفين في ذلك .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الذبائح والصيد ،
باب لحوم الخيل ، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب في أكل لحوم الخيل ،
والنسائي في كتاب الضحايا ، باب الرخصة في نحر ما يذبح ، وذبح ما ينحر
وأحمد ، وعبد الرزاق في « مصنفه » ، والبيهقي ، والدارقطني .

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أسماء بحديث جابر رضي الله تعالى عنهما ،
فقال :

(١٤٣) - ٣١٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ (البصري) (أبو بشر) ختن

المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني

البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو

بعدها . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ وَحُمَرَ الْوَحْشِ .

(حدثنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله) الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(يقول : أكلنا زمن) حصار (خيبر الخيل) أي : لحومها ، والخيـل جماعة الأفراس ، لا واحد له من لفظه ، أو مفردة : خائل .

سميت بذلك ؛ لاختيالها في المشية ، ويكفي في شرفها أن الله تعالى أقسم بها في قوله : ﴿ وَالْعَدِيَّتِ صَبَحًا ﴾ ^(١) . انتهى « زرقاني » .

وأول من ركبها إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما السلام جائزة له على مساعدته أباه في بناء البيت ، أخذها من غابة أجياد ؛ كما بسطنا الكلام عليه في تفسيرنا « الحقائق » .

(و) أكلنا يومئذ لحوم (حمر الوحش) يعني : أنهم صادوها ، ولا خلاف في جواز أكلها فيما علمته ؛ لأنها من جملة الصيد الذي أباحه الله تعالى في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . انتهى من « المفهم » .

وفي « إعلاء السنن » : عن ابن إسحاق أن جابراً لم يشهد خيبر ، وصحح أن الثابت عنه هو الرخصة على الإطلاق ، لا المقيدة بيوم خيبر .

ويحتمل أن يكون قوله : (أكلنا) أراد به : عامة المسلمين ، ومثل ذلك في الأحاديث كثير . انتهى من « التكملة » .

وبهذا الحديث استدل الشافعي والحنابلة على أن لحم الخيل حلال بلا

(١) سورة العاديات : (١) .

.....

كراهة ، وبه قال أكثر العلماء ، وممن قال به : عبد الله بن الزبير ، وفضالة بن عبيد ، وأنس بن مالك ، وأسماء بنت أبي بكر ، وسويد بن غفلة ، وعلقمة ، والأسود ، وعطاء ، وشريح ، وسعيد بن جبير ، والحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، وحمام بن أبي سليمان ، وإسحاق ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وداوود ، وغيرهم .

وكرهها طائفة ؛ منهم : ابن عباس ، والحكم ، ومالك ، وأبو حنيفة ، وقال أبو حنيفة : يأثم بأكله ، ولا يسمى حراماً . انتهى من « شرح المذهب » .

ولعل أبا حنيفة رحمه الله تعالى جمع بين الأحاديث بأنه ليس حراماً ؛ لنجاسة لحمه ، وإنما هو مكروه ؛ لاحترامه ، ولكونه من آلات الجهاد .

وقال في « الدر المختار » : قيل : إن أبا حنيفة رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة أيام .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل لحم الحمر الأنسية ، عن ابن عمر ، والمجمع عليه تحريم أكلها ؛ كما ورد في « الصحيحين » ، والنسائي في كتاب الصيد ، باب إباحة أكل لحوم الحمر الوحشية .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٧) - (١١٤٥) - بَابُ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ

(١٤٤) - ٣١٣٨ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَقَالَ : أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ
.....

(٦٧) - (١١٤٥) - (باب لحوم الحمر الأهلية)

(١٤٤) - ٣١٣٨ - (١) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل ، ثم الحدثاني ، صدوق ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(حدثنا علي بن مسهر) القرشي الكوفي قاضي الموصل ، ثقة له غرائب بعدما أضر ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي إسحاق الشيباني) سليمان بن أبي سليمان فيروز الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات في حدود الأربعين ومئة (١٤٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) أبو إسحاق : (سألت عبد الله بن أبي أوفى) علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، شهد الحديبية وعُمِر بعد النبي صلى الله عليه وسلم مات سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أي : سألته (عن) حكم (لحوم الحمر الأهلية) أي : الإنسية أهى حلال أم حرام ؟ قال أبو إسحاق : (فقال) لي عبد الله بن أبي أوفى في جواب سؤالي : (أصابتنا) أي : أخذتنا معاشر الصحابة (مجاعة) شديدة ؛ أي : جوع شديد

يَوْمَ خَيْبَرَ وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ أَصَابَ الْقَوْمُ حُمْرًا خَارِجًا مِنَ الْمَدِينَةِ فَنَحَرْنَاهَا ، وَإِنَّ قُدُورَنَا لَتَغْلِي إِذْ نَادَى مُنَادِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَكْفُوا الْقُدُورَ وَلَا تَطْعَمُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمْرِ شَيْئًا

(يوم) حصار (خيبر) مدينة مشهورة بقرب المدينة سكانها اليهود (ونحن) أي : والحال أننا (مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أصاب) أي : وجد وغنم (القوم) من المسلمين ؛ يعني : الصحابة (حمراً خارجاً) أي : جنس حمر خارجاً (من المدينة) أي : من مدينة خيبر (ف) أخذنا تلك الحمر وغنمناها و (نحرنها) أي : ذبحناها ؛ لأنها مما قصر عنقه .

قال الحافظ في « الفتح » (٤٨٢/٧) : وقد ذكر الواقدي أن عدة تلك الحمر التي ذبحوها كانت عشرين أو ثلاثين ، كذا رواه بالشك .

فأوقدنا عليها النيران (و) الحال (إن قدورنا) وأسطالنا (لتغلي) من باب رمى ؛ أي : لتفور بلحومها ، وإذ في قوله : (إذ نادى) فجائية ؛ أي : والحال أن قدورنا لتغلي . . فاجأنا نداء (منادي النبي صلى الله عليه وسلم) هو أبو طلحة أو عبد الرحمن بن عوف بـ (أن اكفؤوا القدور) أي : كبوها واقلبوها بما فيها (ولا تطعموا) من طعم الثلاثي ؛ من باب فرح ؛ أي : لا تأكلوا (من لحوم الحمر) الأهلية (شيئاً) قليلاً ولا كثيراً .

وقوله : (إذ نادى منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال أبو مسعود : هذا الحديث معلول وهو مرسل ، ولهذا مما ينظر ؛ لأنه لم يعين المنادي ولا أسند ما نادى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن الأظهر : أن النداء في الجيش لا يخفى على الإمام . انتهى من « الأبي » .

وقوله : (أن اكفؤوا القدور) الرواية المشهورة بوصل الهمزة وفتح الفاء ؛ من كفأت القدر ثلاثياً ؛ إذا قلبتها ، وقد رويت بقطع الهمزة وكسر الفاء ؛ من أكفأت

فَأَكْفَأْنَاهَا ، فَقُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى : حَرَّمَهَا تَحْرِيمًا ، قَالَ : تَحَدَّثْنَا
أَنَّمَا حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلْبَتَّةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَأْكُلُ الْعَذْرَةَ .

رباعياً ، قال ابن السكيت وابن قتيبة : هما لغتان بمعنى واحد .

وقال الأصمعي : كفأت الإناء وكل شيء : قلبته ثلاثياً ، ولا يقال : أكفأت
رباعياً ، وقيل : كفأت القدر ثلاثياً ؛ كبيتها ؛ ليخرج ما فيها ، وأكفأتها رباعياً :
أملتها .

قال عبد الله بن أبي أوفى : (فأكفأناها) أي : فقلبنا تلك القدور وكببنا ما
فيها من اللحوم على الأرض .

قال الشيباني : (فقلت لعبد الله بن أبي أوفى : حرّمها) أي : حرم رسول الله
صلّى الله عليه وسلم تلك اللحوم (تحريماً) أي : أي تحريم حرّمها رسول الله
صلّى الله عليه وسلم ، هل حرّمها تحريماً قطعياً لا تردد فيه ، أم تحريماً غير
قطعي فيه تردد ؟ (قال) ابن أبي أوفى في جواب الشيباني : (تَحَدَّثْنَا) نحن
معاشر الصحابة فيما (بيننا) كما في رواية مسلم .

وقوله : (تحدثنا) بسكون المثلثة ؛ لأنه ماض اتصل بضمير الفاعل ؛ من باب
تفعل الخماسي (فقلنا) كما في رواية مسلم ؛ أي : فقلنا في تحدّثنا أي : قال
بعضنا لبعض : (إنما حرّمها) أي : إنما حرم لحوم الحمر (رسول الله صلى الله
عليه وسلم ألبتة) أي : تحريماً قطعياً لا تردد فيه (من أجل أنها) أي : أن تلك
الحمر (تأكل العذرة) أي : روث الإنسان ، فهي نجسة ، وفي « القاموس » : لا
أفعله البتة وبتة ؛ لكل أمر لا رجعة فيه ، و(العذرة) - بفتح فكسر - الخراء ؛ كما
في « المصباح » .

والمراد : أن النبي صلى الله عليه وسلم حرّمها على سبيل التأييد ، ولم يمنعها
لأمر عارض ، والهمزة في (البتة) للوصل ؛ كما رجحه الحافظ في « الفتح » ،

(١٤٥) - ٣١٣٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ،
.....

وجزم الكرمانى بأنها همزة قطع على خلاف القياس ، ولكن قال الحافظ : لَمْ أَرِ مَا قَالَ الكرمانى فى كلام أحد من أهل اللغة .

وشارك المؤلف فى رواية هذا الحديث : البخارى فى كتاب فرض الخمس ، باب ما يصيب من الطعام فى أرض الحرب ، ومسلم فى كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية ، والنسائى فى كتاب الصيد ، باب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية .

فهذا الحديث فى أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن أبى أوفى بحديث المقدم بن معدي كرب رضى الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٥) - ٣١٣٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العبسى الكوفى ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروى عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا زيد بن الحباب) - بضم المهملة وبموحدين - أبو الحسين العكلى - بضم المهملة وسكون الكاف - أصله من خراسان ، وكان بالكوفة ، صدوق يخطئ فى حديث الثورى ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروى عنه : (م عم) .

(عن معاوية بن صالح) بن حدير - بالمهملة مصغراً - الحضرمى أبى عمرو الحمصى ، قاضى الأندلس ، صدوق له أوهام ، من السابعة ، مات

حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ جَابِرٍ ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ أَشْيَاءَ حَتَّى ذَكَرَ الْحُمْرَ الْإِنْسِيَّةَ .

سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل : بعد السبعين ومئة . يروي عنه : (م عم) .

(حدثني الحسن بن جابر) اللخمي الكندي ، مقبول ، من الثالثة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عن المقدام بن معدي كرب) بن عمرو (الكندي) الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، نزل الشام ، ومات سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) على الصحيح ، وله إحدى وتسعون سنة . يروي عنه : (خ عم) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم أشياء) كثيرة من المحرمات (حتى ذكر) تحريم أكل لحوم (الحمر الإنسية) أي : المؤانسة بالناس ، خرج بهذا الوصف الوحشية ؛ فإنها حلال ؛ كما مر ، قال السندي : قوله : (الإنسية) - بكسر الهمزة وسكون النون - نسبة إلى الإنس المقابل للجن ؛ والمراد بها : الأهلية ، وجوز ضم الهمزة وسكون النون ؛ نسبة إلى الأنس - بضم الهمزة - وهو خلاف التوحش . انتهى منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وفي « الزوائد » : إسناده صحيح ، والحسن بن جابر ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم ، ولكن له شواهد في « الصحيحين » وغيرهما من حديث البراء وعبد الله بن أبي أوفى وأنس بن مالك وغيرهم ، ورواه الترمذي من حديث أبي هريرة وعلي بن أبي طالب ، قال : وفي الباب عن علي وجابر والبراء وابن

(١٤٦) - ٣١٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ،
عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ
.....

أبي أوفى وأنس والعرباض بن سارية وأبي ثعلبة الخشني وابن عمر وأبي سعيد .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به
لحديث ابن أبي أوفى .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن أبي أوفى بحديث البراء بن عازب
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٦) - ٣١٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ (بن سهل الهروي الأصل ،
ثم الحدثاني ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي
عنه : (م ق) .

(حدثنا علي بن مسهر) القرشي الكوفي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع
وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عاصم) بن سليمان الأحول أبي عبد الرحمن البصري التميمي
مولا هم ، ثقة ، من الرابعة ، تكلم فيه القطان بسبب دخوله في الولاية ، مات بعد
سنة أربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن) عامر بن شراحيل الحميري (الشعبي) الكوفي ، ثقة فقيه متقن ، من
الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن البراء بن عازب) بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي الصحابي
ابن الصحابي رضي الله تعالى عنهما . يروي عنه : (ع) . مات سنة اثنتين
وسبعين (٧٢ هـ) ، وكان هو وابن عمر لدة .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُلْقِيَ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ نِيئَةً وَنَضِيجَةً ، ثُمَّ لَمْ يَأْمُرْنَا بِهِ بَعْدُ .

(قال) البراء : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) معاصر الصحابة يوم خيبر (أن نلقي) ونرمي (لحوم الحمر الأهلية نيئة) - بكسر النون وفتح الهمزة مع تخفيف الياء الساكنة - أي : غير مطبوخة بدل من لحوم ، بدل تفصيل من مجمل (ونضيجة) أي : مطبوخة ؛ أي : أمرنا أن نرميها نيئها ومطبوخها (ثم) بعدما أمرنا بإلقائها (لم يأمرنا به) أي : بأكل لحمها ؛ أي : لم يرخص لنا في أكله (بعد) أي : بعدما أمرنا بإلقائها ، فصار تحريمها على التأييد .

وفي هذا الحديث دليل لمذهب جمهور الفقهاء في تحريم الحمر الأهلية ، وإنما قيد بالأهلية ؛ لكون الوحشية من الحمر حلالاً بالإجماع ، وروي عن ابن عباس أنه كان يقول بحلية الحمر الأهلية أيضاً ، وهو قول مالك في رواية ، وفي أخرى أنها مكروهة ، وفي ثالثة محرمة ، وهذه الرواية هي الصحيحة المشهورة عنه ، وعليها أجمع المسلمون إلا من شذ .

واستدل على حلية الحمر الأهلية بحديث غالب بن أبجر ، وهو حديث ضعيف ، قال النووي والحافظ : إن سند ذلك الحديث ضعيف ، والمتن شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة ، فلا اعتماد عليه . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر ، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل لحم الإنسية ، والنسائي في كتاب الصيد ، باب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



(١٤٧) - ٣١٤١ - (٤) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ خَيْبَرَ فَأَمَسَى النَّاسُ

ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عبد الله بن أبي أوفى بحديث سلمة ابن الأكوع رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٧) - ٣١٤١ - (٤) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ (المدني نزيل مكة ، وقد ينسب لجده ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن الحارث بن عبد الله بن عياش - بتحتانية ومعجمة - ابن أبي ربيعة المخزومي المدني ، صدوق فقيه كان يهتم ، من الثامنة ، مات سنة ست أو ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(عن يزيد بن أبي عبيد) - مصغراً - الأسلمي مولى سلمة ابن الأكوع ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن سلمة) بن عمرو (بن الأكوع) الأسلمي أبي مسلم المدني ، أو أبي إياس رضي الله تعالى عنه ، شهد بيعة الرضوان ، مات سنة أربع وسبعين (٧٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) سلمة : (غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة سنة سبع إلى (غزوة خيبر) وفي رواية مسلم زيادة : (ثم) بعدما حاصرناها أياماً ؛ فإن الله عز وجل فتحها علينا (فأمسى الناس) المسلمون ؛ أي : دخلوا في مساء اليوم الذي فتحوها والحال

قَدْ أَوْقَدُوا النَّيْرَانَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَلَامَ تُوقِدُونَ ؟ » ،
قَالُوا : عَلَى لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ ، فَقَالَ : « أَهْرِيقُوا مَا فِيهَا وَاكْسِرُوهَا » ،
فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : أَوْ نُهْرِيقُ مَا فِيهَا وَنَغْسِلُهَا ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : « أَوْ ذَاكَ » .

أنهم (قد أوقدوا النيران) الكثيرة على قدورهم (فقال) لهم (النبي صلى الله
عليه وسلم : « علام توقدون ؟ ») أي : على أي شيء توقدون هذه النيران ؟
(قالوا) أي : قال ناس في جواب سؤال النبي صلى الله عليه وسلم : أوقدناها
يا رسول الله (على) طبخ (لحوم الحمر الإنسية) أي : لأجل طبخها .

(فقال) لهم النبي صلى الله عليه وسلم : (أهريقوا) - بسكون الهاء وفتحها
وهي زائدة - أي : أريقوا وصبوا على الأرض (ما فيها) أي : ما في هذه القدور
من لحوم الحمر الإنسية ؛ فإنها حرام عليكم (واكسروها) أي : واكسروا قدور
هذه اللحوم ؛ لأنها متنجسة بلحومها ، قال العيني : في « شرح البخاري » : قوله :
« أهريقوها » بسكون الهاء ، وجاز حذف الهمزة أو الهاء والياء ؛ أي : أريقوا ما في
القدور من اللحوم والمرق (واكسروها) أي : واكسروا القدور .

(فقال رجل من القوم) الحاضرين ، وفي « تنبيه المعلم » : قال شيخنا :
يحتمل أن يكون ذلك الرجل عمر بن الخطاب . انتهى .

يا رسول الله (أو) بسكون الواو بمعنى : (بل) الإضرابية ؛ أي : بل (نهريق
ما فيها ونغسلها ؟) أي : بل نريق ما في القدور ونغسلها بلا كسر لها ؟ (فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : أو) افعلوا (ذاك) الذي قلت من الإراقة والغسل ،
وهذا صريح في نجاستها وتحريمها ، ويؤيده الرواية الأخرى : (فإنها رجس) ،
وفي الأخرى : (رجس أو نجس) وفيه : وجوب غسل ما أصابته النجاسة ، وأن
الإناء النجس يطهر بالغسل مرة واحدة ، ولا يحتاج إلى سبع إذا كانت غير

(١٤٨) - ٣١٤٢ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ ،
.....

نجاسة الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع الحيوان الآخر ، وهذا
مذهبنا ومذهب الجمهور . انتهى « نووي » ، ومذهب الحنفية : يطهر كل متنجس
بالغسل ثلاثاً ؛ كما بين في كتب الفروع .

قال النووي : وأما أمره صلى الله عليه وسلم أولاً بكسرها . . فيحتمل أنه كان
بوحى أو اجتهاد ثم نسخ ، وتعين الغسل ، ولا يجوز اليوم الكسر ؛ لأنه إتلاف
مال ، وفيه دليل على أنه إذا غسل الإناء النجس . . فلا بأس باستعماله . انتهى .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المظالم ، باب
هل تكسر الدنان التي فيها خمر أو تخرق الزقاق ، وفي باب غزوة خيبر ، ومسلم
في كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث ابن أبي أوفى بحديث أنس بن مالك
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٨) - ٣١٤٢ - (٥) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني الحميري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ،
مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة

عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ مُنَادِيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَادَى إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ يَنْهَيَانَكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ؛ فَإِنَّهَا رَجَسٌ .

أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أيوب) بن أبي تميمة كيسان السخثياني البصري العنزي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد (بن سيرين) الأنصاري مولا هم أبي بكر البصري ، ثقة ثبت عابد كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) الأنصاري رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن منادي النبي صلى الله عليه وسلم نادى) في الناس بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك المنادي هو أبو طلحة الأنصاري زوج أم أنس ، وهذه القصة في يوم خيبر ؛ كما هو مصرح به في رواية مسلم ، ولفظه : (قال) أنس : (لما كان يوم خيبر . . جاء جاء) إلى النبي صلى الله عليه وسلم (فقال : يا رسول الله ؛ أكلت الحمر) ، قال في « تنبيه المعلم » : لا أعرف اسم هذا الجائي ولا الآخر المذكور بعده .

(ثم جاء آخر ، فقال : يا رسول الله ؛ أفنيت الحمر) بذبحها وأكلها (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا طلحة الأنصاري) رضي الله تعالى عنه أن ينادي في الناس (فنادى) أبو طلحة في الناس بقوله : (إن الله ورسوله) صلى الله عليه وسلم (ينهيانكم عن) أكل (لحوم الحمر الأهلية) أي : الإنسانية (فإنها) أي : فإن لحومها (رجس) أي : قدر .

.....
وفي رواية مسلم زيادة : (أو نجس) بالشك من الراوي أو ممن دونه ؛
أي : (أو) قال أنس أو من دونه : (نجس) غير ظاهر ، ومعناها واحد .

وفي « مسلم » أيضاً زيادة : (قال) أنس : (ف) بعدما نادى أبو طلحة (أكفئت
القدور بما فيها) من اللحوم والمرق ، وقد صرحت هذه الرواية بأن المنادي
بالتحريم هو أبو طلحة ، ووقع في رواية له : أن المنادي بلال ، وفي أخرى عند
النسائي : أنه عبد الرحمن بن عوف .

وقال الحافظ في « الفتح » (٦٥٥/٩) : ولعل عبد الرحمن نادى أولاً بالنهي
مطلقاً ، ثم نادى أبو طلحة وبلال بزيادة على ذلك ؛ وهي قوله : (فإنها رجس) .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المغازي ، باب
غزوة خيبر ، وفي كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية ،
ومسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل لحوم الحمر الإنسية ،
والبيهقي ، وابن حبان ، وأحمد ، وغيرهم .

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : خمسة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد ، وكلها صحاح .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٨) - (١١٤٦) - بَابُ لُحُومِ الْبُغَالِ

(١٤٩) - (٣١٤٣) - (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ وَمَعْمَرٌ جَمِيعاً ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ ،
.....

(٦٨) - (١١٤٦) - (باب لحوم البغال)

(١٤٩) - (٣١٤٣) - (١) (حدثنا عمرو بن عبد الله) بن حنش - بفتح المهملة والنون بعدها معجمة - ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سفیان) بن سعيد الثوري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني الحميري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

قال عبد الرزاق : (حدثنا الثوري ومعمر) كلاهما (جميعاً) روي (عن عبد الكريم) بن مالك (الجزري) - بفتحيتين - أبي سعيد الخضرمي - بالخاء والضاد المعجمتين - نسبة إلى قرية من اليمامة ، مولى بني أمية ، ثقة متقن ، من السادسة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كُنَّا نَأْكُلُ لَحُومَ الْخَيْلِ ، قُلْتُ :
فَالْبِغَالُ ؟ قَالَ : لَا .

(عن عطاء) بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ،
لكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .
(قال) جابر : (كنا) معاشر الصحابة (نأكل لحوم الخيل) في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، قال عطاء : (قلت) لجابر بن عبد الله : (فالبغال) هل
تأكلونها ؟

(قال) جابر في جواب سؤال عطاء : (لا) نأكل لحم البغال ؛ إلحاقاً لها
بأخس الأصليين ، قال النووي : اختلف العلماء في إباحة لحوم الخيل : فمذهب
الشافعي والجمهور من السلف والخلف أنه مباح لا كراهة فيه ، وبه قال أحمد
وإسحاق وأبو يوسف ومحمد وجماهير المحدثين .

وكرهها طائفة ؛ منهم : ابن عباس والحكم ومالك وأبو حنيفة ، واحتجوا
بقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ لَوِيتَ وَلِغَالٍ وَالْحَمِيرَ لَنَزَعُبُوهَا وَزِينَةً ﴾ ^(١) ، ولم يذكر الأكل ،
وذكر الأكل من الأنعام في الآية التي قبلها ، وبحديث صالح بن يحيى بن المقدم
عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن لحوم الخيل . . .) الحديث ، وهو الحديث المذكور بعد هذا الحديث عند
المؤلف .

(١) سورة النحل : (٨) .

.....

وقال النووي أيضاً : واحتج الجمهور على إباحة الخيل بأحاديث الإباحة التي ذكرها مسلم وغيره ، وهي صحيحة صريحة ، واحتجوا أيضاً بأحاديث أخرى صحيحة جاءت بالإباحة ، ولم يثبت في النهي عن أكلها ؛ أي : عن أكل الخيل حديث صحيح ، واتفق العلماء من أئمة الحديث على أن حديث صالح بن يحيى بن المقدام ضعيف ؛ كما سيأتي الكلام فيه قريباً .

وقال بعضهم : هو منسوخ بالأحاديث الصحيحة الواردة في إباحة أكل الخيل ، وأما الآية . . فأجابوا عنها بأن ذكر الركوب والزينة لا يدل على أن منفعتهما مختصة بذلك ، وإنما خص هذا بالذكر ؛ لأنهما معظم المقصود من الخيل ؛ كقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ ^(١) ، فذكر اللحم في الخنزير ؛ لأنه أعظم المقصود ، وقد أجمع المسلمون على تحريم شحمه ودمه وسائر أجزائه ، ولهذا سكت عن ذكر حمل الأثقال على الخيل مع قوله تعالى في الأنعام : ﴿ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ ﴾ ^(٢) ، ولم يلزم من هذا تحريم حمل الأثقال على الخيل . انتهى مختصراً . انتهى من « العون » .

قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي في « الكبرى » .
وهذا الحديث انفرد به - أي : بلفظه - ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١) سورة المائدة : (٣) .

(٢) سورة النحل : (٧) .

(١٥٠) - ٣١٤٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ ، حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ

(١٥٠) - ٣١٤٤ - (٢) (حدثنا محمد بن المصفى) بن بهلول الحمصي القرشي ، صدوق له أوهام ، وكان يدلّس ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا بقية) بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يحمّد - بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه - الميتمي الحمصي ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثني ثور بن يزيد) - بزيادة ياء تحتانية في أول اسم أبيه - أبو خالد الحمصي ، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر ، من السابعة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، وقيل : ثلاث أو خمس وخمسين ومئة . يروي عنه : (خ عم) .

(عن صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب) الكندي الشامي لين ، من السادسة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن أبيه) يحيى بن المقدام بن معدي كرب ، مستور ، من الرابعة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن جده) المقدام بن معدي كرب بن عمرو الكندي أبي كريمة الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، نزل الشام ومات سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) على الصحيح ، وله إحدى وتسعون سنة . يروي عنه : (خ عم) .

(عن خالد بن الوليد) بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزومي سيف الله ، يكنى أبا سليمان ، من كبار الصحابة رضي الله تعالى عنه وعنهم

قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُحُومِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ .

أجمعين ، وكان إسلامه بين الحديبية وبين الفتح ، وكان أميراً على قتال أهل الردة وغيرهم من الفتوح ، مات سنة إحدى أو اثنتين وعشرين (٢٢ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه صالح بن يحيى ، وهو لين ، وأبوه يحيى مستور .

(قال) خالد بن الوليد : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن) أكل (لحوم الخيل والبغال والحمير) احتج بهذا الحديث من قال بكراهة أكل لحوم الخيل ، والحديث ضعيف ؛ ضعفه أحمد والبخاري وموسى بن هارون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأطعمة ، باب أكل لحوم الخيل ، والنسائي في « الكبرى » ، والبيهقي والطحاوي ، وغيرهم . قال أبو داود : لا بأس بلحوم الخيل ؛ أي : بأكلها ؛ لورود الأحاديث الصحيحة في إباحتها ، وليس العمل على هذا الحديث ؛ أي : على حديث النهي المذكور ، وهو - أي : ما يدل عليه هذا الحديث من كراهة أكل لحم الخيل أو تحريمه - قول مالك ، قال الحافظ : قال الفاكهي : المشهور عند المالكية الكراهة ، والصحيح عند المحققين منهم التحريم .

وقال أبو داود أيضاً : هذا - أي : حديث النهي عن أكل لحم الخيل المذكور هنا - منسوخ ، قد قرر الحازمي النسخ ؛ بأنه قد وردت في حديث جابر لفظة : (أذن) ، وفي بعض روايته : (رخص) ، ويظهر بذلك أن المنع كان سابقاً ، والإذن متأخراً ، فيتعين المصير إليه ، قال : ولو لم ترد هذه اللفظة . . لكانت دعوى النسخ مردودة ؛ لعدم معرفة التاريخ ، وللحافظ في هذا التقرير كلام .

.....

قال الحافظ : وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من غير استثناءٍ أحدٍ ؛ فأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال : (لم يزل سلفك يأكلونه ، قال ابن جريج : قلت له : أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم) انتهى ، قال أبو داود : هذا - أي : كراهية أكل لحوم الخيل - منسوخ ؛ لأنه قد أكل لحوم الخيل جماعة من الصحابة . . . إلى آخره ؛ كما مر .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده كما مر ؛ ولمعارضته حديث جابر المذكور قبله ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فالحديث : ضعيف متناً وسنداً (١٣) (٣٢٣) .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٩) - (١١٤٧) - بَابُ : ذِكَاةُ الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ

(١٥١) - (٣١٤٥) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ
وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُجَالِدٍ ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ ،

(٦٩) - (١١٤٧) - (بَابُ : ذِكَاةُ الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ)

(١٥١) - (٣١٤٥) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ) مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ
الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ (٢٤٧ هـ) . يَرْوِي
عَنْهُ : (ع) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ) الْمُرُوزِيُّ الْحَنْظَلِيُّ مَوْلَاهُمْ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ عَالَمُ
جَوَادٍ مُجَاهِدٍ ، جَمَعَتْ فِيهِ خِصَالُ الْخَيْرِ ، مِنَ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ
وَمِئَةً (١٨١ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ) سُلَيْمَانُ بْنُ حِيَانَ الْأَزْدِيُّ الْكُوفِيُّ ، صَدُوقٌ يَخْطِئُ ، مِنْ
الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٠ هـ) ، أَوْ قَبْلَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الْكَلَابِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ ، مِنْ صِغَارِ
الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً (١٨٧ هـ) ، وَقِيلَ بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ :
(ع) .

(عَنْ مُجَالِدٍ) - بَضَمَ أَوَّلَهُ وَتَخْفِيفَ الْجِيمِ - ابْنُ سَعِيدٍ بْنُ عَمِيرٍ الْهَمْدَانِيُّ
- بِسَكُونِ الْمِيمِ - أَبِي عَمْرٍو الْكُوفِيُّ ، لَيْسَ بِالْقَوِي لَا يَحْتَجُ بِحَدِيثِهِ ، وَقَالَ
أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ : ضَعِيفٌ وَاهِي الْحَدِيثِ ، وَقَدْ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ ،
مِنْ صِغَارِ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً (١٤٤ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م)
(عَم) .

(عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ) - بَفَتْحِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ آخِرُهُ كَافٍ - جَبْرِ بْنُ نَوْفٍ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجَنِينِ فَقَالَ : « كُلُّوهُ إِنْ شِئْتُمْ ؛ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ » .

- بفتح النون آخره فاء - الهمداني - بسكون الميم - البكالي - بكسر الموحدة وتخفيف الكاف - كوفي صدوق يهم ، من الرابعة . يروي عنه : (م عم) .
(عن أبي سعيد) الخدري سعد بن مالك الأنصاري رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه مجالد بن سعيد ، وهو مختلف فيه .

(قال) أبو سعيد : (سألنا) معاشر الصحابة (رسول الله صلى الله عليه وسلم عن) ذكاة (الجنين) الخارج من بطن أمه ميتاً إذا ذبحت أمه ؛ إذ لا يظن بهم الجهل عما خرج حياً (فقال) لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالنا : (كلوه) أي : كلوا ذلك الجنين (إن شئتم) أكله ، وهذا ظاهر في حل مثله ، ودليل على أن المراد بقوله : (فإن ذكاته) أي : ذكاة ذلك الجنين وذبحه (ذكاة أمه) أي : حاصلة بها ؛ أريد به : أن ما طيب وحلل أمه من الذبح مثلاً . . طيبه وأحلّه ، فلا يحتاج إلى ذبح نفسه ، وهو مذهب الجمهور . انتهى (سندي) .

قوله : (سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية مسدد : قلنا له : يا رسول الله ؛ ننحر الناقة ونذبح البقرة أو الشاة فنجد في بطنها الجنين أنلقيه أم نأكله ؟ فقال : « كلوه إن شئتم ، وإلا . . فَأَلْقُوهُ » .

قوله : « فإن ذكاته ذكاة أمه . . . » إلى آخره ؛ أي : تذكية أمه مغنية عن تذكيته ؛ أي : فإن ذكاتها هي أحلته تبعاً لها ، ولأنه جزء من أجزائها ، وذكاتها ذكاة لجميع أجزائها ، وهذا خرج ميتاً ، بخلاف ما إذا خرج وبه حياة مستقرة ، فلا يحل بذكاة أمه ، وإليه ذهب الثوري والشافعي والحسن بن زياد

.....
وصاحباً أبي حنيفة ، وإليه ذهب أيضاً مالك ، واشترط هو - أي : مالك في ذلك - أن يكون قد أشعر ؛ أي : أنبت الشعر .

وذهب أبو حنيفة إلى تحريم الجنين إذا خرج ميتاً ، وأنه لا تغنيه تذكية أمه عن تذكيته ، ذكره في « النيل » .

قال الخطابي : في هذا الحديث : بيان جواز أكل الجنين إذا ذكيت أمه وإن لم تجدد للجنين ذكاةً .

وتأوله بعض من لا يرى أكل الجنين على معنى : أن الجنين يذكى ؛ كما تذكى أمه ، فكأنه قال : ذكاة الجنين كذكاة أمه ، وهذه القصة تبطل هذا التأويل وتدحضه ؛ لأن قوله : « فإن ذكاته ذكاة أمه » تعليل لإباحته من غير إحداث ذكاة ثانية ، فثبت أنه على معنى النيابة عنها . انتهى .

قال المنذري : وأخرجه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حديث حسن ، هذا آخر كلامه .

وفي إسناده مجالد بن سعيد الهمداني ، وقد تكلم فيه غير واحد ، فقال الدوري عن ابن معين : لا يحتج بحديثه ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ضعيف واهي الحديث ، وقال يعقوب بن سفيان : تكلم فيه الناس وهو صدوق ، وقال ابن سعد كان ضعيفاً في الحديث ، وقال ابن المثنى : يحتمل أن يكون حديثه أصدق ، وقال العجلي : جائز الحديث ، وقال البخاري : صدوق ؛ فهو مختلف فيه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأضاحي ، باب ما جاء في ذكاة الجنين ، والترمذي في كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في ذكاة الجنين ، قال : وفي الباب عن جابر وأبي أمامة وأبي الدرداء وأبي هريرة ،

.....
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روي من غير هذا الوجه
عن أبي سعيد ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وهو قول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد
وإسحاق .

قال في « التلخيص » : قال ابن المنذر : إنه لم يرو أحد من الصحابة ولا من
العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئْثْنافِ الذَّكَاءِ فيه ، إلا ما روي عن أبي حنيفة .
انتهى .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح وإن كان سنده حسناً ؛ لكثرة شواهد
ومتابعاته ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

وقوله : (قال أبو عبد الله ...) إلى آخره ؛ ما بين القوسين ليس في الأصل
المخطوط ولا في النسخ الأخرى ، ولا هو في طبعة الأعظمي .

نعم ؛ هو مثبت في الطبعة الهندية (ص ٢٣٠) ، فلعله مقحم ؛ فإنه لم يظهر
وجه مناسبه لجميع الأبواب السابقة ، والله أعلم .

وأقول أنا : قال أبو الحسن تلميذ المؤلف وِرَاوِيَةُ هذا السنن منه : (قال)
شيخنا (أبو عبد الله) المؤلف محمد بن يزيد ابن ماجه : (سمعت الكوسج)
لقب قدم على الاسم ؛ تعجيلاً لتوضيحه ؛ لأنه مشهور بهذا اللقب ، لقب به ؛
لأنه كان مقطوع أطراف الأسنان .

(إسحاق بن منصور) بن بهرام التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية
عشرة ؛ أي : سمعته (يقول في) تفسير (قولهم) أي : قول المحدثين (في
الذكاة) أي : في ذكاة الجنين (لا يُقْضَى) أي : لا يؤدَّى ولا يستفاد (بها) أي :
بتذكية الجنين محمداً بتحليلها الجنين ، ولا يُدفع بتذكيته (مذمة) أي : ذم
حاصل لأكله عند ترك تذكيته .

.....

والمعنى : أن تذكيتة لا يوجب لفاعلها محمداً ، ولا يدفع عن تاركها مذمة ؛
يعني : أن فعل تذكيتة وتركها سواء لا يوجب محمداً ولا مذمة ؛ يعني : فعلها
وتركها سواء ؛ لأنه على كل حال حلال ؛ لأن ذكاته وتركها سواء في حليته ، ففي
الكلام اكتفاء .

وقوله : (قال) تأكيد لقوله : (يقول) أي : قال إسحاق في ضبطه : (مذمة
- بكسر الهمزة - من الذمام) بمعنى : الاحترام والتكرمة ؛ أي : ليس في ذكاته
تكرمة ولا شرف (و) مذمة (- بفتح الهمزة - من الذم) ضد المدح أي : ليس في
ترك ذكاته ذم وعيب ؛ يعني : ذكاته وترك ذكاته سواء ؛ أي : لا يمدح بفعلها ،
ولا يذم بتركها ؛ لأنه على كل حال حلال ، سواء ذكّي أو ترك ؛ لأن ذكاته حاصلة
بذكاة أمه . انتهى من الفهم السقيم .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا المجلد :

من الأبواب : تسعة وستون باباً .

ومن الأحاديث : مئة وسبعة وخمسون حديثاً ، منها : ثلاثة عشر للاستئناس ،
 وخمسة وستون للاستدلال ، وستة للمتابعة ، والباقي للاستشهاد .

والله ولي التوفيق

إلى هنا انتهى المجلد الثامن عشر من شرح كلام سيد البشر

ويليه المجلد التاسع عشر بإذن من نهى وأمر ، وأوله : كتاب الصيد

قال مؤلفه أحسن الله ختامه وأعطاه مرامه : فرغت من رقم هذا المجلد يوم

الاثنين بتاريخ (٦) صفر (١٤٣٥ هـ) ، الموافق لـ (٩) كانون الأول ديسمبر سنة (٢٠١٣ م) .

وكان تاريخ الأوب لتسطير هذا الكتاب يوم الأربعاء (١٩) ذو الحجة من

سنة (١٤٣٤ هـ) .



والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه

والتابعين ومن تبعهم بإحسان ليوم الدين .

اللهم أسألك حبك وحب من يحبك ، وحب عمل صالح يبلغني حبك .

اللهم اجعل حبك أحب إليّ من نفسي وأهلي ومالي ، وأحب إليّ من الماء البارد على الظمأ يا أرحم الراحمين .



فهرس الأحاديث الضعيفة

م	الرقم العام للحديث	حكمه	غرضه	موضعه
٣١١	٣٠٠٨	شاذ غلط ضعيف	استثناسي (١)	٦٤ - ٦١
٣١٢	٣٠٣٣	ضعيف	استثناسي (٢)	٢٠٢ - ٢٠٠
٣١٣	٣٠٣٩	خطأ متناً وسنداً	استثناسي (٣)	٢٢١ - ٢١٨
٣١٤	٣٠٤٩	ضعيف المتن ، حسن السند	استثناسي (٤)	٢٤٨ - ٢٤٧
٣١٥	٣٠٥٤	ضعيف	استثناسي (٥)	٢٦٢ - ٢٦١
٣١٦	٣٠٥٧	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٦)	٢٧١ - ٢٦٩
٣١٧	٣٠٦٤	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٧)	٢٩٢ - ٢٩١
٣١٨	٣٠٦٥	ضعيف جداً	استثناسي (٨)	٢٩٤ - ٢٩٣
٣١٩	٣٠٧٣	ضعيف	استثناسي (٩)	٣٢٣ - ٣٢١
٣٢٠	٣٠٧٤	ضعيف	استثناسي (١٠)	٣٢٦ - ٣٢٣
٣٢١	٣١١٧	ضعيف السند والمتن	استثناسي (١١)	٤٤٥ - ٤٤٤
٣٢٢	٣١٣٠	ضعيف	استثناسي (١٢)	٤٨٠ - ٤٧٨
٣٢٣	٣١٤٤	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١٣)	٥١٢ - ٥١٠



محتوى المجلد الثامن عشر

٧	تمة كتاب المناسك
١١	باب : من لبد رأسه
١٦	باب : الذبح
١٩	باب : من قدم نسكاً قبل نسك
٣٠	باب : رمي الجمار أيام التشريق
٣٧	باب : الخطبة يوم النحر
٦١	باب : زيارة البيت
٦٧	باب : الشرب من زمزم
٧٢	باب : دخول الكعبة
٨٠	باب : البيتوتة بمكة ليالي منى
٨٥	باب : نزول المحصب
٩٣	باب : طواف الوداع
٩٨	باب : الحائض تنفر قبل أن تودع
١٠٤	باب : حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٧٣	باب : المحصر
١٨٠	باب : فدية المحصر

باب : الحجامة للمحرم	١٨٥
باب : ما يدهن به المحرم	١٨٩
باب : المحرم يموت	١٩٢
باب : جزاء الصيد يصيبه المحرم	١٩٧
باب : ما يقتل المحرم	٢٠٣
باب : ما ينهى عنه المحرم من الصيد	٢١١
باب : الرخصة في ذلك إذا لم يصد له	٢١٨
باب : تقليد البدن	٢٢٥
باب : تقليد الغنم	٢٣٠
باب : إشعار البدن	٢٣٢
باب : من جلل البدنة	٢٣٩
باب : الهدى من الإناث والذكور	٢٤٣
باب : الهدى يساق من دون الميقات	٢٤٧
باب : ركوب البدن	٢٤٩
باب : في الهدى إذا عطب	٢٥٥
باب : أجر بيوت مكة	٢٦١
باب : فضل مكة	٢٦٣
باب : فضل المدينة	٢٧٢

باب : مال الكعبة	٢٨٦
باب : صيام شهر رمضان بمكة	٢٩١
باب : الطواف في مطر	٢٩٣
باب : الحج ماشياً	٢٩٥

٣٠١ كتاب الأضاحي

باب : أضاحي رسول الله صلى الله عليه وسلم	٣٠٢
باب : الأضاحي واجبة هي أم لا ؟	٣١٢
باب : ثواب الأضحية	٣٢١
باب : ما يستحب من الأضاحي	٣٢٧
باب : عن كم تجزئ البدنة والبقرة ؟	٣٣٤
باب : كم تجزئ من الغنم عن البدنة ؟	٣٤٤
باب : ما تجزئ من الأضاحي	٣٥١
باب : ما يكره أن يضحي به	٣٦١
باب : من اشترى أضحيةً صحيحةً فأصابها عنده شيء	٣٧٢
باب : من ضحى بشاة عن أهله	٣٧٥
باب : من أراد أن يضحي .. فلا يأخذ في العشر من شعره وأظفاره	٣٨٣
باب : النهي عن ذبح الأضحية قبل الصلاة	٣٨٨

باب : من ذبح أضحيته بيده	٣٩٨
باب : جلود الأضاحي	٤٠٢
باب : الأكل من لحوم الأضاحي	٤٠٦
باب : ادخار لحوم الضحايا	٤٠٨
باب : الذبح بالمصلئ	٤١٢

كتاب الذبائح

باب : العقيقة	٤١٧
باب : الفرعة والعتيرة	٤٣٢
باب : إذا ذبحتم .. فأحسنوا الذبح	٤٤٠
باب : التسمية عند الذبح	٤٤٩
باب : ما يذكر به	٤٥٥
باب : السلخ	٤٦٥
باب : النهي عن ذبح ذوات الدر	٤٦٨
باب : ذبيحة المرأة	٤٧٢
باب : ذكاة الناد من البهائم	٤٧٥
باب : النهي عن صبر البهائم وعن المثلة	٤٨١
باب : النهي عن لحوم الجلالة	٤٨٨

باب : لحوم الخيل	٤٩١
باب : لحوم الحمر الأهلية	٤٩٥
باب : لحوم البغال	٥٠٧
باب : ذكاة الجنين ذكاة أمه	٥١٣



فهرس الأحاديث الضعيفة	٥٢١
محتوى المجلد الثامن عشر	٥٢٣



